

علی کتاب

اَقْنِضَاءُ الصَّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ  
لِحَالِ أَهْلِ أَصْحَابِ الْحَيْمِ

تأليف

مِنْهُ هُوَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ لِمَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ لَاحِقٌ لَهُ يَوْمَ الدِّينِ هُوَ الَّذِي يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ لِيُخْبِرَ الَّذِينَ عَصَوْا عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَ الدِّينِ هُوَ الَّذِي يَنْزِلُ فِي الْمَلَكُوتِ بِاللَّيْلِ هُوَ الَّذِي يُنَزِّلُ الْمَطَرَ هُوَ الَّذِي يَخْلُقُ الْحَيَاةَ وَيَمُوتُ هُوَ الَّذِي يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ لِيُخْبِرَ الَّذِينَ عَصَوْا عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَ الدِّينِ هُوَ الَّذِي يَنْزِلُ فِي الْمَلَكُوتِ بِاللَّيْلِ هُوَ الَّذِي يُنَزِّلُ الْمَطَرَ هُوَ الَّذِي يَخْلُقُ الْحَيَاةَ وَيَمُوتُ هُوَ الَّذِي يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ لِيُخْبِرَ الَّذِينَ عَصَوْا عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَ الدِّينِ

الموقوف ٧٢٨ هـ

تَقْلِبُوا لِي فِي

صالح بن قنبر بن القنبر

عضو قسمة كبار العلماء

اعْتَنَى بِهِ وَأَشْرَفَ عَلَى طَبْعِهِ

عَبْدُ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَسَدِي

الجزء الأول

الرسالة العالمية



لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْقَوِيُّ  
عَلَى كِتَابٍ  
اِقْتِضَاءُ الصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ  
لِمُخَالَفَةِ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



جميع الحقوق محفوظة للناسخ  
الطبعة الأولى

٢٠٠٣ / ١٤٣٤ هـ



دار الرسالة العالمية

### جميع الحقوق محفوظة

يتمتع طبع هذا الكتاب أو أي جزء منه بجميع طرق  
الطبع والتطوير والنقل والترجمة والتسجيل المرئي  
والمسموع والمكتوب وغيره إلا بغير إذن خطي من:

شركة الرسالة العالمية م.م.

Al-Risalah Al-Adalah Co.  
Publishers

### الإدارة العامة

Head Office

دمشق - الجواز

شارع مسلم البارودي

بناية خولي وصلاح

2625

☎ 11-2212773 (963)

☎ 11-2234305 (963)

الجمهورية العربية السورية

Syrian Arab Republic

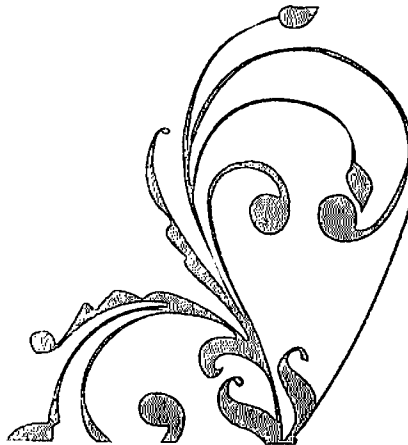


info@resalahonline.com

http://www.resalahonline.com

فرع بيروت

BEIRUT-LEBANON  
TEL/FAX: 815112- 319039- 818615  
P.O. BOX:117460



الْبَيْتُ الْقَوِيْمُ  
عَلَى كِتَابِ  
اِقْنِصَاءِ الصَّرَاطِ الْمُسْتَقِيْمِ  
لِمُخَالَفَةِ أَصْحَابِ الْحَجِيْمِ

تَأْلِيْفُ

سَيِّدِ الْوَعْدِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْحَكِيْمِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ تَيْمِيَّةَ

الْمُتَوَفَّى ٧٢٨ هـ

تَقْلِيْدُهُ

صَاحِبِ بَيْتِ فَنَاءِ الْقَوْلِ

عُضْوِ هَيْئَةِ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ

اَعْتَنَى بِهِ وَأَشْرَفَ عَلَى طَبْعِهِ

مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ تَيْمِيَّةَ

الْحَجَرَةُ الْأُولَى

الرَّسَالَةُ الْعَالَمِيَّةُ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد:

فمن رحمة الله - عزّ وجلّ - أنه يبعث لهذه الأمة على رأس كل مئة سنة من يجدد لها دينها، كما جاء ذلك في الحديث الصحيح عن النبي ﷺ<sup>(١)</sup>، وقد وقع مصداق ما أخبر به ﷺ، وهذا بخلاف ما كان في الشرائع السابقة، فبنو إسرائيل مثلاً كانت تسوسهم الأنبياء كما جاء في الحديث الصحيح: «كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء، كلّما هلك نبي خلفه نبي»<sup>(٢)</sup>. أما هذه الأمة فإنه لما كان محمد ﷺ خاتم النبيين - ولا نبي بعده - فإن الله سبحانه وتعالى جعل العلماء يقومون مقام الأنبياء الذين بُعثوا في بني إسرائيل في الدعوة إلى الله وتبليغ هذا الدين للبشرية، وتجديده مما يعلّق به من البدع والخرافات والمحدثات، ومن هؤلاء المجتهدين الإمام ابن تيمية شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحلّيم ابن عبد السلام ابن تيمية.

وجده: هو أبو البركات عبد السلام ابن تيمية من كبار أئمة مذهب الحنابلة ويُرجع إليه في معرفة المذهب، لتبحّره فيه حتى قيل فيه: إن الله ألان له الفقه، كما ألان الحديد لداود.

(١) أخرجه أبو داود (٤٢٩١) من حديث أبي هريرة ؓ يرفعه إلى النبي ﷺ: «إن الله يبعثُ على رأس كل مئة سنة من يُجدد لها دينها»، وأخرجه الطبراني في «الأوسط» (٦٥٢٧).

(٢) أخرجه البخاري (٣٤٥٥)، ومسلم (١٨٤٢) من حديث أبي هريرة ؓ.

وهو من كبار المحدثين كذلك، وله كتاب «المنتقى» من أحاديث الأحكام، وكتاب «المحرر» في المذهب.

وأما شيخ الإسلام أحمد بن تيمية فهو الإمام الجليل البحر الخضم، البدر الساطع الذي لا يُشَقُّ له غبار في العلوم والدعوة إلى الله، والجهاد في سبيله، لقد قيَّضه الله في وقت كان العالم الإسلامي يَغُطُّ في سُباتٍ عميق من الغفلة والتقليد، وانتشار البدع والخرافات والمحدثات التي راجت وانتشرت في عهده. وبالرغم من وجود أعداد كبيرة من الفقهاء، إلا أنَّ جُهدهم كان منصباً على الفقه فقط، دون الاهتمام بأمور العقيدة بل كانوا مقلِّدين فيها مَنْ سبقهم من أهل الأهواء والبدع، إلا النزر اليسير ممَّن رحم الله.

والحاصل أنه طغى في المسلمين في زمن الشيخ رحمه الله الكلام في صفات الله عزَّ وجلَّ، ويعود السبب في ذلك لانتشار علم الكلام وعلم المنطق الذي اعتمده كثيرٌ ممن يبنون عقائدهم على ما يسمونه البراهين والمقدمات والتنتاج ويسمونها الأدلة العقلية، دون الاهتمام بأدلة القرآن والسنة لا سيما فيما يتعلق باب الأسماء والصفات، مدَّعين بأنَّ أدلة الكتاب والسنة لا تفيد اليقين، وإنما تفيد الظن، وأنَّ الأدلة اليقينية: هي علم الكلام وبراهين المنطق بزعمهم، فحصل ضلالٌ كبير، وانتشر مذهب الجهمية، وأمثاله، فحصل في هذا الباب خلطٌ عظيم في باب الأسماء والصفات.

وانتشر بالإضافة إلى مذهب الجهمية مذهب المعتزلة والأشاعرة، وظهَرَ الكثير من الفرق المخالفة لمنهج السلف، وصار هذا المنهج هو السائد في ذلك الوقت. كما انتشرت القَدَرية وهم الذين ينكرون القَدَر، أو يُغالون في إثباته ويسمَّون الجبرية،



إلى جانب شيوع الطرق الصوفية، فكان ذلك سبباً لِنَفْسِي ظاهرة البناء على القبور والمشاهد، فصارت القبورُ أوثاناً تُعبد من دون الله، يُطاف حولها، ويُتبرك بها، مع ما يُرافق ذلك من الشُّرك كدُعاء الموتى والاستغاثة بهم لقضاء الحاجات، وتفريج الكُرَبات؛ وكلُّ هذا بإملاءٍ وترويحٍ من أعداء الإسلام.

ومما راج وانتشر كذلك ظاهرة التقليد في الفقه، تقليدٌ يؤخذ فيه القول دون معرفة الدليل عليه، ودون تمحيصٍ وترجيحٍ بين الأقوال حسب الأدلة، وإنما كان الدليلُ عندهم هو ما يقوله الإمامُ مع أنَّ الأصل في ذلك أنَّ الفقه يدور مع الدليل حيث دار لا مع قول فلان، لأنَّ العلماء ليسوا معصومين من الزلل والخطأ والغفلة، فإنه قد يصدر عنهم أخطاءٌ في اجتهاداتهم وفتاويهم - وهم معذورون في ذلك إن أخطؤوا، لكونهم من أهل الاجتهاد - مع أنَّ الأصل في هذا هو أن نتبع الدليل وندورُ حيث دار دون النَّظَر إلى من قال به، فكل من جَمَدَ على رأيٍ مستمسكاً بقول فلان دون النظر إلى الدليل كان متعصباً ومقلداً، وهذا ما كان سائداً في تلك الفترة، وفي هذا الجو المليء بهذه الفرق وتلك الفتن والبدع ظهر الشيخ أحمد ابن تيمية رحمه الله.

ولد شيخ الإسلام رحمه الله سنة (٦٦١هـ) في حرّان، وفي سنة (٦٦٧هـ) أغار التتار على بلده، فاضطرت عائلته إلى ترك حرّان متوجهين إلى دمشق وبها كان مستقر العائلة، ولقد سمّي بالحراني نسبة إلى منشأه حرّان.

وفي دمشق طَلَبَ العلم على أيدي علمائها منذ صغره، فنبغ ووصل إلى مصافِّ العلماء من حيث التأهيل للتدريس والفتوى مع صغر سنه ثم إنَّ الله حباه حُسن

الاستنباط، وقوة الحجة وفهّم المعاني من الألفاظ النبوية والأخبار المروية، ما جعله لا يأخذ الأقوال بمجرد النقل، وإنما يعرضها على كتاب الله وسنة رسوله ﷺ محتدياً بذلك حذو الأئمة الأربعة رحمهم الله: أبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد، فهو يَنحى منحاهم في اتباع الدليل، ولا ينحى منحى المقلّدين المتأخرين، فلا يأخذ القول إلا إذا تبين له دليله من الكتاب والسنة.

ولقد انبرى يدرس ويفتي، ويقف في وجه المبتدعة في سنٍّ مبكرة لِمَا منَّ الله عليه من غزارة العلم، وقوة الحجة، وحضور الذاكرة، فلقد عني بالحديث، وحفظ القرآن، وأقبل على الفقه والعربية، والتفسير، حتى انبهر أهل دمشق لِفِرط ذكائه وسيلان ذهنه، وقوة حافظته.

والناظر في التاريخ يجد أنَّ أعداءه كثيرون من عصره إلى وقتنا الحاضر، وغالبهم أعداء عقيدة السلف الصالح، ومن هؤلاء فئة الجهمية والمعتزلة ومن نحا نحوهم في نفْي أو تأويل الأسماء والصفات، فلقد انبرى لهم، ويَن الحق الذي عليه السلف الصالح في هذا الباب، وألف في ذلك ودرّس وناظر، حتى إنهم تكالبوا عليه وألبّوا الآخرين ضده، ووَشّوا به إلى ولاية الأمور، فسُجن مرات عدّة.

ولقد سلكوا معه كل مسلك، وناظروه، ولكن هيهات فإنَّ الله أظهره عليهم بما كان عليه من اتِّباع الحقِّ والانتصار لمنهج السلف الصالح فدَحَرَ ما معهم من الشُّبه، فلم يجدوا ملجأً إلا اللجوء إلى السلطة، فَوَشّوا به إلى وُلاة الأمور، فسجنوه، ظناً منهم أنهم سيصدّونه عن العمل، فما أفلحوا، بل كان شغله في السجن أكثر من شغله خارجه، ولهذا يقول: ما يفعل بي أعدائي، فإنَّ طَرْدَهُم لي سياحة، وسَجْنَهُم خلوةٌ بري. ومن أقواله أيضاً: ما يفعل به أعدائي، أنا جنتي في صدري.

فكان رحمه الله وهو في السجن مشغولاً بأمور العلم، فقد كان يكتب ويؤلف ويُفتي، إلى حدّ أنهم لما رأوا أنه لا يكفُّ عن نشر العلم وهو في السجن أخرجوا ما عنده من القراطيس والأقلام.

ومن تلك الفِرَق الذين انبرى لهم الشيخ الصوفية الخُرَافِيُّين، فقد ردّ عليهم، وكشف شطحاتهم، وأغلاطهم، ووضّح لهم الطريق الصحيح.

ومن هؤلاء أيضاً أهل الكلام والمنطق، فردّ عليهم وبين خطأ منهجهم في الاستدلال، وألّف في ذلك كتباً ضخمة مثل: «درء تعارض العقل والنقل» و«بيان تلبيس الجهمية» في ردّه على الرازي، وهي كتب مطبوعة ومتداولة.

وردّ كذلك على النصارى الذين يُكيلون الشبه للمسلمين، فألّف كتاباً سمّاه «الجواب الصحيح لمن بدّل دين المسيح» ردّ فيه عليهم وأفحمهم.

وردّ كذلك على الشيعة والمعتزلة في كتابه المشهور «منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية».

وأما ما يتعلّق بالجانب الفقهي في حياته رحمه الله، فإنه جدّد في كثير من المسائل في هذا الجانب كما ذكرنا سابقاً، فكان يُفتي بموجب الدليل، وما عليه أصول الأئمة والسلف، ويحرّر المسائل، فصارت فتاواه بالمئات، بل بالألوف، وكان من عادته أن لا يجمع الفتاوى، وإنما كان إذا سُئل أرسل الرسائل والفتاوى إلى السائلين، فكان السائلون يحتفظون بهذه الأجوبة ويحرصون عليها، ثمّ جُمعت هذه الفتاوى، فبلغ الموجود منها خمسة وثلاثين مجلّداً وأطلق عليها «مجموع الفتاوى» أضيف إلى ذلك مجلّدين للفهارس، فيصير مجموعها سبعة وثلاثين مجلّداً، وهي لا تزال تلقى الرضى

والقبول من عامة المسلمين في شتى البلاد، ولهذا يبادر إلى طبعها ونشرها مراراً وتكراراً.

ولقد تعرّض الشيخ - رحمه الله - لكل هذه الفرق، ونازلها وانتصر عليها، وبقيت كتبه منارات يهتدي بها المسلمون ويسارع إليها طلبة العلم والعلماء تعلماً وتعليماً. وأما الذين عارضوه فلقد أطفأ الله ذكرهم، وقطع دابرهم، وأما هو رحمه الله فقد أعلى الله جلّ وعلا ذكره، فانتشر علمه، وأقبل طلاب العلم والعلماء على كتبه، ينهلون من علمه كأنه حاضر بينهم.

ولقد ألّف الشيخ في فنونٍ مختلفة، ولم يكن غرضه من ذلك مجرد التأليف فقط، وإنما كان غرضه سدّ حاجة الناس من العلوم التي تهمهم لصلاح دينهم ودنياهم، ولذلك لما سُئل عن عدم تصنيفه تفسيراً مستقلاً في القرآن؟ لا سيّما وقد كان متبحراً فيه، قال: التفاسير كثيرة وموجودة لكن نكتب بحسب الحاجة. فالدافع له للكتابة إنما هي مصلحة الناس وحاجتهم لمعرفة أمور دينهم، وليس مجرد حُبّ الظهور وشغف الكتابة والتأليف.

ومن مزايا الشيخ ومحاسنه إلى جانب علمه أنه باشر الجهاد بنفسه لِمَا غزا التار بلاد المسلمين، فكان يقود الجيوش بنفسه، ويحمل السيف ويقاتل ويشجع الناس وولاية الأمور، فيحصل النصر بإذن الله بتشجيعه وتثييته لأفئدة الجند وتبشيرهم بالنصر، فكان له - رحمه الله - جهود عظيمة في القتال في سبيل الله.

كما أنه جاهد بلسانه، وبقلمه، وبسيفه، فحصل من ثمرات جهاده وجهوده ثروة علمية عظيمة هي بين أيدينا الآن، وتخرّج على يديه تلاميذ قاموا بالمهمة من بعده،

مثل الإمام ابن القيم، وابن كثير، وابن عبد الهادي، والذهبي، والمزي، وغيرهم ممن تتلمذوا على يديه، فقاموا من بعده بنشر الدعوة إلى الله، ونشر علمه.

ولقد حصل في القرن الثاني عشر أن وصلت كتب الشيخ إلى بلاد نجد، فأولع بها الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب، رحمه الله، وكان هو الآخر يعيش في جوٍّ علميٍّ، كان أغلبه يدور في فروع الفقه، وكانوا يتمسكون في ذلك الوقت بمذهب الأشاعرة مثل غيرهم؛ لأنهم كانوا يذهبون إلى الشام ويتلقون العلم من أهل الشام لا سيّما فلسطين، وكانت الأشعرية هي المذهب السائد في تلك البلاد، فكانوا يعودون بفقه المذهب وفيما يتعلق بجانب العقيدة وهم على عقيدة الأشاعرة، مع ما يحصلون عليه من الفقه، أضف إلى ذلك أن بلاد نجد كانت قد امتلأت بالبدع والخرافات، فقام هذا الإمام ليعيد للإسلام صفاءه مما علّق به من الشراكيات والخرافات وتعظيم القبور، فاهتمّ بكتب شيخ الإسلام ابن تيمية، وكتب تلميذه ابن القيم يقرؤها ويلخص منها، ويؤلف على ضوءها ويدعو إلى الله - عزّ وجلّ - حتى قامت الدعوة في بلاد نجد على غرار دعوة الإمام شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم.

فالإمام محمد بن عبد الوهاب إنما تخرّج على كتب شيخ الإسلام، وكتب ابن القيم وعلى منهجهما في الدعوة إلى الله. وابن تيمية إنما نهّل من معين السلف، واقتفى أثرهم ونهج نهجهم، فنفع الله بدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب في الجزيرة العربية وما جاورها، وهذا من حسنات شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله.

وكما سبق أن ذكرنا، فإنّه لم تشغله المضايقات والمحاسبات التي اعترضت طريقه، بل كان يتلقاها بالصبر واليقين وعدم اليأس، وكان يكتب لتلاميذه في السجن، يشبّتهم

ويوطنهم على الصبر، وعلى الاحتساب، وعلى مواصلة الجهاد، ورسائله في هذا الجانب لا تزال موجودة.

وللشيخ رحمه الله مؤلفات كثيرة لا تكاد تُحصى، ومن بينها هذا المؤلف الذي بين أيدينا الآن، حيث سنشرع إن شاء الله في التعليق عليه حسب الاستطاعة، والكتاب بحرٌ خضمٌ زاخر، وشهرته بلغت الآفاق، وقد احتفى به أهل العلم قراءةً ودراسةً، فهو في الحقيقة كتابٌ يناسب كل وقت، فكأنه كُتب في وقتنا هذا، وعنوانه: «اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم» أي: أن الصراط المستقيم الذي قال الله جلّ وعلا فيه: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [الأنعام: ١٥٣] قال فيه: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ ① صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴿ هو هذا الصراط، صراط الله - كما قال تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ ② صِرَاطَ اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ﴾.

فاتباع هذا الصراط يقتضي مخالفة هذه الفرق الضالة، كما في قوله تعالى: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ ① صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴿ فالمسلم يطلب من الله أن يهديه إلى الصراط أي: الطريق القويم، وأن يجنبه طريق الضالين والمنحرفين عن صراطه فالمغضوب عليهم: هم الذين أوتوا علماً إلا أنهم لا يعملون بمقتضاه كاليهود، فإثمهم كانوا كما ذكر الله تعالى أهل كتاب وأهل علم، ولكنهم لم يعملوا بعلمهم - والعياذ بالله - فغضب الله عليهم. ويُشبههم كل عالم لا يعمل بعلمه.



وأما الضالّون: فهم النصارى الذين يعبدون الله على جهل وضلال، غير ناظرين فيما يتعلّق بعبادتهم إلى دليل أو سند، ويُشبههم في ذلك كل عابد على غير علم مثل الصوفية الذين يجتهدون في العبادات والسلوك ومجاهدة النفس، وليس لهم في ذلك دليل على ما يفعلون إلا استحساناتهم وأذواقهم ومواجيدهم، وما تُحدّث به قلوبهم، فسَطَحُوا وضلّوا. وهذا مَصِيرُ كُلِّ مَنْ يَسِيرُ على غير هدى ودليل وحقّة.

صحيحٌ أنّ الحديث في هذا الكتاب عن اليهود والنصارى ولكن الأمر ينسحب على من تَهَجَّ منهمجهم، كما قال بعض السلف: من ضلَّ من علمائنا ففيه شبهٌ من اليهود، ومن ضلَّ من عبّادنا ففيه شبهٌ من النصارى.

وينبغي لمن سلك هذا الصراط أن لا يَحِيدَ عنه، وأن يُخَالَفَ ما عداه، ولقد ذكر ذلك النبي ﷺ واضحاً وجليّاً، ففي الحديث المروي عن عبد الله بن مسعود ؓ قال: خَطَّ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَطًّا ثُمَّ قَالَ: «هَذَا سَبِيلُ اللَّهِ» ثُمَّ خَطَّ خُطُوطًا عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ، ثُمَّ قَالَ: «هَذِهِ سُبُلٌ مُتَفَرِّقَةٌ، عَلَى كُلِّ سَبِيلٍ مِنْهَا شَيْطَانٌ، يَدْعُو إِلَيْهِ». ثُمَّ قَرَأَ: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾<sup>(١)</sup>، وقول النبي ﷺ هذا موافق لقوله تعالى: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [الأنعام: ١٥٣].

ولقد جاء اسم الكتاب: «اقتضاء الصراط المستقيم، مخالفة أصحاب الجحيم» موافقاً لكلٍّ من الآية والحديث، فالذي يسلك هذا الصراط يجب عليه أن لا يلتفت إلى هذه الطرق وهذه السبل الكثيرة.

(١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٤١٤٢)، والنسائي في «الكبرى» (١١١٠٩).

ثم انظر أيها المسلم كيف أن الله وحَّد الصراط المستقيم، وعدَّد السبل المخالفة له، فقال سبحانه: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [الأنعام: ١٥٣] لأنَّ هذه السُّبُل كثيرة لا يمكن حصرها، فالناس مختلفون في طرقهم وقناعاتهم لإعجاب كلِّ ذي رأيٍ برأيه، فكلُّ جماعة تظنُّ أنَّ طريقها صحيح، قال تعالى: ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ فالسُّبُل كثيرة ومتفرقة، ولا تنتهي، وأما هذا الصراط فهو واحد لا يتعدَّد أبدًا، وهو كذلك منذ بدء الخليقة، وإلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، فهو صراط الله، ومنهج الأنبياء، قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَٰئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَٰئِكَ رَفِيقًا﴾ [الأحزاب: ٦٩] نسأل الله عزَّ وجلَّ أن يجعلنا ممن يسرون على هذا الصراط المستقيم والنهج القويم.

ومما يلمحُه القارئ من خلال اسم الكتاب أنه يهتم بأمرٍ في غاية الأهمية، وهو أمرٌ طالما أكَّد عليه القرآن، وبينه النبي ﷺ من خلال أحاديثه، وهو تميُّز هذه الأمة عن غيرها من الأمم، تميُّزها بدينها وبكتاب ربِّها، وسنة نبيِّها، وبعقيدتها وعبادتها ومعاملاتها وأخلاقها، فالله - جلَّ وعلا - أراد لهذه الأمة أن تتميز عن غيرها من الأمم؛ لأنها هي الأمة القدوة التي جعلها الله أمةً وسطاً، وهي التي تشهد على الأمم الأخرى يوم القيامة، قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: ١٤٣]. وقال تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٠]، فهذه المكانة تقتضي أن تتميز هذه الأمة عن غيرها، ولا تذوب في الأمم الأخرى، لأنها أمةٌ قائدة ورائدة، فلا بدَّ أن تكون لها شخصيتها وهويتها المتميِّزة عن سائر الأمم،

لا سيما الأمتين: «المغضوب عليهم» وهم اليهود، و«الضالون»: وهم النصارى. وإنما صار اليهود مغضوباً عليهم، لأنهم أعطوا علماً ولكنهم لم يعملوا به، وكل من اتصف بهذه الصفة من العلماء الذين لا يعملون بعلمهم، أو أولئك الذين يشترون به ثمناً قليلاً ويكتمونه، فإن هؤلاء جميعاً قد استوجبوا غضب الجبار عليهم.

أضف إلى هؤلاء قسماً آخر وهم الذين يُمهلون العلم الشرعي، ولا يسعون إليه، في حين أنك تجدهم يبالغون في العبادة، ونعني بذلك: النصارى الذين ابتدعوا رهبانية ما كتبها الله عليهم وليس لهم بها برهان، وإنما اتبعوا ما تمليه عليهم رغباتهم واجتهاداتهم، وعلى غرار هؤلاء الصوفية الذين نَحَوْا هذا المنحى، فهم يجتهدون في العبادات، ولا يهتمون بالعلم الشرعي، حتى إنهم يزهدون الناس فيه، ويقولون: إن طلب العلم يُشغل عن العبادة، لذلك فهم يَحْذَرُونَ من طَلَبِ العلم، والجلوس إلى العلماء ويحرصون على مزاوله طقوسٍ وعباداتٍ لم تؤسَّس على علم، سبحان الله! وهل تكون العبادةُ صحيحةً بغير علم، فهم كما ذكر أشبه ما يكونون بالنصارى الذين قال تعالى بحَقُّهم: ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ﴾ [الحديد: ٢٧]، ومع هذا فهم لم يقوموا بها، كما وصفهم الله تعالى بقوله: ﴿فَمَارِعَوْهَا حَقَّ رِعَائِهَا﴾ [الحديد: ٢٧].

فهذه هي سُنَّة الله: أن من غالى في العبادة واشتدَّ فيها، فإنه ينقطع ويعجز، كما قال ﷺ: «إِنَّ الْمُنْبِتَّ لَا أَرْضًا قَطَعَ، وَلَا ظَهراً أَبْقَى»<sup>(١)</sup>، هذه هي طريقة النصارى والمتصوفة الذين يتشابهون معهم في زهدهم في العلم وغلوهم في العبادة، حتى

(١) أخرجه ابن المبارك في «الزهد» برقم (١١٧٨) و(١١٧٩) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، والبيهقي في «الكبرى» ١٩/٣ من حديث عمرو بن العاص رضي الله عنهما.

وَجِدَ مِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ الْعِلْمَ يَأْتِيكَ بِدُونِ تَعَلُّمٍ، وَإِنَّمَا يُفْتَحُ عَلَيْكَ إِذَا اجْتَهِدْتَ فِي الْعِبَادَةِ وَالذِّكْرِ، فَحِينَهَا تَأْتِيكَ الْفَيُوضَاتُ، بَلْ إِنَّ غُلَاتِهِمْ يَقُولُونَ: إِنَّمَا نَأْخُذُ مِنَ اللَّهِ مَبَاشَرَةً، وَلَا نَحْتَاجُ إِلَى الرِّسْلِ وَلَا إِلَى الْكِتَابِ، وَهَذَا إِنَّمَا هُوَ نَتِيجَةُ الْإِعْرَاضِ عَنْ تَعَلُّمِ الْعِلْمِ النَّافِعِ الْمُبْنِيِّ عَلَى الدَّلِيلِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالَّذِي يَعَصِمُ صَاحِبَهُ الزَّلَلَ، وَيُورِثُ الْعَمَلَ الصَّالِحَ.

وَاللَّهُ جَلَّ وَعَلَا حَذَرْنَا مِنْ سُلُوكِ الطَّرِيقَيْنِ وَأَمَرْنَا بِسُلُوكِ الطَّرِيقِ الْوَسْطِ، فَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ۝ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٦-٧]. فَالَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ هُمُ الَّذِينَ جَمَعُوا بَيْنَ الْعِلْمِ النَّافِعِ، وَالْعَمَلِ الصَّالِحِ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ بِهِ رَسُولَهُ ﷺ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ﴾ [التوبة: ٣٣]، فَ«الْهُدَى»: هُوَ الْعِلْمُ النَّافِعُ، وَ«دِينِ الْحَقِّ»: هُوَ الْعَمَلُ الصَّالِحُ، فَالرَّسُولُ ﷺ بُعِثَ بِالْأَمْرَيْنِ مَعًا وَلَمْ يُبْعَثْ بِأَحَدِهِمَا، وَكُلٌّ مِنْ سُلُوكِ هَذَا الْمَسْلَكِ وَنَهَجِ هَذَا الْمَنْهَجِ، فَإِنَّهُ يَكُونُ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا.

فَالْحَاصِلُ أَنَّ أَتْبَاعَ السَّبِيلِ وَالصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ يَقْتَضِي مَخَالَفَةَ الطَّائِفَتَيْنِ، وَلِهَذَا قَالَ اللَّهُ جَلَّ وَعَلَا: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ۝ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ يَعْنِي: غَيْرِ صِرَاطِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ أَي: غَيْرِ صِرَاطِ الضَّالِّينَ، وَكَمَا جَاءَ فِي الْآيَةِ الْأُخْرَى: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَٰلِكُمْ وَصَّيْكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٣]. فَلَمَّا كَانَ صِرَاطُ اللَّهِ هُوَ الْمُسْتَقِيمُ اقْتَضَى ذَلِكَ مَخَالَفَةَ الْفَرِيقَيْنِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ، وَالضَّالِّينَ، لِأَنَّ كِلَا الْفَرِيقَيْنِ فِي النَّارِ، قَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَا تُسْأَلُ

عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ ﴿البقرة: ١١٩﴾. والضالّون والمغضوب عليهم كلاهما من أصحاب الجحيم، وصراط الله ينهى عن سلوك طريقهم.

وهذا الكتاب إنما جاء توضيحاً وبياناً للآيات السالفة الذكر والتي تقتضي أن تكون هذه الأمة مُبَايَنَةً لغيرها من الأمم، لا سِيَّاً وهي تستمدُّ نهجها من كتاب الوحي ومن سنّة النبي عليه الصلاة والسلام، وليُعلَمَ أنَّ الطُّرُق ثلاثة لا تخرُجُ عنها، فهي: إما طريق المُنْعَمِ عليهم، وإما طريق المغضوب عليهم، وإما طريق الضالّين.

والحقيقة أنّنا حين نقول بأنه ينبغي على الأمة المحمّدية أن تتميَّز في صفاتها الدينية والدنيوية وأن تخالف طريق المغضوب عليهم والضالّين فإن قولنا هذا يُغضِبُ دعاة العوالة، ودعاة حوار الأديان وغير ذلك من هذه الطروحات، لأنهم إنما يقصدون من وراء هذه الدعوات طمس الإسلام وجعله تابعاً لا متبوعاً، وهذا يقتضي من المسلمين أن يتنبّهوا لهذا الأمر، وأن يعتزّوا بدينهم وبشخصيتهم الدينية، وأن لا يخضعوا لدعاية أعدائهم، فالله - جلّ وعلا - يقول: ﴿وَلَنْ رَضَىٰ عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصْرَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ قُلْ إِنَّ هُدَىٰ اللَّهِ هُوَ الْهُدَىٰ وَلَئِنْ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ [البقرة: ١٢٠]، فالأصل أن لا تتبعهم، لأنه حتّى لو اتبعناهم في بعض الأمور فإنهم لن يرضوا إلّا أن نطيعهم في كلّ شيء، حتّى نتخلّى عن ديننا نهائياً، ومصادق ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَنْ رَضَىٰ عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصْرَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ﴾، فهذا أمرٌ يجب على المسلمين أن يتنبّهوا له، فهذا هو مقصد الشيخ من موضوع هذا الكتاب الذي بين أيدينا، وهو أن لا تذوب الأمة الإسلامية في الأمم الأخرى، وأن لا تُسايرها فيما يضرُّ دينها وعقيدتها، وإنما الواجب عليها أن تتمسّك بدينها وعقيدتها، قال جلّ وعلا: ﴿فَاسْتَمْسِكْ بِالَّذِي أُوحِيَ إِلَيْكَ إِنَّكَ عَلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ (١٢) وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ وَسَوْفَ

تُسْأَلُونَ ﴿[الزخرف: ٤٣ - ٤٤]، وقال سبحانه كذلك: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٨﴾ إِنَّهُمْ لَن يُغْنُوا عَنْكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئاً وَإِنَّ الظَّالِمِينَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُؤْمِنِينَ ﴿[الجاثية: ١٨ - ١٩]، فهذه الأمة لها مكانتها لكونها على شريعة وطريقة، فإن تَرَكَّتها ضاعت وضيَّعت نفسها، فلا مجال لبقاء عزِّ هذه الأمة ومكانتها إلا بالتمسك بهذا الدين، والحذر من دعايات الضلال، والحذر من الخداع والمكر الذي يروِّجه الأعداء، ويدَّعون إليه في كلِّ زمانٍ ومكان.

ومن مقاصد شيخ الإسلام رحمه الله في هذا الكتاب بالإضافة لتحذيره من أن تسلك الأمة طريق اليهود والنصارى، التحذير من طريقة الجاهلية، لأنه بحث في أمور الجاهلية أيضاً، حين تحدَّث عن الأميين الذين كفروا بالله - عزَّ وجلَّ - وتركوا دين الأنبياء، وغدوا في جهل وضلال، فالمقصود مبينة جميع هذه الفئات، وعدم السير في طريقهم والسير على صراط الذين أنعم الله عليهم، وهو رحمه الله تناول في هذا الكتاب أموراً غايةً في الأهمية، وأولاًها اهتماماً وتفصيلاً، ولا سيَّما أمورُ العقيدة فأجادَ وأفادَ وشفَّى الغليل، فيتبين أنه يجب على المسلمين التمسك بعقيدة التوحيد وتجنب طريق الشرك ووسائله المفضية إليه، وتطرَّق إلى ما عند اليهود والنصارى من الغلو في أنبيائهم، وصالحيتهم وهذا الغلو حذر منه ﷺ أمته غاية التحذير، حتى إنه حذر من ذلك وهو في أخرج الأوقات وهو في سكرات الموت فقال ﷺ: «لَعَنَهُ اللَّهُ عَلَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ»، يحذِّر ما صنعوا<sup>(١)</sup>.

(١) أخرجه البخاري (٤٣٥، ٤٣٦)، ومسلم (٥٣١) من حديث عائشة وعبد الله بن عباس، رضي الله عنهم.

وفي الحديث عن عائشة أَنَّ أم حبيبة وأُمَّ سلمة ذكرتا كنيسة للنبي ﷺ رأيتها بالحبشة فيها تصاوير، فقال ﷺ: «أولئك إذا كان فيهم الرجل الصالح فمات بنوا على قبره مسجداً وصوروا فيه تلك الصور، فأولئك شرارُ الخلق عند الله<sup>(١)</sup>»، وهذا الأمر يجب أن يكون من أعظم ما يميّز هذه الأمة عن غيرها فلا تشبّه باليهود والنصارى وغلّوهم في أنبيائهم وصالحهم.

ثم إنَّ الشيخ - رحمه الله - تطرّق إلى منع التشبّه بالكفار في أعيادهم، لأنَّ الكفار لهم أعياد كثيرة ومتنوعة، والرسول ﷺ حذّرنا من التشبّه بهم في ذلك ومشاركتهم، أو إحداث أعياد تُشابهها عندنا، فلقد قال ﷺ لما قَدِم المدينة وكان لأهل المدينة من الأعياد يوم النيروز والمهرجان، وهذه الأعياد إنما وصلت للعرب من قِبَل الفرس والروم، قال ﷺ: «إنَّ الله أبدلكم بهما خيراً منهما: يوم الفطر ويوم الأضحى»<sup>(٢)</sup>.

فأعياد المسلمين حدّدها الشرع وبيّنها من الناحيتين: الزّمانية والمكانيّة، فالزّمانية: هي عيد الفطر وعيد الأضحى، والمكانيّة: وهي مشاعر الحج: عرفة ومزدلفة، والمسجد الحرام، فلا يجوز لنا أن نُحدث أعياداً مكانيّة، أو زمانية غير ما شرعه الله لنا، كالذين ابتدعوا عيد المولد النبوي محاكاةً لمولد المسيح الذي يعملّه النصارى ولا يزالون، فكيف نقلدهم في فعلهم والنبيُّ نهانا وحذّرنا من ذلك، فقال ﷺ: «لا تُطروني كما أطرت النّصارى ابن مريمَ، فإنما أنا عبده، فقولوا: عبدُ الله ورُسُولُه»<sup>(٣)</sup>، وقال ﷺ: «لا تجعلوا

(١) أخرجه البخاري (٤٢٧)، ومسلم (٥٢٨) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٢٠٠٦)، وأبو داود (١١٣٤)، والنسائي (١٥٥٦) من حديث أنس بن مالك ؓ.

(٣) أخرجه البخاري (٣٤٤٥) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

قبري عيداً<sup>(١)</sup> يعني: مكاناً للتردد والاجتماع عليه.

فالمشروع في زيارة قبر الرسول ﷺ أن من جاء من سفر سواء كان من أهل المدينة، أو من الطائرين عليها أن يُصلي في المسجد النبوي ما تيسر له، ثم يسلم عليه ﷺ وعلى صاحبيه رضي الله عنهما فيقول: السلام عليك يا رسول الله ورحمة الله وبركاته، السلام عليك يا أبا بكر الصديق ورحمة الله وبركاته، السلام عليك يا عمر الفاروق ورحمة الله وبركاته، ثم ينصرف، ولا يكرّر السلام كلما دخل إلى المسجد النبوي، بل إذا سلّم عليه أول قدمه كفاه ذلك، فإن الصحابة لم يكونوا يترددون على قبر النبي ﷺ كلما دخلوا المسجد.

وهذا الفعل، أي: كثرة التردد على قبره ﷺ إنما هو من باب التشبه باليهود والنصارى في غلوهم بأنبيائهم وصالحهم، ولقد حذرنا ربنا سبحانه وتعالى ونبينا ﷺ من الغلو في الأشخاص، أو الغلو في الأمكنة أو الأزمنة، فقال جلّ وعلا: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ﴾ [المائدة: ٧٧]، وقال النبي ﷺ: «يَاكُمْ وَالْغُلُوَّ، فَإِنَّمَا أَهْلُكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ الْغُلُوَّ»<sup>(٢)</sup> فالغلو يفضي إلى الهلاك وإلى فساد العقيدة والعبادة، وإلى أشياء كثيرة لا تُحمد عقباه، والحكمة تقول: كل شيء تجاوز حدّه انقلب إلى ضده، فالاعتدال والوسطية هي المطلوبة في كلّ شيء.

ثم إن اختيار الشيخ رحمه الله لعنوان الكتاب وهو «اقتضاء الصراط المستقيم» يذكّرنا دائماً أنه يجب علينا مخالفة من هم على غير هذا الصراط من اليهود والنصارى ومن

(١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٨٨٠٤)، وأبو داود (٢٠٤٢) من حديث أبي هريرة ؓ.

(٢) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٣٢٤٨)، وابن ماجه (٣٠٢٩)، والنسائي (٣٠٥٧) من حديث

ابن عباس رضي الله عنهما.



شابههم، فإنَّ دينهم لا يخلو من أحد أمرين: إمَّا أنه محرّف ومغيّر ومبدّل، وإمَّا أنه منسوخ بديننا، فلذلك لا نأخذ من دين اليهود والنصارى شيئاً، وإنما نثبت على ديننا، لأنه ناسخ لما قبله، فإن كان محرّفاً ومبدّلاً فهو باطل، وإن كان منسوخاً، فلا يجوز العمل بالمنسوخ.

وما تطرّق له الشيخ - رحمه الله - في هذا الكتاب إحياء الآثار، آثار المعظمين كالأنبياء والعلماء والرؤساء، لما في ذلك من خطرٍ على العقيدة، لأنَّ هذا يُفضي إلى الغلوّ بهؤلاء الأشخاص الذين تُعظّم آثارهم، ومن ثمَّ فإنَّ الغلوّ يفضي إلى الشرك، وهذا الفعل لم يكن معروفاً عند السلف الصالح، وهم أحرص الناس على الخير وتحصيله، فلم ينقل عنهم أنهم عظموا الآثار كتعظيم مسكنٍ أو بقعة أو شجرة وغير ذلك، وإنما تركوا هذا الفعل، لأنَّهم لم يروا النبي ﷺ يحتفل بها، ولا أنه ذهب بعد البعثة إلى غار حراء، أو غار ثور، أو إلى البيت الذي وُلد فيه، لم يكن ﷺ يفعل شيئاً من ذلك، وخير الهدى هدي محمد ﷺ، وشُرُّ الأمور محدثاتها وكلُّ بدعة ضلالة.

ومن الفوائد الجمّة لهذا الكتاب أنه لامس واقعنا حتى إنك لتظنُّ أنه قد ألّف في عصرنا؛ لأنَّ المشاكل التي تناولها وطرحها للبحث وأصل لها، نعيشها في واقعنا المعاصر، ثم إنه رحمه الله قدّم لها حلاً ناجعة، ودرسها على ضوء الكتاب والسنة، وهدي السلف الصالح مما ينتفع به أهل هذا الوقت، وهذا مما يدلُّ على إخلاصه وشفقته واهتمامه بشؤون المسلمين، ممَّا يدلُّ على أنَّ الله تعالى قد أنزل في علمه وكتبه البركة، لا سيّما وهي تعالج القضايا المُشكِلة في كل زمان، وتتفع بها الأجيال القادمة. وعمله هذا ينسحبُ عليه قوله ﷺ: «إذا مات الإنسان انقطع عنه عمله إلا من ثلاثة: إلا من صدقة جارية، أو علم يُنتفع به، أو ولي صالح يدعو له»<sup>(١)</sup>.

(١) أخرجه مسلم (١٦٣١) من حديث أبي هريرة ؓ.

فهذا العلم الذي ورّثه الشيخ رحمه الله وانتفع به المسلمون، إنما يرجع أجره إليه، ولقد سمعت الشيخ محمد بن إبراهيم - رحمه الله - في كلمة ألقاها في بعض المناسبات في كلية الشريعة حيث أتى بهذا الحديث، فقال: إنّ الصدقة الجارية قد تنقطع، والولد الصالح قد يموت، ولكنّ العلم النافع يستمر الانتفاع به ولا ينقطع، ويستمر الأجر لصاحبه، فهذا ما يميّز العلم عن غيره من الأعمال الصالحة، فنرجو أن يكون شيخ الإسلام - رحمه الله تعالى - ممّن يجري عليه أجر علمه ونفع كتبه إلى يوم القيامة.

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي أكمل لنا ديننا، وأتمم علينا نعمته، ورضي لنا الإسلام ديناً. [١]

[١] بدأ الشيخ - رحمه الله - هذا الكتاب النفيس، بما حثت عليه السنة النبوية حيث بدأ الكتاب بـ «بسم الله الرحمن الرحيم» وبـ: «الحمد لله رب العالمين» فلقد جاء في كل من القرآن والسنة التأكيد على البدء بهما، فما من سورة من سور القرآن إلا وهي مبدوءة بـ: بسم الله الرحمن الرحيم، والنبي ﷺ كان يبدأ رسائله بـ: «بسم الله الرحمن الرحيم»، كذلك كتبها سليمان عليه السلام في خطابه لبليز حيث قال الله جلّ وعلا في معرض سرده لقصته عليه السلام مع ملكة سبأ: ﴿قَالَتْ يَأْخُذُهَا الْمَلَأُ إِيَّيَ الْأَقْصَى إِلَى كَيْدٍ كَرِيمٍ﴾ [٢٩] إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴿٣٠﴾ أَلَّا تَعْلَمُوا عَلَى وَاتُفِي مُسْلِمِينَ ﴿٣١﴾ [النمل: ٢٩-٣١]. ولقد ابتدأ الشيخ رحمه الله كتابه بالحمد بعد البسملة، والمصحف الشريف قد بُدئ بالحمد، فأول سورة فيه وهي الفاتحة بدأت بالحمد والثناء على الله، فأول ما يقع نظرك في المصحف على: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ بعد ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾، وهذا يدل على مشروعية البداء بهاتين الكلمتين العظيمتين في كل عمل له أهمية، وفي الكتب العلمية خاصة.

ومعنى: «بسم الله الرحمن الرحيم» أي: أستعين ببسم الله الرحمن الرحيم، فالجار والمجرور متعلق بمحذوف تقديره: أستعين، أو: أتبرك بـ «بسم الله الرحمن الرحيم» ثم

أقدم الحمد والثناء على الله - عز وجل - على نعمه وأفضاله التي لا تُعدُّ ولا تُحصى، وقد بدأ الله الحديث عن الخلق بالحمد لله رب العالمين، كما في قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [الأنعام: ١]، وقوله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [فاطر: ١] وختمه بالحمد، كما قال تعالى: ﴿وَقُضِيَ بَيْنَهُم بِالْحَقِّ وَقِيلَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الزمر: ٧٥]، فالحاصل أن هاتين الكلمتين: الحمد والثناء عظيمتان، ويُستحبُّ الإتيان بهما عند البداية والنهاية في كلِّ أمر ذي بال، ومن ذلك أنه من المستحب للمسلم عند الأكل والشرب أيضاً أن يبدأ ب: بسم الله، وأن يختم ب: الحمد لله.

فالحمد لله الذي أكمل لنا ديننا، وأتمَّ علينا نعمته، ورضي لنا الإسلام ديناً. وأما قوله: «الذي أكمل لنا ديننا...» إلى آخره، فهو مأخوذ من الآية الكريمة، وهي قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]، ولقد ضمَّن الشيخ معنى هذه الآية في بداية الكتاب إشارة إلى موضوع الكتاب، والذي فحواه النهي عن البدع، لأنَّ الله أكمل هذا الدين، وأتمَّ علينا النعمة، فلا يحق لنا أن نُحدث في الدين زيادةً، أو أن نبتدع فيه بدعةً، لأنَّ فعلنا هذا يقتضي أن الدين غير كامل، وأنَّ علينا - نحن البشر على تقصيرنا ونقصنا - أن نكمله ونتممه، والله - جلَّ وعلا - وهو المنزَّه عن صفات النقص يقول: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي﴾، فمن جاء بشيءٍ مُحدث يتقرَّب به إلى الله، وهو ليس في كتابه، ولا في سنة رسوله ﷺ، ولا في هدي سلف هذه الأمة، فإنَّ ما جاء

.....

به مرفوض ومردودٌ عليه كما قال ﷺ: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو ردٌّ»<sup>(١)</sup>،  
وأعمُّ من ذلك قوله ﷺ: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو ردٌّ»<sup>(٢)</sup>.

(١) أخرجه مسلم (١٧١٨) (١٨)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) أخرجه البخاري (٢٦٩٧)، ومسلم (١٧١٨) (١٧) من حديث عائشة رضي الله عنها.

وأمرنا أن نستهديه صراطه المستقيم، صراط الذين أنعم عليهم ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾: اليهود، ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾: النصارى. [٢]

[٢] هذا منتزَع من سورة الفاتحة، ونحن نقرأها في كل ركعة من صلاتنا، فإن الصلاة لا تصحُّ إلّا بها، لأنها ركنٌ من أركان الصلاة، فريضةٌ كانت أو نافلةً، وفي آخرها نطلب من الله أن يهدينا الصراط المستقيم: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾.

والصراط: هو الطريق الحسي والمعنوي، والمراد هنا: الطريق المعنوي، وهو الذي يوصلُ إلى الله وإلى رضوانه، وهو دينُ الإسلام، وسُنَّةُ الرسول ﷺ، والمستقيم معناه: المعتدل الذي لا انحراف فيه ولا ميل، والموصلُ إلى رضوان الله وجنته، والله - جلّ وعلا - أوصانا بذلك حيث قال: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [الأنعام: ١٥٣]. وهذا الصراط إنما يسيرُ عليه من أنعم الله عليهم، من النبيين والصدّيقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقاً، الذين جمَعوا بين العلم النافع والعمل الصالح.

أما الفرق الضالة فإنها تأخذ جانباً وتترك الجانب الآخر، وهذه الفرق على أقسام؛ القسم الأول منها: اليهود الذين أخذوا جانب العلم وتركوا العمل، لذلك غضب الله عليهم، لكونهم عصّوا الله على علم، قاصدين المعصية من بعد ما جاءتهم البينات، لذلك استحقوا اللعنة والغضب.

وأما القسم الثاني منهم: فهم النصارى الذين أخذوا جانب العمل وتركوا جانب العلم، اشتغلوا بالعبادة وبالغوا فيها وابتدعوا أموراً وعبادات لم يكتبها الله عليهم دونها علم ودونها دليل فضّلوا وأصلّوا.

فالحاصل أنَّ الذي يمثِّل الجانب الأول من المخالفين هم اليهود، وهم المغضوب عليهم، لِمَا عرفوا من الحقِّ، وحادوا عنه، وعاندوا أنبياءهم ورسولهم، ولهذا فهم استحقُّوا غضب الله ولعنته.

وأنَّ الذي يمثِّل الجانب الثاني النصارى وهم الضالُّون في رهبانيتهم وعباداتهم التي أحدثوها، وهي عبادةٌ ما أنزل الله بها من سلطان، ويُسبِّه هاتين الفرقتين من هذه الأمة: كلُّ عالمٍ لا يعمل بعلمه، وكلُّ عابِدٍ لا يعبدُ اللهَ على دليلٍ وبصيرةٍ، ولكي تَحَذَّر هذه الأمة ما وقعت فيه الأمم السالفة أُمِرنا بقراءة هذه السُّورة وتكريرها في كل ركعة من صلاتنا، ولكي نسأل ربنا في كل حين أن يهدينا، وأن يدلِّنا ويوفِّقنا ويثبتنا على الطريق الصحيح الموصل إليه، طريق الذين أنعم عليهم، وأن يَجَنِّبنا طريق الذين غضب الله عليهم، وطريق الذين ضلُّوا عن الصراط المستقيم، فهو دعاءٌ عظيم إذا استحضره المسلم، وخاطب الله به، فإنَّه حريٌّ أن يستجيب الله له.

فقوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ إنما هو من باب التمثيل، وليس الأمر خاصاً باليهود أو النصارى، وإنما هو عام، ولكن لِمَا كان اليهود أول من ابتكر هذه الطريقة الغضبية مثَّل بهم، ولِمَا كان النصارى هم أوَّل من أحدث الابتداع والرهبانية في دين الله مثَّل بهم، فهو من باب التمثيل.

وقد يُورِدُ البعض كلاماً لأهل اللغة: أنَّ الصراط لا يسمَّى مستقيماً حتى يكون واسعاً، وفي هذا الكلام إقناع للأتباع وغيرهم بأنَّ الصراط يسعهم، وأنهم ليسوا بحاجة لغيره، ونحن نقول: لا شكَّ أنَّ الصراط المستقيم يُغني عن غيره، ويتَّسع للأمة جميعاً من

.....

أولها إلى آخرها، وأنه لن يضيق حتى يبحثوا عن طرق أخرى، والإسلام - والله الحمد - واسع وشامل، وأحكامه وافية بما يحتاجه البشر في الاعتقاد والعبادات، وفي المعاملات والأخلاق، وفي الأخبار الماضية والمستقبلية، فهو حافل.



وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله. [٣]

[٣] بهاتين الشهادتين تمام الخطبة وهما من أركانها، فهما شهادتان عظيمتان يجمعهما الركن الأول من أركان الإسلام، ومعنى الشهادة: الإقرار والاعتراف باللسان مع اعتقاد القلب، فأنت تشهد بما يعترف به قلبك، وينطق به لسانك: أنه لا إله إلا الله، أي: لا معبود بحق سواه.

وهذا يبطل جميع العبادات التي تُصرف لغير الله سبحانه وتعالى، كالعبادات التي يُتوجه بها إلى الأضرحة والقبور، أو التي يُتوجه بها إلى الأصنام والأشجار والأحجار أو إلى الأولياء والصالحين، فهذه وغيرها كلها تُبطلها هذه الكلمة. «لا إله إلا الله» أي: لا معبود بحق - ولا بد من هذا القيد - لأن هناك معبودات وآلهة كثيرة، ولكن كلها بغير حق، فإذا قلت: «بحق» سقطت جميع هذه المعبودات، لأنها معبودة بغير حق، فهي ليست آلهة بحق.

ومعنى «أشهد أن محمداً رسول الله»: الاعتراف ظاهراً وباطناً برسالته ﷺ، أي: الاعتقاد بالقلب بأنه رسول الله، بعد النطق بها باللسان.

فيلزمك بمقتضى هاتين الشهادتين: «شهادة أن لا إله إلا الله» أولاً: أن لا تعبد إلا الله، لأنك شهدت أنه لا يستحق العباداة إلا هو، فيقتضي منك أن تُفرد الله - جلّ وعلا - بالعبادة، وأن لا تعبد أحداً غيره. وشهادة أن محمداً رسول الله، تقتضي منك أن تتبّعه وتطيعه، وأن تسير على سنته وتقتفي أثره، فلا تخالفه ولا تعصيه؛ لأنك اعترفت ظاهراً وباطناً أنه رسول الله إليك، وإذا كان الأمر كذلك، وجب عليك أن

.....

تطيعه، وأن تمتثل أوامره، وأن تترك ما نهاك عنه، كما قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلُ  
فَخُذُوهُ وَمَنْهَكُم عَنْهُ فَأَنْهَوْا وَأَتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [الحشر: ٧]. فشهادة أن لا  
إله إلا الله تقتضي التوحيد وترك الشرك، وشهادة أن محمداً رسول الله تقتضي ترك البدع  
والمحدثات، وتقتضي عبادة الله - جلّ وعلا - على هدي وسنة نبيه ﷺ.

أرسله بالدين القيم، والمِلَّة الحَنِيفِيَّة، وجعله على شريعة من الأمر. [٤]

[٤] قوله: «أرسله بالدين القيم» هذا لأنه سبحانه وتعالى قال: ﴿قُلْ إِنِّي هَدَيْتُ رَبِّي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ دِينًا قِيَمًا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ﴾ [الأنعام: ١٦١]. وكقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ﴾ [التوبة: ٣٦]. وقال: ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [يوسف: ٤٠].

والدين القيم: هو الدين القويم المعتدل الذي لا اعوجاج فيه ولا غموض. وأما الحنيفية: فهي المِلَّة الخالصة المقبلة على الله، المُعرضة عما سواه، وهي مِلَّة إبراهيم عليه الصلاة والسلام، والله جلَّ وعلا قد بعث نبينا محمداً ﷺ بمِلَّة إبراهيم كما قال: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [النحل: ١٢٣]. وقال سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ هُوَ سَمَنُكُمُ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الحج: ٧٨].

فمِلَّة إبراهيم حنيفية، وإبراهيم حنيف، قال تعالى: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا﴾ [النحل: ١٢٠]، بمعنى أنه مقبلٌ على الله، معرضٌ عما سواه.

وقوله: «وجعله على شريعة من الأمر» هذا مُنتزع من قوله تعالى: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۖ إِنَّهُمْ لَن يَغْنَوْا عَلَيْكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا وَإِنَّ الظَّالِمِينَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُتَّقِينَ﴾ [الجاثية: ١٨-١٩]، وقوله تعالى: ﴿فَاسْتَمْسِكْ بِالَّذِي أُوحِيَ إِلَيْكَ إِنَّكَ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الزخرف: ٤٣]، والمعنى أن الله تعالى أمر نبيه ﷺ أن يستمسك بهذه الشريعة التي أوحاها إليه، وجعلها له طريقاً يسير عليها، وهذا فيه وصية لأمة هذا الرسول ﷺ، وهي أن تتمسك بهذه

.....

الشرعية، وأن تترك ما عداها من الشرائع التي ضلَّ أصحابها باتباعهم الهوى، وأن لا  
تعبأ بما يُكال للإسلام من اتهامات وشبهات، كوصفه تارة بأنه دين رجعيّ، وبأن أتباعه  
إرهابيون تارة أخرى، فإنَّ كلَّ منصف إذا نظر إلى هذه الشرعة وجدَّ أنَّ هذه الشرعة  
كلَّها رحمة وكلها عدل؛ إذ ليس فيها غلوٌّ ولا تفريط، وأنَّ هذا الدِّين هو دينٌ قيِّمٌ كما  
قال الله - جلَّ وعلا -: ﴿ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ﴾ [الروم: ٣٠].

أَمَرَ بِاتِّبَاعِهَا وَأَمْرُهُ بِأَنْ يَقُولَ: ﴿هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُوا إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي﴾ [يوسف: ١٠٨] صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا. [٥]

[٥] أمر الله تعالى نبيه بأمرين: الأول: أَنْ يَتَّبِعَ هَذِهِ الشَّرِيعَةَ كَمَا قَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا﴾ [الجاثية: ١٨]؛ أَي: سِرْ عَلَيْهَا، وَلَا تَلْتَفِتْ إِلَى مَا سِوَاهَا، لِأَنَّهَا هِيَ الْحَقُّ، وَمَا سِوَاهَا فَهُوَ الْبَاطِلُ وَقَالَ: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُوا إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي﴾.

والثاني: الدَّعْوَةُ إِلَى اللَّهِ بِالطَّرِيقَةِ الَّتِي أَمَرَهُ بِهَا، فَقَوْلُهُ: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي﴾. أَي: هَذِهِ طَرِيقَتِي وَمِنْهَاجِي الَّذِي أُسِيرُ عَلَيْهِ فِي الدَّعْوَةِ إِلَى اللَّهِ وَتَوْحِيدِهِ وَعِبَادَتِهِ، وَلَا تَكُونُ الدَّعْوَةُ إِلَيْهِ جَلًّا وَعِلًّا إِلَّا بِمَا أَمَرَ، وَبَيْنَهَا بِقَوْلِهِ: ﴿عَلَى بَصِيرَةٍ﴾ أَي: عَلَى عِلْمٍ وَهَدًى.

وهذا فيه أَنَّ مَنْ مَقُومَاتِ الدَّعْوَةِ إِلَى اللَّهِ الْعِلْمَ، فَالْجَاهِلُ لَا يَصْلَحُ أَنْ يَدْعُوَ إِلَى اللَّهِ، لِأَنَّهُ قَدْ يُجَلِّلُ حَرَامًا، أَوْ يُحَرِّمُ حَلَالًا، أَوْ يَقُولُ عَلَى اللَّهِ بَغِيرَ عِلْمٍ، وَلِأَنَّهُ لَا يَسْتَطِيعُ مَجَابَهَةَ الشُّبُهَاتِ الَّتِي تَوَجَّهَ إِلَيْهِ مِنْ قِبَلِ الْمُعْتَاضِينَ، فَلَا بَدَّ أَنْ يَكُونَ عِنْدَهُ عِلْمٌ يَكْشِفُ بِهِ الشُّبُهَاتِ الْمُضِلَّةَ وَيُدْفَعُ بِهِ الْأَبَاطِيلَ الْمُلَفَّقَةَ، وَإِلَّا فَإِنَّهُ سَيَفْشَلُ فِي دَعْوَتِهِ وَلَنْ يَكُونَ لَهُ تَأْثِيرٌ عَلَى غَيْرِهِ.

وقوله: ﴿عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي﴾ أَي: أَدْعُو إِلَى اللَّهِ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي وَاقْتَدَى بِي عَلَى عِلْمٍ.

وهذا يؤخذ منه أَنَّ الْجَاهِلَ لَا يَصْلَحُ أَنْ يَدْعُوَ إِلَى اللَّهِ، وَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُفْتِيَ النَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ، وَلَكِنْ لَهُ أَنْ يَأْمُرَ النَّاسَ بِالْخَيْرِ عَلَى وَجْهِ الْعُمُومِ؛ كَأَنْ يَأْمُرَهُمْ بِالصَّلَاةِ

وبرّ الوالدين والصدقة، أي: يأمرهم بالأمور الظاهرة ويحثهم عليها، فكلُّ عليه قدرٌ من الدعوة بحسبه، وأمّا الأمور المتعلقة بالحلال والحرام، والتوحيد والشرك، والبدع والمحدثات وما يتعلق بتفاصيل أمور الشريعة، فلا يخوض غمارها إلا من كان على جانب من العلم بعلوم الشريعة ومقاصدها.

وأما قوله: «صلى الله عليه وعلى آله وسلّم تسليماً» فإنه لما جاء بالشهادتين في بداية كلامه أتى بعد ذلك بالصلاة والسلام على النبي ﷺ عملاً بقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦].

ومعنى الصلاة من الله - جلّ وعلا - على نبيه: ثناؤه على عبده في الملأ الأعلى، وهي من الملائكة الاستغفار له، وهي من المؤمنين الدعاء له ﷺ، والنبي ﷺ له حقوق علينا ومن أعظم حقوقه أن نصلي عليه ونسلم تسليماً كلما ذكرناه، سواء كان ذلك في صلاتنا أو قبل وبعد دعائنا، وفي كل وقت ذكر فيه، فإنّ الدعاء معلق لا يقبل حتى يُصلي الداعي عليه. وقد قال ﷺ: «صَلُّوا عَلَيَّ، فَإِنَّ صَلَاتَكُمْ تَبْلُغُنِي حَيْثُ كُنتُمْ»<sup>(١)</sup>، وقال ﷺ: «مَنْ صَلَّى عَلَيَّ وَاحِدَةً صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ بِهَا عَشْرًا»<sup>(٢)</sup>.

(١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٨٨٠٤)، وأبو داود (٢٠٤٢) من حديث أبي هريرة ؓ.

(٢) أخرجه مسلم (٤٠٨) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.

وبعد: فإني قد نهيتُ إمّا مبتدئاً وإمّا مجيباً عن التشبّه بالكفار في أعيادهم، وأخبرتُ ببعض ما في ذلك من الأثر القديم والدلالة الشرعية. [٦]

[٦] قوله: «وبعد» هذه الكلمة يُؤتى بها للانتقال من كلامٍ إلى كلامٍ آخر، ويقال: إنها كلمة فصل بين كلامين.

وقوله: «كنت نهيتُ إمّا مبتدئاً» يعني: أنني أنهى ابتداءً دون أن يسألني أحد، «وإمّا مجيباً» يعني: لمن يسألني. فهو رحمه الله ينهى عن البدع ويحذّر منها، وقد اعترض عليه بعض الناس كما سيذكر، فيكون هذا بيانٌ منه لسبب تأليف هذا الكتاب القيم.

وقوله: «عن التشبّه بالكفار في أعيادهم» الأعياد: جمع عيد، وهو ما يعودُ ويتكرّر وهو ينقسم إلى قسمين:

العيدُ الزماني، كعيد المولد وأعياد الملوك وغير ذلك من أيامهم التي يحتفلون فيها ويتكرّر منهم فيها هذا الاحتفال.

والعيد المكاني: وهو المكان الذي يجتمع فيه الناس في وقتٍ معيّن لنوعٍ من التسلُّك والعبادة، أو طلب البركة، وهو ينقسم إلى قسمين: عيد مكاني شرعي، وعيد مكاني بدعي.

والعيد المكاني البدعي: هو الاجتماع في مكانٍ لم يشرع الله الاجتماع فيه لأجل التقرب إليه، فهو بدعة، ولذلك لما جاء الرجلُ يسأل النبي ﷺ وقد أراد أن ينحر إبلاً بموضع يقال له: بُوانة، لنذر نذرته. قال له ﷺ: «هل كان فيها وثنٌ من أوثان الجاهلية يُعبد؟» قال: لا، قال: «هل كان فيه عيدٌ من أعيادهم؟» - يعني: هل كان في عادتهم أن يجتمعوا

في هذا المكانِ تعبدًا لله؟ قال: لا، قال: «فأوفِ بنذرك، فإنه لا وفاء لنذرٍ في معصية الله، ولا فيما لا يملك ابنُ آدم»<sup>(١)</sup>.

ومما يدلُّ على بُدْعِيَّة ذلك الاجتماع قوله ﷺ: «لا تجعلوا قبري عيداً» يعني: مكاناً للاجتماع والتردد على قبره ﷺ، لأنَّ هذا وسيلة من وسائل الشرك، ولهذا لم يكن الصحابة يترددون على قبر النبي ﷺ كلَّما دخلوا المسجد، وإنما كانوا إذا قَدِم أحدهم من سفر أتى وسلَّم على النبي ﷺ وعلى صاحبيه، ثم ينصرف خَشِيَّةً من نهي الرسول ﷺ حيث قال: «لا تَتَّخِذُوا قَبْرِي عيداً ولا تجعلوا بيوتكم قُبوراً»<sup>(٢)</sup>، ومعنى قوله ﷺ: «لا تجعلوا بيوتكم قُبوراً» أي: بترك صلاة النافلة فيها، فإنَّ من السنة صلاةُ النافلة فيها.

وأما مثال الأعياد المكانية المشروعة فكالاجتماع حول البيت العتيق للصلاة والاعتكاف وتلاوة القرآن فيه، وللطَّواف حوله، أو الاجتماع في منى، أيام التشريق، وفي عرفة يوم الوقوف، وفي مزدلفة ليلة العاشر، فهذه كلّها أعياد مكانية يجتمع المسلمون فيها لعبادة الله عزَّ وجلَّ.

وأما الأعياد الزمانية المشروعة: فمثل عيد الفطر وعيد الأضحى، وكلُّ منهما يأتي بعد أداء ركنٍ من أركان الإسلام، فعيد الفطر يأتي بعد أداء ركن الصيام، وعيد

(١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٥٤٥٦)، وأبو داود (٣٣١٤)، وابن ماجه (٢١٣١) من حديث كَرْدَم بن سفيان ؓ.

(٢) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٨٨٠٤)، وأخرجه أبو داود (٢٠٤٢) من حديث أبي هريرة ؓ.



الأضحى بعد الوقوف بعرفة، وهو ركن من أركان الحج بل هو الركن الأعظم، فهذان العيدان والاحتفال بهما، وكذلك صلاة العيدين، وذبح قربان في عيد الأضحى هذا كله من الأعياد الزمانية التي تتكرر على المسلمين.

فليس للمسلمين غير هذين العيدين، وعليه فإن إحداث أعيادٍ غيرهما إنما هو من الابتداع في الدين كعيد المولد، أو المناسبات المختلفة، وبالتالي فهي من أعياد الجاهلية التي ما أنزل الله بها من سلطان، ولذلك لما قدم النبي ﷺ المدينة ووجدهم يحتفلون بيومين من السنة: يوم النيروز، ويوم المهرجان قال النبي ﷺ: «إنَّ الله قد أبدلكم بهما خيراً منهما يومَ الأضحى، ويومَ الفطر»<sup>(١)</sup> فدَلَّ على أنها عيدا الإسلام وأنه ليس للمسلمين أعيادٌ سواهما.

فقوله: «وأخبرتُ ببعض ما في ذلك من الأثر العظيم من الدلالة الشرعية».

(١) أخرجه أبو داود (١١٣٤)، والنسائي (١٥٥٦) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

وَبَيَّنْتُ بَعْضَ حِكْمَةِ الشَّرْعِ فِي مَجَانِبِ الْكُفَّارِ مِنَ الْكُتَابِيِّينَ وَالْأُمِّيِّينَ،  
وما جاءت به الشريعة من مخالفة أهل الكتاب والأعاجم. [٧]

[٧] والحكمة التي أرادها الشرع في مجانبة الكفار، ومجانبة أصحاب الجحيم أن يحذر المسلمون من تقليد الكفار والتشبه بهم، حتى يتميزوا بدينهم، لئلا يتسلل شيء من باطلهم إلى ديننا، وسواء كان هذا الشيء من عقائدهم المنحرفة كالإشراك والكفر والبدع، أو من عاداتهم وما أحدثوه من الأعياد والاحتفالات والسلوكيات، فمجانبة الكفار ومخالفتهم فيه حماية للدين، ووقاية للمسلمين من تقليد أفعال الطائفتين اليهود والنصارى - وكلاهما أهل كتاب، فاليهود عندهم التوراة، والنصارى عندهم الإنجيل - الذين حَرَفُوا وَغَيَّرُوا وَبَدَّلُوا، ثم إِنَّ الْكُتَابِيِّينَ قَدْ نُسخَا بِالْقُرْآنِ، فالواجب اتباع القرآن والتمسك به، ومجانبة اليهود والنصارى في دينهم وعقيدتهم.

ولا بدَّ كذلك من مجانبة فعل الكفار الأُمِّيِّينَ، وهم الذين ليس لهم كتاب، كعباد الأوثان، وغيرهم، لأننا منهيون عن التشبه بالطوائف الثلاث، وأضف إليهم طائفة رابعة كفار الأعاجم كما سيأتي بيان ذلك.

والأعاجم: جمع أعجم، وهو الذي ليس عربيًّا، ولا ينطق اللغة العربية. فمخالفة الأعاجم جاءت بها الشريعة كما هي مخالفة الطوائف السالفة الذكر.

وإن كانت هذه قاعدة عظيمة من قواعد الشريعة كثيرة الشعب، واصطلاحاً جامعاً من أصولها، كثير الفروع، لكنني نبّهت على ذلك بما يسّر الله تعالى. [٨]

[٨] إنّ ما جاءت به الشريعة من مخالفة اليهود والنصارى والجاهلية الأميين والأعاجم، إنما هي قاعدة عظيمة يحمي الله - جلّ وعلا - بها هذا الدين، من أن تتسلّل إليه الانحرافات وأباطيل وبدع القوم، وفي هذه القاعدة حماية العقيدة بأن تبقى صافية نقيّة من كلّ شائبة، وهذه القاعدة يتفرّع منها تفرّعات كثيرة، يصعب الإحاطة بها.

فقوله: «لكنني نبّهت على ذلك بما يسّر الله تعالى» يعني: أنه لم يُحِط بكل ما يُتجنب من عباداتهم وأعمالهم وأقوالهم. فهذا شيء كثير، ولكنه - رحمه الله - أتى بالخير الكثير. فقعدّ القواعد ووضع الصّواب التي هي على ضوء الكتاب والسنة، والتي إذا ترسّمها المسلم في حياته سلم من هذه الشرور الوافدة، لا سيما وكثير من الناس وقّع بالتشبه بهم، من حيث يدري أو لا يدري.

فكثير من ضُعفاء الإيمان، وجهال المسلمين يميلون إلى التشبه بتلك الطوائف من اليهود والنصارى مفتونين بما حصّلوه من التقدم المدني كالمخترعات الحديثة، والتقنية، والتنظيم الدقيق، فظنّوا أنهم حصّلوا هذه الأمور بسبب اعتقاداتهم، أو بسبب طريقتهم في العيش، أو أخلاقهم المنحرفة، وإنما حصّلوا ذلك استدراجاً لهم بمشايرتهم وجدّهم في العمل واحترامهم للوقت وإتقانهم للصنع، فهذا هو سبب نجاحهم وللأسف فإنك تجد البعض يأخذ من عاداتهم وتقاليدهم الفاسدة فيشابههم

.....

فيها، ويترك أخذ ما تفوّقوا فيه في أمور الصناعة والإدارة، والحقيقة لو أنا التزمنا بديننا الذي يحث على الأخذ بالأسباب النافعة لكُنّا أسبق إليها منهم، لكننا تكاسلنا وهم جدّوا في طلبها، وتقدّمهم هذا لا يدُلُّ على فضلهم في جانب العادات والعبادات، وإنما تقدّمهم في هذه الأمور استدراج لهم.

وكتبْتُ جواباً في ذلك لم يُخْضِرني الساعة، وَحَصَلَ بسبب ذلك من الخير ما قدَّره الله سبحانه وتعالى. [٩]

[٩] قوله: «كتبْتُ جواباً» يُشيرُ إلى كتابِ كتبه مختصراً في النهي عن التشبُّه باليهود والنصارى والأعاجم، مستنداً إلى ما في الكتاب والسنة من الأدلة، وقد نفع الله بهذا الكتاب نفعاً عظيماً.

وقوله: «لم يخضرنى الساعة» وذلك لأنَّ ابن تيمية رحمه الله كان كثيرَ التصنيف والتأليف، فقد كان يكتبُ الكتابَ أو الفتوى ويُرسِلها إلى من سألَهُ أو استفتاه، ولا يُبقي عنده منها نسخة يحتفظ بها، ولكن كان تلاميذه والذين يسألونه يُحفظون بأجوبته وفتاويه، فبقي والله الحمد الكثير منها، وهي تظهر بين الحين والآخر من خلالِ البحث عن المخطوطات.

ثم بلغني بأخـرة أن من الناس من استغـرب ذلك، واستبعده لمخالفة  
عادة قد نشأوا عليها، وتمسكوا في ذلك بعمومات من إطلاقات اعتمدوا  
عليها. [١٠]

[١٠] قوله: «بلغني بأخـرة» يعني: أخيراً، فلقد بلغ الشيخ أن من الناس من استغـرب  
هذه الرسالة، والسبب في ذلك أنها تُخالف ما ألفوه وساروا عليه، وهذه هي طبيعة  
البشر أنهم إذا تعودوا أمراً وإن كان سيئاً، ثم جاء من ينهاهم عنه ويحذرهم منه فإنهم  
يستغربون منه ولا ينصاعون لمن ينهاهم عنه بسرعة، وإنما يحتاج ذلك إلى كثي وتعب،  
لذلك هم استغربوا رسالة الشيخ في النهي عن التشبه بالكفار لكونهم ألفوا ذلك، وهذا  
ليس دليلاً على صحة فعلهم وإن كان سبب تشبههم بالكفار هو ظنهم بهم أنهم على  
جانب من الرقي والكمال مع أنهم أخطأ البشر فيما يعتقدونه، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ شَرَّ  
الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الَّذِينَ كَفَرُوا فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنفال: ٥٥]، ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ  
الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أُولَئِكَ هُمْ شَرُّ الْبَرِيَّةِ﴾ [البينة: ٦].

وقوله: «وتمسكوا في ذلك بعمومات من إطلاقات اعتمدوا عليها» هذه هي علة  
أهل الضلال أنهم يتمسكون بالمتشابه من الأدلة، فهم يأخذون بالعموم، مع أن العموم  
يخصص، ويأخذون بالمطلق، مع أن المطلق يُقيد، ويأخذون بالمنسوخ ولا يتنبهون  
للمناسخ، فهم يأخذون طرفاً من الأدلة ويتركون الطرف الآخر، وهؤلاء حذرنا الله  
منهم، فقال سبحانه: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ  
مُتَشَبِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا  
يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧].

والآيات في كتاب الله نوعان: محكم ومتشابه، والمتلقين لهذه الآيات صنفان:

فالصنف الأول: هم أهل الزيغ، وقد يكونون أهل جهل، ليس عندهم إلمامٌ بالشرعة ولا بالأدلة ولا بكيفية الاستدلال والاستنباط، ولم يدرسوا القواعد الفقهية، ولا أصول الفقه، ولم يدرسوا مصطلح الحديث، ولم يأخذوا بالقواعد التي يسير عليها المحدثون، وإنما يأخذون ما لاح لهم من الأدلة دون نظيرٍ وتمحيص ومقارنة بين الأدلة، ولا يفرقون من كون هذا الدليل مقيداً أو مطلقاً أو منسوخاً أو ناسخاً، وهل هو عامٌّ أم خاصٌّ؟

والصنف الثاني: هم أهل العلم الراسخون الذين يؤمنون بالكتاب كله، فيعلمون أنَّ المُحكم والمتشابه كلٌّ من عند الله فيردُّون المُتشابه إلى المُحكم، ويقيّدون المُطلق، ويخصّصون العام، ويعملون بالناسخ ويتركون المنسوخ.

فالواجب الحذر ممَّن حذر منهم الله تعالى ورسوله ﷺ. فإذا رأيت الرجل يترك مُحكم القرآن ويشغل بمتشابهه، فاعلم أنه صاحب زيغ وضلال، ولقد توعدَّ الله الذين يقطعون ما أمر الله به أن يوصل، فمما أمر الله به أن يوصل: ردُّ المتشابه إلى المحكم، فإنَّ الأخذ بالمتشابه دون ردِّه إلى المُحكم قطعٌ لما أمر الله به أن يوصل وزيغ وضلال.

فاقتضاني بعضُ الأصحابِ أن أُعلِّقَ في ذلك ما يكون فيه إشارةً إلى أصلِ المسألة، لكثرة فائدتها وعموم المنفعة بها، ولما قد عمَّ كثيراً من الناس الابتلاءُ بذلك حتى صاروا في نوع جاهليةٍ. [١١]

[١١] قوله: «اقتضاني» يعني: طَلَبَ مني بعضُ الأصحاب، وهكذا الأصلُ في الأمة، فإنه ينبغي حينما يُشكَّلُ عليها شيء من أمور دينها أن ترجع إلى العلماء الربانيين، وهذا الإمام - رحمه الله - من أفضلِ مَنْ يُرجع إليه في هذه المسألة العظيمة؛ كما أنه يُرجع إلى العلماء في كل زمانٍ ومكان، ولهذا قال تعالى: ﴿فَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأنبياء: ٧].

فالواجبُ على العالم إذا سُئِلَ أن يُجيبَ، وإذا طُلِبَ منه بيان حكم من الأحكام الشرعية أن يبذل الجهدَ في بيان الحكم، ولا يجوز له أن يكتُمَ العلم، فالشيخ أجابهم وألَّفَ هذا الكتاب النافع.

وقد سبق وأن قلنا: إنَّ هذا الكتاب لا يحيط بكل المسائل وفروعها، ولكنَّه وُضِعَ فيه قواعدٌ وضوابطٌ عامة، فيها الخير الكثير، ومع هذا وصفه بقوله: «إشارة» وصفاً له بالقلَّة، وهذا من تواضعه رحمه الله، وإلا فإنه كتاب غزير الفائدة.

وقوله: «ولما قد عمَّ... في نوع جاهليةٍ» يشير هنا أنَّ الحاملَ له على التصنيف في هذا الأمر ما رآه من عمومِ البلوى من انتشار التَّشْبِه بالكفار، والجهل بتحريم هذا الأمر، حتى عادوا إلى الجاهلية في الغالب، وليس المقصودُ الكلَّ، فلن تعودَ الأمة بالكلِّية إلى الجاهلية أبداً، ولكن يعودُ إليها فتناً وطوائفٌ من النَّاس، بتشبههم بالأعاجم واليهود والنصارى، وهذا فيه بيان الخطر لا سيما وهو يؤدي للعودة إلى الجاهلية.



فكتبْتُ ما حَضَرَنِي السَّاعَةُ، مع أَنِي لو اسْتَوْفَيْتُ ما فِي ذلكِ مِنْ  
الدَّلَائِلِ وكَلَامِ الْعُلَمَاءِ، واسْتَقْرَأْتُ الْآثَارَ فِي ذلكِ، لوجدْتُ فِيهِ أَكْثَرَ مِمَّا  
كُتِبَتْهُ. [١٢]

[١٢] وهذا يدلُّ على غَزَاةِ عِلْمِهِ - رحمه الله - وعلى عَظِيمِ فِقْهِهِ، فَإِنَّهُ كَتَبَ ما اسْتَحْضَرَهُ  
مِنْ ذَاكِرَتِهِ وَفِي وَقْتٍ قَصِيرٍ هَذَا الْكِتَابَ الْجَلِيلَ الْعَظِيمَ الْمُؤَصَّلَ وَالْمُقَعَّدَ، الْمَدْعُومَ  
بِالْأَدْلَةِ.

وهذا مِنْ تَمَامِ تَوَاضُعِهِ - رحمه الله - وَعَدَمِ اغْتِرَارِهِ بِعَمَلِهِ وَعِلْمِهِ، وَأَنَّهُ لو بَحَثَ وَنَقَّبَ  
فِي الْآثَارِ لَوَجَدَ الشَّيْءَ الْكَثِيرَ، وَلَكِنَّهُ أَتَى بِهَذَا الْكِتَابِ فِي هَذِهِ السَّاعَةِ الَّتِي أَلْفَ فِيهَا،  
لَأَجَلَ سَدِّ الْحَاجَةِ.

ولم أكن أظنُّ أنَّ من خاضَ في الفقه، ورأى إيهاءِ الشَّرْعِ ومقاصدِه  
وعِلَلِ الفقهاء ومسائلهم يشك في ذلك. [١٣]

[١٣] قوله: «ولم أكن أظن» يعني أنه يتعجب ممن خاض غمار العلوم الشرعية من  
فقهٍ ومقاصدٍ ومسائل، ثم بعد ذلك يشك في تحريم مشابهة الكفار.

وللأسف فإننا نجد هذا الصنف ممن يُنسبون إلى العلم وليسوا من أهله، وإنما  
هم متعالِمون، أو هم ممن يتبعون المتشابه ويتركون المحكم، أو هم من العلماء الذين  
أضلَّهم الله على علم، فهم يعلمون الحقيقة ولكن إنما يقصدون المال أو الشهرة، أو  
إرضاء فلانٍ من الناس، وهؤلاء اشتروا دُنياهم بآخرتهم، فصاروا يحثون الناس على  
التشبه بالكفار وعدم التخلف عن الركب كما يقولون.

بل لم أكن أظنُّ أنَّ من وَقَرَ الإيمانُ في قلبه، وَخَلَصَ إليه حقيقةُ الإسلام، وأنه دينُ الله الذي لا يَقْبَلُ من أحدٍ سواه - إذا نُبِّهَ على هذه النكتة - إلَّا إذا كانت حياةُ قلبه وصحةُ إيمانه تُوجب استيقاظَه بأسرع تنبيه! [١٤]

[١٤] قوله: «لم أكن أظنُّ أنَّ من وقَرَ...» فإنَّه هنا يتعجب من رَدَّة الفعل عن إيضاحه وبيانهِ من خطر التشبُّه بأولئك القوم، ولكنَّ دهشته عَظُمَت لَمَّا علم أنَّ رَدَّ كلامه جاء من بعض أهل العلم، مع أنه كان يُحسِّن الظنَّ بهم، لا سيَّما وهم أكثر الناس لُصوقاً بالعلم الشرعي ومعرفة حقيقة الإسلام.

والأصل أنهم وقد وُصِّل لهم الحق وبيَّن لهم الأدلة يجب أن يقبلوه، وهذا دَيْدَن المسلم إذا بلغه الحقُّ فاءَ إليه، لكن العكس حصل، ولا يزال الكثير إلى يومنا هذا يتنقَّص شيخ الإسلام، ويصفونه بأوصاف لا تليق به وبمكانته العلمية والدينية.

ولكن نَعُوذُ بالله من رَيْنِ القلوبِ وهوى النفوسِ اللّذينِ يَصُدّانِ عن معرفة الحقِّ واتباعه. [١٥]

[١٥] يقول: إنّ السببَ في ردّهم الحقَّ مع وضوح الأدلة وسطوع الحجة إنّما هو بسبب الرّانِ الجاثم على القلوب، مع ما يصاحبه من الهوى المتبع، طمعاً في منصب أو رئاسة أو مال، ولأنّ الذنوب - والعياذ بالله - تُعمي القلوب، كما قال تعالى: ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [المطففين: ١٤]. فالمعاصي تُعمي القلب، وكذلك الرغبات الدنيوية والمطامع النفسية من شأنها أنّها تُعمي القلب أيضاً، وحينها تردُّ الحقَّ، فإذا ردَّ المرءُ الحقَّ فإنه يُصاب بعمى البصيرة كما قال تعالى: ﴿وَنُقَلِّبُ أَفْعَادَهُمْ وَابْصُرَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [الأنعام: ١١٠] فالواجب على من عَرَفَ الحقَّ وبلغه أن يبادر إلى امثالِهِ، فإن تأخر وتلكأ فإنّه قد يُطمس على قلبه، وحينها فإنّه لا يستطيع أن يقبل الحقَّ بعد ذلك عُقوبةً له على عدم تجاوبه معه لأوّل مرّة، ولهذا قال - جلّ وعلا - في بني إسرائيل: ﴿فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾ [الصف: ٥].

فالواجبُ على المؤمن إذا بلغه الحق أن يحمّد الله ويغتنبَ ويفرحَ به، وإذا تبيّن له أنه كان على خطأ تراجع عنه ودعا لمن نبّهه، أما صاحب الباطل فإنّه لا يتحوّل عن باطله، ويدفع الحق، فالنّاسُ في ذلك على ضربين كما وصفهم الله تعالى بقوله: ﴿لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَى مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ وَإِنَّ اللَّهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [الأنفال: ٤٢].

## فصل

## حال الناس قبل الإسلام [١٦]

[١٦] لا بُدَّ في مطلع هذا الكتاب من بيان حالة الناس قبل بعثة الرسول ﷺ وما كانوا عليه من الكفر والضلال، والأمر التي كانت سائدة في الجاهلية وما كانوا يتخبطون فيه من الجهل ليستبين المرء عظيم نعمة الله ومَنِّه على عباده ببعثة الرسول ﷺ، ولقارنة حالتهم هذه بما جَدَّ لهم بعد الإسلام، وليظهر الفرق المبين بين الحالتين. ولأجل أن يحذَرَ المسلمون من أن يعودوا إلى شيء مما كانت عليه الجاهلية، بعد أن منَّ الله عليهم بالإسلام. قال أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ؓ: (إنما تنقض عرى الإسلام عروة عروة إذا نشأ في الإسلام من لا يعرف الجاهلية).

اعلم أنَّ الله سبحانه وتعالى بعثَ محمداً ﷺ إلى الخلق على فترة من الرُّسل وقد مَقَّتْ أهل الأرض: عربهم وعجمهم، إلَّا بقايا من أهل الكتاب ماتوا - أو أكثرهم - قبل مبعثه. [١٧]

[١٧] إنَّ الله - جلَّ وعلا - بعثَ محمداً ﷺ خاتم النبيين وإمام المرسلين إلى الناس كافة، وكان النبيُّ قبله يُبعث إلى قومه خاصّة، وهذا من خصائصه عليه الصلاة والسلام التي لا يُشابهه فيها نبيُّ قبله.

وقوله: «وقد مَقَّتْ أهل الأرض» المَقَّتْ: أشدُّ الغضبِ، والمراد: أنَّ الله نظر إلى أهل الأرض قبل بعثة محمد ﷺ، فأبغضهم، «عربهم وعجمهم» لما هم عليه من الكفر والضلال، وانطباع آثار الرسالة فيهم، فأضحوا في جاهلية جهلاء وضلالة عمياء، فرحمهم الله ببعثة هذا الرسول ﷺ كما قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٧] وعبارات الشيخ هذه إنما استنبطها من الحديث الصحيح الذي أخرجه مسلم في «صحيحه» وأوله: قال ﷺ: «ألا إنَّ ربي أمرني أن أعلمكم ما جهلتم بما علّمني يومي هذا، كلُّ مالٍ نحَلُّته عبداً حلالاً، وإنِّي خلقتُ عبادي حُنَفَاءَ كلِّهم، وإنَّهم اتَّهَمُوا الشياطينَ فاجتالتهم عن دينهم، وحرَّمت عليهم ما أحللتُ لهم، وأمرتهم أن يشركوا بي ما لم أنزل به سلطاناً، وإنَّ الله نظرَ إلى أهل الأرض فمَقَّتَهم عربهم وعجمهم...» الحديث<sup>(١)</sup>.

فقوله: «إلَّا بقايا من أهل الكتاب» كانوا متمسكين بما عليه موسى وعيسى عليهما

(١) «صحيح مسلم» برقم (٢٨٦٥) من حديث عياض بن حمار المجاشعي ؓ.

.....

الصلاة والسلام - ودينُ الأنبياء جميعاً التوحيد - لكن هذه البقايا انقرضوا قبل البعثة،  
أي: ماتوا ولم يبقَ منهم أحد أو بقي قليل منهم.

والناس إذ ذاك أحد رجلين: إمّا كتابي معتصم بكتاب: إمّا مُبدّل، وإمّا مبدّل منسوخ، ودين دارسٍ بعضه مجهول، وبعضه متروك، وإمّا أُمِّيٌّ من عربي وعجمي مقبل على عبادة ما استحسّنه، وظنّ أنه ينفعه: من نجم أو وثن، أو قبر أو تمثال، أو غير ذلك. [١٨]

[١٨] لقد كان الناس على قسمين في الجاهلية قبل بعثة النبي ﷺ، فهم: إمّا أن يكونوا أهل كتاب في الأصل، لكنهم حرّفوا وبدّلوا وغيروا في كتابهم، فلم يعد صالحاً للعمل به، لأنّه مبدّل ومغيّر ومحرف. وإما غير محرّف لكنه منسوخ لا يجوز العمل به.

وإمّا أميون ليس لهم كتاب أصلاً، فهم يعيشون على جهل متأصلٍ من البداية، وهذا ينطبق على العرب، لأنهم أمة أميّة لا يفرّون ولا يكتبون، وليس بأيديهم كتاب، وإنما كان المتعبّد منهم إمّا أنه على بقايا من دين إبراهيم عليه السلام وإمّا أنه متبعٌ لديانة اليهود أو النصارى، أو متبعٌ لديانة المجوس، فكانوا متفرّقين في عباداتهم، وأغلبهم ليس لهم انتسابٌ إلى دين، إنّما يعبدون الأوثان والأصنام والأشجار والأحجار، أمةً وثنيةً، فهذه حالة الأميين قبل بعثة محمد ﷺ، كما قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [الجمعة: ٢].

فالحاصل أن الناس قبل بعثة محمد ﷺ ليسوا على دين، لأنّ أهل الكتاب حرّفوا دينهم وغيروه وبدّلوه، وأدخلوا فيه من الوثنيّات والشركيات ما أفسده، والأميون ليس لهم كتاب أصلاً، فهم إمّا وثنيون مشركون، وإمّا مقلّدون كما قال تعالى: ﴿وَمَا آتَيْنَهُمْ



.....

مِنْ كُتُبٍ يَدْرُسُونَهَا وَمَا أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمْ قَبْلَكَ مِنْ نَذِيرٍ ﴿سبأ: ٤٤﴾. والبقايا الصالحة انقرضوا  
أو كثير منهم قبل البعثة.

هذه حالة الأميين قبل البعثة أنهم كانوا يعبدون ما يستحسنونه من الأصنام  
والأوثان.

والصنم: هو ما كان على صورة حيوان، وأما الوثن فيعمُّ الصنم والقبر والشجر  
والحجر، فكل ما عُبدَ من دون الله فهو وثنٌ كما قال ﷺ: «اللهم لا تجعل قبري وثناً  
يُعبدُ»<sup>(١)</sup>.

ومنهم من كان يعبد الجنَّ أو الملائكة، وبعضهم كان يعبد الأولياء والصالحين،  
فكانوا متفرقين في عباداتهم؛ لأنهم ليسوا على دينٍ حقٍّ يجمعهم في عبادة واحدة، وإنما  
كانوا يتبعون أهواءهم في عباداتهم، حتى إنَّ منهم من كان يصنع الصنم من التمر ويعبده،  
ثم إذا جاع أكله!

(١) أخرجه أحمد (٧٣٥٨) من حديث أبي هريرة ؓ.

والناس في جاهلية جهلاء من مقالات يظنونها علماً وهي جهل، وأعمال يحسبونها صلاحاً وهي فساد، وغاية البارع منهم علماً وعملاً، أن يحصل قليلاً من العلم الموروث عن الأنبياء المتقدمين، وقد اشتبه عليهم حقه بباطله. [١٩]

[١٩] هذا شأن كل من لا يستند في قوله وعمله إلى وحي الله - عز وجل - الذي بعث به إلى رسله عليهم الصلاة والسلام، لا يستطيع أن يميز بين العلم والجهل والصلاح والفساد.

إن غاية البارع الحاذق منهم أن يكون عنده شيء من العلم الموروث عن الأنبياء السابقين، ومع هذا فإنه يخلطه بكثير من الخرافات، والضلالات المليئة بالشبهات حتى يضيع نفسه، ويضيع الآخرين معه، فهذا هو حال قسم من الذين عاشوا قبل الإسلام، قبل بعثة محمد ﷺ الذي أنار به الله الظلمات، وأخرج به العباد من هذه المتاهات التي سادت في تلك الفترة المظلمة من عمر البشرية، والتي وصفها الشيخ بالجاهلية الجهلاء.

أو يشتغل بعمل، القليل منه مشروع، وأكثره مبتدع. أو أن يكدر بنظره كدح المتفلسفة، فتدوب مَهْجَتُهُ في الأمور الطَّبِيعِيَّةِ وَالرِّيَاضِيَّةِ وَإِصْلَاحِ الْأَخْلَاقِ، حَتَّى يَصِلَ - إِذَا وَصَلَ - بَعْدَ الْجُهِدِ الَّذِي لَا يُوصَفُ إِلَى نَزْرِ قَلِيلٍ مُضْطَرِّبٍ لَا يَرَوِي غَلِيلاً وَلَا يَشْفِي قَلِيلاً، وَلَا يُغْنِي مِنَ الْعِلْمِ الْإِلَهِيِّ شَيْئاً، بَاطِلُهُ أَضْعَافُ حَقِّهِ - إِنْ حَصَلَ - وَأَنَّى لَهُ ذَلِكَ مَعَ كَثْرَةِ الْاِخْتِلَافِ بَيْنَ أَهْلِهِ، وَالْاضْطِرَابِ وَتَعَذُّرِ الْأَدِلَّةِ عَلَيْهِ وَالْأَسْبَابِ. [٢٠]

[٢٠] ومن أهل الجاهلية من كان يشتغل بعملٍ قليله مشروع، وأكثره مبتدع لم يشرعه الله، ومثال ذلك: الحج، فإنَّ العرب كانوا يحجُّون إلى البيت، والحجُّ من بقايا دين إبراهيم عليه الصلاة والسلام، ولكن لم تكن شعائر الحج عندهم تخلو من مظاهر الشُّرك وما يصاحبها من البِدَع الكثيرة ويقولون: لبيك لا شريك لك، إلَّا شريكاً هو لك، تملكه وما ملك، فكانوا يُدخلون الشُّرك في التلبية، فهم يمزجون الحق بالباطل، الحقَّ القليل بالباطل الكثير.

هذا قسمٌ آخَرُ من أحوال الناس قبل البِعْثَةِ: فالقسم الأول: هم أهل الكتاب على ما هم فيه من ضلالٍ وتحريفٍ وتبديل.

والقسم الثاني: المجوس الذين كانوا يَعْبُدُونَ النار، ويُقال: إنَّه كان لهم كتاب ثم رُفِعَ، فإنَّ لهم شُبْهَةَ كتاب.

والقسم الثالث: العرب الذين كانوا يَعْبُدُونَ من دون الله آلهةً متعدّدة.

والقسم الرابع: من عندهم بقايا من دين إبراهيم يخلطونها بالشُّرك. والقسم الخامس:

.....

الفلاسفة، وهم الحكماء، والفلسفة: معناها: محبة الحكمة، فالفلاسفة هم الحكماء الذين ينظرون في الأشياء، ويستنتجون منها المعاني والعبر، ويتنسكون بترك الملذات والشهوات من أجل أن تصفو قلوبهم، وما أشبه الصوفية بهؤلاء الفلاسفة، فإنهم يتركون الملذات والمطاعم والمشارب، أو يقللون من تناولها من أجل أن تصفو أذهانهم، وترق قلوبهم بزعمهم، وكل هذا دون مستند من كتاب أو سنة، وإنما كان الدليل عندهم ما تتفق عنه أذهانهم وما تمليه عليهم نفوسهم التي يزعمون أنها صفت، وأنها أدركت الحقيقة وأنها.. إلى آخره.

ومن هنا جاء وصف الشيخ لعلم أحدهم بقوله: «لا يروي غليلاً ولا يشفي من العلم الإلهي» أي: أنهم وإن حصلوا شيئاً من الفهم والنظر، فإنه لا يكفي.

وقوله: «باطله أضعاف حقه - إن حصل - وأتى له ذلك...» إشارة إلى أن الحق عندهم معدوم، لا سيما والفلاسفة مختلفون فيما بينهم، لا يجمعهم رأي، ولا تضمهم طريقة واحدة، وإنما هم متشعبون في أفكارهم وآرائهم، وهذا شأن كل من لا يكون عنده كتاب إلهي، ووحى منزل.

فَهَدَى اللَّهُ النَّاسَ بِبَرَكَةِ نُبُوَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ، وبما جاء به مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى،  
هَدَايَةً جَلَّتْ عَنْ وَصْفِ الْوَاصِفِينَ وَفَاقَتْ مَعْرِفَةَ الْعَارِفِينَ. [٢١]

[٢١] لَمَّا ذَكَرَ - رحمه الله - حالة العالم في الجاهلية وأقسامهم وتفرقهم وتشبثهم في الأفكار والعبادات والسلوك، ذكر بعثة النبي ﷺ التي كان من شأنها أن تُخرج الناس من الظلمات إلى النور، ومن الضلالة إلى الهداية، ومن العمى إلى البصيرة، فبعثه هذا النبي ﷺ إنما هي رحمة للناس جميعاً، كما قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٧]، ورحمة للمؤمنين خصوصاً قال تعالى: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ ءَايَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [آل عمران: ١٦٤]، فبعث الله تعالى نبيه ﷺ إلى قوم لا يعلمون فعلهم، وإلى قوم لا آداب لهم فأدبهم، من خلال تعليمه إياهم كتاب الله الذي أنزل عليه، وتبيين معانيه لهم، والمراد بالحكمة هنا: السُنَّة، ففيها غنية عن حكمة الفلاسفة، فأصبحوا بعد بعثته ﷺ - لَمَّا آمَنُوا بِهِ وَاتَّبَعُوهُ - سادة العالمِ علماً وعملاً وحُكماً، وصار العالم كله تحت سيطرتهم وتحت أيديهم بعد أن كانوا مستضعفين في الأرض، قال سبحانه: ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ مُّسْتَضْعَفُونَ فِي الْأَرْضِ تَخَافُونَ أَن يَخَطَفَكُمُ النَّاسُ فَتَأْوِيَهُمْ وَأَيَّدَكُم بِنَصْرِهِ وَزَوَّدَكُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [الأنفال: ٢٦]، حيث كانوا قليلين فكثرتهم، ومستضعفين خائفين فقوّاهم ونصرتهم، وفُقراء عالة فرزقهم من الطيبات، والله منعم يحب الشكر، وأهل الشكر في مزيد من الله تعالى، ولهذا قال الشيخ رحمه الله في وصف كل ذلك: «هداية جَلَّتْ عَنْ وَصْفِ الْوَاصِفِينَ، وَفَاقَتْ مَعْرِفَةَ الْعَارِفِينَ».

.....

فلقد كان لبعثته ﷺ منفعة عظيمة على الجميع، أما المؤمنون الذين اتبعوه فقد حصلوا السعادة في الدنيا والآخرة، وأما الكافرون فلقد حصل لهم ببعثه النبي ﷺ فائدة في الدنيا، وذلك بتراجعهم عن كثير من غيهم وباطلهم، بما أصابهم من عدله ﷺ، وهذا في الدنيا، وأما في الآخرة، فقد غلبت عليهم شقوتهم فلم يؤمنوا، فخسروا في الآخرة خساراً مبيناً.

حتى حَصَلَ لأُمته المؤمنينَ به عموماً، ولأولي العِلْم منهم خصوصاً من العِلْم النافع والعمل الصالح والأخلاق العظيمة، والسُّننِ المستقيمة، ما لو جُمعت حكمةُ سائرِ الأُممِ عِلماً وَعَملاً، الخالصةُ من كُلِّ شَوْبٍ إلى الحكمة التي بُعثَ بها، لَتَفَاوَتَا تَفَاوُتاً يمنع معرفة قَدْرِ النِّسبة بينهما، فللَّهِ الحمدُ كما يُحِبُّ ربُّنا وَيَرْضَى، ودلائلُ هذا وشواهدُه ليس هذا موضعُها.

[٢٢]

[٢٢] قوله: «حتى حَصَلَ لأُمته المؤمنينَ به عموماً...» يعني: أَنَّ مَنَّةَ الله تعالى في بعثة هذا النبي ﷺ على المؤمنين خاصة إنما هي مَنَّةٌ عظيمة لا تُقاس بثمن، ولا تُعَدل بالدنيا وما فيها، وفي ذلك عمومٌ وخصوص.

أما العموم: فَمِنَّةُ الله تعالى على الأُمَّة بعامةٍ مَنَّةٌ عظيمةٌ، فالله جَلَّ وعلا أخرجهم من الظلمات إلى النور، ومن الشرك إلى التوحيد، فتركوا عبادة الأصنام والأوثان، وتركوا أفعال الجاهلية من أكل الميتة وشرب الخمر ووَأد البنات.

وأما الخصوصُ: فإنما هو لأهل العلم من هذه الأمة، حيث أعطاهم الله حُظّاً وافراً من العلم والعمل، والإيمان واليقين أكثر من غيرهم، فالله جَلَّ وعلا يقول:

﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر: ٢٨].

وقوله: «ما لو جُمعت حكمة سائرِ الأُممِ» أي: لو جُمعت الحكمة التي حصل عليها أتباع هذا الرسول ﷺ مع حِكْمة الأولين والآخرين، لَمَّا وازنتها الحكمة التي عند الأُمم الأخرى، فهي أقل من الحكمة التي حصل عليها أتباع هذا الرسول ﷺ، ودليل ذلك أَنَّ

.....

هؤلاء سادوا على العالم بحكمتهم وعلمهم، فأصبحوا قادة الدنيا، أما أولئك - وإن كان الله أعطاهم شيئاً من الحكمة والإيمان - لكن لم نجد أحداً منهم ساد العالم كله كسيادة هذه الأمة، لم نقرأ ولم نعرف أن من تلك الأمم السابقة أمة انبسطت على وجه الأرض، وأطاعت لها البشرية، كما حصل لهذه الأمة المحمدية، مما يدل على تميز هذه الأمة على غيرها من الأمم.



ثُمَّ إِنَّهُ سَبَّحَانَهُ بَعَثَهُ بِدِينِ الْإِسْلَامِ الَّذِي هُوَ الصِّرَاطُ الْمُسْتَقِيمُ، وَفَرَضَ عَلَى الْخَلْقِ أَنْ يَسْأَلُوهُ هِدَايَتَهُ كُلَّ يَوْمٍ فِي صَلَاتِهِمْ، وَوَصَفَهُ بِأَنَّهُ صِرَاطُ الَّذِينَ أَنْعَمَ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصَّدِّيقِينَ وَالشَّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ. [٢٣]

[٢٣] إِنَّ اللَّهَ سُبَّحَانَهُ وَتَعَالَى بَعَثَ مُحَمَّدًا ﷺ بِدِينِ الْإِسْلَامِ، وَالْإِسْلَامُ هُوَ دِينُ جَمِيعِ الرُّسُلِ، فَرِسَالَةُ جَمِيعِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ إِنَّمَا هِيَ رِسَالَةُ التَّوْحِيدِ، وَتَخْتَلِفُ شَرَائِعُهُمْ فِي الْأَحْكَامِ وَالنَّظْمِ وَلَكِنْ عَقِيدَتُهُمْ جَمِيعًا هِيَ التَّوْحِيدُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ [آل عمران: ١٩]، وَقَالَ سُبَّحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٨٥].

وَالْإِسْلَامُ هُوَ: عِبَادَةُ اللَّهِ بِمَا شَرَعَ فِي كُلِّ وَقْتٍ بِحَسَبِهِ، فَمَنْ اتَّبَعَ رَسُولًا مِنَ الرُّسُلِ، وَتَمَسَّكَ بِشَرِيعَتِهِ فِي وَقْتِهِ فَهُوَ مُسْلِمٌ، حَتَّى يَبْعَثَ اللَّهُ مُحَمَّدًا ﷺ، فَكَانَ الْإِسْلَامُ بَعْدَ بَعَثَتِهِ هُوَ مَا بَعَثَ اللَّهُ بِهِ مُحَمَّدًا ﷺ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: «بِدِينِ الْإِسْلَامِ» وَالْإِسْلَامُ مَعْنَاهُ: الْاسْتِسْلَامُ لِلَّهِ بِالتَّوْحِيدِ وَالْإِنْقِيَادِ لَهُ بِالطَّاعَةِ، وَالْبَرَاءَةِ مِنَ الشَّرِكِ وَأَهْلِهِ.

فَمَنْ لَمْ يَسْتَسْلِمِ لِلَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - فَهُوَ مُسْتَكْبِرٌ، وَمَنْ اسْتَسْلِمَ لَهُ وَلِغَيْرِهِ فَهُوَ مُشْرِكٌ، وَالْمُسْتَكْبِرُ وَالْمُشْرِكُ كِلَاهُمَا فِي النَّارِ، أَمَّا مَنْ اسْتَسْلِمَ وَانْقَادَ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَتَبَرَّأَ مِنَ الشَّرِكِ وَأَهْلِهِ فَإِنَّهُ هُوَ الْمُسْلِمُ الْحَقِيقِيُّ.

وَقَوْلُهُ: «الَّذِي هُوَ الصِّرَاطُ الْمُسْتَقِيمُ» أَيُّ: أَنَّ الْإِسْلَامَ هُوَ الصِّرَاطُ الْمُسْتَقِيمُ الَّذِي لَا

اعوجاج فيه، فهو الطريق الواضح، الذي مَنْ وُفِّقَ لخيرى الدنيا والآخرة وُفِّقَ لتصديق الرُّسُلِ جميعاً والتمسُّك بالكتاب، والعمل بما أمر الله، والانتهاى عما نهى عنه، هو الصراط، أي: دين الله الذي لا يقبل من العباد غيره، نسأل الله أن يَدُلَّنَا عليه ويثبتنا عليه، ولهذا شُرِعَ لنا في كل ركعة من صلاتنا أن نقول: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾.

وهذا الصراط الذي أوجب الله علينا أن نسأله أن يهدينا إياه، هو صراط الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين، وهم الذين جمعوا بين العلم النافع والعمل الصالح، لأنَّ الله أرسل رسوله بالهدى ودين الحق، فالهدى: هو العلم النافع، ودين الحق هو: العمل الصالح.

وهؤلاء الذين أنعم الله عليهم هم على درجات، أعلاهم درجة الأنبياء، ثم يليهم الصديقون، ثم الشهداء، ثم الصالحون، وسببُ إنعام الله عليهم أنهم سلكوا هذا الصراط المستقيم.

وهذا الصراط المستقيم هو خلاف طريق المغضوب عليهم، وهم الذين أخذوا العلم وتركوا العمل واتبعوا أهوائهم، وهم اليهود ومن شابههم.

وأما الضالون، فهم الذين أخذوا العمل وتركوا العلم، وهم النصارى ومن شابههم، فإنهم ترهبوا وتزهّدوا، وأهملوا جانب العلم فساروا على غير بصيرة فضلُّوا وأضلُّوا، ويشبههم في هذا كل أصحاب البدع والمحدثات والخرافات من هذه الأمة الذين يتقربون إلى الله بما لم يشرَّعه، مقدّمين في ذلك أهواءهم وأذواقهم على الأدلة من الشرع والنقل.

قال عدي بن حاتم رضي الله عنه: أتيت النبي ﷺ - وهو جالس في المسجد - فقال القوم: هذا عدي بن حاتم، وجئت بغير أمان ولا كتاب، فلما دُفعت إليه أخذ بيدي، وقد كان قال قبل ذلك: «إني لأرجو أن يجعل الله يده بيدي» قال: فلقيته امرأة وصبي معها، فقالا: إن لنا إليك حاجة، فقام معها حتى قضى حاجتهما، ثم أخذ بيدي حتى أتى بي داره، فألقت له الوليدة وسادة، فجلس عليها، وجلست بين يديه، فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: «ما يُفرك؟ أيفرك أن تقول: لا إله إلا الله؟ فهل تعلم من إله سوى الله؟» قلت: لا. ثم تكلم ساعة، ثم قال: «إنما يُفرك أن تقول: الله أكبر، وتعلم شيئاً أكبر من الله؟» قال: قلت: لا، قال: «فإن اليهود مغضوب عليهم، وإن النصارى ضلال» قال: فقلت: فإني حنيف مسلم، قال: فرأيت وجهه ينبسط فرحاً. وذكر حديثاً طويلاً، رواه الترمذي وقال: هذا حديث حسن غريب<sup>(١)</sup>. [٢٤]

[٢٤] هذه قصة إسلام عدي بن حاتم رضي الله عنه، وأبوه حاتم الطائي المشهور بالجدود والكرم، حتى ضرب به المثل، وسمي الطائي نسبةً لجبل طيئ المعروف، وكان سيداً على قومه، فلما مات صار ابنه عدي مكانه، وأخذ السيادة على قومه، على ما كان فيهم من أمور الجاهلية، ولما ذهبت جيوش الرسول ﷺ إلى جبل طيئ، ونصرهم الله، هرب عدي إلى الشام خشيةً على نفسه، وكانت أخته في السبي الذي جيء به إلى المدينة، وكانت

(١) «جامع الترمذي» برقم (٢٩٥٣).

كبيرة السن، حكيمة وعاقلة، فطلبت مقابلة النبي ﷺ فسمح لها بالمقابلة، فأخبرته أنها إنما هي امرأة كبيرة السن ولا نفع فيها، وطلبت من الرسول ﷺ أن يَمُنَّ عليها، فمنَّ عليها رسول الله ﷺ وأطلقها.

ثم إنها أرسلت إلى أخيها بالشام تطلبُ منه أن يقدّم على رسول الله ﷺ، وأخبرته أن رسول الله ﷺ لا يُقابل السيئة بالسيئة، وأنه يعفو ويصفح، وأذهبت الخوف الذي كان في قلب أخيها، حتى قدّم على النبي ﷺ، فدخل على أصحابه في المسجد، فقالوا له: هذا عديُّ بن حاتم، فقام إليه رسول الله ﷺ وأخذ بيده، وذهب به إلى بيته.

وفي أثناء طريقهم إلى منزل النبي ﷺ إذ صادفتهم امرأة، ومعهما صبي، فأخذت بيد الرسول ﷺ وتنحّت به جانباً تسأله وهو يُجيبها، فقال عديُّ في نفسه: إنَّ هذا ليس بملك، فإنَّ من يبلغ به هذا التواضع بأن يقفَ لامرأة ويُقبل عليها، ثمَّ ثوقفه ولا يتركها حتى تقضي حاجتها فإنَّ هذا ليس من شأن الملوك وتصرفاتهم ولا من أخلاقهم، إنما هذه التصرفات من أخلاق النبوة.

ثم إنه ذهب معه إلى البيت، فأخذ النبي ﷺ وسادةً وأجلس عديّاً عليها، تكرمةً له، وهذه مسألة ثانية أثرت في نفسية عدي ﷺ، ثم جرى بينه وبين الرسول ﷺ حوار حيث قال له النبي ﷺ: «أيفرُّك من أن تقول: لا إله إلا الله، فهل تعلم من إله سوى الله؟» قال: لا، إلى آخر ما جاء في المحاوره.

قوله: «ما يُفرُّك»: أي: ما الذي يجعلك تفرُّ، هل هو الذي جئت به؟ إنما جئت بلا إله إلا الله، وأنت تُفرُّ بلا إله إلا الله، فلا أحد يستطيع أن يقول: إنَّ هناك إلهاً حقاً

غير الله، وإلا فالآلهة كثيرة، لكنّها باطلة، والإله الحق إنما هو الله سبحانه وتعالى.  
ثم إنَّ النبي ﷺ أعطاه مهلة وتلطّف به حتى يراجع نفسه، ثم عاد إليه مرة ثانية بالقول: «أَيْفِرُّكَ» أي: أَيْحْمِلُكَ على الفرار من رسول الله النداء بـ«الله أكبر» لكلّ صلاة، وهل تعلم شيئاً أكبر من الله عزّ وجل؟ قال عدي: لا أكبر من الله عزّ وجلّ.

وقوله: «فإنَّ اليهود مغضوبٌ عليهم» والسبب في ذلك أنهم لم يعملوا بما عندهم من العلم الذي أعطاهم الله إياه من خلال أنبيائهم والرسل الذين بُعثوا إليهم، كيف وهم عندهم التّوراة التي فيها الهدى والنور، إلّا أنهم حرّفوها وبدّلوها ولم يعملوا بما فيها، فغضب الله عليهم، لأنّ من يعلم ليس كمن لا يعلم.

وقوله: «النصارى ضلّال» لأنهم يعبدون الله على جهل وضلال، ولا تُقبل العبادة إذا كانت على غير علم وعلى غير بصيرة.

قوله: «فإني خفيفٌ مسلمٌ» الخفيف: هو المُقبلُ على الله المُعرّضُ عمّا سواه، فهو ﷺ أعلن إسلامه بهذا القول.

وفي فعل النبيّ مع عديّ فوائدٌ عظيمةٌ، منها، أولاً: العناية بالرؤساء ودعوتهم إلى الله، لأنهم إذا أسلموا هدى الله على أيديهم خلقاً كثيراً.

ثانياً: فيه إنزال الناس منازلهم، فإنَّ الرسول ﷺ استقبل عديّاً بالحقّابة والإكرام لا سيّما وهو سيّد مطاعٌ في قومه، ممّا كان له الأثر الطيّب في نفسه.

ثالثاً: فيه الحكمة في الدعوة إلى الله - عزّ وجلّ - فإنَّ الرسول ﷺ سأله أسئلة قاطعة

لا يجد فيها بُدّاً من الإجابة بالحق ودون حَيْدَةٍ، فلقد سأله: «فهل تَعْلَمُ إلهاً سوى الله؟» قال: لا، قال: «وتَعْلَمُ شيئاً أكبرَ من الله؟» قال: لا، ثم لم يَمْلِكْ عَدِيٌّ ﷺ إلا أن يُعلن إسلامه، لأنه قد انقطعت حجّته، وتبيّن له الحق، وهكذا الأصل في الدّعوة إلى الله - عزّ وجلّ - أن تكون بالتي هي أحسن، قال تعالى: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَدِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [النحل: ١٢٥]، وقال تعالى: ﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [العنكبوت: ٤٦]، وقال ﷺ: لمعاذ لما بعثه إلى اليمن: «إنك تأتي قوماً أهل كتابٍ فليكنْ أوّل ما تدعوهم إليه، شهادة أن لا إله إلا الله»<sup>(١)</sup>، فقد أخبره النبي ﷺ أنه سيقدّم على قوم علماء يحتاجون إلى مقارعة الحجة بالحجة، وجدالٍ بالتي هي أحسن، واستعمال الحكمة في الدّعوة.

(١) أخرجه البخاري (١٤٥٨)، ومسلم (١٩).

وقد دلّ كتابُ الله على معنى هذا الحديث، قال الله سبحانه: ﴿قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ بِشَرٍّ مِّنْ ذَلِكَ مَثُوبَةً عِنْدَ اللَّهِ مَن لَّعَنَهُ اللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمْ الْفِرَّةَ وَالْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ﴾ [المائدة: ٦٠]، والضمير عائدٌ إلى اليهود، والخطابُ معهم كما دلّ عليه سياقُ الكلام. [٢٥]

[٢٥] لقد كان اليهود يسخرون من الصلاة، ولقد قال الله سبحانه وتعالى في وصفهم: ﴿وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ اتَّخَذُوا هُزُوعًا وَلَعِبًا ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْقِلُونَ﴾ (٥٨) قُلْ يَٰ أَهْلَ الْكِتَابِ هَلْ تَتَّقُمُونَ مِنَّا إِلَّا أَنَّا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ مِن قَبْلُ﴾ [المائدة: ٥٨ - ٥٩]، هذا الخطاب موجهٌ لليهود، وكان لسان حال الرسول ﷺ والمؤمنين معه أنهم قالوا لهم: نحن نؤمن بما عندنا وما عندكم، وكلُّهُ من عند الله - عزَّ وجلَّ - فلماذا تسخرون منا؟ هل لأننا آمنّا بالله؟ وهل الإيمان بالله سببٌ لأن يُسخر من صاحبه؟ فنحن نؤمن بما أنزل إلينا من القرآن، وما أنزل إليكم من التوراة والإنجيل والكتب، وما أنزل من قبل، فالذي ينبغي أن يُلام ويُعاتب أنتم لأنكم أهل فسق، ذلك أنكم لم تؤمنوا بما أنزل إليكم، وما أنزل على الرسل، فأنتم الفسقة الخارجون. والفسق معناه: الخروج عن طاعة الله عزَّ وجلَّ.

ثم إنَّ الله - جلَّ وعلا - ردَّ عليهم ردًّا مُفحماً، وبين واقعهم وما هم عليه مما لا ينكرونه فقال: ﴿قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ بِشَرٍّ مِّنْ ذَلِكَ﴾ [المائدة: ٦٠] الذي زعمتم أنه فينا وهو ليس فينا ﴿مَن لَّعَنَهُ اللَّهُ﴾ [المائدة: ٦٠] والذين لعنهم الله هم اليهود؛ لأنهم هم الذين حرّفوا وبدّلوا وغيروا.

ولكن ليس كل اليهود حَرَفُوا وبَدَّلُوا وإنما غَلَاتِهِمْ هم الذين فعلوا ذلك، وقد بيَّن الله حال فريق من أهل الكتاب أنهم مؤمنون خاشعون، وأنهم ليسوا سواء، قال تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَمَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِمْ خَاشِعِينَ لِلَّهِ لَا يَشْتَرُونَ بِعَآيَتِ اللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ [آل عمران: ١٩٩]، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا سَمِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَى الرَّسُولِ تَرَى أَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ﴾ [المائدة: ٨٣]، وقال تعالى: ﴿لَيْسُوا سَوَاءً مِمَّنْ أَهْلُ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتْلُونَ آيَاتِ اللَّهِ ءَاتَاءَ آلِيلٍ وَهُمْ يَسْجُدُونَ ﴿١١٣﴾ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُسْرِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَأُولَئِكَ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ [آل عمران: ١١٣-١١٤].

فالذين شملهم غضب الجبار هم غلاتهم وطغاتهم الذين فسقوا وخرجوا عن طاعة الله، فغضب الله عليهم ومسحهم، فجعل منهم القردة والخنازير، وقصة احتياهم في السبت غاية في الوضوح، فإنَّ الله حَرَّمَ عليهم أن يصطادوا يوم السبت، إلا أنهم نَصَبُوا شباكهم في يوم سبت، وعملوا حفائر على جانب البحر، فجاءت الحيتان وهي مطمئنة فوقعت في الشباك، فجاءوا يوم الأحد وأخذوها، فاستحقوا بذلك غضب الله فمسحهم قردة وخنازير، قال سبحانه: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾ [البقرة: ٦٥].

فانظر إلى قوله تعالى: ﴿مَنْ لَعَنَهُ اللَّهُ﴾ [المائدة: ٦٠]، واللَّعْنُ: هو الطَّرْدُ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ﴿وَعُصِبَ عَلَيْهِ﴾ [المائدة: ٦٠] وهذا أشد - والعياذ بالله - وإنما استحقوا اللعن والغضب لأنهم عصوا على علم، أي: على بصيرة.



قوله: ﴿وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ﴾ وفي قراءة: «وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ» أي: الذي يَعْبُدُونَ الأصنام، كما عَبَدَ بنو إسرائيل العجل من دون الله - عَزَّ وَجَلَّ - لَمَّا صَنَعَهُ لَهُمُ السَّامِرِيُّ من الذَّهَبِ عَلَى صُورَةِ عِجَلٍ، وقالوا: ﴿هَذَا إِلَهُكُمْ وَإِلَهُ مُوسَى فَنَسِيَ﴾ [طه: ٨٨]، أي: نسي موسى فذهبَ يبحث عن رَبِّهِ وهو عندكم، ويقصدون بذلك العجل، حيث عَبَدُوهُ من دون الله عَزَّ وَجَلَّ، فَحَقُّ هَؤُلَاءِ أَنْ يُذَمُّوا وَيُسَخَّرَ مِنْهُمْ.

فالْحَاصِلُ أَنَّ أَعْدَاءَ اللَّهِ يَعْيِبُونَ عَلَى أَهْلِ الْحَقِّ، لَكِنْ بِفَهْمٍ مَقْلُوبٍ وَأَمْزِجَةَ فَاسِدَةٍ، كَوْنُهُمْ يَعْيِبُونَ عَلَيْهِمْ بِمَا هُوَ مَدْحٌ عِنْدَ أَصْحَابِ الْفِطْرِ السَّالِمَةِ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿هَلْ تَنْقِمُونَ مِنَّا إِلَّا أَنْ ءَامَنَّا﴾ [المائدة: ٥٩]، فَانْظُرْ بِمَاذَا عَابُوا عَلَى أَهْلِ الْحَقِّ! عَابُوا عَلَيْهِمْ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِاللَّهِ الْوَاحِدِ الْأَحَدِ!

وقال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ تَوَلَّوْا قَوْمًا غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مَا هُمْ مِنْكُمْ وَلَا مِنْهُمْ﴾ [المجادلة: ١٤] وهم المنافقون الذين تَوَلَّوْا اليهود باتفاق أهل التفسير، وسياق الآية يدلُّ عليه. [٢٦]

[٢٦] قوله: «وقال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ تَوَلَّوْا قَوْمًا غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مَا هُمْ مِنْكُمْ وَلَا مِنْهُمْ وَيَحْلِفُونَ عَلَى الْكَذِبِ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾» الآية هنا جاءت في سياق أعمال المنافقين الذين يُظهرون الإسلام، ويُبطنون الكفر، لأنَّ في قلوبهم مرض، فزادهم الله مرضاً فوق مرضهم، وقد وصفهم تعالى في غير ما آية ومن علاماتهم أنهم يُوالون الكفار، ويتولَّونهم، ويحبُّونهم ويناصرونهم ويؤيدونهم ضدَّ المسلمين، ومعنى قوله تعالى: ﴿تَوَلَّوْا قَوْمًا﴾ أي: أيَّدوهم وناصروهم.

وفي سورة الحشر يقول تعالى في وصف هؤلاء المنافقين وكيفية مناصرتهم لكفرة أهل الكتاب: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ نَافَقُوا يَقُولُونَ لِإِخْوَانِهِمُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَئِنْ أُخْرِجْتُمْ لَنَخْرُجَنَّ مَعَكُمْ﴾ [الحشر: ١١] هكذا وصف الله سبحانه وتعالى مناصرتهم لهم، ثم قال: ﴿وَلَا نَطِيعُ فِيكُمْ أَحَدًا أَبَدًا وَإِنْ قُوتِلْتُمْ لَنَنْصُرَنَّكُمْ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ [الحشر: ١١] فهم يتولَّونهم بقولهم: فَإِنَّا لَنُؤْثِرُكُمْ، وَلئن قُوتِلْتُمْ قَاتَلْنَا مَعَكُمْ، ولسوف ننصركم، مع أنهم يدَّعون أنهم مؤمنون، وهذا دليل على كذبهم في هذه الدعوى، وقال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ تَوَلَّوْا قَوْمًا غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ من هم الذي غضب الله عليهم؟ إنهم اليهود الذين كانوا في المدينة من بني قينقاع وبني النضير وبني قريظة، فهم قومٌ غَضِبَ الله عليهم، فدلَّ على أنَّ اليهود مغضوبٌ عليهم، وأنَّ المراد بقوله: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ هم اليهود ومن سار في ركابتهم.

وهم لما تعرضوا لغضبِ الله ولعنته ضربهم الله بالذلة والمسكنة، فقال سبحانه: ﴿ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذَّلَّةُ أَيْنَ مَا تُقِفُوا إِلَّا بِحَبْلٍ مِنَ اللَّهِ وَحَبْلِ مِنَ النَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٢].

فاليهود لا يظهرون إلا بأمرين: إما بإظهار الله لهم لأجل الابتلاء والامتحان، وإما بنصر من الناس يؤيدونهم ويدعمونهم، والواقع هو الحاصل الآن، فإن اليهود ما ظهروا إلا على أكتاف النصارى الذين يسمون أنفسهم بالمسيحيين، وهذا مصداق قوله تعالى: ﴿ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذَّلَّةُ أَيْنَ مَا تُقِفُوا إِلَّا بِحَبْلٍ مِنَ اللَّهِ وَحَبْلِ مِنَ النَّاسِ وَبِأَوْ يَعْصِبُ مِنَ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٢] لكن ظهورهم لا يستمر، بل يضمحل، وقد سلط الله عليهم على مدى التاريخ الجبابرة؛ ومصداق ذلك قول الله عز وجل: ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكَ لَيَبْعَثَنَّ عَلَيْهِمْ إِلَى يَوْمِ الْفَيْصَةِ مَن يَسُوءُهُمْ سُوءَ الْعَذَابِ﴾ [الأعراف: ١٦٧]. فقد بعث الله عليهم بختنصر المجوسي كما قصه الله علينا في أول سورة الإسراء، فدمرهم تدميراً وخرّب بلادهم، ثم ظهر عليهم فرعون في مصر، فسامهم سوء العذاب، وفي ذلك قوله تعالى: ﴿يَقْتُلُونَ أَبْنَاءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ﴾ [الأعراف: ١٤١]، ثم إنهم بقوا في العذاب المهين تحت سلطة فرعون حتى بعث موسى عليه السلام، فأنقذهم الله به، ولكن اليهود عادوا لما نهوا عنه، وحرّفوا وبدّلوا، فعادت عليهم اللعنة والغضب، ثم إن الله سلط عليهم أخيراً الألمان بقيادة هتلر، الذي صنع بهم ما لن ينسوه في حياتهم، وسيُنزل الله بهم بأسه في آخر الزمان على يد المسلمين كما أخبر بذلك نبينا محمد ﷺ بقوله: «لا تقوم الساعة حتى يُقاتل المسلمون اليهود، فيقتلهم المسلمون حتى يختبئ اليهود من وراء الحجر والشجر، فيقول الحجر

.....

---

والشَّجَرُ: يا عبد الله، هذا يهوديٌّ خلفي فتعال فاقْتُلْه، إلَّا الغَرْقَد، فإنه من شَجَرِ  
اليهود<sup>(١)</sup>.

---

(١) أخرجه مسلم (٢٩٢٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

قوله تعالى: ﴿وَبَاءُوا بِغَضَبٍ مِّنَ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٢] وهذا بيان أن اليهود مغضوب عليهم. [٢٧]

[٢٧] قوله تعالى: ﴿وَبَاءُوا بِغَضَبٍ مِّنَ اللَّهِ﴾ يعني: رَجَعُوا بغضبٍ من الله، وكل هذه الآيات تتحدث عن غضب الله على اليهود، لماذا؟ لأنهم عصوا الله على بصيرة وعلم، ولقد وصف سبحانه حالهم هذا بقوله: ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ وَكَانُوا مِنْ قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [البقرة: ٨٩] كانوا في الجاهلية يقولون للأوس والخزرج: إنه سيُبعث نبي في آخر الزمان نقتلكم معه قتل عاد وإرم، فلما بُعث محمد ﷺ كفروا به، فقال سبحانه يصف فعلهم الشنيع: ﴿وَكَانُوا مِنْ قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ فَلَعْنَهُ اللَّهُ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٨٩]، وقال تعالى: ﴿فَبَاءُوا بِغَضَبٍ عَلَى غَضَبٍ﴾ رجعوا بغضبين والعياذ بالله، لماذا؟ لأنهم بدّلوا وغَيّروا وعصوا رسول الله ﷺ فغضب الله عليهم، وقد تكرر الغضب عليهم في آيات كثيرة من كتاب الله، وهو يؤيد أنهم هم المغضوب عليهم المذكورون في سورة الفاتحة، ويدخل معهم كل من لا يعمل بعلمه.

وقال الله تعالى في النصارى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾ إلى قوله: ﴿يَتَأْهَلُ الْكِتَابُ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا مِنْ قَبْلُ وَأَضَلُّوا كَثِيرًا وَضَلُّوا عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ﴾ [المائدة: ٧٣-٧٧]، وهذا خطاب للنصارى كما دلَّ عليه السياق. [٢٨]

[٢٨] أما النصارى فقد صرَّح كتاب الله بضلالهم، والضالُّ: هو الذي يعمل بغير علم ويتبع هواه، يعمل بالبدع والمحدثات التي لم يشرعها الله سبحانه وتعالى، فهم عبدوا الله على جهل، واليهود علموا ولكنهم عطلوا الأحكام وحادوا عن الصراط، كما قال سبحانه وتعالى يصفهم: ﴿يَتَأْهَلُ الْكِتَابُ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا مِنْ قَبْلُ وَأَضَلُّوا كَثِيرًا وَضَلُّوا عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ﴾ المعنى: لا تتجاوزوا الحقَّ في اتباع الحق ولا تطروا من أمرتم بتعظيمه فتبالغوا فيه حتى تخرجوه من حيز النبوة إلى مقام الإلهية كما صنعتهم في المسيح وهو نبي فجعلتموه إلهاً دون الله، والسبب إقتداؤكم بشيوخكم الذين قد ضلوا من قبلكم، وخرجوا عن طريق الاستقامة والاعتدال إلى طريق الغواية والضلال، قال سبحانه في بيان ذلك: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ يُضَاهِيُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ قَالَتْهُمْ إِنَّهُنَّ آتَتْهُنَّ أَهْلَهُنَّ يُؤْفَكُونَ ﴿٣٠﴾ اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [التوبة: ٣٠-٣١].

ولهذا نهاهم عن الغلو، وهو مجاوزة الحد، كما نهاهم عنه في قوله: ﴿يَتَأْهَلُ الْكِتَابُ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ﴾ [النساء: ١٧١]. [٢٩]

[٢٩] يعني: أن الله ينهى أهل الكتاب عن الغلو، والغلو: هو مجاوزة الحد، يقال: غلا القدر: إذا ارتفع الماء فيه بسبب الغليان، وخرج عن الحد الطبيعي.

والغلو كثير في النصارى، فإنهم تجاوزوا الحد في عيسى حتى رفعوه فوق المنزلة التي أعطاه الله إياها، فنقلوه من حيز النبوة إلى أن اتخذوه إلهاً من دون الله يعبدونه، ولهذا قال عز وجل: ﴿يَتَأْهَلُ الْكِتَابُ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ فَتَأْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةً<sup>١</sup> انْتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ﴾ [النساء: ١٧١].

والنصارى طوائف: منهم من يقول: أن المسيح ابن الله، ومنهم من يقول: الله ثالث ثلاثة. ومنهم من يقول: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ﴾ ومنهم من هو على الحق، فيقول: المسيح عبد الله ورسوله.

واليهود مقصّرون عن الحق، والنصارى غالّون فيه. [٣٠]

[٣٠] يعني: أنّ النصارى يتّصفون بالغلوّ، كونهم زادوا في شرع الله سبحانه ما ليس منه، واليهود مقصّرون، لأنّهم عرفوا الحق فحادوا عنه و لم يعملوا به. ومقصّرون في حق المسيح عليه السلام حيث جحدوا نبوته وقالوا: إنه ولد بغي، تعالى الله عما يقولون ونزّه رسوله عما يقولون.



فأما وَسَمَ اليهود بالغَضَب، والنَّصَارَى بالضَّلَال، فله أسبابٌ ظاهرة وباطنة، ليس هذا موضعها. [٣١]

[٣١] المقصود أَنَّ الله وصف اليهود بالغضب عليهم - وهم الأمة الغضبيَّة - ووصف النصارى بالضلال ولذلك أسباب تتعلق بأفعالهم، وهم على طرفي نقيض، فاليهود مقصَّرون، والنصارى غالَّون ومتجاوزون، وخير الأمور الوسط، وهو الذي أرشدنا الله إليه في سؤالنا إِيَّاه في فاتحة الكتاب وفي كل صلاة: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ۝﴾ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴿[الفاتحة: ٦-٧] فهو الطريق الوسط بين الغالي والجافي، الغالي الضال والجافي المغضوب عليه.

وجماع ذلك: أنَّ كفر اليهود أصله من جهة عدم العمل بعلمهم، فهم يعلمون الحقَّ، ولا يتبعونه قولاً أو عملاً. [٣٢]

[٣٢] هذه صفة اليهود يعلمون، لكنهم أخذوا العلم وعطلوا العمل، والعلم إنما يُراد للعمل، ولا يراد لذاته، فإذا خلا من العمل أصبح لا قيمة له، بل أصبح حجةً على صاحبه يوم القيامة، لأنَّ الذي يعصي الله على بصيرة أشدَّ من الذي يعصي الله على جهل.

وكفر النَّصارى من جهة عَمَلِهِم بلا عِلْم، فهم يجتهدون في أصناف العبادات بلا شريعة من الله، ويقولون على الله ما لا يعلمون. [٣٣]

[٣٣] كفر النصارى إنما استحقوه من جهة أنهم أخذوا بالعمل وعطلوا العلم، فعملوا على غير هدى ولا بصيرة، وزهدوا في العلم وقالوا: إنه يشغلنا عن العبادة والعمل، وهذه مقولة لا تزال على ألسنة الصُّوفية إلى وقتنا الحاضر، فهم ينفرون من العلم، والعلماء، ويشغلون بالذكر والتسبيح وقيام الليل، دون أن يأخذوا حظاً من العلم الذي يعصمهم من الوقوع في معصية الله دون أن يشعروا، وزين لهم الشيطان فعلهم فأوه حسناً، فلا بدّ من الجمع بين الأمرين، العلم النافع، والعمل الصالح.

ولهذا كان السلف كسفیان بن عیینة وغيره يقولون: مَنْ فسد من علمائنا ففيه شبه من اليهود، وَمَنْ فسد من عبّادنا ففيه شبه من النصارى، وليس هذا موضع شرح ذلك. [٣٤]

[٣٤] قوله: «... ففيه شبه من اليهود...» يعني: أَنَّ من فسد من علماء المسلمين فقد شابه اليهود، وذلك بأنه رغم ما حصّل من العلم إلا أنه لم يتفّع به، وحاد عنه، وكان المقروض فيه الصلاح في سلوكه وعبادته، عملاً بالعلم، وأنَّ من فسد من عبّادنا وزُهادنا، ففيه شبه من النصارى الذين أخذوا العمل وتركوا العلم فعبدوا الله على جهالة، فهم عصوا الله من حيث أرادوا عبادته، وهذا ينطبق على المتصوّفة اليوم زهدوا في العلم ومجالسة العلماء، واشتغلوا بالعبادة بزعمهم، والعبادة إذا كانت على غير علم، فهي ضلال لا هدى، وشقاء لا سعادة، وتعبٌ لا راحة.

ومع أن الله قد حذرنا سييلهم، فقضاؤه نافذ بما أخبر به رسوله مما سبق في علمه، حيث قال فيما أخرجاه في «الصحيحين»<sup>(١)</sup>، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لَتَبْعَنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ حَذُو الْقُدَّةِ بِالْقُدَّةِ، حَتَّى لَوْ دَخَلُوا جُحْرَ ضَبٍّ لَدَخَلْتُمُوهُ» قالوا: يا رسول الله، اليهود والنصارى؟ قال: «فمن»؟ [٣٥]

[٣٥] الله جلّ وعلا حذرنا من اتباع طريق المغضوب عليهم والضالين الذين نسأله سبحانه أن ينجبنا طريقهم - فَإِنَّ قَدَرَ اللَّهِ نَافِذٌ، وَذَلِكَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخْبَرَ أَنَّهُ سَيَكُونُ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ مَنْ يَشْبَهُ هَاتَيْنِ الطَّائِفَتَيْنِ، قَالَ ﷺ: «لَتَبْعَنَّ سَنَنَ» وَالسَّنَنُ: الطَّرِيقَةُ، وَالسُّنَنُ: الطَّرْقُ.

قوله: «حذو القدّة بالقدّة» أي: قُدَّتِي السَّهْمُ، لِأَنَّ السَّهْمَ لَهُ قُدَّتَانِ مُتَعَادِلَتَانِ حَتَّى لَا يَمِيلُ أَثْنَاءَ إِرْسَالِهِ، وَمَعْنَى «حَذُو الْقُدَّةِ بِالْقُدَّةِ»، أَي: يَشْبَهُونَهُمْ مِثْلَ مَا تَشْبَهُ الْقُدَّةُ الْقُدَّةُ الْآخَرَى فَلَا يَتْرَكُونَ مِمَّا يَعْمَلُونَهُ شَيْئاً إِلَّا عَمِلُوهُ. وَخِلَاصَةُ الْأَمْرِ أَنَّهُ يَكُونُ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ مَنْ يَعْمَلُ بِعَمَلِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى تَمَاماً، وَيَشْبَهُهُمْ كَمَا تَشَابَهَ قُدَّتَا السَّهْمِ - «حَتَّى وَدَخَلُوا» أَي: دَخَلَ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى «جُحْرَ ضَبٍّ» مَعَ أَنَّ جُحْرَ الضَّبِّ مَعْلُومٌ أَنَّهُ مِنْ أَعْسَرِ الْجُحُورِ دُخُولاً وَخُرُوجاً، وَمَنْ أَضْيَقُهَا؛ لِأَنَّ الضَّبَّ يَتَّخِذُ جُحْراً يَلْجَأُ إِلَيْهِ خَوْفاً مِنَ الطَّلَبِ، وَمَعَ ذَلِكَ فَإِنَّهُمْ لَا تَقْتَفَاهُمْ آثَارُهُمْ وَاتِّبَاعُهُمْ طَرَائِقُهُمْ، لَوْ أَنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى دَخَلُوا فِي هَذَا الْجُحْرِ الضَّيِّقِ لَوُجِدَ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ مَنْ يَدْخُلُهُ تَقْلِيداً لَهُمْ.

(١) أخرجه البخاري (٣٤٥٦)، ومسلم (٢٦٦٩) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

.....

وللأسف نجد اليوم في الأمة من يتشبه باليهود والنصارى في الأمور التافهة التي لا قيمة لها، والتي هي مذمة ومنقصة، في حين هم يعتبرونها كمالاً، ورقياً وحضارة وتطوراً، ومن هذا الاتباع لهم أن المسلمين لما رأوا النصارى يعزّون نساءهم، ويخرجونهنَّ إلى الأعمال الشاقة، ومخالطة الرجال وُجد في هذه الأمة من يفعل ذلك ويدعو إلى ذلك ويرغب فيه ويحبّه، بل ينفذه في نسائه وبناته تقليداً لليهود والنصارى، ظناً منه أن اليهود والنصارى ما وصلوا إلى هذه المنزلة في الصناعة والتقدم الصناعي إلا بسبب تعرية نسائهم، وفساد أخلاقهم، وتجد التقليد لهم في كل الأمور التافهة كحلق اللّحي، وتوفير الشوارب، وفي اللباس بتبّع الموضات، وإن كانت مخالفة لقواعد اللباس في الشرع.

يظن بعض السُّذج أن اليهود والنصارى وصلوا إلى ما وصلوا إليه من التقدم الصناعي بهذه الأمور التي يقلّدوهم فيها، في حين إنهم إنما وصلوا إلى هذا بالجد والاجتهاد في طلبها وتعلّمها. فالحاصل أن الله ورسوله حذّرا من اتّباع اليهود والنصارى، إلا أنه قضى سبحانه أن يكون في هذه الأمة من يخالف ذلك ويتّبعهم، وانظروا وصف النبي الدقيق لهذا التقليد بقوله: «حذو القذة بالقذة» عافانا الله منهم.

وروى البخاري في «صحيحه»<sup>(١)</sup> عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «لا تقوم الساعة حتى تأخذ أمتي مأخذ القرون، شبراً بشبر، وذراعاً بذراع» فقل: يا رسول الله، كفارس والروم؟ قال: «ومن الناس إلا أولئك؟». [٣٦]

[٣٦] قوله: «مأخذ القرون...» أي: أن هذه الأمة تسير بسيرة الأمم التي قبلها.

وقوله: «شبراً بشبر» المراد بيان شدة اتباعهم، والمبالغة في تقليدهم.

وقد جاء في الحديث الذي قبله: «وودخلوا جحر ضب لدخلموه» يعني: رغم عسر مدخله ومخرجه، إلا أنكم من شدة اتباعكم لهم حتى في أتفه الأشياء، تتبعتموهم حتى لو ساروا بكم إلى أعنت الطرق.

فقالوا: يا رسول الله فارس والروم، وفارس: هم الشعب المعروف بالفرس وهم في المشرق، والروم الشعب المعروف في المغرب، وإنما ذكر فارس والروم لأنهم أكبر ممالك الأرض حينئذ وأكثرهم رعية، وأوسعهم بلاداً.

وفي هذا الحديث علم من دلائل نبوته ﷺ، فقد حدث مثلما أخبر، وهذا خبر معناه التحذير لهذه الأمة من التشبه بالأمم الماضية، حتى لا يصيبها ما أصابهم من العذاب، فلا بد لهذه الأمة أن تكون لها شخصيتها المستقلة.

(١) أخرجه البخاري (٧٣١٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

فأخبر أنه سيكون في أمته مُضَاهَاة لليهود والنَّصَارَى، وهم أهل الكتاب،  
ومضاهاة لفارس والروم، وهم الأعاجم. [٣٧]

[٣٧] قوله: «مضاهاة لليهود...» يعني: أنَّ التشبه بالأمم الماضية لا تقتصر على التشبه  
باليهود والنصارى فحسب مع أنهم أهل كتاب، بل وللأعاجم كذلك الذين لا كتاب  
لهم، إعجاباً بما عليه الأجانب من النقص وزهداً بما نحن عليه من الحق والكمال.



وقد كان ﷺ ينهى عن التشبه بهؤلاء وهؤلاء، وليس هذا إخباراً عن جميع الأمة. [٣٨]

[٣٨] المقصود أن النبي ﷺ كان ينهى عن التشبه بأهل الكتاب وبالأعاجم لما في التشبه بهم من النقص، ولأن التشبه بهم في الظاهر يورث التشبيه بهم في الباطن، ولهذا سيأتي في قول الشيخ: أن حديث «مَنْ تشبه بقوم فهو منهم» يقتضي بظاهره تحريم التشبه، وإن كان يقتضي في لفظه كفر المتشبه، لقوله ﷺ: «مَنْ تشبه بقوم فهو منهم»، ومعنى «منهم» أي: أنه كفر بفعله، وهذا فيه تفصيل كما يأتي، فالتشبه قد يكون مكروهاً، وقد يكون محرماً، وقد يكون كفراً، فإذا تشبهنا بهم في دعاء الأموات والغلو في الصالحين، وبناء المشاهد على القبور، فهذا كفر.

وقد يكون معصية وكبيرة من كبائر الذنوب، أو قد يكون محرماً وهذا على حسب الفعل ونتاجه. وقوله: «وليس هذا إخباراً عن جميع الأمة» بل إنما يفعل هذا بعض هذه الأمة أو كثير منها، ولا تزال طائفة منهم على الحق لا تشبه باليهود والنصارى والأعاجم كما قال ﷺ: «لا تزال طائفة من أمتي على الحق ظاهرين».

بل قد تواتر عنه أنه قال: «لا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرَةً عَلَى الْحَقِّ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ»<sup>(١)</sup>. وأخبر ﷺ: «أَنَّ اللَّهَ لَا يَجْمَعُ هَذِهِ الْأُمَّةَ عَلَى ضَلَالَةٍ»<sup>(٢)</sup> و«لَا يَزَالُ اللَّهُ يَغْرِسُ فِي هَذَا الدِّينِ غَرْساً يَسْتَعْمِلُهُمْ فِي طَاعَتِهِ»<sup>(٣)</sup>. [٣٩]

[٣٩] يعني: لا تفهم أيها السامع قوله ﷺ: «لَتَتَّبِعَن سُنَنَ مِنْ قَبْلِكُمْ» وقوله ﷺ: «لَتَأْخُذَنَّ أُمَّتِي مَا أَخَذَ الْأُمَمُ قَبْلَهَا» أَنَّ الْأُمَّةَ كُلَّهَا سَتَعْمَلُ هَذَا الْعَمَلَ، وَتَقْلُدُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى، لَا، إِنَّمَا هُمْ بَعْضُ هَذِهِ الْأُمَّةِ، أَوْ كَثِيرٌ مِنْهُمْ، وَلَكِنْ لَا تَزَالُ بَقِيَّةٌ بَاقِيَةٌ عَلَى الْحَقِّ، لَا تَتَحَوَّلُ عَنْهُ، وَلَا تَتَشَبَّهُ بِالْيَهُودِ وَلَا النَّصَارَى وَلَا الْأَعَاجِمِ، وَهَؤُلَاءِ هُمُ الَّذِينَ أَخْبَرَ عَنْهُمْ ﷺ بقوله: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي يُقَاتِلُونَ عَلَى الْحَقِّ ظَاهِرِينَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»<sup>(٤)</sup>. وَأَنَّ الْأُمَّةَ لَا تَجْمَعُ عَلَى ضَلَالَةٍ وَأَنَّ اللَّهَ يَغْرِسُ لِهَذَا الدِّينِ غَرْساً يَشْتُونَ عَلَيْهِ.

وفي هذه الأحاديث أمران، الأمر الأول: التحذير مِنَ التَّشَبُّهِ بِالْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَالْأَعَاجِمِ، وَالْأَمْرُ الثَّانِي: أَنَّ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ بَقِيَّةٌ لَا تَسْلُكُ هَذَا الْمَسْلَكَ، جَعَلَنَا اللَّهُ مِنْ هَذِهِ الطَّائِفَةِ الثَّابِتَةِ عَلَى الْحَقِّ.

(١) أخرجه البخاري (٧٣١١) من حديث المغيرة بن شعبة ؓ، ومسلم (١٥٦) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه أبو داود (٤٢٥٣) من حديث أبي مالك الأشعري ؓ، وابن ماجه (٣٩٥٠) من حديث أنس بن مالك ؓ، والترمذي (٢١٦٧) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٣) أخرجه ابن ماجه (٨) من حديث أبا عتبة الخولاني ؓ.

(٤) سبق تخريجه.

.....

والمقصود أنَّ هذه الأمة وإنْ كان فيها من يقلد الأمم ويتَّبِعها في طريقتها، إلَّا أنه والله الحمد جاءت البشرى أنه لا تزال طائفة ثابتة على الحق حتى تقوم الساعة، وأنَّ هذه الأمة لا تجتمع على ضلالة، وقوله: «أنَّ الله لا يزال يغرس في هذا الدين...» أي: أنَّ الله يصنع في هذه الأمة على عينه ناشئة من المؤمنين يستعملهم في طاعته ولخدمة هذا الدين.

فَعُلِمَ بخبره الصَّدَقُ أَنْ لَا بَدَّ أَنْ يَكُونَ فِي أُمَّتِهِ قَوْمٌ مَتَمَسِّكِينَ بِهِدْيِهِ، الَّذِي هُوَ دِينُ الْإِسْلَامِ مُحَضًّا، وَقَوْمٌ مُنْحَرِفُونَ إِلَى شُعْبَةٍ مِنْ شُعَبِ دِينِ الْيَهُودِ، أَوْ إِلَى شُعْبَةٍ مِنْ شُعَبِ النَّصَارَى. [٤٠]

[٤٠] هذا مقتضى خبر النبي ﷺ الذي لا ينطق عن الهوى أنه مع كثرة الشر، فإنَّ الخير موجود في هذه الأمة، وأنَّ هذه الأمة لا تضل كلها، وإنما يضل بعضها، ويبقى البعض على الحق، وهذه بشارة منه ﷺ، وأنَّ الله سبحانه يغرس لهذا الدين غرساً يستعملهم في طاعته من ناشئة المسلمين الذين ينشأون على الخير، ويسلكون طريق الحق من غير غلو، ومن غير جفاء، يأخذون من منهج السلف الصالح بحكمة وروية واعتدال، لا إفراط ولا تفريط.

وإن كان الرجل لا يكفر بهذا الانحراف، بل وقد لا يفسق أيضاً بل قد يكون الانحراف كفراً وقد يكون فسقاً، وقد يكون سيئة، وقد يكون خطأ، بل وقد لا يفسق أيضاً. [٤١]

[٤١] أي: أن هذا التشبه باليهود والنصارى ليس معناه: أن من تشبه بهم يكفر ويخرج من الدين. بل معناه: أنه يكون على شعبة من النفاق، أو الكفر، أو الفسق، أو المعصية، فالتشبه بالكفار ليس على حد سواء في الحكم، فمنه ما هو كفر، ومنه ما هو فسق، ومنه ما هو معصية بحسب الشيء الذي حصل التشبه به من أفعالهم، وقد لا يصل إلى حد الفسق لكن على العموم لا يجوز التشبه بالكفار ولا يتساهل فيه، لعموم النهي عنه.

## بل قد يكون الانحراف كفراً. [٤٢]

[٤٢] فالمتشبه على أربعة أنواع: إما أن يكون كفراً، وإما أن يكون فسقاً، وإما أن يكون معصية، وإما أن يكون خطأ، فلا نغلو في الحكم على المتشبهين بتكفيرهم، ولا نتساهل في تقليدهم في كل شيء، بل علينا أن نكون منصفين في أحكامنا، وذلك على نوعين: محرم ومكروه، والمحرم أنواع:

١- يكون التشبه بالكفار كفراً إذا كان في معتقداتهم مثل الغلو في الأموات الذين يدعونهم من دون الله - عز وجل - وبينون على قبورهم الكنائس والمشاهد، فإذا وُجد في الأمة من يعمل هذه الأعمال، فإنه يحكم عليه بالكفر، لأنه دعا وعبد غير الله، وظن أن غير الله ينفع أو يضر، وهذا هو الشرك الأكبر المخرج من الملة.

٢- يكون التشبه بالكفار وسيلة إلى الشرك، وذلك بالبناء على القبور والغلو في الصالحين.

٣- وقد يكون التشبه بالكفار فسقاً إذا كان في فعل الكبائر، بأن يرتكب كبيرة تقليداً لليهود والنصارى، فهذا يكون فاسقاً، لأنه مرتكبٌ لكبيرةٍ من كبائر الذنوب.

٤- وقد يكون معصية كمن يحلق لحيته، ويوفر شاربه ويتشبه بالكفار في ملابسه وكلامه.

٥- وقد يكون التشبه بالكفار خطأ إذا لم يقصده، أو قلد من يتشبه من المسلمين بظن أن ذلك مباح.

٦- والمكروه هو التشبه بهم فيما ليس من أفعالهم وهو من مظاهرهم، كتركهم لصبغ الشيب، ولذلك أمر النبي ﷺ بصبغ الشيب مخالفة لهم كما يأتي.

وهذا الانحراف أمرٌ تتقاضاه الطباع ويزينه الشيطان، فلذلك أمر العبد بدوام دعاء الله سبحانه بالهداية إلى الاستقامة التي لا يهودية فيها، ولا نصرانية أصلاً. [٤٣]

[٤٣] هذا بيان لسبب التشبه بالكفار، وهو أن الانحراف عن المنهج وعن الطريق القويم تميل إليه الطباع البشرية، فالنفس تحب الشهوات والملذات واتباع الهوى، وهذا يزينه الشيطان للإنسان بوسوسته وخيله ورجله، ويحاول أن يحرفه عن الطريق، وهذا كما في قول النبي ﷺ: «كُلُّ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ، فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ، أَوْ يُنَصِّرَانِهِ، أَوْ يَمَجِّسَانِهِ»<sup>(١)</sup>. فالفطرة تفسد، والطبيعة تنحرف، والنفس تنزع الإنسان وتأمره بالسوء كما قال تعالى: ﴿إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي﴾ [يوسف: ٥٣]. فلو ترك الإنسان وشهوته، أو ترك طبيعته المنحرفة لمال إلى ما يغضب ربه، لأجل ذلك أمر الله عباده بدعائه بالهداية والاستقامة.

قال سبحانه وتعالى: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦] وهذا في كل ركعة من صلاتنا، ندعو الله بهذا الدعاء ﴿أَهْدِنَا﴾ أي: دُلَّنَا وأرشدنا وثبتنا على: ﴿الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ وهو الطريق المعتدل، المخالف لطريق المغضوب عليهم، والمخالف لطريق الضالين، نسأل الله أن يؤمننا من هذا الخطر، لأنَّ خطر التشبه باليهود والنصارى مستفحل - في كل زمان ومكان - لا سيَّما وأتَّهم يدَّعون أنهم أهل علم وخبرة وأسبقية، والغر من المسلمين ينخدع بهم، لا سيَّما وهم اليوم يصفون أنفسهم بأنهم الدول الرائدة في حمل الديمقراطية والإصلاح والحرية، في حين أنهم يسخرون العالم لمصالحهم بكلِّ

(١) أخرجه البخاري (١٣٨٥)، ومسلم (٢٦٥٨) من حديث أبي هريرة ؓ.

طريقة ولو كانت سبباً في الإفساد والإهلاك كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ (١١) **أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ** (١٢) **وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا كَمَا ءَامَنَ النَّاسُ قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا ءَامَنَ السُّفَهَاءُ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِنْ لَا يَعْلَمُونَ** ﴿[البقرة: ١١ - ١٣].



وأنا أُشير إلى بعض أمور أهل الكتاب والأعاجم التي ابتليت بها هذه الأمة، ليتجنب المسلم الحنيف الانحراف عن الصراط المستقيم إلى صراط المغضوب عليهم، أو الضالين. قال الله سبحانه وتعالى: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ مِّنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّ لَهُمُ الْحَقُّ﴾ [البقرة: ١٠٩] فذم اليهود على ما حسدوا المؤمنين على الهدى والعلم. [٤٤]

[٤٤] بعد أن ذكر الشيخ إجمالاً طريق المغضوب عليهم والضالين شرع في البيان والتفصيل ليتجنب المسلم طريقهم، ويلزم الصراط المستقيم، وأما قوله تعالى: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ﴾ المراد بأهل الكتاب: اليهود والنصارى، لأن الله أنزل على رسلهم الكتب: التوراة والإنجيل ﴿لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا﴾ فهم يتعتنون ويسعون جاهدين ليصرفوا المسلمين عن دينهم إلى دين الكفر، وهم يعلمون أن دين الإسلام هو الحق ولكن الدافع الذي حملهم على حسد المسلمين هو الجحود، قال سبحانه: ﴿حَسَدًا مِّنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ﴾، والحسد: هو تمنى زوال النعمة عن المحسود، فهم يتمنون أن تزول نعمة الإسلام عن المسلمين، وأن يرجعوا كفاراً، فتزول عنهم هذه النعمة ﴿مِّنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّ لَهُمُ الْحَقُّ﴾ أي: من بعد ما تبين أن محمداً رسول الله، لأنهم يجدونه مكتوباً عندهم في التوراة والإنجيل، فكفروا به حسداً وبغياً لما كان من غيرهم، وانظر ماذا يفعل الحسد، لقد جعل اليهود يكفرون بعد أن جاءهم الحق وعرفوه، وهذا الذي حصل لإبليس لما حسد آدم عليه السلام.

وقوله: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ﴾ أي أنه ليس كل أهل الكتاب على هذا المستوى في العداة والحسد فإن فيهم أحياناً ومؤمنين، آمنوا بالرسول ﷺ، وأقروا بالحق، فمنهم من مات على إيمانه قبل البعثة، ومنهم من أدرك البعثة فأمن بمحمد ﷺ، فجمع بين الهدايتين، ولذلك يؤتيه الله أجره مرتين. وهؤلاء قلّة من أهل الكتاب، قال تعالى فيهم: ﴿وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَمَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِمْ خَشِعِينَ لِلَّهِ لَا يَشْتَرُونَ بِعَايَتِ اللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَئِكَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ [آل عمران: ١٩٩] وقال تعالى: ﴿لَيْسُوا سَوَاءً مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتْلُونَ آيَاتِ اللَّهِ ءَانَاءَ اللَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ ﴿١١٣﴾ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُسْرِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَأُولَئِكَ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴿١١٤﴾ وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: ١١٣ - ١١٥] وفي ذلك بيان للعلماء من هذه الأمة أن لا يعمّموا الأحكام على الناس ويسحبوها على الجميع، بل إن من القوم من يعرف لأهل الفضل فضلهم ولا ينكرونها، وهذا من الإنصاف والعدل، قال الله تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٨].

وقد يُبتلى بعض المتسبين إلى العلم وغيرهم بنوعٍ من الحسد لمن هداه الله  
لعلمٍ نافعٍ أو عملٍ صالحٍ، وهو خُلُقٌ مذمومٌ مطلقاً. وهو في هذا الموضع من  
أخلاق المغضوب عليهم. [٤٥]

### التشبه بهم في صفاتهم الذميمة

[٤٥] ١ - قد يكون التشبه باليهود بالاتصاف بالحسد، فإنه قد يكون في هذه الأمة  
من يتشبه باليهود والنصارى، فيحسد أهل الفضل الذين آتاهم الله العلم والعمل،  
فيُشبه فعله هذا فعل اليهود والنصارى الذين حسدوا المسلمين على ما آتاهم الله من  
فضله.

قوله: «وهو في هذا الموضع من أخلاق المغضوب عليهم» أي: أن هذا الحسد هو  
الذي يحمل بعض الناس على تنقُص أهل الحق والفضل، والخطّ من قدرهم، لا لشيء  
إلا الحسد الذي ملأ القلوب، قال الشاعر:

حسدوا الفتى لم ينالوا سعيه      فالناسُ أعداءُ له وخصومُ  
كضرائر الحسناء قلنَ لوجهها      حسداً وبغياً إنّه لديمٌ

ولذلك يكون في هذه الأمة من يشبه اليهود في هذه الصفة الذميمة، وهي حسد أهل  
الفضل والعلم على ما آتاهم الله، والواجب أن يسعى في تحصيل ما عندهم ليكون مثلهم  
بدل أن يتمنى زوال النعمة عنهم كما قال ﷺ: «لا حسد إلا في اثنتين، رجل آتاه الله مالاً،  
فهو ينفقه في سبيل الله، ورجل آتاه الله علماً، فهو يعلمه ويعمل به»<sup>(١)</sup>.

(١) أخرجه البخاري (٧٣)، ومسلم (٨١٦) من حديث ابن مسعود ؓ، والبخاري (٥٠٢٥)،

ومسلم (٨١٥) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

.....

فالحسد على قسمين: حسد مذموم، وهو تمنى زوال النعمة عن المحسود، وحسد محمود وهو الغبطة، بمعنى أن يتمنى أن يحصل له مثل ما حصل لأهل الفضل دون أن يتمنى زوال الفضل عنهم.

وقال الله سبحانه: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا ۝٣٦﴾  
 الَّذِينَ يَبْخُلُونَ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ وَيَكْتُمُونَ مَا آتَاهُمُ  
 اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ ۝ [النساء: ٣٦-٣٧] فوصفهم بالبخل الذي هو البخل بالعلم  
 والبخل بالمال، وإن كان السياق يدل على أن البخل بالعلم هو المقصود  
 الأكبر.

فلذلك وصفهم بكتمان العلم في غير آية، مثل قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ  
 مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ ۝ [آل عمران: ١٨٧] الآية.  
 وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ  
 لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّعِينُونَ ۝١٥٩﴾ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا ۝  
 [البقرة: ١٥٩ - ١٦٠] الآية. وقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنْ  
 الْكِتَابِ وَيَشْتُرُونَ بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَٰئِكَ مَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ إِلَّا النَّارَ ۝  
 [البقرة: ١٧٤] الآية، وقوله: ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَالُوا ءَامَنُوا وَإِذَا خَلَا بِعَضُّهُمْ  
 إِلَىٰ بَعْضٍ قَالُوا أَتُحَدِّثُونَهُمْ بِمَا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ لِيُحَاجُّوكُمْ بِهِ عِنْدَ رَبِّكُمْ أَفَلَا  
 تَعْقِلُونَ ۝ [البقرة: ٧٦] فوصف المغضوب عليهم بأنهم يكتمون العلم، تارةً  
 بخلاً به، وتارةً اعتياضاً عن إظهاره بالدنيا، وتارةً خوفاً أن يحتج عليهم بما  
 أظهروه منه.

هذا قد يُبتلى به طوائف من المنتسبين إلى العلم. فإنهم تارة يكتمون العلم  
 بخلاً به، وكرهية أن ينال غيرهم من الفضل ما نالوه.

وتارة اعتياضاً عنه برياسة أو مال ويخاف من انتقاص رياسته، أو نقص ماله. [٤٦]

### التشبه بهم في البخل

[٤٦] ٢- قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا الَّذِينَ يَبْخُلُونَ﴾ الآية [النساء: ٣٦]. أي: أن الله يبغض الذين يبخلون بأموالهم أن ينفقوها فيما أمرهم الله من وجوه الخير، ليس هذا فحسب، بل ويأمرون الناس بالبخل، وأي داء أشد من البخل، والبخل على قسمين: بخلٌ بالمال، وبخلٌ بالعلم، والبخل بالعلم أشد من البخل بالمال، لأن العلم أنزله الله حُجَّةً على عباده، فلا يجوز للعالم أن يبخل بعلمه بل عليه أن يبذله، وأن يجتهد في نشره ليتفع الناس به، فلا يجوز لأهل العلم أن يكتموه، بل لا بد من تبليغه فليس العالم مستودعاً للعلم فقط، وأشد من البخل بالعلم: كتمان، بحيث أنه إذا سئل عن مسألة أفتى بغير الحق، إما لهوى في نفسه، وإما طلباً لمطمع دنيوي، فيكون قد اشترى بآيات الله ثمناً قليلاً.

وربما هذا الذي يكتم العلم إنما يكتمه ويفتي بخلافه خوفاً على منصب أو جاه أو وظيفة، مع العلم أن من ترك شيئاً لله عوضه خيراً منه، وأنه بقيامه بالحق قد يكون سبباً في هداية من أراد أن يتملقه بفتواه، وكتم الحق من أجل إرضائه، وهذا هو الذي حمل اليهود على عدم اتباع الرسول ﷺ، وحمل كفار قريش على عدم اتباعه مع أنهم يعلمون أنه رسول الله ﷺ؛ لأنهم ظنوا أنهم لو تبعوه لفقدوا مناصبهم ومكانتهم، وانقطعت أرزاقهم إلى غير ذلك، مما تخذلهم به شياطين الإنس والجن.

وفي قوله تعالى: ﴿وَإِذَا خَلَا بِعَضُّهُمْ إِلَيَّ بَعْضٌ قَالُوا أَتُحَدِّثُونَهُمْ بِمَا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ لِيُحَاجُّوكُمْ بِهِ، عِنْدَ رَبِّكُمْ﴾ [البقرة: ٧٦] يعني: أَنَّ اليهود وقد علموا أَنَّ النبي ﷺ هو نبي حَقًّا من كتابهم بصفاته الواضحة، ومع ذلك فإنهم إذا اجتمعوا مع بعضهم قالوا: اكتموا ما تعرفونه من شأن محمد لئلا يُتخذ حجةً عليكم عند ربكم، وقد شابههم في هذه يبيّنونه.

### ٣- التشبه باليهود في كتمان العلم

وقد شابههم في هذه الصفة بعض من أهل العلم حيث أنهم يكتمون العلم ولا يبيّنونه خوفاً من أن يحتج عليه بعد ذلك ويقال له: لماذا لا تعمل بعلمك، لماذا تخالف ما تعلم! إمّا لأجل البخل به وازدراء الناس، وأنهم ليسوا في مستوى يستحقون التلقّي منه، أو يكتمه من باب الخوف على دنياه، أو لئلا يحتجّ به عليه، لأنه يقول ما لا يفعل.

وتارةً يكون قد خالف غيره في مسألة، أو اعتزى إلى طائفة قد خولفت في مسألة، فيكتم من العلم ما فيه حجةً لمخالفه وإن لم يتيقن أنَّ مخالفه مبطلٌ ولهذا قال عبد الرحمن بن مهدي وغيره: أهل العلم يكتبون ما لهم وما عليهم، وأهل الأهواء لا يكتبون إلَّا ما لهم. [٤٧]

#### ٤ - التشبه باليهود بالانتصار لمذهبه

##### ومذهب من يقلده

[٤٧] قوله: «وتارةً يكون قد خالف غيره في مسألة...» يعني: أنَّ هذه الصفة صفة من تشبه باليهود من أهل العلم إذا خالف غيره في مسألة، أو انضم إلى فئة من الناس قد خولفوا في مسألة فيكتم العلم، مع علمه بصحة ما عليه خصمه، وما ذاك إلَّا لهوى أو مصلحة، فيقدم الدنيا على الدين.



ولهذا قال عبد الرحمن بن مهدي وغيره: «أهل العلم يكتبون ما لهم وما عليهم، وأهل الأهواء لا يكتبون إلا ما لهم». وليس الغرض تفصيل ما يجب ويستحب بل الغرض التنبيه على مجامع يتفطن اللبيب لما ينفعه الله به [٤٨]

#### ٥ - التشبه باليهود في إثارة أهوائهم

##### ومصالحهم على قبول الحق

[٤٨] وهذا واقع وما أكثر أهل الأهواء الذي لا يوضحون للناس إلا ما يتوافق مع مصالحهم وأهوائهم، ولكن الله سلّم منها أهل العلم الناصحين الذين قال الله فيهم: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر: ٢٨]، وقال فيهم كذلك: ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾ [المجادلة: ١١] فهو لاء يكتبون ويقبلون ما لهم وما عليهم، لأنهم يعلمون أن الله قد أخذ العهد والميثاق على أهل العلم أن يبينوه ولا يكتُموه، حتى وإن خالف مصالحهم وأهوائهم ومذاهبهم.

يقول الشيخ: ليس الغرض من تصنيف هذا الكتاب أن نحيط بكل المسائل التي تندرج تحت العموميات التي ذكرناها، وإنما المراد بيان النماذج فقط التي تدلُّ على المقصود، وتحصل بها الفائدة، وأما الإحصاء والشمول، فهذا له مواضع وكتب أخرى.

وقال الله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ قَالُوا تُوْمِنُ بِمَا أَنزَلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَاءَهُ، وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: ٩١]  
 بعد أن قال: ﴿وَكَأَنَّهُمْ قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ، فَلَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٨٩] فوصف اليهود بأنهم كانوا يعرفون الحق قبل ظهور الناطق به، والداعي إليه، فلما جاءهم الناطق به من غير طائفة يهوونها لم ينقادوا له، فإنهم لا يقبلون الحق إلا من الطائفة التي هم منتسبون إليها، مع أنهم لا يتبعون ما لزمهم في اعتقادهم، وهذا يُتَكَلَّى به كثير من المنتسبين إلى طائفة معينة في العالم أو الدين من المتفقهة أو المتصوفة أو غيرهم أو إلى رئيس فعظم عندهم في الدين، غير النبي ﷺ فإنهم لا يقبلون من الدين لا فقهاً ولا رواية إلا ما جاءت به طائفتهم. [٤٩]

#### ٦- التشبه بهم في التعصب للمذهب

وعدم قبول ما خالفه ولو كان حقاً

[٤٩] قوله: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٩١] أي: إذا قيل لليهود وأمثالهم من أهل الكتاب: آمنوا بما أنزل على هذا النبي ﷺ وصدقوه واتبعوه، قالوا: يكفينا الإيمان بما أنزل الله علينا من التوراة والإنجيل ولا نقبل غيره ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: ٩١] أي: وهم يعلمون أن ما أنزل الله على محمد ﷺ هو الحق وهو الذي يوافق ما عندهم من العلم، ولكنه كتم العلم والحق والحسد الذي ملأ القلوب،

فهم - أي اليهود - رغم العلم الذي عندهم شابهوا الجهال من أهل الأوثان في التعصب لباطلهم، فاستحقوا الغضب واللعنة.

وقد كذبوا في ادعائهم حيث قالوا: ﴿قَالُوا نُوْمِنُ بِمَا أُنزِلَ عَلَيْنَا﴾ [البقرة: ٩١] لأنهم لو آمنوا بما أنزل عليهم لاتبعوا محمداً ﷺ، لأن الذي أنزل عليهم يبشر بمحمد ﷺ، قال الله تعالى: ﴿الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْنُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ﴾ [الأعراف: ١٥٧].

فدل على أنهم لم يؤمنوا حتى بالذي أنزل عليهم، لأن الواجب أن يقبلوا الحق أينما كان. فالقرآن يصدق الكتب التي معهم ويوافقها فكيف يكذبونه، قال سبحانه: ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ﴾.

ثم إن الله - سبحانه وتعالى - فضحهم بقولهم: ﴿نُوْمِنُ بِمَا أُنزِلَ عَلَيْنَا﴾ كيف يؤمنون بما أنزل عليهم وهم يقتلون أنبياءهم، هل الذي يؤمن بالأنبياء يقتلهم؟ فالله - جل وعلا - عيرهم بذلك فقال: ﴿قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٩١] فقد قتلوا يحيى، وقتلوا زكريا، وأرادوا قتل عيسى، فمنعه الله منهم، وأرادوا قتل محمد ﷺ، فحماه الله منهم. فهم يقتلون الأنبياء، مع أنهم يقولون: ﴿نُوْمِنُ بِمَا أُنزِلَ عَلَيْنَا﴾ فهم كاذبون في ذلك.

وأما قوله تعالى: ﴿وَكَاَنُوا مِنْ قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ فَلَعْنَهُ اللَّهُ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ هذه الآية في اليهود الذين كانوا بالمدينة، فإنهم كانوا قبل أن يبعث محمد ﷺ يعلمون زمان بعثته، ويعلمون صفته كما

يعرفون أبناءهم كما قال تعالى: ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٤٦]، وقد كان اليهود قبل مجيء هذا الرسول بهذا الكتاب يستنصرون بمجيئه على أعدائهم من المشركين من أهل المدينة ويهددونهم بأنه سيعيث نبيًا أظلم زمانه، فتبعه فنقتلكم معه قتل عاد وإرم، فلما بعث وجاءهم ما عرفوا من صفاته، كفروا به واستكبروا عن اتباعه.

ولهذا قال الله جلَّ وعلا: ﴿فَلَعَنَهُ اللَّهُ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ أي: حَلَّتْ عليهم اللعنة والغضب لأنهم خالفوا الحق عن معرفة وعلم، وحملهم على ذلك الكبر والحسد لمحمد ﷺ وأمته. وهذا يدلُّ أن أهل الكتاب الذين لا يتبعون محمداً ﷺ قد كفروا عن علم، فهم أشدُّ كفرًا من عبدة الأوثان، فهم عصوا الله على بصيرة، فاستحقوا الغضب واللعنة، وفي هذا ردُّ على الذين ينادون الآن بأن الأديان كلها صحيحة، وأنه لا إنكار على اليهود، ولا على النصارى في أديانهم، وأنه يجب أن تجتمع الأديان الثلاثة، فهم يريدون الجمع بين الحق والباطل، وبين الكفر والإيمان، وهذا لن يكون أبدًا، فإن دين محمد هو خاتم الأديان، فلا دين بعده، فمن أبى أن يطيع هذا الرسول ويتبعه فهو من الكافرين، وهو من أهل النار، خالدًا فيها، وسواء كان من اليهود أو من النصارى، أو من الأميين، أو من العرب أو من العجم، أو من أي جنس كان.

ومن لطائف حكمة الله سبحانه وتعالى أن مَنْ كانوا يُهدِّدونهم من أهل المدينة، هم الذين منَّ الله عليهم باتِّباع محمد ﷺ، وهم الأوس والخزرج - رضي الله عنهم - فلقد جاؤوا مكة فعرض عليهم رسول الله ﷺ دعوته، فاستجابوا له، وعلموا أن

.....

هذا هو الرجل الذي كانت تتهددهم به اليهود، فأمنوا به وبإيعوه وصاروا هم أتباعه على الحقيقة، وقاتلوا اليهود مع رسول الله ﷺ لما نقضوا العهد الذي بينهم وبين الرسول، حتى أجلاهم رسول الله ﷺ عن المدينة، وأورث الله المسلمين أرضهم وديارهم وأموالهم وأرضاً لم يطؤوها من أرضهم.

«وهذا يُبتلى به كثيرٌ من المنتسبين إلى طائفةٍ معيّنة في العلم أو الدين من المتفكّهة أو المتصوّفة أو غيرهم...» [٥٠]

[٥٠] هذه الآيات ليست خاصّةً باليهود، بل هي عامّةٌ لكلّ من اتّصف بصفاتهم وعمل مثل عملهم من المتعصّبة في هذه الأمة الذين يتعصّبون لإمامٍ من أئمتهم، أو يتعصّبون لرأيٍ أو لمنهجٍ يخالف ما جاء به الرسول ﷺ، فهؤلاء فيهم شبهةٌ من اليهود، فالواجب على المؤمن أن يتّبع الحق، وأن يترك الباطل، وأن يدور مع الحق حيثما دار.

ثم إنهم لا يعلمون ما توجه طائفتهم، مع أن دين الإسلام يوجب اتباع الحق مطلقاً، رواية وفقهاً من غير تعيين شخص أو طائفة، غير الرسول ﷺ. [٥١]

[٥١] الذين يتعصبون لرأي أو مذهب لا يعرفون ما تعصبوا له، وهذا شأن المقلّدين تقليداً أعمى، وهذا خطأ لأن الواجب عليهم أن ينظروا في قول إمامهم، أو عالمهم، أو طائفتهم، ويتفحصونه، ويعرضونه على الكتاب والسنة، فإن كان صواباً أخذوا به، وإن كان خطأ تركوه، فالأئمة ليسوا معصومين، وليس هناك أحد من الناس يجب اتباعه غير الرسول ﷺ، وأما غيره فإنه يُتبع فيما أطاع فيه الرسول ﷺ ووافقه فيه، وأما ما خالف الرسول من أقوال أصحاب الآراء والمذاهب والأقوال، فيرفض لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَنَزَّعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [النساء: ٥٩].

حتى أن الأئمة الأجلاء رحمهم الله نهوا عن التقليد والتعصب لرأيهم، فالإمام أبو حنيفة رحمه الله يقول: إذا جاء الحديث عن رسول الله ﷺ فعلى الرأس والعين، وإذا جاء عن الصحابة فعلى الرأس والعين، وإذا جاء عن التابعين فهم رجالٌ ونحن رجالٌ، يعني بذلك: لا نأخذ قولاً غير قول الرسول ﷺ وصحابته حتى نعرضه على الدليل، ولو كان من التابعين، فإن كان صواباً موافقاً للكتاب والسنة أخذ، وإلا فإنه يُردّ.

وهذا الإمام مالك رحمه الله يقول: كلنا رادٌّ ومردودٌ عليه إلا صاحب هذا القبر، يعني: رسول الله ﷺ، فالذي يُخطئ وإن كان مجتهداً مأجوراً على اجتهاده، ولكنه لا

يتابع على خطئه، ولهذا قال الشافعي رحمه الله: إذا خالف قولي قول رسول الله ﷺ، فخذوا بقول رسول الله ﷺ واضربوا بقولي عرض الحائط، ويقول أيضاً: إذا صحَّ الحديث فهو مذهبي، وهذا إمام أهل السنة أحمد بن حنبل رحمه الله يقول: عجبت لقوم عرفوا الإسلام وصحته يذهبون إلى رأي سفيان، والله تعالى يقول: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣] «يخالفون عن أمره»: أي: أمر الرسول ﷺ، لأنَّ السياق يتحدث عن الرسول ﷺ: ﴿أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ﴾ أي: زيغ في القلوب ﴿أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ في الدنيا والآخرة، بما يحلُّ بهم من النكبات والمصائب، فالذي يخالف قول الرسول ﷺ متعمداً، ويتعصب لرأيه أو لرأي غيره، فهذا يُتوقع له إحدى عقوبتين الزيغ في قلبه، أو عذاب في نفسه وماله، ولهذا قال أحمد: «أتدري ما الفتنة؟ الفتنة الشرك لعله إذا ردَّ بعض قوله يقع في قلبه زيغ فيهلك».

هذه أقوال الأئمة، يحذرون من أتباعهم من غير معرفة أقوالهم وموافقتها للدليل، وأنها إذا كانت مخالفة للدليل فإنها تردّ لأنهم غير معصومين، يجوز عليهم الخطأ، والحكم في هذا هو الكتاب والسنة ﴿فَإِنْ لَنْتَزِعْنَهُمْ مِنْ شَيْءٍ فَردُّهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [النساء: ٥٩] فالؤمن يدور مع الحق.

وشيخنا الشيخ محمد بن عبد الوهاب - رحمه الله - وقد كان من أئمة الدعوة لا يتعصب لمذهب الحنابلة مع أنه مذهبه، ولكن إذا كان في المسألة دليل عند غيره فإنه يأخذ بما قام عليه الدليل من أقوال الأئمة الآخرين ويترك الخطأ لأنَّه لا يتعصب لمذهب



.....

الإمام أحمد، وإنما يريد الحق مع الإمام أحمد أو مع غيره من الأئمة، وقد سار على طريقته  
هذه ذريته وأتباعه وتلاميذه رحمهم الله جميعاً في هذه البلاد.

قال الله تعالى في صفة المغضوب عليهم: ﴿مَنْ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾ [النساء: ٤٦] ووصفهم بأنهم ﴿يَلْوُنَ أَلْسِنَتَهُم بِالْكِتَابِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ الْكِتَابِ وَمَا هُوَ مِنَ الْكِتَابِ﴾ [آل عمران: ٧٨] والتحريف قد فُسر بتحريف التنزيل، وبتحريف التأويل. [٥٢]

[٥٢] من صفات المغضوب عليهم وهم اليهود وَمَنْ اتَّصَفَ بِصِفَتِهِمْ وسار على نهجهم، تحريف الكلم عن مواضعه، أي: يتأولونه على غير تأويله، يفسرونه بغير مراده، والتحريف على قسمين:

تحريف اللفظ بأن يُزاد فيه أو يُنقص منه كقولهم، لما قال لهم الله - جلّ وعلا -: ﴿وَقُولُوا حِطَّةٌ﴾ [البقرة: ٥٨] قالوا: حنطة، ومعنى ﴿حِطَّةٌ﴾ أي: اغفر لنا ذنوبنا، وحُطَّ عنا خطايانا، والله أمرهم بالاستغفار، فهم غيَّروا وحرفوا كلام الله وحملوه على غير مراده، وقالوا: حبة في حنطة، يريدون الأكل بدل الاستغفار، فزادوا النون في كلام الله - عزَّ وجلَّ - وهذا هو تحريف اللفظ، وأما تحريف المعنى فهو أن يبقوا اللفظ على ما هو عليه، لكن يفسرونه بغير تفسيره، وقد قلَّدتهم الجهمية في تحريفها آيات الأسماء والصفات، فهم يؤوِّلونها ويفسِّرونها بغير معناها الصحيح، فلهم شبه باليهود.

فأما تحريف التأويل فكثير جداً، وقد ابتليت به طوائف من هذه الأمة.

[٥٣]

[٥٣] هذا التحريف قد وقع فيه بعض هذه الأمة، فشابه بذلك اليهود والمغضوب عليهم. فقد وقع عند بعض طوائف هذه الأمة من يحرفون اللفظ، كالأشاعرة، فإنهم يقولون في قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] أَنَّ معنى استوى عندهم: استولى، فزادوا اللام من عندهم، فهذه زيادة تشبه زيادة النون عند اليهود في قولهم: حنطة بدل حِطَّة، وأما تحريف المعنى فهو كتغييرهم الوجه بالذات، واليد بالقدرة، والرحمة بالنعمة، والغضب بإرادة الانتقام، وتفسيرهم قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢] جاء أمره، ويفسرون كلام الله بأنه المعنى دون اللفظ فإنه كلام جبريل، أو كلام محمد ﷺ، حكاية، أو عبارة عن كلام الله.

وأما تحريف التنزيل فقد وقع فيه كثير من الناس، يحرفون ألفاظ الرسول ﷺ، ويروون أحاديث بروايات منكرة، وإن كان الجهابذة يدفعون ذلك، وربما تطاول بعضهم إلى تحريف التنزيل - وإن لم يمكنه ذلك - كما قرأ بعضهم: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]. [٥٤]

[٥٤] لما ذكر عن اليهود أنهم يحرفون الكلم من بعد مواضعه، بين أن هذا قد يقع من بعض هذه الأمة أنهم يحرفون كما حرّفت اليهود، والتحريف إما أن يكون تحريفاً للفظ، كما ذكرنا في كلمة ﴿أَسْتَوَى﴾ حيث قالوا أنها بمعنى استولى، أو يحرفون المعنى كما في كثير من آيات الصفات، فيقولون في قوله ﷺ: «يَنْزِلُ رَبُّنَا»<sup>(١)</sup>: أي: ينزل أمره، أو ملكٌ من الملائكة، ويقولون في قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ أي: جاء أمر ربك، إلى غير ذلك من تفسيراتهم الباطلة، فهم يحرفون المعنى، لأنهم لا يقدرّون على تحريف اللفظ.

وقد يحرفون أحاديث رسول الله ﷺ، فيروونها بروايات منكرة، ليست من كلام رسول الله ﷺ، وإنما يروونها لتوافق أهواءهم ومذاهبهم، وهذا كثيرٌ في كتبهم، وقد حملهم على هذا الفعل التعصب لمذاهبهم، وأقوال شيوخهم حتى حمل هذا التعصب أحدهم أن يطلب من أحد القراء السبعة أن يقرأ قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ بفتح لفظ الجلالة فيكون موسى هو المكلم، ويكون الله - جلّ وعلا - هو المكلم، فقال له ذلك الإمام: هبني قرأت هذه الآية: «وكلم الله موسى تكليماً»، فماذا

(١) أخرجه البخاري (١١٤٥)، ومسلم (١٧٥٨) من حديث أبي هريرة ؓ.

.....

تقول في قوله: ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ﴾ [الأعراف: ١٤٣] فحيثُ انْخَصَم  
الفاجر وانقطع.

وأما تطاول بعضهم إلى السُّنة بما يُظن أنه من عند الله، فكوضع الوضّاعين الأحاديث على رسول الله ﷺ، أو إقامة ما يُظن أنه حُجّة في الدين. وليس بحُجّة. [٥٥]

[٥٥] الوضّاعون هم الذين يكذبون الأحاديث على رسول الله ﷺ، لتوافق مذاهبهم المخالفة للكتاب والسُّنة كما يُذكر أنّ واحداً منهم قال في حق الإمام الشافعي: حدثنا فلان عن فلان عن فلان عن رسول الله ﷺ أنه قال: يخرج في أمّتي رجل يقال له: محمد بن إدريس، يكون أضّرّ عليها من إبليس.

وهذا الضرب من نوع أخلاق اليهود، وذمها في النصوص كثير لمن تدبر في كتاب الله وسنة رسوله، ثم نظر بنور الإيمان إلى ما وقع في الأمة من الأحداث. [٥٦]

[٥٦] يعني أن المتأمل والمتدبر للقرآن، ولا سيما في ذكر أخلاق اليهود التي ذمها الله وقرعهم عليها لأمرين، أولاً: للرد عليهم، وثانياً: لتحذير هذه الأمة أن تسلك مسلكهم، إلا أنه ورغم هذا التحذير وقع بعض هذه الأمة فيما وقعت فيه اليهود من وضع الأحاديث على رسول الله ﷺ ليؤيدوا بها مذاهبهم الباطلة، ولكن والله الحمد قيض الله للحديث حُرّاساً وجنوداً يحرسونه من المدسوس والمكذوب، ويفحصون متونه وأسانيده، ويضعون الضوابط الدقيقة والشروط المحكمة التي تعرف بها الأحاديث الصحيحة من غيرها، وذلك في علم المصطلح.

وقال الله سبحانه عن النصارى: ﴿يَتَأْهَلُ الْكِتَابُ لَا تَعْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ﴾ [النساء: ١٧١] وقال تعالى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ﴾ [المائدة: ١٧] إلى غير ذلك من المواضع. [٥٧]

[٥٧] بعد أن ذكر الشيخ جملة من صفات اليهود التي شابههم فيها بعض هذه الأمة، انتقل لبيان صفات النصارى وهم الطائفة الثانية من أهل الكتاب الذين بعث الله إليهم نبيه عيسى ابن مريم عليه الصلاة والسلام، حيث بعثه الله بالتوراة وأنزل عليه الإنجيل مكملًا للتوراة ومبينًا ما فيها، وناسخًا لبعضها، ولهذا قال الله عز وجل على لسان عيسى عليه السلام: ﴿وَمُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ التَّوْرَةِ وَلَأُحِلَّ لَكُمْ بَعْضَ الَّذِي هُرِّمَ عَلَيْكُمْ وَجَنَّتُمْ بَيَاتٍ مِّنْ رَبِّكُمْ فَأَتَقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا﴾ [آل عمران: ٥٠] فلم يؤمن به إلايمان الصادق والصحيح إلا القليل منهم، وهؤلاء أثنى الله عليهم ومدحهم، ووعدهم بجزيل الثواب حيث قال سبحانه: ﴿وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَمَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِمْ﴾ [آل عمران: ١٩٩].

وأما البقية فقد آمنوا به، لكنهم غالوا فيه، وتجاوزوا الحد في عيسى حتى رفعوه فوق المنزلة التي أعطاه الله إياها، حتى اتخذوه إلهًا.

وصاروا فرقا وطوائف: فرقة تقول: إن الله هو المسيح ابن مريم، وطائفة تقول: إن الله ثالث ثلاثة، وطائفة تقول: المسيح ابن الله، وقد فضحهم الله فقال سبحانه: ﴿يَتَأْهَلُ الْكِتَابُ لَا تَعْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ إِنَّمَا الْمَسِيحُ



عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ فَتَأْمِنُوا بِاللَّهِ  
وَرُسُلِهِ وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةً <sup>١٧٢</sup> أَنْتَهُمَا خَيْرٌ لَكُمْ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَحْدٌ سُبْحَنَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ  
وَلَدٌ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا <sup>١٧١</sup> لَنْ يَسْتَنْكِفَ الْمَسِيحُ أَنْ  
يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ وَمَنْ يَسْتَنْكِفْ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيَسْتَكْبِرْ  
فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعًا <sup>١٧٣</sup> فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَيُوَفِّيهِمْ أُجُورَهُمْ  
وَيَزِيدُهُمْ مِنْ فَضْلِهِ وَأَمَّا الَّذِينَ اسْتَنْكَفُوا وَاسْتَكْبَرُوا فَيُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا  
وَلَا يَجِدُونَ لَهُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا ﴿ [النساء: ١٧١ - ١٧٣].

ثم يقرر الله عز وجل كفر من قال: أن الله هو المسيح ابن مريم، قال الله: ﴿لَقَدْ  
كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ﴾ [المائدة: ١٧].

وإن في هذه الأمة من يسلك مسلك النصارى، الذين غلوا في عيسى عليه السلام،  
فغلوا في النبي محمد ﷺ، وغلوا في الأولياء والصالحين ورفعوهم فوق منزلتهم،  
حتى صرفوا لهم العبادة، بأن ذبحوا، ونذروا واستغاثوا بالأولياء والصالحين وطلبوا  
حاجاتهم منهم، فهم بفعلهم هذا شابهوا النصارى كما شابهوا اليهود من قبل، ولذلك  
النبي ﷺ حذر هذه الأمة أن تفعل فعلهم، فقال عليه الصلاة والسلام: «لا تطروني  
كما أطرت النصارى ابن مريم، فإنما أنا عبده فقولوا: عبدُ الله ورُسوله» أخرجاه في  
«الصحيحين»<sup>(١)</sup>: حتى كان في الأمة من يقول في حق الرسول ﷺ:

(١) أخرجه البخاري (٣٤٥٥) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

.....

يا أكرم الخلق ما لي مَنْ أُلُوذُ بِهِ      سواك عند حلول الحادث العممِ  
إن لم تكن في معادي آخذاً بيدي      فضلاً وإلا قل يا زلّة القدم  
فإنَّ من جودك الدنيا وضرتها      ومن علومك علم اللوح والقلم  
إلى آخر هذا الكلام الذي هو شرك بالله عزَّ وجلَّ.

ثم إنَّ الغلوَّ في الأنبياء والصالحين قد وقع في طوائف من ضلال المُتعبِّدة والمتصوِّفة، حتى خالط كثيراً منهم من مذاهب الحلول والاتحاد ما هو أقبح من قول النصارى أو مثله أو دونه. [٥٨]

[٥٨] من هذه الأمة طوائف وقعت فيما وقعت فيه النصارى بغلوهم في أنبيائهم وصالحهم حينما رفعوهم فوق المنزلة التي أنزلهم الله فيها، لا سيَّما من جهال المتعبِّدين الذين يعبدون الله على جهالة، والمتصوفة الذين بالغوا في العبادة، وتشدّدوا وتنطّعوا من الذين قال فيهم رسول الله ﷺ: «هلك المتنطعون، هلك المتنطعون، هلك المتنطعون» قالها ثلاثاً<sup>(١)</sup>، وقال عليه الصلاة والسلام: «إياكم والغلو، فإنما أهلك من كان قبلكم الغلو»<sup>(٢)</sup> وقال عليه الصلاة والسلام: «إنَّ المنبتَّ لا أرضاً قطع، ولا ظهراً أبقى»<sup>(٣)</sup>، ولما أراد ثلاثة نفر أن يزدوا في العبادة، فقال بعضهم: أنا أصلي ولا أنام، وقال الآخر: أنا أصوم ولا أفطر، وقال الثالث: أنا لا أتزوج النساء، فلما بلغ ذلك رسول الله ﷺ غضب أشدَّ الغضب، وقال: «أما أنا فأصوم وأفطر، وأصلي وأنام، وأتزوج النساء، فمن رغب عن سنتي فليس مني»<sup>(٤)</sup>.

وهؤلاء أفسدوا من حيث أرادوا أن يصلحوا، فإنما جاء ﷺ بالشرعية السمحاء المعتدلة فلا إفراط ولا تفريط، جاءت وسطاً بين الغلو والجفاء، فأبت طوائف إلا الغلو

(١) أخرجه مسلم (٢٦٧٠) من حديث عبد الله بن مسعود ؓ.

(٢) أخرجه أحمد (٣٢٤٨)، وابن ماجه (٣٠٢٩) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٣) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» ١٨/٣ من حديث جابر ؓ.

(٤) أخرجه البخاري (٥٠٦٣)، ومسلم (١٤٠١) من حديث أنس بن مالك ؓ.

.....

والتشدد وقد أرشد الله نبيه للاستقامة فقال: ﴿فَاسْتَقِمَّ كَمَا أُمِرْتَ وَمَنْ تَابَ مَعَكَ وَلَا تَطْغَوْا﴾ [هود: ١١٢] أمره بالاستقامة، ومن معه من أصحابه ومن أمته من بعده، ونهاه عن الطغيان والتشدد والغلو عن الحد المشروع، فوقع الغلو في هذه الأمة، حتى اشتد الأمر وظهرت فرق كثيرة من الغلاة منها فرقة وحدة الوجود، الذين غلوا في التوحيد، فقالوا: إِنَّ الكون ليس فيه انقسام، كله هو الله، فمن قال: إِنَّ هناك خالقاً ومخلوقاً فهو مشرك، والموحد في نظرهم من يجعل الكون كله لله، تعالى الله عما يقولون، وهذا كلام الذين قالوا بوحدة الوجود تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً. ومنهم من قال: إِنَّ الله حال في أوليائه ويسمّون بالحلولية. ومنهم من قال: إنه وصل إلى الله فليس بحاجة إلى اتباع الرسول، والرسول إنما هو للعوام دون الخواص وخواص الخواص.

﴿ اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ ﴾ [التوبة: ٣١] وفسره النبي ﷺ لعدي بن حاتم ؓ: «بأنهم أحلوا لهم الحرام، فأطاعوهم، وحرّموا عليهم الحلال فاتبعوهم»<sup>(١)</sup> وكثير من أتباع المتعبدة يطيع بعض المعظمين عنده في كلّ ما يأمر به، وإن تضمّن تحليل حرام، أو تحريم حلال. [٥٩]

[٥٩] أي: من المتصوفة من غلا في متبوعه وشيخ طريقته فشابه الذين: ﴿ اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمُورُهُمْ إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا ﴾ [التوبة: ٣١]، هذه الآية نزلت في النصارى وقرأها النبي ﷺ على عدي بن حاتم ؓ، وقد كان نصرانياً قبل الإسلام، قال عدي: إنهم لم يعبدوهم، وظنّ أنّ العبادة هي الركوع والسجود لهم، فقال: «أليسوا يحلّون ما حرّم الله فتحلّونه ويحرّمون ما أحل الله فتحرّمونه». قال: بلى. قال: فتلك عبادتهم.

فالمقصود أنّ من أطاع مخلوقاً في تحليل أو تحريم غير النبي ﷺ الذي يبلغ عن الله فقد اتّخذ ربّاً من دون الله، لأنّ التحليل والتحريم إنما هو حقّ الله - جلّ وعلا - وأما الرسول ﷺ فإنّه مبلّغ عن الله، وقال سبحانه وتعالى: ﴿ وَإِن أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾ [الأنعام: ١٢١] ومن هذه الطاعة استحلال الميتة، حيث قالوا: إنها أولى من المذكاة، لأنّ الميتة قتلها الله، والمذكاة أنتم ذبحتموها، فردّ الله عليهم سبحانه بقوله: ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيْطَانِ الْإِنسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرَفَ الْقَوْلِ غُرُورًا وَلَوْ شَاءَ

(١) أخرجه البخاري (٣٠٩٥) من حديث عدي بن حاتم ؓ.

رَبِّكَ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ ﴿١١٢﴾ وَلِنَصِّغَنَّ إِلَيْهِ أَفْعَدَةُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ  
 بِالْآخِرَةِ وَلِيَرْضَوْهُ وَلِيَقْتَرِفُوا مَا هُمْ مُقْتَرِفُونَ ﴿١١٣﴾ أَفَغَيْرَ اللَّهِ أَبْتَغِي حَكَمًا وَهُوَ الَّذِي  
 أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا وَالَّذِينَ ءَاتَيْنَهُمُ الْكِتَابَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنْزَلٌ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ  
 فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ ﴿١١٤﴾ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ وَهُوَ  
 السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴿١١٥﴾ وَإِنْ تَطَّعَ أَكْثَرُ مَنْ فِي الْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنْ يَتَّبِعُونَ  
 إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ ﴿١١٦﴾ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ  
 بِالْمُهْتَدِينَ ﴿١١٧﴾ فَكُلُوا وَمِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ بِآيَاتِهِ مُؤْمِنِينَ ﴿١١٨﴾ وَمَا لَكُمْ أَلَّا  
 تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ وَإِنَّ  
 كَثِيرًا لَيُضِلُّونَ بِأَهْوَاءِهِمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِالْمُعْتَدِينَ ﴿١١٩﴾ وَذَرُوا ظَهْرَ الْإِثْمِ  
 وَبَاطِنَهُ إِنَّ الَّذِينَ يَكْسِبُونَ الْإِثْمَ سَيَجْزَوْنَ بِمَا كَانُوا يَقْتَرِفُونَ ﴿١٢٠﴾ وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ  
 اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَفِسْقٌ وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَى أَوْلِيَآئِهِمْ  
 لِيُجْدِلُواكُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴿١٢١﴾ [الأنعام: ١١٢ - ١٢١] هذا محل الشاهد وإن  
 أطعتموهم في استحلال الميتة فقد جعلتموهم شركاء لله في التحليل والتحريم، وهذا من  
 الشرك في الطاعة، يسميه العلماء: شرك الطاعة، أي: طاعة العلماء والعباد بتحريم ما  
 أحلَّ الله، وتحليل ما حَرَّمَ الله سبحانه وتعالى، وهذا الفعل شائع عند النصارى كما  
 حكى الله عنهم: ﴿ اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾  
 وللأسف فإننا نجد أنَّ هذا تحقق في بعض الأمة اليوم ممن تشبه بالنصارى، فصاروا  
 يتبعون شيوخهم وأئمتهم في الأقوال ولو كانت مخالفة لكتاب الله وسنة رسوله، فإذا ما

.....

أحلّوا شيئاً حرّمه الله أحلّوه، وإذا حرّموا شيئاً أحلّه الله حرّموه تعصّباً لهم دون نظيرٍ للدليل أو حجة، فلا يتركون شيئاً من أقوالهم إلّا أخذوه دون تردد، وذلك لأنهم يعتقدون فيهم العصمة، وقد شابههم من يأخذ ما يوافق هواه من أقوال العلماء ولو خالف الدليل ويعتبر ذلك من التسامح ويقول: الخلاف رحمة.

قال سبحانه عن الضالين: ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ﴾ [الحديد: ٢٧] وقد ابتلي طوائف من المسلمين من الرهبانية المبتدعة بما الله به عليهم. [٦٠]

[٦٠] قوله: ﴿وَرَهْبَانِيَّةً﴾ ابتدعوها دون أن يشرعها الله لهم، وإنما هم أحدثوها من تلقاء أنفسهم.

وقوله: ﴿إِلَّا ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ﴾ يعني: أنهم قصدوا بذلك رضوان الله، لم يفعلوها لشيء آخر، فهم إنما فعلوها لأجل إرضاء الله سبحانه وتعالى، لكن الله - جلَّ جلاله - لا يرضى أن يعبد إلا بما شرع، فلا يرضى بالبدع والمحدثات، وإن قصد أصحابها الخير وقالوا: هذه زيادة خير، ونحن إنما ابتغيينا رضى الله، فهذا لا يقبل، قال ﷺ: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد»<sup>(١)</sup>. وقال: «وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة»<sup>(٢)</sup> فالنصارى ابتدعوا الرهبانية، ومع هذا ما استطاعوا أن يواصلوا عملهم، لأنهم حملوا أنفسهم وغالوا في العبادة فعجزوا وقصَّروا، فالله جلَّ وعلا شرع لهم الاعتدال، والتوسط، لكنهم أرادوا الزيادة والغلو، فكانت نتيجة عملهم عكس ما أرادوا، وهذا تحذير لهذه الأمة من الرهبانية والغلو ومجاوزة الحد، لكن وللأسف فإنه وجد في هذه الأمة من شابه النصارى في مغالاتهم في العبادة، وإحداث عبادات لأجل التقرب إلى الله، وهي في حقيقة الأمر تبعده عن الله، لأنَّ النبي ﷺ يقول: «من

(١) أخرجه البخاري (٢٦٩٧)، ومسلم (١٧١٨) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) أخرجه أحمد (١٧١٤٤)، وأبو داود (٤٦٠٧)، والترمذي (٢٦٧٦) من حديث العرياض بن



.....

---

عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو ردّ» أي: فهو مردود عليه، فأبعد من حيث أراد  
القرب، وضلّ الطريق من حيث أراد النجاة.

وقال الله سبحانه: ﴿قَالَ الَّذِينَ غَلَبُوا عَلَىٰ أَمْرِهِمْ لَنَتَّخِذَ عَلَيْهِمْ مَسْجِدًا﴾ [الكهف: ٢١] فكان الضَّالُّونَ والمَغْضُوبُ عليهم يبنون المساجد على قبور الأنبياء والصالحين، وقد نهى رسول الله ﷺ أمته عن ذلك في غير موضع، حتى وقت مفارقتة الدنيا - بأبي هو وأمي - ثم إنَّ هذا قد ابتلي به كثير من هذه الأمة. [٦١]

[٦١] ذكر الله عن الأمم السابقة أنهم كانوا يبنون المساجد على قبور أنبيائهم وصالحهم تعظيماً لهم، كما جاء في قصة أصحاب الكهف حيث إنه لما عثر عليهم أهل البلد وهم أموات في كهفهم تشاوروا ماذا يفعلون بجثثهم، فقال بعضهم: ﴿ابْنُوا عَلَيْهِمْ بُنْيَانًا رَبُّهُمْ أَعْلَمُ بِهِمْ﴾ وقال آخرون وهم ﴿الَّذِينَ غَلَبُوا عَلَىٰ أَمْرِهِمْ﴾ [الكهف: ٢١] أي: أن الأقوياء منهم فرضوا سلطتهم على غيرهم فقالوا: ﴿لَنَتَّخِذَ عَلَيْهِمْ مَسْجِدًا﴾ أي: نبنى عليهم مكاناً نصلي فيه، تبركاً بهم، فدلَّ على أن البناء على القبور كان في الأمم السابقة.

ثم إنَّ اليهود والنصارى ساروا على هذا المنهج الشرقي، في اتخاذ القبور مصليات لأجل التبرك، ثم إنهم زادوا على ذلك باتخاذ صور الصالحين والأنبياء على قبورهم وأضرحتهم، وقد ذكرت أم المؤمنين أم سلمة للنبي ﷺ أنها رأت كنيسة بأرض الحبشة وما فيها من الصور، فقال النبي ﷺ: «أولئك إذا مات فيهم الرجل الصالح أو العبد الصالح بنوا على قبره مسجداً وصوروا فيه تلك الصور، أولئك شرارُ الخلق عند الله»<sup>(١)</sup>.

وقد حذر النبي ﷺ أمته وهو في سكرات الموت فقال: «لعنة الله على اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد، فإني أنهاكم عن ذلك» قالت عائشة رضي الله عنها: «ولولا ذلك لأبرز قبره»<sup>(١)</sup>، يعني: لدُفن في البقيع مع أصحابه، غير أنه خشي أن يُتخذ مسجداً، فدُفن في بيته ﷺ خوفاً من الغلو فيه، كغلو النصارى في أنبيائهم.

وإنما ذكر حال اليهود والنصارى في ذلك، لكي تحذر الأمة من التشبه بفعل اليهود والنصارى، وقد وجد في الأمة من يبنون المساجد على القبور، حتى صار المسجد الذي ليس فيه قبر لا قيمة له عندهم فلا يتوجهون إليه، ويفضلون غيره من المساجد التي فيها أضرحة ويبارسون فيها الشرك، ويخشعون فيها ويبكون في حين لا يفعلون ذلك في المساجد المبنية على السنة، وهذا من تمام الابتلاء عافانا الله ونجّانا من الانحراف عن صراطه المستقيم.

وقوله: «ثم إنَّ هذا قد ابتلي به كثيرٌ من هذه الأمة» أي: هذا واقع، فإنك لو ذهبت إلى أي بلد في غير المملكة - حماها الله وحفظها - فإنك سوف تجد غالب مساجدهم قبوراً وأضرحة، قد دفن فيها معظمٌ عندهم أو رئيس أو عالم أو صالح، وهذا كله تقليد لليهود والنصارى، مع أنه منهيٌّ عن الصلاة في هذه المساجد لقوله ﷺ: «لا تصلُّوا إلى القبور» وقوله: «لا تتخذوا القبور مساجد» أي: مصليات، فإنَّ المراد بالمسجد: ما يُصلّى فيه، ولو لم يُبْنِ، فلا يُصلّى عند القبر، ومن صلّى عند القبر، فقد اتخذ مسجداً.

(١) أخرجه البخاري (٤٤٤١)، ومسلم (٥٢٩) من حديث عائشة رضي الله عنها.

ثُمَّ إِنَّ الضَّالِّينَ تَجِدُ عَامَّةَ دِينِهِمْ إِنَّمَا يَقُومُ بِالأَصْوَاتِ الْمَطْرَبَةِ، وَالصُّوَرِ الْجَمِيلَةِ - فَلَا يَهْتَمُّونَ فِي أَمْرِ دِينِهِمْ - بِأَكْثَرِ مِنْ تَلْحِينِ الأَصْوَاتِ. ثُمَّ إِنَّكَ تَجِدُ أَنَّ هَذِهِ الأُمَّةَ، قَدْ ابْتَلَيْتَ مِنْ اتِّخَاذِ السَّمَاعِ الْمَطْرَبِ بِسَمَاعِ الْقَصَائِدِ بِالصُّوَرِ وَالْأَصْوَاتِ الْجَمِيلَةِ لِإِصْلَاحِ الْقُلُوبِ والأَحْوَالِ مَا فِيهِ مِزَاجٌ لِبَعْضِ حَالِ الضَّالِّينَ. [٦٢]

[٦٢] يعني: أَنَّ معظم دِينِ النَّصَارَى إِنَّمَا هُوَ أَصْوَاتُ مَطْرَبَةٍ، وَكَلِمَاتُ مَلْحَنَةٍ، يَدْعُونَ بِهَا فِي صَلَوَاتِهِمْ، فَتَشَبَّهَ بِهِمْ مِنْ هَذِهِ الأُمَّةِ الصُّوفِيَّةِ فَصَارُوا يَتَقَرَّبُونَ إِلَى اللَّهِ بِهَذِهِ الَّتِي يَسْمُونَهَا الأَذْكَارَ والأَحْوَالِ، فَيَتَرَنَّمُونَ وَيَنْشُدُونَ وَيَتَمَايَلُونَ وَيَقُولُونَ: إِنَّ هَذَا ذَكَرَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - فَهَمُ بِذَلِكَ حَذُوا حَذُو النَّصَارَى فِي صَلَوَاتِهِمْ وَفِي تَرَانِيمِهِمْ، ثُمَّ إِنَّهُمْ يَنْظُرُونَ إِلَى الصُّوَرِ الْجَمِيلَةِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْمُرْدَانِ، وَيَقُولُونَ: هَذَا مِنَ التَّفَكُّرِ فِي آيَاتِ اللَّهِ، وَيَنْسُونَ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَٰلِكَ أَزْكَىٰ لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ﴾ (٣٠) وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ ﴿[النور: ٣٠ - ٣١] الآية.

فَكَيْفَ يَكُونُ تَفَكُّراً وَاللَّهُ أَمْرُ الرِّجَالِ بِغَضِّ الْبَصَرِ، وَأَمْرُ النِّسَاءِ بِالْحِجَابِ وَالتَّسْتُرِ مَعَ غَضِّهِنَّ الْبَصَرَ عَنِ الرِّجَالِ وَعَدَمِ الْإِخْتِلَاطِ بِهِمْ.

ثم قد ابتليت هذه الأمة من اتخاذ السماع المطرب بسماع القصائد وإصلاح القلوب والأحوال به ما فيه مضاهاة لبعض حال الضالين.... [٦٣]

[٦٣] يعني: أن هذه الأمة قد شابهت النصارى حيث اتخذت سماع الأناشيد والابتهالات الجماعية، والتنغيمات، والطبول، وسيلة للقربى إلى الله، مع أن ما يفعلون هو ولعب، قال الله تعالى: ﴿اتَّخَذُوا دِينَهُمْ لَهْوًا وَلَعِبًا﴾ [الأعراف: ٥١]، أي جعلوا اللهو واللعب ديناً يتعبدون الله به، والنبي ﷺ جاء بتحريم الملاهي، والمزامير، والدفوف، إلّا ما رخص به الشارع من ضرب الدف في مناسبة الزواج للنساء خاصة حيث قال: «واضربوا عليه بالدف»<sup>(١)</sup> فالأصل التحريم في آلات اللهو جميعها، سواء المعازف أو المزامير لأنها تصدّ عن ذكر الله، وأصحاب اللهو يقولون: إنها تُحيي القلب، فالرسول ﷺ يقول: إنها تزرع النفاق في القلب، وتهيج الشهوة والشر، وهم يقولون: إنها تزرع محبة الله والإيمان وتقربنا من الله عزّ وجلّ، فبذلك شابهوا النصارى، ففارقوا أصحاب الصراط السوي واتبعوا طريق أصحاب الجحيم من اليهود والنصارى. وقد شابههم من يتخذ الأناشيد أسلوباً من أساليب الدعوة إلى الله وشعاراً للحزبيات.

(١) أخرجه الترمذي (١٠٨٩) من حديث عائشة رضي الله عنها، وقال: هذا حديث غريب حسن.

وقال سبحانه وتعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ لَيْسَتِ النَّصْرَى عَلَى شَيْءٍ وَقَالَتِ  
النَّصْرَى لَيْسَتِ الْيَهُودُ عَلَى شَيْءٍ﴾ [البقرة: ١١٣] فأخبر أن كل واحدة من الأمتين  
تجحد كل ما عليه الأخرى، وأنت تجد كثيراً من المتفقهة، إذا رأى المتصوفة  
والمعتبدة لا يراهم شيئاً، ولا يعدّهم إلا جهالاً ضاللاً، ولا يعتقد في  
طريقهم من العلم والهدى شيئاً، وترى كثيراً من المتصوفة والمفتقرة لا يرى  
الشرعية ولا العلم شيئاً، بل يرى المتمسك بهما منقطع عن الله، وأنه ليس عند  
أهلها مما ينفع عند الله. [٦٤]

[٦٤] المقصود في قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ لَيْسَتِ النَّصْرَى عَلَى شَيْءٍ وَقَالَتِ النَّصْرَى  
لَيْسَتِ الْيَهُودُ عَلَى شَيْءٍ﴾ الإنكار؛ لأن كلا من الطائفتين يجحد ما عند الأخرى من  
الحق، وذلك من أجل أن يتنصر لنفسه حيث يعتقد أنه هو وحده على الحق، وأن غيره  
على الباطل، وهذه مصادرة للحق، لا تجوز، بل الواجب الاعتراف بما عند الآخر من  
الحق، وبيان ما عنده من الباطل، هذا هو الإنصاف والعدل، فإذا ما اختلف المرء مع  
آخر، فالواجب أن نقبل ما عند الآخر من الحق.

وبعض هذه الأمة من المتفقهة، والمتصوفة شابهوا أهل الكتاب في نفي الحق عن  
مخالفهم، فكلّ يتهم الآخر بأنه على باطل وأن الحق معه، فالمتصوفة يرون المتفقهة  
ليس عندهم عبادة، وليس عندهم زهد، وليسوا على شيء، والمتفقهة يرون أن  
الصوفية ضالّال وليس عندهم حق، وهذا ظلم وجور من كلا الطائفتين، فالواجب  
الإنصاف مع الخصوم والمخالفين.

والصواب أن ما جاء به الكتاب والسنة من هذا وهذا حق، وما خالف الكتاب والسنة من هذا وهذا فهو باطل. [٦٥]

[٦٥] يعني أن الفاصل هو موافقة الكتاب والسنة، فيؤخذ ما وافق الحق ويرد ما خالفه عند أي أحد، هذا هو الواجب، قال تعالى: ﴿فَإِنْ نَزَعْنَاهُ فِي شَيْءٍ فَردُّهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩]، فإذا اختلفنا فلا نبقى على اختلافنا، ونقول: نجتمع على ما اتفقنا عليه ويعذر بعضنا بعضاً فيما اختلفنا فيه، بل علينا أن نعرض ما معنا على كتاب الله، نعرض أقوالنا ومذاهبنا وآراءنا على كتاب الله وعلى سنة رسوله، فما وافق الحق مما معنا أو مما مع مخالفينا قبلناه، وما خالف الحق مما معنا أو مما مع مخالفينا ردّدناه، هذا هو العدل والإنصاف.

وأما مشابهة فارس والروم، فقد دخل منه في هذه الأمة من الآثار الرومية، قولاً وعملاً، والآثار الفارسية قولاً وعملاً، ما لا خفاء فيه على مؤمن عليم بدين الإسلام، وبما حدث فيه. [٦٦]

[٦٦] لما ذكر الشيخ - رحمه الله - طرفاً من وجوب مخالفة المسلمين اليهود والنصارى، وهم أهل الكتاب، انتقل إلى بيان وجوب مخالفة من ليس عندهم كتاب من الفرس والروم، فإن الأصل في المسلمين أن يخالفوهم، ولا يتشبهوا بهم، لأنهم أهل كفر وضلال وجاهلية، ومخالفة الفرس والروم تكون في العبادات والعادات لأن الله أغنانا بالإسلام عن كل أمة ومذهب وطائفة وطريقة، فالأصل أن نستغني بهذا الدين عما سواه لأن فيه الخير والحق والعدل والهدى، وهو ما ليس عند الأمم الأخرى، لا سيما فارس والروم فهم ليسوا بأهل كتاب، وإنما يعيشون على الجهل والضلال.



وليس الغرض هنا تفصيل الأمور التي وقعت في الأمة مما تضارع طريق المغضوب عليهم أو الضالّين، وإن كان بعض ذلك قد يقع مغفوراً لصاحبه، إما لاجتهاد أخطأ فيه، وإما لحسناتٍ تحت السيئات، أو غير ذلك، وإنما الغرض أن تتبيّن ضرورة العبد وفاقته إلى هداية الصراط المستقيم، وأن يفتح لك بابٌ إلى معرفة الانحراف لتحذره. [٦٧]

[٦٧] يقول الشيخ: ليس الغرض مما ذكرنا استقصاء كل ما عليه أهل الضلال والمغضوب عليهم والضالون من الانحرافات، هذا لا يُستقصى، فهو كثير، ولكن الغرض من هذا الكتاب هو رسم القاعدة والخطة التي يسير عليها المؤمن في حياته، حتى يكون على الصراط المستقيم، ويكون مجانباً لصراط المغضوب عليهم والضالّين.

ثم نبّه - رحمه الله - إلى أنّ المتشبه بالمغضوب عليهم والضالّين والأئمّين وأهل الجاهلية، وفارس والروم، قد يكون مغفوراً له، إما لاجتهاده؛ لأنه لم يتعمّد المشابهة، فظنّ أنّ هذا شيءٌ مباح، ولا حرج فيه، ولو علم ما فيه من الشر لتجنّبه، فهذا يُغفر له خطؤه، لقوله ﷺ: «إنَّ الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان، وما استكرهوا عليه»<sup>(١)</sup> - ثمّ لما تبين له أنّه خطأ، تركه، فإنَّ الله يغفر له ما سبق.

أو يكون عالماً بأنه خطأ، وأنه لا يجوز، ومع ذلك يفعله، فيكون ارتكب معصية، قد يغفر الله له هذه المعصية، لما له من الحسنات العظيمة، قال تعالى: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَزُلْفًا مِنْ أَيْلٍ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾ [هود: ١١٤]، فالصغائر تُكفّر

(١) أخرجه ابن ماجه (٢٠٤٥) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

بأمر منها: اجتناب الكبائر ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا نُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ [النساء: ٣١]، ومنها: أداء الفرائض، فإنَّ أداء الفرائض يكفر الصغائر، كما في هذه الآية الكريمة، وكما في قوله ﷺ: «الصلوات الخمس، والجمعة إلى الجمعة، ورمضان إلى رمضان مكفرات لما بينهن، ما اجتنب الكبائر»<sup>(١)</sup> وكما جاء أنَّ الحج يكفر ما قبله من الذنوب، وأنَّ من حجَّ ولم يرفث ولم يفسق رجع كيوم ولدته أمه.

(١) أخرجه مسلم (٢٣٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

ثم إنَّ الصَّراط المستقيم هو أمورٌ باطنةٌ في القلب من اعتقاداتٍ وإراداتٍ وغير ذلك، وأمور ظاهرة من أقوالٍ وأفعال: قد تكون عبادات، وقد تكون أيضاً عادات في الطعام واللباس والنكاح والمسكن والاجتماع والافتراق، والسفر والإقامة والركوب وغير ذلك. [٦٨]

[٦٨] قوله: «إنَّ الصَّراط المستقيم...» الصراط المستقيم: هو ما جاء به رسول الله ﷺ من هذا الدين، وهذا الدين فيه أعمال ظاهرة، وأعمال باطنة، أما الأعمال الباطنة: فهي ما يكون في القلوب من الاعتقاد الصحيح والإيمان الصادق، والخوف من الله، والخشية منه، ومحبة الله - سبحانه وتعالى - فهذه من أعمال القلوب، أو يكون ظاهراً على اللسان، وذلك بالكلام الطيب والذكر، وتلاوة القرآن، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والكلام الطيب مع الناس، أو يكون بالجوارح كالصلاة والصيام والجهاد في سبيل الله، أو يكون بالأموال كالزكاة والصدقات التطوعية، والتبرعات الخيرية، فإنَّ هذا الدين شامل والله الحمد لكلِّ خصال الخير من واجبٍ ومستحب، ومن عملٍ ظاهرٍ وباطن.

قوله: «قد تكون عبادات وقد تكون عادات..» يعني: أنَّ الغرض من بيان الصراط المستقيم، هو ما كان في أمر العبادات، أما ما كان في العادات، فهذا من المباحات، والمباح: هو ما تساوى طرفاه، فلا يُثاب فاعله، ولا يُعاقب تاركه، ومثال ذلك المشي والنوم والركوب ولبس الثياب، وأكل الطعام والشراب، بشرط أن تكون هذه الأمور داخلة في حدود المباحات، وألا يكون فيها إسراف وتبذير.

وهذه الأمور الباطنة والظاهرة، بينهما ارتباط ومناسبة، فإنَّ ما يقوم بالقلب من الشعور والحال، يوجب أموراً ظاهرة، وما يقوم بالظاهر من سائر الأعمال، يوجب للقلب شعوراً وأحوالاً. [٦٩]

[٦٩] المراد من هذا الكلام أنَّ أعمال القلب، وأعمال الجوارح مترابطة، فما يكون في القلب من النيات والمقاصد والهموم يظهر على الجوارح، فالجوارح تتحرك تبعاً لما فيه، وما يدور في القلب من الأفكار والعكس كذلك، فالقلب يتأثر بما يكون من فعل الجوارح من الحركات والذهاب والمجيء، والأخذ والعطاء، فالقلب يتأثر بأعمال الجوارح، والجوارح تتأثر بأعمال القلب، فبينهما تلازم وارتباط وثيق.

وقد بعث الله محمداً ﷺ بالحكمة التي هي سنته، وهي الشريعة والمنهاج الذي شرعه الله. [٧٠]

[٧٠] يفهم من هذه العبارة أنه لما كانت أعمال القلوب مرتبطة بأعمال الجوارح، والعكس صحيح كان هذا رداً على الذين يعملون المعاصي والسيئات، ويقولون: الدين في القلب، يقصدون بذلك أن عمل الجوارح لا يدل على شيء، لأن الدين في القلب، وربما يستدلون بقول النبي ﷺ: «التقوى ها هنا» وأشار إلى صدره ﷺ، لا شك أن القلب هو الأصل وعليه المدار، والنبي ﷺ يقول: «إن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسد فسد الجسد كله»<sup>(١)</sup>. لكن الرد على أولئك القوم أن الذي في القلب يظهر على الجوارح، ففساد العمل وصلاحه ناشئ عن فساد القلب أو صلاحه، فالقلب هو الملك والجوارح الجنود، فإن طاب الملك طابت الجنود.

(١) أخرجه مسلم (٢٥٦٤) من حديث أبي هريرة ؓ.

(٢) أخرجه البخاري (٥٢)، ومسلم (١٥٩٩) من حديث النعمان بن بشير، رضي الله عنهما.

فكان من هذه الحكمة أن شرع الله من الأعمال والأقوال ما يبين سبيل المغضوب عليهم والضالين، فأمر بمخالفتهم في الهدى الظاهر، وإن لم يظهر لكثير من الخلق في ذلك مفسدة لأمر. منها: أن المشاركة بالهدى الظاهر تورث تناسباً وتشاكلاً بين المتشابهين يقود إلى الموافقة لما في الأخلاق والأعمال، وهذا أمر محسوس، فإن اللابس لثياب أهل العلم مثلاً يجد في نفسه نوع انضمام إليهم، واللابس لثياب الجند المقاتلة - مثلاً - يجد في نفسه نوع تخلُّق بأخلاقهم، ويصير طبعه مقتضياً لذلك، إلا أن يمنعه مانع. [٧١]

[٧١] المقصود أن الله بعث نبيه بالحكمة التي هي سُنَّته، وكان من هذه الحكمة مخالفة سبيل المغضوب عليهم والضالين كما قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾ [الجمعة: ٢]، وقال جلَّ وعلا: لَنَبِيِّهِ مُحَمَّدٍ ﷺ: ﴿وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ﴾ [النساء: ١١٣] فالكتاب المنزل هو القرآن، والحكمة هي السُنَّة: وهي ما ورد عن الرسول ﷺ من أعمال وأقوال وتقريرات، فالنبي ﷺ أوتي القرآن ومثله معه، وهي السنة النبوية، فهي الوحي الثاني بعد القرآن، قال الله عزَّ وجلَّ في حقِّه ﷺ: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ (٢) إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٣-٤]، وقال تعالى: ﴿وَمَا آتَيْنَاكَ إِلَّا بِرُسُولٍ فَخُذْهُ وَمَأْتِيَتُكَ عَنْهُ فَانْهَو﴾ [الحشر: ٧].

قوله: «فأمر بمخالفتهم..» أي: أن من الحكمة التي جاء بها النبي أنه نهى عن التشبُّه بالكفار في هديهم الظاهر، قال ﷺ: «من تشبَّه بقوم فهو منهم»<sup>(١)</sup> وقال: «لا

(١) أخرجه أبو داود (٤٠٣١) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

تشبهوا باليهود، ولا بالنصارى»<sup>(١)</sup> وهذا لا شك أن له حكمة عظيمة، فإن مخالفتهم في الظاهر تدل على مخالفتهم في الباطن، والعكس كذلك، فمشابتهم في الظاهر تدل على محبتهم في الباطن، فالتشبه له ارتباط وثيق بما في القلب من محبتهم، أو من تعظيمهم، فما تشبه المتشبه بهم إلا لأنه يرى فيهم الكمال والقُدوة الحسنة له، وهذا إنما هو تعظيم لمن أمر الله بتصغيرهم، وحب لمن أمر الله ببغضهم، فالواجب الحذر من ذلك، لأن المشاركة في الهدي الظاهر تورث تناسباً.. إلى آخره.

يعني: هذه هي الحكمة في النهي عن التشبه باليهود والنصارى وأمثالهم من الكفرة، وهو أن التشبه بهم في الهدي الظاهر يدل على شعور في الباطن نحوهم بالتعظيم والاحترام والتوقير، لأنه لو لم يعظمهم ولم ير أنهم أهل كمال لما تشبه بهم.

والتشبه باللباس فيه سر، وهو أن المتشبه يشعر بنوع قرب وانتماء لمن تشبه بلبسه، فمن لبس لباس العلماء صار في نفسه حب للعلماء وانتماء إليهم، ومن لبس لباس الجنود صار في نفسه شعور نحو الجنودية والعسكرية، وكذا كل قوم لهم لباس معين كما هي العادات فإنك تجد رابطة بينهم، وهذا المثل يقاس عليه سائر أنواع التشبه، فما من أحد يشبه بأحد في شيء من لباسه أو من كلامه، أو من مشيته، أو غير ذلك إلا وهو يحمل في قلبه له شعوراً خاصاً حمّله على التشبه به، في حين تجد أن الذي ينفر من شخص يجافيه في كل شيء ويحرص على مخالفته.

(١) أخرجه الترمذي (٢٦٩٥) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما.

.....

والحاصل أنك تجد أنَّ من يتشبه من المسلمين بقومٍ من الكفار تجده يذوب فيهم  
ويصير مثلهم، حتى لا تكاد تميزه، والأصل في المسلم أن تكون له شخصيته المستقلة.



ومنها أنَّ المخالفة في الهدى الظاهر توجب مباينةً ومفارقةً توجب الانقطاع عن موجبات الغضب، وأسباب الضلال، والانعطاف إلى أهل الهدى والرضوان، وتحقيق ما قطع الله من الموالاة بين جنده المفلحين وأعدائه الخاسرين. [٧٢]

[٧٢] يعني: أنَّ التشبّه بالمُنعم عليهم أهل الصراط المستقيم يورث محبةً لهم، ويورث انضماماً إليهم، واتباعاً لصفاتهم، والتشبه بالمغضوب عليهم وهم اليهود، والضالّين وهم النصارى على العكس يُحدث في نفس المتشبه ميولاً إليهم وتأثراً بعباداتهم وأخلاقهم الفاسدة، وتقاليدهم الكاسدة، بحسب ما يعلق به من التشبه بهم.

وكلما كان القلب أتمَّ حياة وأعرفَ بالإسلام الذي هو الإسلام، لستُ أعني مجرد التوسُّم به ظاهراً أو باطناً بمجرد الاعتقادات التقليدية من حيث الجملة، كان إحساسه بمفارقة اليهود والنصارى باطناً أو ظاهراً، أتمَّ، وبعده عن أخلاقهم الموجودة في بعض المسلمين أشد. [٧٣]

[٧٣] يعني: كلما كان الدين متمكناً في قلب المؤمن وسواء كان ذلك في أعماله أو أقواله، فإنه بذلك يتعد عن هدي المخالفين لهذا الدين، من اليهود والنصارى وغيرهم، وإنما ينشأ التشبُّه بالكفار من ضعف الدين، وضعف الإدراك.

وأما قوله: «لست أعني مجرد التوسُّم به ظاهراً...» أي: إنما يقصد بالإسلام: الإسلام الصحيح القائم على الكتاب والسُّنة في القول والعمل والاعتقاد، فإنَّ هذا هو الذي يدعو إلى التباعَد عن أخلاق الكفار والمنافقين وأصحاب الجحيم، لأنَّ صاحبه يكون على بصيرة، ويميّز بين الحق والباطل، فيأخذ الحق، ويترك الباطل، وأما من يتسمَّى بالإسلام ولم يحقق هذه النسبة في عقيدته، وأخلاقه وسلوكه، فإنه يرى بأنَّ التشبُّه بهؤلاء هو الكمال، وأنَّ طريقهم هي الأقوم، لأنَّه يفتن بما في أيديهم من زهرة الحياة الدنيا، ويظن أنهم إنما حصَّلوه بفكرهم المنحرف وعقيدتهم الباطلة، ونسي أنَّ هذا استدراج، وأنَّ الله يُعطي الدنيا من يحب ومن لا يحب، وأنه لو كانت الدنيا تساوي عنده جناح بعوضة لما سقى منها كافراً شربة ماء كما في الحديث.

منها أنَّ مشاركتهم في الهدى الظاهر توجب الاختلاط الظاهر، حتى يرتفع التمييز ظاهراً بين المهديين المرضيين، وبين المغضوب عليهم والضالين إلى غير ذلك من الأسباب الحكمية. [٧٤]

[٧٤] يعني: أنَّ من مفسد التشبُّه أنَّ التشبُّه بهم تذوب شخصيته فيهم، ويختلط بهم، فيزول التمايز بين المسلم والكافر، والله - جلَّ وعلا - أمر المسلمين بأن يعتزوا بإسلامهم وبأمتهم، وأن يكون لهم ظهور، قال تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ وقال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾ وقال أيضاً: ﴿أَيَبْنُغُونَ عَنْهُمْ الْعِزَّةَ فَإِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [النساء: ١٣٩] وقال سبحانه: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدِ الْعِزَّةَ فَلِلَّهِ الْعِزَّةُ جَمِيعًا إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر: ١٠].

هذا إذا لم يكن ذلك الهدي الظاهر إلا مباحاً محضاً لو تجرّد عن مشابهتهم،  
 فأما إن كان من موجبات كفرهم، فإنه يكون شعبة من شعب الكفر،  
 فموافقتهم فيه موافقة في نوع من أنواع ضلالهم ومعاصيهم فهذا أصل ينبغي  
 أن يُنفطن له. والله أعلم. [٧٥]

[٧٥] يعني: لو أنّ التشبه بالكفار كان في الأمور المباحة فإنه ينبغي تركه، ابتعاداً عنهم،  
 وأمّا إذا كان التشبه بهم في الأمور الدينية، أو بشيء من بدعهم وضلالاتهم، فهذا محرّم لا  
 شك فيه، وهو من أعظم أنواع التشبه المحرّم.

## فصل

لَمَّا كَانَ الْكَلَامُ فِي الْمَسْأَلَةِ الْخَاصَّةِ قَدْ يَكُونُ مَنْدَرَجاً فِي قَاعِدَةٍ عَامَةٍ، بِدَأْنَا بِذِكْرِ بَعْضِ مَا دَلَّ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ عَلَى الْأَمْرِ بِمُخَالَفَةِ الْكُفَّارِ وَالنَّهْيِ عَنْ مُشَابَهَتِهِمْ فِي الْجُمْلَةِ، سَوَاءً كَانَ ذَلِكَ عَامّاً فِي جَمِيعِ أَنْوَاعِ الْمُخَالَفَاتِ، أَوْ خَاصّاً بِبَعْضِهَا، وَسَوَاءً كَانَ أَمْرٌ بِإِجَابٍ، أَوْ أَمْرٌ بِاسْتِحْبَابٍ، ثُمَّ أَتْبَعْنَا ذَلِكَ بِمَا يَدُلُّ عَلَى النَّهْيِ عَنْ مُشَابَهَتِهِمْ فِي أَعْيَادِهِمْ خُصُوصاً. [٧٦]

[٧٦] عَلِمْنَا مِمَّا سَبَقَ أَنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ حَرَّمَا التَّشْبِيهَ بِالْكُفَّارِ، قَالَ اللَّهُ جَلَّ وَعَلَا: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾ [آل عمران: ١٠٥]، فَهَذِهِ قَاعِدَةٌ عَامَةٌ: النَّهْيُ عَنِ التَّشْبِيهِ بِوَجْهِ عَامٍ. لَكِنَّ الشَّيْخَ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ عَمُومَ النَّهْيِ أَرَادَ أَنْ يَفْصَلَ بَعْدَ الْإِجْمَالِ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ جَدِيدٌ بِالْعَنَايَةِ وَالْإِهْتِمَامِ، وَلِأَنَّ كَثِيرًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ مَعَ تَطَاوُلِ الزَّمَنِ ذَابَتْ شَخْصِيَّتُهُمْ فِي الْكُفَّارِ لَمَّا قَلَّدُوهُمْ وَتَشَبَّهُوا بِهِمْ.

هَذَا وَصَفٌ لِمَا يَأْتِي مِنْ كَلَامِهِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - مِنَ التَّفْصِيلِ فِي مَنَعِ التَّشْبِيهِ بِالْكُفَّارِ، وَأَنَّ مِنْهُ مَا هُوَ مُحَرَّمٌ وَمِنْهُ مَا هُوَ مَكْرُوهٌ.

وهنا نكتة نبّهت عليها في هذا الكتاب وهي أنّ الأمر بموافقة قوم أو بمخالفتهم قد يكون؛ لأنّ نفس قَصْدِ موافقتهم، أو نفس موافقتهم مصلحة، وكذلك نفس قصد مخالفتهم، أو نفس مخالفتهم مصلحة بمعنى أنّ ذلك الفعل يتضمن مصلحة للعبد أو مفسدة. [٧٧]

[٧٧] يعني: أنّ في مخالفة أهل الكفر مصلحة للمخالف، وموافقتهم فيها مضرّة عليه، والأمر بموافقة قوم، يعني: موافقة المؤمنين والصالحين، قصده مصلحة، ومخالفته مضرّة، فالتشبه بأهل الصلاح وأهل التّقى والخير مقصود وهو مصلحة، ومخالفته مضرّة، والكفار على العكس، قصد موافقتهم مضرّة، وقصد مخالفتهم مصلحة.

وإن كان الفعل الذي حصلت به الموافقة أو المخالفة لو تجرّد عن الموافقة والمخالفة، لم يكن فيه تلك المصلحة أو المفسدة. ولهذا نحن ننتفع بنفس متابعتنا لرسول الله ﷺ وللسابقين من المهاجرين والأنصار في أعمالٍ لولا أنهم فعلوها لربّما قد كان لا يكون لنا مصلحةٌ لما يورث ذلك من محبتهم وائتلاف قلوبنا بقلوبهم، وإن كان ذلك يدعونا إلى موافقتهم في أمورٍ أخرى إلى غير ذلك من الفوائد. [٧٨]

[٧٨] المقصود أنّه لا يُنهى عن الفعل لمجرد الفعل، وإنما يُنهى عنه لما يترتب على الفعل، أو يكون الأمر بما يترتب على الفعل من خيرٍ أو شرٍ أو مفسدة أو مصلحة، لا لمجرد الفعل فقط.

فنحن إذا تشبّهنا بالسابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، وصدّر هذه الأمة فهذا أمر فيه صلاح، وهو مقصود، فعلى سبيل المثال التشبّه بأهل الخير والسلف الصالح فيه مصلحة، وهي أنّه يجزّ إلى فعل الخير، وإلى الصفات الحميدة، وعلى العكس فالتشبّه بالمغضوب عليهم والضالّين يجزّ إلى الشرّ، وإلى التخلّق بأخلاقهم، وفعل أفعالهم ومبتدعاتهم.

كذلك قد نتضرر بموافقتنا الكافرين في أعمالٍ لولا أنهم يفعلونها لم نتضرر بفعلها. وقد يكون الأمر بالموافقة والمخالفة، لأنَّ ذلك الفعل الذي يُوافق فيه أو يُخالف متضمنٌ للمصلحة والمفسدة ولو لم يفعلوه، لكن عُبرَ عن ذلك بالموافقة والمخالفة على سبيل الدلالة والتعريف، فتكون موافقتهم دليلاً على المفسدة ومخالفتهم دليلاً على المصلحة، واعتبار الموافقة والمخالفة على هذا التقدير من باب قياس الدلالة، وعلى الأول من باب قياس العلة. [٧٩]

[٧٩] يعني: إذا كان هذا العمل أصله مباحاً، ولكن صار أكثر من يتعامل به ويسير عليه هم الأعداء والمخالفون فالواجب أن نترك هذا العمل تغليباً لجانب المضرة؛ لأنَّ درء المفسد مقدم على جلب المصالح.

وقد يكون أصل العمل، غير مناسب حتى لو لم يفعلوه، فكيف إذا فعلوه، فيكون فيه محذوران، المحذور الأول: أنه غير مناسب ولا يصلح، والأمر الثاني: أنه من صفاتهم وأفعالهم، وفيه تشبه بهم.

يعني: أنَّ مخالفتهم دليلٌ على المصلحة، لأنَّ في مخالفتهم بعداً عنهم وعن صفاتهم، وفي موافقتهم دليل على المفسدة لما فيه من سريان عاداتهم وأخلاقهم إلى المسلمين عن طريق المشابهة.

وأما قوله: «من باب قياس الدلالة» فإنَّ القياس ينقسم إلى قسمين:

الأول: قياس العلة: وهو المعروف عند الأصوليين: إلحاق فرع بأصلٍ في الحكم



.....

لجامع بينهما، وهو من أصول الأدلة عند الجمهور، والثاني: قياس الأولى وذلك كما في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ﴾ [الإسراء: ٢٣]، فلما نهى الله عز وجل الأولاد عن قول أفّ لأبائهم دلّ من باب أولى على منع ضربهما.

وقد يجتمع الأمران - أعني الحكمة الناشئة من نفس الفعل الذي وافقناهم فيه أو خالفناهم فيه، ومن نفس مشاركتهم فيه. وهذا هو الغالب على الموافقة والمخالفة المأمور بهما، والمنهي عنهما، فلا بد من التفطن لهذا المعنى، فإن به يُعرف معنى نهي الله لنا عن اتباعهم وموافقتهم، مطلقاً ومقيّداً. [٨٠]

[٨٠] هذه القاعدة التي ذكرها الشيخ وهي: أنَّ الفعل قد يكون في أصله مُباحاً، لكن غلب فعلهم له حتى صاروا يعرفون به، فإننا نُهينا عن التشبُّه بهم فيه، لئلا تسري إلينا عباداتهم وأخلاقهم الفاسدة، أو أن يكون هذا الفعل من أصله منهيّاً عنه، وهو مفسدة في حدِّ ذاته، وهم يفعلونه، فإذا تشبَّهنا بهم، جمعنا بين المضرّتين، مضرّة فعل ما لا يجوز، ومضرّة التشبُّه.

واعلم أنَّ دلالة الكتاب على خصوص الأعمال وتفصيلها إنَّما تقع بطريق الإجمال والعموم أو الاستلزام، وإنَّما السُّنَّة هي التي تفسِّر الكتاب وتبيِّنه وتدل عليه، وتعبر عنه.

فنحن نذكر من آيات الكتاب ما يدل على أصل هذه القاعدة في الجملة، ثم نُتبع ذلك الأحاديث المفسِّرة لمعاني ومقاصد الآيات بعدها.

[٨١]

[٨١] يعني: أنَّ القرآن قد جاءت فيه الأوامر والنواهي على وجه الإجمال في بعض الأمور، فالسُّنَّة هي التي تبين مجملَه وتقيّد مطلقه، وتوضح مشكلَه، فالسُّنَّة مبينة ومفسِّرة للقرآن، لأنَّ الله وَكَّلَ البيان إلى رسوله ﷺ ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤]، هذه هي القاعدة العامة، أما في مسألة التشبه بالكفار فإنَّ الله نهانا عن التشبه بهم فقال: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا﴾ [آل عمران: ١٠٥]، وقال سبحانه: ﴿وَحُضِّمُوا كَالَّذِي خَاضُوا﴾ [التوبة: ٦٩]، وهذا في سياق الحديث عن العقيدة والدين، وأما الأمور المنهي عنها فهذه جاءت على وجه الإجمال في القرآن، والسُّنَّة جاءت مفصَّلة لها، فمنها مثلاً عن حَلْق اللِّحْي وتوفير الشوارب، وهذا تفصيل لما أجمله القرآن من النهي عن التشبه باليهود.

بعد أن ذكر أنَّ السُّنَّة تبين وتوضح ما جاء في القرآن على وجه الإجمال، أراد رحمه الله أن يبيِّن لك الآيات المجملة في النهي من التشبه بالكفار، والأحاديث المفسِّرة لها.

قال الله سبحانه: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا بَنِي إِسْرَءِيلَ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ وَرَزَقْنَاهُمْ مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ ١٦﴾ ﴿وَأَتَيْنَاهُم بِبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَمَا اخْتَلَفُوا إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا يَبِغُهُمْ إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِي بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ١٧﴾ ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ١٨ إِنَّهُمْ لَن يُغْنُوا عَنْكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا وَإِنَّ الظَّالِمِينَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُتَّقِينَ ١٩﴾ [الجاثية: ١٦-١٩]. [٨٢]

[٨٢] هذا أحد الأمثلة لما سبق، فذكر سبحانه أنه أتى بني إسرائيل الكتاب والحكم والنبوّة ورزقهم من الطيبات، وفضلهم على العالمين: يعني على عالم زمانهم. وإلا فهذه الأمة هي أفضل العالمين كما قال تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠]، فأفضليتهم كانت قبل بعثة محمد ﷺ، كانوا خير العالمين لما كانوا متمسكين بدينهم وبالتوراة التي نزلت على موسى، ففضلوا لأنهم أهل كتاب وعلم، وغيرهم أهل وثنية وأمية، ولكنهم لم يعملوا بهذا العلم، واختلفوا من بعد ما جاءهم العلم بغياً بينهم، والذي حملهم على هذا الاختلاف هو البغي، وحب الظهور، والعصبيّة، وليس لأجل بحثهم عن الحق أو الاجتهاد في الأدلة، إنما هو إعجاب كلِّ برأيه، كما قال سبحانه: ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [المؤمنون: ٥٣]، أما نحن فإن الله قال لنبيه ﷺ: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ﴾ [الجاثية: ١٨] أي: شريعة الإسلام ﴿فَاتَّبِعْهَا﴾ أي: اتبع هذه الشريعة، ثم قال: ﴿وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الجاثية: ١٨] هذا نهى عن التشبه بهم، وإنما قال: ﴿أَهْوَاءَ﴾ لأنَّ اختلافهم هذا اختلاف هوى، وليس اختلاف بحثٍ عن الحق، فهم تركوا الكتاب الذي أعطاهم الله إياه،

.....

وَاتَّبِعُوا أَهْوَاءَهُمْ، فَأَنْتَ أَيُّهَا النَّبِيُّ مِنْهُيٌّ عَنِ التَّشَبُّهِ بِهِمْ فِي هَذَا الْأَمْرِ، وَيَجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تَتَمَسَّكَ بِالْكِتَابِ الَّذِي أُنْزِلَ عَلَيْكَ، وَلَا تَتْرَكَهُ كَمَا تَرَكَ أَهْلَ الْكِتَابِ كَتَبَهُمْ وَاتَّبِعُوا أَهْوَاءَهُمْ.

وَإِذَا اتَّبَعْتَهُمْ فَإِنَّهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَنْ يَغْنَوْا عَنْكَ مِنْ اللَّهِ شَيْئاً، وَلَنْ يَدْفَعُوا عَنْكَ عَذَابَ اللَّهِ لَوْ أَنَّكَ سَلَكَتَ سَبِيلَهُمْ، وَهَذَا شَأْنُ أَهْلِ الضَّلَالِ يَتَّبِرُ أَعْضَاهُ مِنْ بَعْضِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ. قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ﴿الْأَخِلَّاءُ يَوْمَئِذٍ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلَّا الْمُتَّقِينَ﴾ [الزخرف: ٦٧] يَتَّبِرُ أَعْضَاهُ مِنْ بَعْضٍ.

وَلَا يَجُوزُ لِلْمُسْلِمِينَ أَنْ يَتَوَلَّوهُمْ، وَإِنَّمَا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿يَتَأَيَّأُ الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [المائدة: ٥١] فَالْمُؤْمِنُونَ يَتَوَلَّى بَعْضُهُمْ بَعْضاً، وَالظَّالِمُونَ يَتَوَلَّى بَعْضُهُمْ بَعْضاً.

أخبر سبحانه أنه أنعم على بني إسرائيل بنعم الدين والدنيا، وأنهم اختلفوا بعد مجيء العلم بغياً من بعضهم على بعض. ثم جعل محمداً ﷺ على شريعة من الأمر شرعها له، وأمره باتباعها، ونهاه عن اتباع أهواء الجهال، وقد دخل في الذين لا يعلمون كل من خالف شريعته، و«أهواءهم» هي ما يهوونه وما عليه المشركون من هديهم الظاهر، الذي هو من موجبات دينهم الباطل وتوابع ذلك، وموافقتهم فيه: اتباع لما يهوونه. ولهذا يفرح الكافرون بموافقة المسلمين لهم في بعض أمورهم، ويسرون به، ويودّون أن لو بذلوا مالاً عظيماً ليحصل ذلك. ولو فرض أن ليس الفعل من اتباع أهوائهم، فلا ريب أن مخالفتهم في ذلك أبعد عن متابعتهم في أهوائهم، وأعون على حصول مرضاة الله، وأن موافقتهم في ذلك قد تكون ذريعة إلى موافقتهم في غيره. فإن من حام حول الحمى أوشك أن يواقعه.

ومن هذا الأمرين كان حصل المقصود في الجملة، وإن كان الأول أظهر.

ومن هذا الباب قوله سبحانه: ﴿وَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَفْرَحُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمِنَ الْأَحْزَابِ مَنْ يُنْكِرُ بَعْضَهُ قُلْ إِنَّمَا أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ وَلَا أُشْرِكَ بِهِ إِلَيْهِ أَدْعُوا وَإِلَيْهِ مَتَابِ ﴿٣٦﴾ وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ حُكْمًا وَعَرِيبًا وَلَيْنَ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا وَاقٍ﴾

فالضمير في «أهوائهم» يعود - والله أعلم - إلى من تقدم ذكرهم، وهم الأحزاب الذين ينكرون بعض ما أنزل إلى محمد، فدخل في ذلك كل من أنكر شيئاً من القرآن، من يهودي أو نصراني أو غيره، وقد قال: ﴿وَلَيْنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ﴾ [البقرة: ١٤٥] ومتابعتهم فيما يختصون به من دينهم، وتوابع دينهم: اتباع لأهوائهم، بل يحصل اتباع أهوائهم بما هو دون ذلك.

ومن هذا أيضاً قوله تعالى: ﴿وَلَنْ رَضَىٰ عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَىٰ حَتَّىٰ تَبِيعَ مِلَّتَهُمْ قُلْ إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَىٰ وَلَئِنْ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ [البقرة: ١٢٠].

فانظر كيف قال في الخبر: «ملتهم» وفي النهي: «أهوائهم» لأن القوم لا يرضون باتباع الملة، وإنما يرضون باتباع أهوائهم.

ومن هذا الباب: قوله سبحانه: ﴿وَلَئِنْ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِيلَتَكَ وَمَا أَنْتَ بِتَابِعٍ قِيلَتَهُمْ وَمَا بَعْضُهُمْ بِتَابِعٍ قِبَلَهُ بَعْضٌ وَلَئِنْ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّكَ إِذَا لَمِنَ الظَّالِمِينَ﴾ (١٤٥) الَّذِينَ أَتَيْنَهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ (١٤٦) الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ (١٤٧) وَلِكُلِّ وِجْهَةٍ هُوَ مُوَلِّيًا فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ أَيْنَ مَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمْ اللَّهُ جَمِيعًا إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ (١٤٨) وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ

وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِنَّهُ لَلْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ وَمَا اللَّهُ بِغَفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴿١٤٩﴾ وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ ﴿١٥٠﴾

[البقرة: ١٤٥ - ١٥٠].

قال غير واحدٍ من السلف: معناه: لئلا يحتج اليهود عليكم بالموافقة في القبلة، فيقولون: قد وافقونا في قبلتنا، فيوشك أن يوافقونا في ديننا، فقطع الله بمخالفتهم في القبلة هذه الحُجَّة. الحجة: اسمٌ لكل ما يحتج به من حقٍّ وباطل، ﴿إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾ [البقرة: ١٥٠] هم قريش، فإنهم يقولون: عادوا إلى قبلتنا، فيوشك أن يعودوا إلى ديننا. فبيّن سبحانه أن من حكمة نسخ القبلة وتغييرها: مخالفة الناس الكافرين في قبلتهم، ليكون ذلك أقطع لما يطمعون فيه من الباطل، ومعلومٌ أن هذا المعنى ثابتٌ في كل مخالفةٍ وموافقة، فإنَّ الكافر إذا اتَّبَعَ في شيء من أمره، كان له من الحجة مثل ما كان أو قريبٌ مما كان لليهود من الحُجَّة في القبلة. [٨٣]

[٨٣] لا شك أن تحويل القبلة من بيت المقدس إلى الكعبة المشرفة حدثٌ عظيم، قد حصل بسببه اعتراضات وإشكالات كثيرة من المعاندين والمعارضين والجهّال، وضعاف الإيمان، والاعتراض هذا لا يصدر إلا من سفيه جاهل، ولا يصدر ممن آمن واتقى، لأنَّ الأصل إتباع أمر الله فيما أمر ونهى سواء أمر بالتوجه إلى بيت المقدس أم الكعبة، لأنَّ الجهات كلها لله سبحانه هو خالقها، قال: ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا



.....

تَوَلَّوْا فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ ﴿ [البقرة: ١١٥]، وقال سبحانه: ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [البقرة: ١٧٧] فمن الإيمان بالله واليوم الآخر: اتَّبَعَ ما أمر الله به، وترك ما نهى الله عنه دون اعتراض أو انتقاد، فإن هذا ليس شأن المؤمنين، قال سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾ [الأحزاب: ٣٦]، فالمؤمن يدور مع أمر الله سبحانه وتعالى حيثما دار، وبيَّنت حادثة تحويل القبلة صدق المؤمنين واتباعهم لأوامره، فلقد صَلَّى ناس مع النبي ﷺ صلاة العصر إلى الكعبة، ثم خرجوا إلى مسجد بني زريق، وقد وجدوا الناس يصلُّون إلى بيت المقدس، لأنه لم يبلغهم تحويل القبلة، فما كان منهم إلَّا أن أخبروهم بتحويل القبلة، فاستدار القوم وهم في صلاتهم إلى الكعبة المشرفة، امتثالاً لأمر الله - سبحانه وتعالى - دون اعتراض، ودون سؤال، لأنهم مؤمنون بالله - عزَّ وجلَّ - ومؤمنون برسوله ﷺ، فهم يدورون مع أمر الله - جلَّ وعلا.

أما اليهود فإنهم فرحوا في بداية الأمر لما توجَّه النبي ﷺ إلى قبلتهم، وقالوا: إنه بفعله هذا يوافق ديننا، وليس الأمر كما يظنون، فإنَّ الرسول ﷺ إنما يطيع أمر الله، فحيث لم يأمره بالتحوُّل عن بيت المقدس بقي على ذلك، ولما أمره الله بالتحوُّل إلى الكعبة، توجَّه إلى الكعبة وتوجه معه المسلمون دون أي توقف، لأنهم عبادُ الله يأتمرون بأوامره.

فهو لم يستقبل بيت المقدس من أجل اتباع اليهود، وإنما استقبله؛ لأنه لم يؤمر

.....

بالتحوّل عنه بعدُ، ولما تحوّل إلى الكعبة استجابة لأمر الله، قال المشركون مثلما قال اليهود من قبل: تحوّل إلى قبلتنا، فيوشك أن يتحوّل إلى ديننا، يعني: أن يتحول إلى عبادة الأصنام - حاشى وكلاً - فهو لا يلتمس رضا أحدٍ من الناس إنما يصدع لأمر الله، ولذلك قال جلّ وعلا: ﴿لَيْتَ لَا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ﴾ [البقرة: ١٥٠] أي: لئلا يكون لأهل الكتاب عليكم حجة، فإنهم يعلمون أنّ من صفة هذه الأمة التوجه إلى الكعبة، ولئلا يحتجوا بموافقة المسلمين إياهم في التوجه إلى بيت المقدس، وهذا هو الأظهر.

قوله: ﴿إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾ يعني: مشركي قريش، حيث قالوا: إنّ هذا الرجل يزعم أنه على دين إبراهيم فلم يرجع عنه، والجواب أن الله تعالى اختار له التوجه إلى بيت المقدس أولاً لما له تعالى في ذلك من الحكمة، فأطاع ربه في ذلك ثم صرفه إلى الكعبة فامتثل الأمر، فهو مطيع في جميع أحواله.

ولكنّ الله قال رغم ما قاله وسيقوله المشركون: ﴿فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِي وَلَئِنَّمْ نَفَعْتِي عَلَيْكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ أي: لا تخشوا شبه الظالمين المتعتّين، وأفردوا الخشية لي، فإنه تعالى أهل لأن يُخشى، ولن يضرّكم كيدهم شيئاً.

وقال سبحانه: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾ [آل عمران: ١٠٥] وهم اليهود والنصارى الذين افترقوا على أكثر من سبعين فرقة، ولهذا نهى النبي ﷺ عن متابعتهم في نفس التفرق والاختلاف، مع أنه ﷺ قد أخبر: أَنَّ أُمَّتَهُ سَتَفْتَرِقُ عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً<sup>(١)</sup>. [٨٤]

[٨٤] يعني: أَنَّ من جملة ما نهانا الله أن نتشبه بالكفار في تفرقهم واختلافهم، فإنهم تَفَرَّقُوا، فافترقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة، وافترقت النصارى على اثنتين وسبعين فرقة وذلك كله بسبب اتباع الأهواء، وما كان لهم أن يفرقوا لو تمسكوا بالتوراة والإنجيل، قال الله عز وجل محذراً هذه الأمة من التشبه بأعدائها: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾ [آل عمران: ١٠٥]، وأنتم أيها المسلمون قد جاءكم البيّنات، يعني: القرآن الكريم والسنة النبوية، فلا تتفرقوا تبعاً للأهواء والرغبات والعصيات، وإنما كونوا أمة واحدة، قال سبحانه: ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٩٢] والله جلّ وعلا يريد لنا الاجتماع والوحدة والقوة فقال سبحانه: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران: ١٠٣] والتفرق والاختلاف شر مستطير.

ولكن مع كل هذا التحذير من الله عز وجل من التشبه باليهود والنصارى في تفرقهم واختلافهم واتباعهم الهوى، إلّا أَنَّ طوائف من الأمة أبت إلّا المشابهة والمضاهاة لهم وذلك بعد أن قامت عليهم الحجة والبرهان، فأبي عذر لهم بعد ذلك.

(١) أخرجه أبو داود (٤٥٩٧) من حديث معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما.

.....

وأما قوله: «أنَّ أُمَّته ستفترق على أكثر من سبعين...» ليس المقصود التحديد، فالفرق أكثر من هذا بكثير، ولكنَّ أهل العلم يقولون: أنَّ هذه الفرق هي أصول الفرق، ثمَّ إنها تشعَّبت وتفرَّقت إلى فرقٍ أخرى، فالمقصود أنَّ الأمة إن اعتصمت بكتاب ربها وسنة نبيها لم تتفرق وتختلف.

مع أن قوله ﷺ: «لا تكن مثل فلان». قد يعمّ مماثلته بطريق اللفظ أو المعنى، وإن لم يعمّ، دلّ على أن جنس مخالفتهم وترك مشابهتهم أمر مشروع، ودلّ على أنه كلما بعد الرجل عن مشابهتهم فيما لم يشرع لنا، كان أبعد عن الوقوع في نفس المشابهة المنهي عنها، وهذه مصلحة جليلة. [٨٥]

[٨٥] يعني: أن التشبّه يختلف فقد يكون تشبّهاً كثيراً، وقد يكون قليلاً، وكلّه منهيّ عنه، لأنّ التشبّه القليل يجرّ إلى التشبّه الكثير هو مخالفة ولو كان قليلاً، فالأصل أن لا يتساهل المسلم في أمر التشبّه، وسواء كان التشبّه في العبادات، أو في العادات الخاصة بهم، فإنّا منهيّون عن التشبّه بهم في أيّ شيء من خصائصهم وبأي وجه من الوجوه.

وقال سبحانه لموسى وهارون: ﴿فَاسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانِ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [يونس: ٨٩]، وقال سبحانه: ﴿وَقَالَ مُوسَى لِأَخِيهِ هَارُونَ أَخْلَفْنِي فِي قَوْمِي وَأَصْلِحْ وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٢] وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا بُيِّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ تُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ﴾ [النساء: ١١٥] إلى غير ذلك من الآيات. [٨٦]

[٨٦] أمر موسى وهارون عليهما السلام بالاستقامة على كتاب الله، أي: التوراة، ونهاهما عن اتباع سبيل الذين لا يعلمون، وهذا يدل على أن من خالف ما أنزل الله فهو جاهل، وإن ادّعى العلم، والله - جلّ وعلا - يقول: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ فَأَنْتُمْ تُصْرِفُونَ﴾ [يونس: ٣٢] فأَيُّ إنسان يأتي بشيء يظن أنه خير، وهو في حقيقته مخالف لما في كتاب الله، فإنه ضلال وشرّ ولو كان يظن عكس ذلك، قال سبحانه: ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [يونس: ٨٩]، وهذا منهج يجب أن يسلكه المؤمنون في كلّ زمانٍ ومكان، وهو التمسك بما أنزل الله، وترك سبيل المخالفين، لأنهم على ضلالٍ إن تركوا منهج الله واتبعوا غيره.

أما قوله: ﴿وَقَالَ مُوسَى لِأَخِيهِ هَارُونَ أَخْلَفْنِي فِي قَوْمِي وَأَصْلِحْ وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ﴾ لَمَّا أراد موسى عليه السلام أن يذهب إلى موعد الله حيث واعده أن يعطيه صحائف التوراة - كما قال سبحانه: ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَاهَا بِعَشْرِ فِتْنٍ مِيقَتُ رَبِّهِ أَزْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢] - أوصى أخاه هارون، وهكذا ينبغي لولي الأمر، إذا أراد أن يترك رعيته لبعض شأنه أن يوصي ويتخلف من يقوم مقامه، فموسى قال لأخيه هارون: اخلفني في قومي، أي: كن خليفة بعدي في سياسة

.....

بني إسرائيل قال الله تعالى: ﴿أَخْلَفْنِي فِي قَوْمِي وَأَصْلَحَ وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ﴾ فَإِنَّ موسى هنا يضع المنهج لمن سيخلفه، ثم قال له: ﴿وَأَصْلَحَ﴾ أي: أصلح فيهم، والإصلاح إنما يكون وفق كتاب الله وسنة رسوله، وقال: ﴿وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ﴾ فَإِنَّ طريق المفسدين عكس الإصلاح فعليك أن تتمسك بهدي الوحي، ولا ترجع في حكمك إلى أهواء الناس ورغباتهم، فَإِنَّ كثيراً من الناس يرغبون عن التمسك بالشرع، لأنه ربما يخالف أهوائهم ورغباتهم ﴿وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ﴾ أي: لا يكن عندك مستشارين من المفسدين، بل اتخذ بطانة صالحة: أهل رأي وتدبير، وحسن سياسة، وتجنب البطانة السيئة، لأنهم من المفسدين.

وأما قوله: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا بُيِّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ تُولِهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ﴾ أي: من سلك غير طريق الشريعة التي جاء بها النبي ﷺ، فصار في شق، والشرع في شق، وذلك عن عمد منه بعدما ظهر له الحق وتبين واتضح له الأمر ﴿تُولِهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ﴾ أي: إذا سلك هذه الطريق جازيناه على ذلك بأن نحسنها في صدره ونزينها استدراجاً له، وبالتالي فالنار سيصلها لأن من خرج عن الهدى لم يكن له طريق إلا النار يوم القيامة، وأما الذي خالف من غير قصد المخالفة كمن أخطأ أو جهل، فإنه يعذر، فالجاهل يُعَلَّم، والناسي يُذَكَّر.

وقوله: ﴿وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ يعني: أنه بعد اتباع كتاب الله وسنة رسوله يتبع الإجماع، فالإجماع أصل من أصول الاستدلال، لأن أصول الأدلة: الكتاب والسنة

والإجماع، فبعد الكتاب والسنة يؤخذ بالإجماع، فمن خالف إجماع المسلمين، فإنه قد ضلّ كما قال سبحانه: ﴿وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ توعده الله بقوله: ﴿تُولَّاهُ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥] فإن الله - جلّ وعلا - يتركه وضلاله، يهيم في الضلال عقوبة له، لأنه خالف كتاب الله، وخالف سنة رسول الله، وخالف إجماع المسلمين، ففي هذا دليل على حجية الإجماع، وقد استدل الأصوليون بهذه الآية على ذلك، فإن من خالف الإجماع ضلّ وعرض نفسه للوعيد، بل قالوا: إن من خالف الإجماع يكفر.



وما هم عليه من الهدى والعمل: هو من سبيل غير المؤمنين، بل من سبيل  
المفسدين، والذين لا يعلمون. وما يُقَدَّر عدم اندراجه في العموم، فالنهي  
ثابت عن جنسه، فيكون مفارقة الجنس بالكلية أقرب إلى ترك المنهي عنه،  
ومقاربتة مظنة وقوع المنهي عنه. [٨٧]

[٨٧] قوله: «وما هم عليه من الهدى...» أي: أن ما عليه هؤلاء من الطريق والسلوك إنما  
هو سبيل المفسدين سواء كان ذلك في وقت موسى أو بعده، وإن كانوا يزعمون أنهم  
مصلحون، ولهذا قال - جلَّ وعلا -: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ  
مُصْلِحُونَ ﴿١١﴾ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [البقرة: ١١-١٢] فالإصلاح  
والصلاح إنما هو باتباع ما جاء في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وأما ما خالف الكتاب  
والسنة فإنه إفساد وفساد.

قوله: «وما يقدر عدم اندراجه...» الأدلة من الكتاب والسنة جاءت على أنواع:  
منها: ما هو نص، ومنها: ما هو ظاهر، ومنها: ما هو عام، ومنها: ما هو خاص، ومنها:  
ما هو مطلق، ومنها: ما هو مقيد، فأدلة الشرع على هذا النمط، فليس بالضرورة أن  
يكون المنهي عنه منصوفاً عليه، بل قد يكون داخلاً في عموم النهي، فيتجنب  
المنصوص عليه، وكذلك ما يدخل في عموم النهي، وتُتجنب المخالفة الكثيرة، والقليلة،  
فعلى المسلم أن يتنبه لهذا الأمر.

قال سبحانه: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ ۖ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَٰكِن لِّيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ فَأَسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ ۚ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ۝﴾ [المائدة: ٤٨] إلى قوله: ﴿وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ ۝﴾ [المائدة: ٤٩] ومتابعتهم في هديهم هي من اتباع ما يهوونه أو مظنة لاتباع ما يهوونه، وتركها معونة على ترك ذلك، وحسم لمادة متابعتهم فيما يهوونه. [٨٨]

[٨٨] قوله: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا﴾ لما ذكر الله عز وجل قبل هذه الآيات التوراة التي أنزلها على موسى كليمه، ومدحها وأثنى عليها وأمر باتباعها حيث كانت سائغة الاتباع، وذكر الإنجيل ومدحه وأمر أهله بإقامته واتباع ما فيه، شرع في ذكر القرآن العظيم الذي أنزله على عبده ورسوله الكريم فقال: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ﴾ أي: بالصدق الذي لا ريب فيه أنه من عند الله، مصدقاً لما بين يديه من الكتب المتقدمة المتضمنة ذكره ومدحه، وأنه سينزل من عند الله على عبده ورسوله محمد ﷺ فكان نزوله كما أخبر به، مما زادهما صدقاً عند حاملها من ذوي البصائر الذين انقادوا لأمر الله واتبعوا شرائعه، وصدقوا رسل الله.

وقوله: ﴿وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ﴾ [المائدة: ٤٨] أي: على الكتب السابقة يبين الصحيح الذي لم يُغَيَّرْ، ويبين المحرّف، وكذلك المنسوخ الذي أوقف العمل به بحكم جديد.

وقوله: «﴿فَأَحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ﴾» أمر الله نبيه أن يحكم بين الناس جميعاً ومنهم اليهود والنصارى، بما أنزل الله من الكتاب والسنة، فالحكم بين الناس إنما يكون بالشرع، لا يكون بالقوانين، ولا بالأنظمة البشرية، وبالعادة والأعراف القبلية، وأحكام الجاهلية، وإنما يكون بالشرع المنزل على عبده ورسوله، لأنه هو الكفيل بمصالح العباد، وقطع النزاع، وصلاح القلوب، وردّ المظالم، فكتاب الله كفيلاً بذلك كله.

ثم قال سبحانه: «﴿وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ﴾» فدلّ على أنّ من أعرض عن الكتاب والسنة فإنه متحاكم إلى الهوى.

﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ﴾ أي: الرسل ﴿شُرْعَةً وَمِنْهَا جَا﴾ أي: سيلاً وسُنَّةً، فالرسل دينهم واحد وهو التوحيد، كلهم جاؤوا به وإن اختلفت شرائعهم، فإنّ الله يشرع لكلّ أمة ما يصلحها في وقتها، ثم ينسخ ذلك بشريعة ثانية تصلح لوقت متأخر، إلى أن جاء القرآن الكريم الذي جعله الله صالحاً لكلّ زمان ومكان، لا يُغيّر ولا يبدّل إلى أن تقوم الساعة، لأنّ الله ضمّنه كل ما يحتاجه البشر، في كل شؤون حياتهم، فهو العليم الخبير بما يصلح عباده فهذا القرآن لا ينسخ، وأما ما قبله من الشرائع، فكلها منسوخة بالقرآن الكريم الذي جعل الله له الهيمنة على الكتب السابقة.

ثم قال سبحانه: «﴿وَلَكِنْ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ﴾» ليلوكم: يعني: ليختبركم في ما آتاكم، فالله قادرٌ أن يجعل الناس كلّهم مؤمنين موّحدين، ولكنه - سبحانه وتعالى - أراد أن يبتليهم ويمتحنهم، ويكون إيمانهم عن اختيار وإرادة، ولا يكون إيمانهم عن

إجبار، قال سبحانه وتعالى: ﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ﴾ [الكهف: ٢٩] وهذا من باب التهديد، لا من باب الإقرار كما يحتج بعض الناس، ويقول: إِنَّ الناس أحرار، وإنَّ هذه حرية الرأي وحرية العقيدة، لو كان الأمر كذلك ما احتيج إلى إرسال الرسل وإنزال الكتب.

فالمقصود أَنَّ الله أراد أن يختبرهم، وأن يجعل لإرادتهم ومشيتهم دورٌ في أعمالهم، وأقوالهم، وتدينهم، فمن كان هواه تبعاً لما جاء به الرسول ﷺ فهذا هو السعيد، ومن كان هواه تبعاً لرغباته وشهواته، فهذا هو الشقي.

ثم قال - جلَّ وعلا -: ﴿فَاسْتَيْقُوا الْخَيْرَاتِ﴾ أي: بادروا بالخيرات قبل أن تفوت؛ لأنَّ الدنيا تنتهي، والأيام تنطوي، والساعات تنقضي، فإذا أخرت العمل، فقد لا تدركه، فعليك أن تبادر ولا تؤجلوا عمل اليوم إلى الغد، أو بعد غد، أو العام القادم، فإنك قد لا تدركه، ولو أدركته فقد لا توفَّق، وقد يعرض لك ما يحول بينك وبين ما تبغي، وتعجز عن ذلك، فبادر ما دمت متمكناً.

ثم قال الله تعالى في نهاية هذه الآيات: ﴿أَيْنَ مَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمُ اللَّهُ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ١٤٨] فالله يجمع الخلائق يوم القيامة على اختلاف أجناسهم وأعمالهم، ويميزهم بها كلٌّ بحسب عمله، فلا يظن الظَّانون أنَّ الناس مُهمَّلين في هذه الدنيا يسرحون ويمرحون ويلعبون، ويُعرضون عن كتاب الله، ثم ينتهي الأمر بموتهم، لا بل لا بد أن يكون لهم موعد مع الله - جلَّ وعلا - يميزهم فيه بأعمالهم، ويحاسبهم عليها.

ثم أعاد سبحانه لنبيه ﷺ الكرة فقال: ﴿وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ  
وَأَحْذَرَهُمْ أُنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾ [المائدة: ٤٩] هذه وصايا من الله سبحانه  
وتعالى لنبيه أن يحكم بين الناس بالقرآن والسنة، وأن لا يتبع أهوائهم، لأن ما خالف  
الكتاب والسنة فإنما هو أهواء ورغبات، فعلى الحاكم أن لا يساير الناس في أهوائهم  
ورغباتهم، وإنما يقدم أمر الشرع فيحكم به. ثم قال سبحانه: ﴿وَأَحْذَرَهُمْ أُنْ يَفْتِنُوكَ  
عَنْ بَعْضِ مَا أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾ وهذا تحذير لقادم الأيام، فإن فتنتهم شديدة، فاثبت على الحق  
الذي معك، ودع باطلهم.

والله - جلّ وعلا - يقول: ﴿وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُوكَ عَنِ الَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ لِتَفْتَرِيَ  
عَلَيْنَا غَيْرَهُ وَإِذَا لَا تُمْخِذُوكَ خَلِيلًا ۖ﴾ (٧٣) وَلَوْلَا أَنْ ثَبَّنَّاكَ لَقَدْ كِدْتَ تَرْكُنْ إِلَيْهِمْ  
شَيْئًا قَلِيلًا ۖ﴾ (٧٤) إِذَا لَأَذَقْنَاكَ ضِعْفَ الْحَيَاةِ وَضِعْفَ الْمَمَاتِ﴾ [الإسراء: ٧٣ - ٧٥]  
فأهل الكفر والمنافقون مجتهدون في أن يفتنوا المسلمين في دينهم، لا سيما العلماء وولاة  
الأمر، فهم يحاولون استمالتهم إلى رغباتهم، وشهواتهم في الأحكام، والعمل  
بالقوانين والأنظمة المخالفة لكتاب الله وسنة رسوله، هذا ديدنهم، فعلى المسلمين أن  
يحذروا وخصوصاً العلماء.

﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا﴾ يعني: أعرضوا ولم يقبلوا ﴿فَاعَلَمْنَا أَنَّهُمْ يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُصِيبَهُمْ بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ﴾  
[المائدة: ٤٩] وهذا فيه دليل على أن من ترك الحق، عوقب باتباع الباطل، لأن الله يطمس  
على قلبه ويُعمي بصيرته، فيتبع الباطل ﴿فَاعَلَمْنَا أَنَّهُمْ يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُصِيبَهُمْ بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ﴾ وهنا  
الطامة حيث إن إصابتهم بسبب ذنوبهم إنما تكون في قلوبهم، ولو كانت المصيبة

.....

بالمال لكان الأمر أسهل، لأنَّ الإصابة في القلب تعني الضلال والزيغ والعياذ بالله، قال الله تعالى: ﴿فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ ۗ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾ [الصف: ٥] فلا يرجع إلى الحق بعد ذلك.

واعلم أنَّ في كتاب الله من النهي عن مشابهة الأمم الكافرة وقصصهم التي فيها عبرة لنا، بترك ما فعلوه كثير، مثل قوله لَمَّا ذكر ما فعله بأهل الكتاب من المثالات: ﴿فَاعْتَبِرُوا يَأْأُولِيَ الْآبَصِرِ﴾ [الحشر: ٢] وقوله: ﴿لَقَدْ كَانَتْ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِأُولِيَ الْأَلْبَابِ﴾ [يوسف: ١١١] وأمثال ذلك. ومنه ما يدلُّ على مقصودنا، ومنه ما فيه إشارة وتتميم للمقصود. [٨٩]

[٨٩] يعني: أنَّ الله ذكر في القرآن من القصص الشيء الكثير الذي ينهانا فيه عن مشابهة المشركين الذين عاقبهم الله لما انحرفوا، وقد كانوا قبل ذلك معززين ومكرمين، ومن الأمثلة على ذلك ما حلَّ ببني النضير، لَمَّا خانوا العهد مع رسول الله ﷺ، حين ذاك سلَّط الله رسوله عليهم فغزاهم بمحلاتهم، وحاصرهم وحرَّق نخلهم، ثمَّ تصالحوا مع النبي ﷺ على أن يَجْلُوا من المدينة، ويأخذوا ما خفَّ معهم ويتركوا الباقي للمسلمين، قال الله في صدر سورة الحشر: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ۝١﴾ هُوَ الَّذِي أَخْرَجَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنْ دِيَارِهِمْ لِأَوَّلِ الْحَشْرِ ﴿[الحشر: ١-٢] فأخرج بنو النضير ثم تبعهم بنو قينقاع وبنو قريظة ﴿مَا ظَنَنْتُمْ أَنْ يَخْرُجُوا وَظَنُّوا أَنَّهُمْ مَانِعَتُهُمْ حُصُونُهُمْ مِنَ اللَّهِ فَأَتَتْهُمْ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا وَقَدَفَ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبَ يُجْرِبُونَ بُيُوتَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ فَاعْتَبِرُوا يَأْأُولِيَ الْآبَصِرِ﴾ [الحشر: ٢] الشاهد هنا قوله: ﴿فَاعْتَبِرُوا يَأْأُولِيَ الْآبَصِرِ﴾ أي: تدبروا وتأملوا يا أصحاب العقول والبصائر، واعتبروا بما جرى لهؤلاء، فإنهم أهل كتاب وعلم ولكنهم لَمَّا خانوا الله ورسوله، حلَّ بهم ما حلَّ، فعليكم أن تحذروا من طريقتهم، والتشبه بهم في ذلك.

فلقد ذكر ختام هذه الآية - وهي قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَتْ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ - عَقِبَ ما جرى من أحداث ليوسف وإخوته، وما انتهى إليه أمرهم من الاجتماع، وعقب مسامحة يعقوب عليه السلام واستغفاره لأبنائه، وقول يوسف عليه السلام لإخوته: ﴿لَا تَتْرِبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ﴾ [يوسف: ٩٢] فالمقصود من ذلك كله الاعتبار والنظر، قال سبحانه: ﴿عِبْرَةٌ لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ أي: لأصحاب العقول، أما الذين لا عقول لهم، فتمر عليهم هذه العظات والعبر دون أن يتأثروا بها، والسعيد من اتعظ بغيره.

قوله: ﴿مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَى﴾ [يوسف: ١١١] أي: لم تكن هذه القصص مثل قصص التاريخ التي يكون أكثرها كذب وافتراء، وإنما هي وحي من الله أوحى به إلى الرسول ﷺ الذي لا ينطق عن الهوى.

قوله: ومنه ما يدلُّ على مقصودنا، ومنه ما فيه إشارة وتتميم للمقصود. أي: أنَّ ما يذكره الشيخ - رحمه الله - في هذا الكتاب من الآيات والأحاديث، منه ما هو نصٌّ في المقصود لا يحتمل غيره، وهو تحريم التشبُّه بالكفار عموماً من اليهود والنصارى والأعاجم والمشركين، وأهل الجاهلية، ومنه ما هو ظاهر وعموم واحتمال، فيحصل المقصود بالتنبيه، فتحريم التشبُّه، إما أن يكون نصّاً أو ظاهراً، وإما عاماً، أو خاصاً.



ثم متى كان المقصود بيان أن مخالفتهم في عامة أمورهم أصلح لنا، فجميع الآيات دالة على ذلك. وإن كان المقصود أن مخالفتهم واجبة علينا، فهذا إنما يدل عليه بعض الآيات دون بعض. ونحن نذكر ما يدل على أن مخالفتهم مشروعة في الجملة إذ كان هذا هو المقصود هنا. [٩٠]

[٩٠] أي: هذا الذي يذكره من الآيات والأحاديث في مخالفة أهل الكتاب، كله يتفق في المنع من التشبه بالكفار عموماً، وأن المسلمين يستقلون بشخصيتهم الإسلامية التي أكرمهم الله بها، فمن ذلك كما سبق ما هونص في تحريم التشبه بهم في القليل والكثير، ومنه ما هو ظاهر وعام في منع التشبه، وكلا الأمرين مطلوب في الشرع، فما كان من نص فهو واجب امثاله، فالتشبه بهم حرام، وما كان من عموم أو شمول، فإنه على أقل الأحوال يكون مكروهاً، ويكون التشبه بهم فيه مكروهاً.

وقوله: «مخالفتهم مشروعة بالجملة..» أي: وإن كان بعضها أكبر من بعض وبعضها حرام، وبعضها مكروه إلا أنها في العموم مطلوبة.

وأما تمييز دلالة الوجوب، أو الواجب عن غيرها، وتمييز الواجب عن غيره، فليس هو الغرض هنا. [٩١]

[٩١] ليس هو الغرض لأنَّ المقصود ذكر قواعد في التشبُّه، ليس المقصود الاستقصاء في جميع أنواع التشبُّه، فإنَّ هذا كما سبق في كلامه - رحمه الله - أنَّ هذا يستدعي كلاماً طويلاً ويستدعي مؤلفات كثيرة، ولكنه قَعَدَ القواعد في هذا الكتاب في حديثه عن التشبيه الممنوع.

وسنذكر إن شاء الله أنَّ مشابھتهم في أعيادهم من الأمور المحرَّمة، فإنه هو المسألة المقصودة هنا بعينها، وسائر المسائل سواها إنما جلبها إلى هنا تقرير القاعدة الكلية العظيمة المنفعة. [٩٢]

[٩٢] يعني: المراد الأعظم هو الحديث عن حرمة التشبُّه بالكفار في أعيادهم، والعيد: اسمٌ لما يتكرَّر ويعود إما على مدار السنة، أو على مدار عددٍ من السنين، أو غير ذلك، والعيد ينقسم إلى قسمين: عيد زمني، وعيد مكاني، والكفار لهم أعياد يعتبرونها من شعائر دينهم، والمسلمون لهم أعيادٌ هي أيضاً من شعائر دينهم، لا سيَّما عيديَّ الفطر والأضحى، وقد قَدِمَ النبي ﷺ المدينة والمشركون لهم أعياد، فقال النبي ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَبْدَلَكُمْ بِهَا خَيْرٌ مِنْهَا، عيد الفطر وعيد الأضحى»<sup>(١)</sup>.

فيجب على المسلمين أن يقتصروا على هذين العيدين، عيد الفطر وعيد الأضحى، ولا يجعلوا لهم أعياداً تشبه أعياد أهل الكتاب كمناسبات عيد المولد، وعيد الجلوس، وعيد الشجرة، فإنَّ هذه أعياد جاهلية ما أنزل الله بها من سلطان.

(١) أحمد (١٢٠٠٦) وأبو داود (١١٣٤)، والنسائي (١٥٥٦) من حديث أنس رضي الله عنه.

قال الله - عز وجل -: ﴿ الْمُنْفِقُونَ وَالْمُنْفِقَاتُ بَعْضُهُمْ مِّنْ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمُنْكَرِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمَعْرُوفِ وَيَقْبِضُونَ أَيْدِيَهُمْ نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ إِنَّ الْمُنْفِقِينَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ (٦٧) وَعَدَ اللَّهُ الْمُنْفِقِينَ وَالْمُنْفِقَاتِ وَالْكُفَّارَ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا هِيَ حَسْبُهُمْ وَلَعَنَهُمُ اللَّهُ وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ ﴿٦٨﴾ كَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ كَانُوا أَشَدَّ مِنْكُمْ قُوَّةً وَأَكْثَرَ أَمْوَالًا وَأَوْلَادًا فَاسْتَمْتَعُوا بِخَلْقِهِمْ فَاسْتَمْتَعْتُمْ بِخَلْقِكُمْ كَمَا اسْتَمْتَعَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ بِخَلْقِهِمْ وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا أُولَئِكَ حِطَّتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ ﴿٦٩﴾ أَلَمْ يَأْتِهِمْ نَبَأُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ وَقَوْمِ إِبْرَاهِيمَ وَأَصْحَابِ مَدْيَنَ وَالْمُؤْتَفِكَةَ أَنَّهُمْ رُسُلُهُمْ يَأْتِينَنَّهُ فَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴿٧٠﴾ وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٧١﴾ وَعَدَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَمَسْكَنٌ طَيِّبَةٌ فِي جَنَّاتٍ عَدْنٍ وَرِضْوَانٌ مِّنَ اللَّهِ أَكْبَرُ ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴿٧٢﴾ يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ جَهْدَ الْكُفَّارِ وَالْمُنْفِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ وَمَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَيَبْسُ الْمَصِيرُ ﴿٧٣﴾

يَبِّنُ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فِي هَذِهِ الْآيَاتِ أَخْلَاقَ الْمُنَافِقِينَ وَصِفَاتِهِمْ وَأَخْلَاقَ الْمُؤْمِنِينَ وَصِفَاتِهِمْ، وَكِلَا الْفَرِيقَيْنِ مَظْهَرٌ لِلْإِسْلَامِ، وَوَعْدَ الْمُنَافِقِينَ الْمَظْهَرِينَ لِلْإِسْلَامِ مَعَ هَذِهِ الْأَخْلَاقِ، وَالْكَافِرِينَ الْمَظْهَرِينَ لِلْكَفْرِ: نَارُ جَهَنَّمَ، وَأَمْرُ نَبِيِّهِ بِجِهَادِ الطَّائِفَتَيْنِ. [٩٣]

[٩٣] هذا حديث عن المنافقين ساقه الله عزَّ وجلَّ في سورة التوبة، تلكم السورة التي فضحت المنافقين وهتكت أستارهم، وقوله هنا ﴿الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ﴾ دَلٌّ عَلَى أَنَّ فِي النِّسَاءِ مَنَافِقَاتٍ كَالرِّجَالِ، وَالنِّفَاقُ: هُوَ إِظْهَارُ الْإِيمَانِ وَإِبْطَالُ الْكُفْرِ، وَهَذَا هُوَ النِّفَاقُ الْإِعْتِقَادِيُّ الْكُفْرِيُّ، وَصَاحِبُهُ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ، فَالْمُنَافِقُ يَظْهَرُ الْإِيمَانَ وَيَبْطِنُ الْكُفْرَ خِدَاعًا وَمَكْرًا، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿يُخَذِّلُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَمَا يُخَذِّلُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾ [البقرة: ٩].

والقسم الثاني من النفاق: النفاق العملي كأن يكون فيه صفة من صفات المنافقين، كالكذب، وإخلاف الوعد، فهو مؤمن، لكن فيه صفة وَخَصْلَةٌ من خصال المنافقين حتى يدعها، كما قال ﷺ: «أربعٌ من كنَّ فيه كان منافقًا خالصًا، ومن كانت فيه خصلةٌ منهنَّ كانت فيه خصلةٌ من النفاق حتى يدعها: إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا أوتى خان، وإذا عاهد غدر، وإذا خاصم فجر»<sup>(١)</sup>.

فهذه صفات قد تصدَّر من بعض المؤمنين لضعف إيمانهم، لكنهم لا يكفرون بها، وتسمَّى بالنفاق الأصغر وهي خطيرة جداً، لأنها قد تجرُّ إلى النفاق الأكبر والاتصاف بها

(١) أخرجه البخاري (٣٤)، ومسلم (٥٨) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.

.....

مشابهة للمنافقين، وإن كانت مشابهة جزئية لكنها خطيرة جداً ومرض عضال، حتى يتوب الإنسان منها المنافقون والمنافقات بعضهم من بعض، لم يقل: أولياء بعض لأنهم أعداء فيما بينهم وإن كانوا يظهرون أنهم جميع، لكنهم فيما بينهم أعداء ﴿تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّىٰ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [الحشر: ١٤] فقال: ﴿بَعْضُهُمْ مِّنْ بَعْضٍ﴾ [التوبة: ٦٧] يعني: يشبه بعضهم بعضاً في المكر والخداع والسلوك السيء ﴿يَأْمُرُونَ بِالْمُنْكَرِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمَعْرُوفِ﴾ [التوبة: ٦٧] دائماً هذه صفة المنافقين يأمرون بالمنكر، والمنكر: كل ما تنكره العقول السليمة والفطر المستقيمة، وهو كل ما حرم الله سبحانه وتعالى ونهى الله عنه وحرّمه، فإنه منكر؛ لأنه تكرهه العقول السليمة والفطر السليمة والمستقيمة، فهؤلاء يأمرون بالمنكر، هذه صفتهم أنهم يأمرون بالمنكر، ودائماً يدعون إلى الرذيلة، والعري والتفشّخ، وخلع الحجاب، وإخراج المرأة من بيتها لتتولى عمل الرجل ومخالطة الرجال، ويدعون إلى تغيير الشرع إلى القوانين الوضعية والأنظمة الكفرية ومسايرة الكفار، هذه دعاياتهم دائماً وأبداً.

وما أشبه الليلة بالبارحة، فالدعاة الآن من هؤلاء على قدمٍ وساقٍ دائماً يأمرون بالمنكر وينهون عن المعروف، وينهون عن التمسك بالكتاب والسنة، ويعتبرون التمسك بالدين من الغلو والتطرف، والتشدد والتزمّت إلى غير ذلك، يزهدون في اتباع الكتاب والسنة والاستقامة، نعم إنكار الغلو والتشدد والتزمّت، هذا أمر واجب لأنه يُنكر، لكن ليس التمسك بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ والتقيد بالحلال دون الحرام، ليس هذا هو التشدد، وليس هذا هو التزمّت، بل هذا هو الحق، وهو المنهج السليم

.....

القويم. ﴿وَيَقْضُوكَ آيِدِيَهُمْ﴾ [التوبة: ٦٧] كناية عن البخل لأنهم يمنعون الزكاة، ولا يتصدقون ولا ينفقون، لأنهم لا يؤمنون بالله، ولا يرجون ثواب الله، يحبون المال فيدخلون به، ويخشون الفقر، ليس عندهم أمل بالله - عز وجل - واعتماد عليه، يظنون أنهم إذا أنفقوا من مالهم ينفذ، ويصيبهم الفقر، فهم يقبضون أيديهم في النفقات الواجبة والمستحبة، هذه صفات المنافقين - والعياذ بالله -.

﴿نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ﴾ [التوبة: ٦٧] أي: نسوا ذكره وتركوا طاعته - جل وعلا - وارتكبوا ما حرم الله عليهم، ونسيهم الله أي: تركهم الله في العذاب - والله جل وعلا - لا ينسى النسيان الذي معناه الذهول، إنما معنى النسيان هنا: الترك، فالنسيان يأتي بمعنى الترك، كما أنه يأتي بمعنى الذهول، والله منزّه عن الذهول ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ [مريم: ٦٤] ﴿فِي كِتَابٍ لَا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنْسَى﴾ [طه: ٥٢] فالله منزّه عن النسيان الذي هو الذهول، وعدم الإدراك، وإنما المراد بالنسيان هنا: الترك لأنهم لما ﴿نَسُوا اللَّهَ﴾ وتركوا أوامره، وأعرضوا عن ذكره فنسيهم: يعني تركهم في العذاب ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ أي: الخارجون عن طاعة الله، لأن الفسق في اللغة هو: الخروج من الدين، وهو فسق كفر وفسق معصية.

ومنذ بعث الله محمداً ﷺ وهاجر إلى المدينة، صار الناس على ثلاثة أصناف: مؤمن، ومنافق، وكافر، فأما الكافر - وهو المظهر للكفر - فأمره بئس، وإنما الغرض هنا متعلق بصفات المنافقين المذكورة في الكتاب والسنة. فإنها هي التي تخاف على أهل القبلة [٩٤]

[٩٤] أي: أنه لما بعث الله نبيه محمداً ﷺ بالرسالة، ودعا الناس إلى الإسلام، انقسم الناس في مكة إلى قسمين: مؤمن وكافر، ثم لما هاجر إلى المدينة، وقويت شوكة الإسلام، ظهر صنف ثالث وهم: المنافقون الذين أخفوا كفرهم وأظهروا إسلامهم خوفاً من المسلمين، فصار الناس بعد هجرة النبي ﷺ ثلاثة أقسام: مؤمنون، وكافرون، ومنافقون، فالنفاق إنما كان في المدينة، ولم يكن في مكة، والسبب أن المسلمين في مكة كانوا ضعفاء فلا حاجة بالكفار إلى أن يخفوا كفرهم، وهذا بعكس ما حصل في المدينة من النفاق حيث إن الكفار كانوا هم الأضعف، فأظهر المنافقون الإسلام لأجل أن يعيشوا مع المسلمين، ويحافظوا على أنفسهم وأموالهم، فاتخذوا الإسلام جنة، يستترون به، كما قال تعالى: ﴿اتَّخَذُوا أَيْمَنَهُمْ جُنَّةً فَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [المنافقون: ٣]. أي: قولهم: ﴿نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾.

والمسلمون إنما يقبلون من الناس الظاهر، ويعاملون الناس على ما يظهرون، أما الباطن، فإنها يعلمه علام الغيوب، قال ﷺ: «أَمَرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَمَنْ قَالَهَا فَقَدْ عَصَمَ مِنِّي مَالَهُ وَنَفْسَهُ وَحَسَابَهُ عَلَى اللَّهِ»<sup>(١)</sup>، فالله هو الذي

(١) أخرجه البخاري (١٣٩٩)، ومسلم (٢٠) من حديث أبي هريرة ؓ.



يتولى السرائر. وأما نحن فلا نعلم البواطن، ولذلك قَبِلَ النبي ﷺ إيمان المنافقين، لأنَّ المقصود هو: كَفُّ شَرِّهم، وأما الإيَّان فهو بيد الله يؤتِيه من يشاء، والرسول لا يمنح الإيَّان، قال سبحانه: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [القصص: ٥٦] فإذا أظهروا الإسلام وانكفَّ شَرُّهم، وبقوا على كفرهم في الباطن، فهذا ضررُهُ عليهم.

قوله: «فأما الكافر - وهو المظهر للكفر - فأمره بيِّن...». يعني: أنَّ الكافر أمره بيِّن وظاهر وعداوته معلنة للجميع، وأما المنافق فهو المقصود هنا بالبيان لخطورة المنافقين على المجتمع المسلم، لا سيما والمنافقون يظهرون الإسلام ويبطنون الكفر ويعملون في الخفاء للنيل من المسلمين، فصار خطرهم أشد من الكفار الأصليين؛ لأنَّ الكفار الأصليين يعرفهم المسلمون، ويأخذون حذرهم منهم، أما المنافقون فالمسلمون ينخدعون بهم، لأنهم يظهرون حبهم للمسلمين وحرصهم عليهم وهم يكيدون لهم بالباطن، وينشرون الشر والفتنة، ولذلك قال تعالى: ﴿هُمُ الْعَدُوُّ فَاحْذَرهُمْ قَتَلَهُمُ اللَّهُ أَوْ يُؤَفِّكُون﴾ [المنافقون: ٤].

فوصف الله سبحانه المنافقين بأنَّ بعضهم من بعض، وقال في المؤمنين:

﴿بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾. [٩٥]

[٩٥] المقصود من هذا الكلام أنَّ صفات أهل النفاق الاعتقادي هي التي تُخاف على أهل القبلة، فالمؤمن لا يمكن أن ينافق نفاقاً اعتقادياً أبداً، وإنما قد يقع في النفاق العملي، وذلك إما بالكذب في الحديث، أو إخلاف الوعد، أو الفجور في الخصومة، فهذه من صفات المنافقين النفاق العملي.

وقوله: «فوصف الله سبحانه المنافقين بأنَّ بعضهم من بعض...» يعني: يُشبه بعضهم بعضاً في الكذب والخبث والنفاق، وقال في المؤمنين: ﴿بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ بمعنى: أنهم يحبُّ بعضهم بعضاً، ويعطف بعضهم على بعض، ويتولَّى بعضهم أمور البعض الآخر، فهم كالجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى سائر الجسد بالحمى والسهر.

وذلك لأنَّ المنافقين تشابهت قلوبهم وأعمالهم، وهم مع ذلك: ﴿تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّى﴾ [الحشر: ١٤]. فليست قلوبهم متوادة متوالية، إلا ما دام الغرض الذي يؤمونه مشتركاً بينهم، ثم يتخلى بعضهم عن بعض.

[٩٦]

[٩٦] يعني: أنك ترى المنافقين مجتمعين فتظن أنهم متآلفين مجتمعين، وهم في حقيقة الأمر متفرقون، لأنَّ الذي جمعهم إنما هو تشابه قلوبهم في الحقد على الإسلام والمسلمين.

قوله: «فليست قلوبهم متوادة متوالية، إلا ما دام الغرض الذي يؤمونه مشتركاً...» يعني: أن قلوبهم ما توادت ولن تتواد، وإنما هم يجتمعون عندما يكون لهم هدف مشترك أو مأرب يسعون لتحقيقه، فإذا حصل فإنهم يتفرقون، لأنه قد حصل المقصود الذي جمعهم، ثم يعودون إلى التفرق والتشتت ويتخلى بعضهم عن بعض إذا حصل الغرض الذي اجتمعوا من أجله.

بخلاف المؤمن، فإنه يجب المؤمن، وينصره بظهر الغيب، وإن تناءت به الديار، وتباعد الزمان. ثم وصف الله سبحانه كل واحدة من الطائفتين بأعمالهم في أنفسهم وفي غيرهم. وكلمات الله جوامع. [٩٧]

[٩٧] يعني أن المؤمنين بعضهم أولياء بعض في المحبة والنصرة سواء كانوا متعاصرين، أو كان بعضهم متقدماً والآخر متأخراً، قال سبحانه تعالى يصف هذه الميزة التي يتميز بها المؤمنون: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ﴾ [الحشر: ١٠] وسواء كانوا متجاورين في المساكن، أم كانت تفصل بينهم الحدود والمسافات الشاسعة، فإنهم يجب بعضهم بعضاً، وينصر بعضهم بعضاً، لأن هذا من مستلزمات الإيثار، قال سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: ١٠] فالمؤمنون أخوة على اختلاف الزمان والمكان.

قوله: «ثم وصف سبحانه كل واحدة من الطائفتين بأعمالهم في أنفسهم، وفي غيرهم» يعني: وصف الله كلاً من الطائفتين: طائفة المنافقين وطائفة المؤمنين، بصفاتهم المميزة فقال: ﴿الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمُنْكَرِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمَعْرُوفِ وَيَقْبِضُونَ أَيْدِيَهُمْ نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ﴾ [التوبة: ٦٧] وقال في المؤمنين: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [التوبة: ٧١] فهذا وصف الطائفتين في كتاب الله عز وجل.

وذلك أنه لما كانت أعمال المَرء المتعلقة بدينه قسمين: أحدهما: أن يعمل ويترك، والثاني: أن يأمر غيره بالفعل والترك، ثم فعله إمّا يختص هو بنفعه، أو ينفع به غيره، فصارت الأقسام ثلاثة ليس لها رابع. أحدها: ما يقوم بالعامل، ولا يتعلّق بغيره، كالصلاة مثلاً. والثاني: ما يعمل له لنفع غيره، كالزكاة. والثالث: ما يأمر غيره أن يفعل، فيكون الغير هو العامل وحظه هو الأمر به. [٩٨]

[٩٨] أي: أن أعمال المؤمن على قسمين: أعمال خاصة به لنفسه يعلمها ويقوم بها، وأعمال عامة له ولغيره، فمثلاً الصلاة من الأعمال الخاصة التي يقوم بها الإنسان فهي عمل بدني، ولا يجوز أن يقوم به غيره، وأما الأعمال العامة فهي كالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإيتاء الزكاة، وهي أعمال عامة تتعدى الشخص إلى غيره، فمثلاً الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هذا يتعدى نفعه إلى الغير، وتعليم العلم النافع والصدقة، يتعدى نفعها إلى الغير، وإنما يفعلون هذه الأعمال التي تتعدى إلى غيرهم، لأنهم يحبّون لغيرهم ما يحبّون لأنفسهم وهذا من الأمور التي تعبدنا الله بها، قال ﷺ: «لا يؤمن أحدكم حتّى يُحبّ لأخيه ما يُحبّ لنفسه»<sup>(١)</sup>.

(١) أخرجه البخاري (١٣)، ومسلم (٤٥) (٧١) من حديث أنس بن مالك ؓ.

فقال سبحانه في صفة المنافقين: ﴿يَأْمُرُونَ بِالْمُنْكَرِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمَعْرُوفِ﴾ وبإزائه في صفة المؤمنين: ﴿يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾، والمعروف: اسم جامع لكل ما يحبه الله من الإيمان والعمل الصالح، والمنكر: اسم جامع لكل ما كرهه الله ونهى عنه. [٩٩]

[٩٩] المنافقون يأمرّون بالمنكر، والمنكر: هو كل فعل قبيح، وعمل شنيع، وينهون عن المعروف، والمعروف: هو كل خير وكل طاعة، فانظر إلى انتكاس فطرتهم وسوء طويّتهم، فهم ينهون عن كل فضيلة، وكل خلق قويم، ويأمرّون بكل رذيلة، ولا تزال هذا الطائفة هذا دأبها إلى يومنا هذا، فهامهم المنافقون اليوم يصفون المسلمين بأوصاف هي في حقيقتها حسنة، لكنهم لانتكاس فطرتهم وحقدهم يرونها قبيحة، لأنهم يريدون نشر كل سوء، ويصفون المسلمين بالرجعية والإرهاب.

قوله: «المعروف اسم جامع..» المعروف: ما تعرفه العقول السليمة والفطر المستقيمة، وهو كل ما أمر الله به من الخير والبر والإحسان.

والمنكر: كل ما نهى الله عنه، سُمّي منكراً لأنه تنكره العقول السليمة، والفطر المستقيمة.

ثم قال: ﴿وَيَقْبِضُونَ أَيْدِيَهُمْ﴾ [التوبة: ٦٧] قال مجاهد: يقبضونها عن الإنفاق في سبيل الله، وقال قتادة: يقبضونها عن كل خير. فمجاهد أشار إلى النفع بالمال، وفتادة أشار إلى النفع بالمال والبدن. وقبض اليد: عبارة عن الإمساك، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ﴾ [الإسراء: ٢٩] وفي قوله: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ [المائدة: ٦٤]. وهي حقيقة عرفية، ظاهرة من اللفظ، أو هي مجاز مشهور. [١٠٠]

[١٠٠] معنى قوله تعالى: ﴿وَيَقْبِضُونَ أَيْدِيَهُمْ﴾: أي أنهم يبخلون بالصدقة والإنفاق في سبيل الله، لأنَّ الإنفاق يشار إليه ببسط اليد، والبخل يشار إليه بقبض اليد، فهذه صفة اليهود، وهي صفة المنافقين فإنهم يقبضون أيديهم عن الصدقات، وقيل: بما هو أعمُّ من ذلك أنهم يقبضون أيديهم عن كل خير.

وقد صورَّ الله صورة البخل فقال: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ﴾ فالمقصود هنا: النهي عن البخل، فالبخل قد قبضت يده عن الإنفاق، والمنفق قد بسطت يده في الخير، قال تعالى: ﴿وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ﴾ أي: لا تبسطها بالإنفاق كل البسط حتى تبلغ حد الإسراف، بل المقصود: الوسط وهو ما بين القبض والبسط، بأن يتوسط الإنسان ويعتدل في الإنفاق، فلا يبخل ولا يسرف، وهذا من صفات عباد الرحمن أنهم ﴿إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾ [الفرقان: ٦٧].

وبإزاء قبض أيديهم قوله في المؤمنين: ﴿وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾، فإنَّ الزكاة - وإن كانت وقد صارت حقيقةً شرعيةً في الزكاة المفروضة - فإنها اسمٌ لكلِّ نفعٍ للخلق، من نفع بدني أو مالي، فالوجهان هنا كالوجهين في قبض اليد. [١٠١]

[١٠١] يعني: أنه يقابل قبض المنافقين أيديهم - وهو كناية عن البخل - إيتاء المؤمنين الزكاة، والزكاة على قسمين: زكاة الأموال، وزكاة الأعمال والأنفس بطاعة الله وعبادته سبحانه، بمعنى: تطهيرها وتكميلها بطاعة خالقها. فالزكاة حقيقة شرعية في الزكاة المالية، ولكنها أعم من ذلك فتشمل كل نفع وإن لم يكن مالياً، فتكون بهذا الاعتبار حقيقة عرفية، لأنَّ الحقائق ثلاث: لغوية وشرعية وعرفية، أو يكون حمل الزكاة على ما هو أعم من زكاة المال من باب المجاز المعروف عند البلاغيين.



ثم قال: ﴿نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ﴾ ونسيان الله: ترك ذكره. وبإزاء ذلك قال الله في صفة المؤمنين: ﴿يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ﴾ فَإِنَّ الصَّلَاةَ أيضاً تعم الصلاة المفروضة والتطوع، وقد يدخل فيها كل ذكر لله، إما لفظاً، وإما معنى، قال ابن مسعود رضي الله عنه: «ما دمت تذكر الله فأنت في صلاة، وإن كنت في السوق» وقال معاذ بن جبل: «مدارسة العلم تسبيح». [١٠٢]

[١٠٢] قوله: ﴿نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ﴾ أي: المنافقون تركوا ذكر الله، ولهذا قال عنهم: ﴿وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ١٤٢]، فعلامة المنافق أنه لا يذكر الله إلا قليلاً، فهذا هو نسيانهم لخالقهم سبحانه، فالله جازاهم بأن نسيهم، يعني: تركهم في العذاب، وليس المراد بالنسيان هنا الزهول، لأنه في حق الله لا يجوز النسيان، وليس هذا المقصود، لأن الله لا يأخذه زهول، وإنما المراد لما تركوا ذكر الله بالإعراض عنه، تركهم الله في العذاب وأعرض عنهم، لأنَّ الجزء من جنس العمل، وهذا من باب المقابلة، وإلا فإنَّ الله لا يُوصف بالنسيان، قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ [مريم: ٦٤]، لأنه منزّه عن ذلك، قال سبحانه: ﴿فِي كِتَابٍ لَا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنْسَى﴾ [طه: ٥٢].

ولهذا قال: «وبإزاء ذلك...» أي: لما كان المنافقون نسوا ذكر الله وقابل ذلك فعل المؤمنين فهم ﴿يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ﴾، والصلاة: ذكر لله - عزَّ وجلَّ - قال تعالى: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾ [طه: ١٤]، وقال سبحانه وتعالى: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَلَذِكْرُ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾ [العنكبوت: ٤٥] فالصلاة فيها ثلاث فوائد، الفائدة الأولى: أنها ذكر لله سبحانه وتعالى، والفائدة الثانية: أنها تنهى عن الفحشاء والمنكر، والفائدة الثالثة: أنها تُعين على تحمل المشاق والمصاعب، قال

.....

سبحانه: ﴿وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ﴾ [البقرة: ٤٥].

قوله: «ويدخل فيها كل ذكر الله، قال ابن مسعود رضي الله عنه: ما دمت تذكر الله، فأنت في صلاة...» أي: الصلاة يُراد بها: العبادة المفروضة، المبدوءة بالتكبير، والمختومة بالتسليم، ذات القيام والركوع والسجود والدعاء وتلاوة القرآن، فهذه الأعمال مجتمعة من الأعمال القولية والعملية والقلبية، وهذا في الصلاة خصوصاً، وتُطلق الصلاة ويراد بها العموم، فتشمل ذكر الله بالتسبيح والتكبير والتهليل.

ثم ذكر ما وَعَدَ الله به المنافقين والكفار من اللَّعْنَةِ، ومن النار، والعذاب المقيم في الآخرة، وبإزائه ما وعد المؤمنين: من الجنة والرضوان، ومن الرحمة. ثم في ترتيب الكلمات وألفاظها أسرارٌ كثيرة، ليس هذا موضعها. وإنما الغرض تمهيد قاعدة لما سنذكره إن شاء الله. [١٠٣]

[١٠٣] يعني: أن الله جزأهم على فعلهم بعقوبات ثلاث وهي: النار واللعة، والعذاب المقيم، كُلُّها - والعياذ بالله - عقوباتٌ شديدة.

قوله: «وبإزائه ما وعد المؤمنين...» أي: وعد المؤمنين في مقابل ما وعد به المنافقين ثلاثة أمور: الجنة والرضوان والرحمة، وشتان بين الرحمة واللعة، فبالرحمة الإيواء والتقريب، وباللعة: الطرد والإبعاد، وبالجنة: النعيم، وبالرضوان: الفرح والسرور.

قوله: «ثم في ترتيب الكلمات وألفاظها...» هذا اعتذار من الشيخ رحمه الله حيث أنه لم يبين كل ما تشتمل عليه الآيتان من الأسرار العظيمة، إنما ذكر ما بدى له من الإشارات، وغرضه من هذا التمهيد لقاعدة تحريم مشابهة أصحاب الجحيم.

وقد قيل: إِنَّ قوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٧] إشارة إلى ما هو لازم لهم في الدنيا والآخرة من الآلام النفسية غمّاً وحزناً وقسوة وظلمة قلب وجهلاً، فَإِنَّ للكفر والمعاصي من الآلام العاجلة الدائمة ما الله به عليم. [١٠٤]

[١٠٤] قوله: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ﴾ يُفسَّر ويُراد به: عذاب الآخرة، وقد يُفسَّر ويراد به ما يحصل لهم في الدنيا من ضيق النفس، وتكدير البال، وضنك العيش، فَإِنَّ المنافق دائماً في همٍّ وغمٍّ لا سبباً إذا رأى نصر الله للمؤمنين، وما هم فيه من الخير، فَإِنَّ ذلك يغمّه ويسوؤه، فهو دائماً في همٍّ وقلق وعذاب نفسي في الدنيا، وأما في الآخرة، فما ينتظره من العذاب الجسمي أعظم.

قوله: «فإِنَّ للكفر والمعاصي من الآلام العاجلة الدائمة ما الله به عليم». وهذا شيءٌ مشاهد ومجرب، فتجد الكافر من أشد الناس ضيق صدر في الدنيا، بالرغم من توفر الحياة الرغدة وأسباب الرفاهية، وإنما هذا لأنه لا يؤمن بالله، فتجد أن عنده فراغاً روحياً، لأن النفس لها غذاء وغذاؤها صلتها بالله، والمنافقون في حنق على المسلمين لا يحبون أن يصيبهم خير، قال تعالى: ﴿مَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَاللَّهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾ [البقرة: ١٠٥] فرغم أنهم في بحبوحة من العيش، لكنهم في شقاء نفسي، لأن العبرة بنعيم القلب لا بنعيم البدن والمظاهر، فالمسلم حتى وإن عاش فقيراً لا يملك إلا قوته فإنه في سعادة غامرة بعلاقته مع ربه، لذلك تجده لا ينظر إلى الدنيا نظر رغبة فيها ولا يحسد غيره، قال النبي ﷺ: «من بات معافى في بدنه، آمناً في سربه،

.....

عنده قوتُ يومه، فكأنها سيقَّتْ له الدنيا بحذافيرها<sup>(١)</sup>، لهذا يقول بعض الصالحين:  
لو يعلم الملوك وأبناء الملوك ما نحن فيه لجالدونا عليه بالسيوف.

(١) أخرجه ابن ماجه (٤١٤١)، والترمذي (٢٣٤٦) من حديث عبيد الله بن محصن الخطمي رضي الله عنه.

ولهذا تجد غالب هؤلاء لا يُطَيِّبون عيشهم إلا بما يُزيل عقولهم، ويلهي قلوبهم، من تناول مسكر، أو رؤية مُلهٍ أو سماع مطرب، ونحو ذلك. [١٠٥]

[١٠٥] أي: أنه مما يدلُّ على أنَّ هؤلاء الكفار والمنافقون في همٍّ وكدرٍ ومعيشة ضنك - رغم أنهم قد يملكون أسباب الرفاهية - إنهم يتعاطون ما يريحهم من هذا الهمِّ والغمِّ، بإذهاب عقولهم، واشتغالهم بالملهيات من طربٍ ومعصية، يقصدون بذلك الراحة مما هم فيه، فيتعاطون المسكرات والمخدرات، لأجل أن يستريحوا من الهمِّ، ويسمّونه الشراب الروحي، لأجل أن يطردوا ما هم فيه من الهموم والأحزان، ولا يدرون أنَّ الراحة في ذكر الله - عزَّ وجلَّ - وطاعته، فلذَّة السماع إنما تكون بسماع ذكر الله - عزَّ وجلَّ - وتلاوة القرآن الكريم الذي يغذي الروح والبدن، ويقوّي النفس ويزيد الإيمان، فالكفار محرومون من هذا.

وقد يشتدُّ بأحدهم الفراغ الروحي، فيُقبل على الانتحار، ليستريح بزعمه، ظانًّا أنه إذا مات استراح، وما درى أن ما ينتظره أشدُّ وأعظم والعباذ بالله، وقد يحصل هذا لضعاف الإيمان من أهل الإسلام ممن ابتعدوا عن دينهم وارتكبوا المعاصي، فاسودَّت قلوبهم، يفرّون من واقعهم المحزن إلى تعاطي المحرمات أو الانتحار.

وبإزاء ذلك قوله في المؤمنين: ﴿أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ﴾ فَإِنَّ اللَّهَ يَعَجَلُ  
للمؤمنين من الرحمة في قلوبهم وغيرها، بما يجدونه من حلاوة الإيمان،  
ويذوقونه من طعمه، وانشرح صدورهم للإسلام - إلى غير ذلك من السرور  
بالإيمان والعلم النافع والعمل الصالح بما لا يمكن وصفه. [١٠٦]

[١٠٦] أي: بمقابلة حال المنافقين والكفار ما ذكره في حال المؤمنين حيث عجل الله  
لهم الرحمة في الدنيا قبل الآخرة، بما يجدونه في صدورهم من حلاوة الإيمان وانشرح  
الصدر، فهم حتى وإن كانوا فقراء لا يملكون من حطام الدنيا شيئاً إلا أنهم في قمة  
السعادة لما وضعه الله في قلوبهم من القناعة والرضا، لأن تطلّعهم إنما هو لما عند الله،  
فالدنيا إنما هي طريقهم إلى الآخرة.

وقال سبحانه في تمام خبر المنافقين: ﴿كَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ كَانُوا أَشَدَّ مِنْكُمْ قُوَّةً وَكَثْرَ أَمْوَالًا وَأَوْلَدًا﴾ [التوبة: ٦٩]. وهذه الكاف قد قيل: إنها رفع خبر مبتدأ محذوف، تقديره: أنتم كالذين من قبلكم. وقيل: إنها نصب بفعل محذوف تقديره: فعلتم كالذين من قبلكم، كما قال النمر بن توبل:

كاليوم مطلوباً ولا طالباً

أي: لم أر كاليوم، والتشبيه - على هذين القولين - في أعمال الذين من قبل، وقيل: إن التشبيه في العذاب، ثم قيل: العامل محذوف، أي: لعنهم وعذبهم كما لعن الذين من قبلكم، وقيل - وهو أجود -: بل العامل ما تقدم، أي: وعد الله المنافقين كوعد الذين من قبلكم، ولعنهم كلعن الذين من قبلكم، ولهم عذاب مقيم كالذين من قبلكم، أو محلها نصب، ويجوز أن يكون رفعاً، أي: عذاب كعذاب الذين من قبلكم.

وحقيقة الأمر على هذا القول: أن الكاف تناولها عاملان ناصبان، أو ناصب ورافع، من جنس قولهم: أكرمت وأكرمني زيد، والنحويون لهم فيما إذا لم يختلف العامل - كقولك: أكرمت وأعطيت زيدا - قولان: أحدهما، وهو قول سيبويه وأصحابه: أن العامل في الاسم هو أحدهما وأن الآخر حذف معموله؛ لأنه لا يرى اجتماع عاملين على معمول واحد.

والثاني: قول الفراء وغيره من الكوفيين: أن الفعلين عملاً في هذا الاسم، وهو يرى أن العاملين يعملان في المعمول الواحد. وعلى هذا اختلافهم في



نحو قوله: ﴿عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ﴾ [ق: ١٧] وأمثاله.

فعلى قول الأولين يكون التقدير: وَعَدَ اللهُ المنافقين النارَ كوعد الذين من قبلكم، ولهم عذاب مقيم كالذين من قبلكم، أو كعذاب الذين من قبلكم، ثم حُذف اثنان من هذه المعمولات لدلالة الآخر عليهما، وهم يستحسنون حذف الأولين.

وعلى القول الثاني يمكن أن يقال: الكاف المذكورة بعينها هي المتعلقة بقوله: (وعد) وبقوله: (ولعن) وبقوله: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ﴾ [التوبة: ٦٨] لأنَّ الكاف لا يظهر فيها إعراب، وهذا على القول بأنَّ عملَ الثلاثة النصب ظاهر.

وإذا قيل: إنَّ الثالث يعمل الرفع؛ فوجهه: أنَّ العمل واحد في اللفظ، إذ التعلُّق تعلُّق معنوي لا لفظي.

وإذا عرفت أنَّ من الناس من يجعل التشبيه في العمل، ومنهم من يجعل التشبيه في العذاب، فالقولان متلازمان، إذ المشابهة في الموجب تقتضي المشابهة في الموجب، وبالعكس، فلا خلاف معنوي بين القولين.

وكذلك ما ذكرناه من اختلاف النحويين في وجوب في الحذف وعدمه، إنها هو اختلاف في تعليقات ومآخذ لا تقتضي اختلافاً لا في إعراب، ولا في معنى؛ فإذا: الأحسن أن تتعلق الكاف بمجموع ما تقدم: من العمل والجزاء، فيكون التشبيه فيها لفظاً.

وعلى القولين الأولين: يكون قد دلَّ على أحدهما لفظاً، ودلَّ على الآخر لزوماً.

وإن سلكت طريقة الكوفيين - على هذا - كان أبلغ وأحسن؛ فإنَّ لفظ الآية يكون قد دلَّ على المشابهة في الأمرين من غير حذف، وإلا فيضمر: حالكم كحال الذين من قبلكم، ونحو ذلك، وهو قول من قدره: أنتم كالذين من قبلكم.

ولا يسع هذا المكان بسطاً أكثر من هذا، فإنَّ الغرض متعلِّق بغيره. [١٠٧]

[١٠٧] هذه مباحث لغوية قد لا تفيد السامع غير المتخصص كثيراً، وهذا إن دلَّ على شيء فإنما يدل على غزارة علمه، فهو لا يترك بعض المباحث العلمية التي تعترض طريقه، بل يُفصِّلها، ولكن هذه الأمور قد لا يستفيد منها إلا المتخصِّصون، وأمَّا عامة الناس والمبتدأون في طلب العلم، فقد لا يستفيدون منها، فلذلك نحن نتجاوزها. إلى قوله: وأما قوله: ﴿فَأَسْتَمْتَعُوا بِخَلْقِهِمْ﴾.

وهذه المشابهة في هؤلاء بإزاء ما وصف الله به المؤمنين من قوله: ﴿وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [التوبة: ٧١] فَإِنَّ طاعة الله ورسوله تنافي مشابهة الذين من قبلكم، قال سبحانه: ﴿كَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ كَانُوا أَشَدَّ مِنْكُمْ قُوَّةً وَأَكْثَرَ أَمْوَالًا وَأَوْلَدًا فَاسْتَمْتَعُوا بِخَلْقِهِمْ فَاسْتَمْتَعْتُمْ بِخَلْقِكُمْ كَمَا اسْتَمْتَعَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ بِخَلْقِهِمْ وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾ [التوبة: ٦٩].

فالخطاب في قوله: ﴿أَشَدَّ مِنْكُمْ قُوَّةً﴾ [التوبة: ٦٩] وقوله: ﴿فَاسْتَمْتَعْتُمْ﴾ [التوبة: ٦٩]، إن كان للمنافقين، كان من باب خطاب التلوين والالتفات، وهذا انتقال من الغيبة إلى الحضور، كما في قوله: ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴿٢﴾ مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴿١﴾ إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٣ - ٥].

ثم حصل الانتقال من الخطاب إلى الغيبة في قوله: ﴿أُولَئِكَ حِطَّتْ أَعْمَالُهُمْ﴾ [التوبة: ٦٩] وكما في قوله: ﴿حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلِكِ وَجَرِينَ بَيْنَ يَدَيْهِمْ يَرْبِجَ طَيْبَةً وَفَرِحُوا بِهَا﴾ [يونس: ٢٢]، وقوله: ﴿وَكُرْهُ إِلَيْكُمْ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانُ أُولَئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ﴾ [الحجرات: ٧] فَإِنَّ الضمير في قوله: ﴿أُولَئِكَ حِطَّتْ أَعْمَالُهُمْ﴾ الأظهر أنه عائد إلى المستمتعين الخائضين من هذه الأمة، كقوله فيما بعد: ﴿أَلَمْ يَأْتِهِمْ نَبَأُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ [التوبة: ٧٠] وإن كان الخطاب لمجموع الأمة المبعوث إليها، فلا يكون الالتفات إلا في الموضع الثاني.

وأما قوله: ﴿فَاسْتَمْتَعُوا بِخَلْقِهِمْ﴾ ففي تفسير عبد الرزاق، عن معمر، عن

الحسن في قوله: ﴿فَاسْتَمْتَعُوا بِخَلْقِهِمْ﴾ قال: بدينهم، ويروى ذلك عن أبي هريرة رضي الله عنه، وروي عن ابن عباس: أي بنصيبهم من الآخرة في الدنيا، وقال آخرون: بنصيبهم من الدنيا.

قال أهل اللغة: «الخلق» هو النصيب والحظ، كأنه ما خلق للإنسان، أي: ما قدر له، كما يقال: القسّم لما قسم له، والنصيب لما نُصِبَ له، أي ثبت، ومنه قوله تعالى: ﴿مَا لَهُ، فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ﴾ أي: نصيب. وقول النبي ﷺ: «إنما يلبس الحرير من لا خلق له في الآخرة». [١٠٨]

[١٠٨] قوله تعالى: ﴿فَاسْتَمْتَعُوا بِخَلْقِهِمْ﴾، الخلاق ذكر فيه الشيخ معنيين، قيل: معناه الدين، وقيل: معناه النصيب، كما في قوله تعالى: ﴿مَا لَهُ، فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ﴾ [البقرة: ١٠٢]، يعني: من نصيب، وكلا المعنيين حق، فإن الأولين من الكفار والمنافقين استمتعوا بدينهم أو بنصيبهم من هذه الدنيا، فاستغلوا الدين لمصالحهم، فأهل النفاق أظهروا الإيمان وأبطنوا الكفر مصلحة لهم، ليستمتعوا به في الدنيا ويسلموا من القتل والتشريد، لأنهم لو صرّحوا بكفرهم لأنهم ما ينال الكفار الأصليين من المعاملة، لقوله ﷺ: «إنما يلبس هذا من لا خلق له..» أي: نصيب.

والآية تعمُّ ما ذكره العلماء جميعهم، فإنه سبحانه قال: ﴿كَانُوا أَشَدَّ مِنْكُمْ قُوَّةً وَأَكْثَرَ أَمْوَالًا وَأَوْلَدًا﴾ [التوبة: ٦٩] فتلك القوة التي كانت فيهم كانوا يستطيعون أن يعملوا بها للدنيا والآخرة وكذلك أموالهم وأولادهم، وتلك القوة والأموال والأولاد هو الخلاق. [١٠٩]

[١٠٩] يعني: الآية تعم القولين جميعاً فهما من اختلاف التنوع في أنَّ الكفار والمنافقين الأولين استمتعوا بدينهم، وبنصيبتهم من هذه الدنيا، فهؤلاء المنافقون المتأخرون مثلهم، استمتعوا بخلاقهم، أي: نصيبهم ودينهم من هذه الدنيا.

قوله: «فإنَّه سبحانه قال: ﴿كَانُوا أَشَدَّ مِنْكُمْ ..﴾، فالدنيا هي نصيبٌ لمن شاء الله من عباده، فمن الناس وهم الموفقون مَنْ استعملوا ما أعطاهم الله في الدنيا من أسباب القوة من مالٍ وولد وجاه في طاعة الله، فكان زاداً لهم إلى الآخرة، ومن الناس مَنْ استمتع به في دنياه ولم يتفطن لآخرفته، وهم المنافقون والكافرون الذين انشغلوا بالملذات والمشتهيات وتركوا العمل ليوم الحساب، فالاستمتاع على قسمين: استمتاعٌ حسن، واستمتاعٌ سيِّء، الاستمتاع الحسن: هو أن يستعين العبد بما أعطاه الله على طاعته، والاستمتاع السيِّء: هو الذي يستمتع به في دنياه في المعاصي وينسى آخرته.

فاستمتعوا بقوتهم وأموالهم وأولادهم في الدنيا، ونفس الأعمال التي عملوها بهذه القوة، والأموال: هي: دينهم، وتلك الأعمال لو أرادوا بها الله، والدار الآخرة لكان لهم ثوابٌ في الآخرة عليها. فتمتعهم بها أخذ حظوظهم العاجلة بها، فدخل في هذا من لم يعمل إلا لدنياه، سواء كان جنس العمل من العبادات أو غيرها. [١١٠]

[١١٠] أي: أن هؤلاء القوم استخدموا أموالهم وأولادهم للدنيا، فنالوها، ولكن الدنيا فانية، وأما المؤمنون فإنهم نظروا إلى الآخرة، فاستعانوا بقوتهم وما أعطاهم الله من المال، فاستعانوا به على الأعمال الصالحة، فجعلوا الدنيا مطيةً للآخرة، فكسبوا الدنيا والآخرة.

قوله: «فتمتعهم بها أخذ حظوظهم العاجلة بها...» أي: أن المقصود بالتمتع المذموم بها أن يأخذوا منها عاجل الشهوات والملذات، وهذا مؤقت لأن الدنيا لا تدوم، ويدخل في هذا - يعني: في أخذ الحظوظ العاجلة - من لم يعمل إلا لدنياه مع ترك آخرته، سواء كان جنس العمل في العبادات - أي: كالمنافقين الذين إنما يؤدون العبادات لا لأجل الثواب وإنما ليأكلوا بعملهم في الدنيا، ولهذا قال تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزَيَّنَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ﴾ (١٥) أُولَئِكَ الَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ إِلَّا النَّكَارُ وَحَبِطَ مَا صَنَعُوا فِيهَا وَبِطِلَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [هود: ١٥-١٦] والنبي ﷺ يقول: «تَعَسَّ عَبْدُ الدِّينَارِ وَالدَّرْهَمِ وَالْقُطَيْفَةِ» إِنَّهُ عَبْدٌ لِهَذَا الْمَالِ، «إِنْ أُعْطِيَ رَضِيَ، وَإِنْ لَمْ يُعْطَ لَمْ يَرْضَ»<sup>(١)</sup>.

(١) أخرجه البخاري (٢٨٨٦) من حديث أبي هريرة ؓ.

ثم قال سبحانه: ﴿فَأَسْتَمْتَعْتُمْ بِخُلُقِكُمْ كَمَا أَصْتَمْتَعْتُمُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ بِخُلُقِهِمْ وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾ [التوبة: ٦٩] وفي (الذي) وجهان: أحسنهما: أنها صفة المصدر، أي: كالخوض الذي خاضوه فيكون العائد محذوفاً كما في قوله: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَمًا فَهُمْ لَهَا مَالِكُونَ﴾ [يس: ٧١] وهو كثير فاشٍ في اللغة. والثاني: أنه صفة الفاعل، أي: كالفریق، أو الصنف، أو الجيل الذي خاضوه، وجمع سبحانه بين الاستمتاع بالخلاق وبين الخوض؛ لأنَّ فساد الدين إما أن يقع بالاعتقاد الباطل والتكلم به، أو يقع في العمل بخلاف الاعتقاد الحق، والأول: هو البدع ونحوها، والثاني: هو فسق الأعمال ونحوها. والأول: من جهة الشبهات، والثاني: من جهة الشهوات. [١١١]

[١١١] قوله: ﴿وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾ في قوله: «كالذي خاضوا» وجهان: أنه مصدر أو اسم موصول، أي: خوضاً كالذي خاضوا، فيكون مصدراً، أو أنَّ (الذي) بمعنى: (الذين) أي: وخضتم كالذين خاضوا من قبلكم، والخوض قسمان: خوض في العقيدة، وخوض في الشهوات، والخوض في العقيدة يُسمَّى الشَّبهات، والخوض في الملذَّات والمشهيات يُسمَّى الشهوات، فالذين من قبلنا خاضوا خوضين: خاضوا في عقيدتهم فصار منهم الكفار والفُسَّاق والمبتدعة، وخاضوا أيضاً في أموالهم وشهواتهم، فصاروا فُسَّاقاً فسقاً عملياً، لأنَّ الفسق على قسمين: فسق اعتقادي، وفسق عملي.

.....

والخوض إما أن يكون في العقيدة، كالذين يخوضون في مسائل الإيمان كالمعتزلة والجهمية والأشاعرة وغيرهم ممن خاضوا في أمور العقيدة، وكان الواجب عليهم أن يستسلموا ويسلموا لما جاء عن الله ورسوله ﷺ في أمور العقيدة، دون أن يطلقوا العنان لعقولهم متجاوزين النصوص من الكتاب والسنة، فتعبوا وأتعبوا غيرهم دون أن يصلوا إلى شيء، ولو قبلوا ما جاء في الكتاب والسنة كما فعل أهل السنة والجماعة لوفروا على أنفسهم الجهد والتعب، فهذا خوض الشهوات - والعياذ بالله - والخوض الآخر هو خوض الشهوات، أي: فعل المعاصي والآثام المحرمة، أي: أنهم أعطوا نفوسهم ما تشتهي من ملامهي الحياة المحرمة، فهذا خوض عملي، وليس اعتقادياً وهو أخف، وصاحبه يُسمى فاسقاً فسقاً عملياً، ينقص به إيمانه.



ولهذا كان السلف يقولون: احذروا من الناس صنفين: صاحب هوى قد فتنه هواه، وصاحب دنيا أعمته دنياه. وكانوا يقولون: احذروا فتنة العالم الفاجر، والعابد الجاهل، فإنَّ فتنتهما فتنةٌ لكل مفتون، فهذا يُشبهه المغضوب عليهم الذين يعلمون الحق ولا يتبعونه، وهذا يشبه الضالِّين الذين يعملون بغير علم. [١١٢]

[١١٢] كان السلف يقولون: «احذروا صنفين...» صاحب الهوى الذي يخوض في العقيدة، وصاحب الدنيا الذي انغمس في شهواته وملذاته.

كما كانوا يقولون: «احذروا فتنة العالم الفاجر...» أي: أنَّ فتنة العابد الجاهل هي فتنة الضالِّين، لأنهم يعبدون الله على جهل وضلال، وفي مقدمتهم النصارى كما سبق، وفتنة العالم الفاجر هي فتنة المغضوب عليهم، وهم الذين أعطاهم الله العلم، فلم يعملوا به، بل باعوه بثمنٍ بخس، وكانوا فيه من الزاهدين، وهؤلاء هم اليهود وكل من سار على نهجهم من علماء الضلال الذين لم يبيِّنوا للناس الحق، بل كتموه لأجل مصالحهم.

ووصف بعضهم أحمد بن حنبل فقال: رحمه الله عن الدنيا ما كان أصبره  
وبالماضين ما كان أشبهه، أته البدع فنفاها، والدنيا فأباها. [١١٣]

[١١٣] أي: أن الإمام أحمد - رحمه الله - كان أشبه الناس بصحابة رسول الله ﷺ  
والتابعين في سمته وطريقته، ففي العقيدة كان وقافاً عند قولهم، ملتزماً بنهجهم، وللدنيا  
كان مجافياً، وقد امتحن في ذلك وضرب ولم يتنازل عن شيء من دينه، وإنما صبر  
واحتسب، ولم يعطهم شيئاً من التنازل أبداً، وعرضت عليه الدنيا - أي: الوظائف  
والمناصب - ولكنه أبأها، وأته البدع فنفاها حين وقف في وجه المبتدعين وقوف الجبال  
الراسيات. وهذا منهج السلف الصالح من الصحابة والتابعين.

وقد وصف الله أئمة المتقين فقال: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَيْمَةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾ [السجدة: ٢٤] فبالصبر ترك الشهوات، وباليقين تُدفع الشبهات.

ومنه قوله في سورة العصر: ﴿وَتَوَّاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَّاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾ وقوله: ﴿وَاذْكُرْ عَبْدَنَا إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ أُولَى الْأَيْدِي وَالْأَبْصَارِ﴾ [ص: ٤٥] ومنه الحديث المرسَل عن النبي ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يَحِبُّ الْبَصِيرَ الْنَاقِدَ عِنْدَ وَرُودِ الشَّبَهَاتِ، وَيَحِبُّ الْعَقْلَ الْكَامِلَ عِنْدَ حُلُولِ الشَّهَوَاتِ»<sup>(١)</sup>. [١١٤]

[١١٤] قوله: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَيْمَةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾ أي: أنهم صاروا أئمة بسبيين: السبب الأول: الصبر فصبروا عما حَرَّمَ الله، والسبب الثاني: اليقين: ﴿وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾ يعني: يؤمنون بها ولا يشكون فيها، ولهذا يقول الشيخ في عبارة أخرى: بالصبر واليقين تُنال الإمامة في الدين، وهذا منتزع من هذه الآية ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَيْمَةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾ فالصبر يمنع من الشهوات المحرمة، واليقين يمنع من الشبهات المضلّة، وهذا مما يَثْبُت الإنسان على عقيدته، وهو ما عليه الإمام أحمد - رحمه الله - فإنه صبر عن الشهوات، وأيقن بما أخبر الله به، والتزم أمره ونهيه، فلذلك ثبت في محنته، ولم يتنازل لهم عن شيء أرادوه.

(١) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» من حديث عمران بن حصين، وفيه حفص بن عمر العدني، ضعفه الجمهور.

ومنه قوله في سورة العصر: ﴿وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾. وقوله: ﴿أُولَى الْأَيْدِي وَالْأَبْصَارِ﴾ ومنه الحديث المرسل عن النبي ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يَجِبُ النَّاقدَ عَن وَرودِ الشَّبهاتِ وَيَجِبُ العَقْلَ الكَاملَ عِندَ حُلُولِ الشَّهواتِ».

[١١٥]

[١١٥] قال الله تعالى في سورة العصر: ﴿وَالْعَصْرِ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ۝١ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ ۝٢﴾ [العصر: ١-٣] فوصف الله سبحانه الإنسان بجميع أجناسه: عرباً وعجماً، وأحراراً وعبيداً، وذكوراً وإناثاً، وملوكاً وصعاليك، وأغنياء وفقراء بأنهم في خسر، إلا من اتَّصف بأربع صفات: الإيمان، والعمل الصالح، والتواصي بالحق: وهو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والتواصي بالصبر: على ما ينالهم من الأذى والمشقة إذا أمروا ونهوا، فمن اتَّصف بهذه الصفات الأربع، فإنه ينجو من هذه الخسارة المحققة.

والشاهد في هذه السورة أنهم التزموا أوامر الله، وثبتوا على الحق، وأمروا غيرهم بالثبات عليه، ونهوا غيرهم عن العدول عن الحق، ولما كان الذي يسلك طريق الإيمان لا بد أن يتعرض للمحنة والفتنة، فيحتاج حينها للصبر، قال الله عزَّ وجلَّ على لسان لقمان وهو يعظ ابنه: ﴿يَبْنِيْ أَقِمِ الصَّلَاةَ وَآمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَانْهَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأَصْبِرْ عَلَىٰ مَا أَصَابَكَ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزَمِ الْأُمُورِ﴾ [لقمان: ١٧] فالذي يأمر وينهى ويدعو إلى الله، لا بد أن يُقابل بالأذى، فيستعين على تحمل ذلك بالصبر.

وقوله: ﴿وَأَذْكُرْ عِبْدَنَا إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ أُولَى الْأَيْدِي وَالْأَبْصَارِ﴾. أولي الأيدي يعني: القوة في الحق، والأبصار: أي: البصيرة النافذة، وهذا هو صلاح العقيدة.

قوله: «ومنه الحديث المرسل عن النبي ﷺ: «إنَّ الله يحب البصير الناقد عند ورود الشبهات...».

الله يحب البصيرة الناقدة عند حلول الشبهات، فيستطيع المرء أن يفرق بين الحق والباطل، فيأخذ الحق ويترك الباطل، وكذلك عند حلول الشهوات، فالعاقل لا يقدم على شيء منها حتى يعلم المآلات والعواقب، ولا ينظر فقط في ساعته فحسب، فإذا كانت هذه الشهوات يعقبها حسرة وندامة تركها، وإن كان فيها لذة عاجلة، لأنه يتركها خوفاً من العقوبة الآجلة، وهذا البصيرة الناقدة.

قال الشاعر:

وأحزم الناس من لومات من ظمٍ لا يقرب الورد حتى يعرف الصدرا

قوله سبحانه: ﴿فَاسْتَمْتَعْتُمْ بِخَالِقِكُمْ﴾ إشارة إلى اتباع الشهوات، وهو داء العصاة، وقوله: ﴿وَحُضِّتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾ إشارة إلى اتباع الشبهات، وهو داء المبتدعة وأهل الأهواء والخصومات وكثيراً ما يجتمعان، فقل من تجد في اعتقاده فساداً إلّا وهو ظاهرٌ في عمله. وقد دلّت الآية على أن الذين من قبل استمتعوا وخاضوا، وهؤلاء فعلوا مثل أولئك. [١١٦]

[١١٦] قوله: ﴿فَاسْتَمْتَعْتُمْ بِخَالِقِكُمْ...﴾ يعني: تلذذتم بنصيكم من الدنيا، ونسيتم العمل للآخرة، بل استغرقتم في الدنيا وملذاتها، وهذا طريق العصاة الذين حالهم كالبهائم، الأكل والشرب فحسب.

وقوله: ﴿وَحُضِّتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾ إشارة إلى اتباع الشبهات، وهو داء المبتدعة... أي: أن المبتدعة وأهل الأهواء خاضوا بالشبهات وأفسدوا عقيدتهم، والأصل في أمر العقيدة مبني على التسليم والانقياد فالعقائد توقيفية، لا مدخل فيها للآراء والاجتهادات، ولذلك المبتدعة لم يقفوا عند المنقول في العقيدة، بل قدّموا العقل على النقل فنفوا أسماء الله وصفاته، وهؤلاء هم المعطّلة، والمشبّهة قاسوا صفات الله على صفات المخلوقين، جهلاً منهم، لأنهم لم يتخيّلوا صفات الخالق إلّا كصفات المخلوق، فشبهوا الله بخلقه، والعياذ بالله، فضل كل من الطائفتين المعطّلة والمشبّهة، ونجّى الله أهل السنة الذين أثبتوا دون تشبيهه، ونزّهوا دون تعطيل.

وعباد القبور إنما وقعوا فيما وقعوا فيه من تعظيم الموتى وسؤالهم والاستعانة بهم لأنهم خاضوا في الشبهات، شبهة استجابة الموتى من الأولياء والصالحين لهم، وإمكانية

.....

جلب الضر والنفع لهم، فرفضوا الدليل من الكتاب والسنة في نفي ملكية النفع والضر عنهم، وخاضوا فيما خاض به من قبلهم، وحكموا أذواقهم وما تهواه أنفسهم، واعتمدوا على القصص والحكايات، والأحاديث المكذوبة، فهؤلاء عقيدتهم مبنية على الهوى والشبهات، وأهل الحق عقيدتهم مبنية على الدليل والبرهان والتسليم والانقياد.

وقوله: «وكثيراً ما يجتمعان..» أي: قد يجتمع الخوض في الشبهات والخوض في الشهوات في الشخص الواحد، فكثيراً ممن يقعون في الشبهات المضلة والأفكار المنحرفة، كثيراً ما تجدهم قد وقعوا في الشهوات المحرمة، والعكس صحيح، فالخصلتان متلازمتان، نسأل الله السلامة.

وقوله: «وقد دلت الآية وهي قوله تعالى: ﴿فَاسْتَمْتَعُوا بِخَلْقِهِمْ﴾ الآية، على أن الذين من قبل قد استمتعوا وخاضوا وهؤلاء فعلوا مثل أولئك». وهذا هو وجه الشبه أنهم فعلوا مثل ما فعل الأولون، فأصحاب الجحيم خاضوا في عقيدتهم، واستمتعوا بشهواتهم الدنيوية، فكان في هذه الأمة من يعمل ذلك ويتشبه بهم، قال سبحانه: ﴿وَحُضِّنْهُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾ فالكاف: للتشبيه، فيكون من خاض في العقيدة فيه شبه من هؤلاء، ومن خاض في الاستمتاع بالشهوات فيه شبه من هؤلاء.

ثم قوله: ﴿فَاسْتَمْتَعْتُمْ﴾ و﴿وَحُضُّتُمْ﴾ خبرٌ عن وقوع ذلك في الماضي، وهو ذمٌّ لمن يفعله إلى يوم القيامة، كسائر ما أخبر الله به عن الكفار والمنافقين عند مبعث محمد ﷺ، فإنه ذمٌّ لمن حاله كحالهم إلى يوم القيامة. وقد يكون خبراً عن أمر دائم مستمر لأنه وإن كان بضمير الخطاب فهو كالضمائر في نحو قوله: (اعبدوا) و(اغسلوا) و(اركعوا واسجدوا) و(آمنوا). [١١٧]

[١١٧] يعني: أن «استمتعوا»، و«خاضوا» خبر عن أفعال ماضية، لكنها ليست للماضي المنقطع، وإنما هي ضمائر مستمرة إلى أن تقوم الساعة، فلا يقال: أن هذه أفعال الأولين فعلت وانتهت، بل كل من فعل مثل فعلهم فهو مثلهم، خاض كالذي خاضوا، واستمتع كالذي استمتعوا، فليست الآية في قوم مضوا وانقضوا، وإنما هي في كل من سار على هذا المنهج الذميمة إلى أن تقوم الساعة، وإلا فلن يكون لما يحدثنا به القرآن فائدة لو كان يحدثنا عن شيء مضى وانقضى، وإنما يحدثنا بذلك لكي نأخذ الدروس والعبر ونكون على حذر وبصيرة، لئلا نقع فيما وقعوا فيه، وكذلك كل أخبار القرآن ليست سرداً تاريخياً فقط، وإنما هي نهي عن الوقوع فيما وقع فيه من قبلنا.



كما أنَّ جميع الموجودين في وقت النبي ﷺ وبعده إلى يوم القيامة مخاطبون بهذا الكلام، لأنه كلام الله، وإنما الرسول مبلّغ له، وهذا مذهب عامة المسلمين، وإن كان بعض من تكلم في أصول الفقه: اعتقد أنَّ الضمير إنما يتناول الموجودين حين تبليغ الرسول، وأنَّ سائر الموجودين دخلوا إما بما علمناه بالاضطرار من استواء الحكم كما لو خاطب النبي ﷺ واحداً من الأمة، وإما بالسُّنة، وإما بالإجماع، وإما بالقياس، فيكون كل من حصل منه هذا الاستمتاع والخوض مخاطباً بقوله: ﴿فَأَسْتَمِعْتُمْ﴾ و﴿وَحُضِّتُمْ﴾ وهذا أحسن القولين. [١١٨]

[١١٨] المقصود أنَّ خطاب الله وخطاب رسوله يشمل الذين كانوا معاصرين لنزول القرآن الكريم، ويشمل كل من جاء بعدهم إلى يوم القيامة، فكل من فعل مثل فعلهم متوَعَّد بالخسارة والعذاب، وأنَّ الفعل الماضي المذموم يستمر في كل من اتَّصف به إلى يوم القيامة، وليس هو في قوم مضوا وانقضوا وانتهت أيامهم، بل هو يشمل جميع الأمة إلى يوم القيامة إما بالنص من الكتاب والسُّنة وإما بالإجماع وإما بالقياس.

وقد توعد الله سبحانه هؤلاء المستمتعين الخائضين بقوله: ﴿أُولَٰئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ [التوبة: ٦٩] وهذا هو المقصود هنا من الآية. وهو: أن الله قد أخبر أن في هذه الأمة من استمتع بخلاقه، كما استمتعت الأمم قبلهم، وخاض كالذي خاضوا، وذمهم على ذلك وتوعدهم عليه. [١١٩]

[١١٩] المقصود هنا أن الله يبين مآل الأمر والنتيجة التي أوصلت المتأخرين إلى ما وصل إليه من قبلهم، وهي تشبههم وتخلقهم بخلاقهم، أي: بدينهم، وخوضهم كما خاضوا، أي: في عقائدهم، والنتيجة هي أنها حبطت أعمالهم، يعني: فليس لهم رصيد من الأعمال في الآخرة، لأنهم أبطلوها بهذا الخوض وهذا الاستمتاع، فعلى المسلم أن يحذر من هاتين الخصلتين: الخوض في العقيدة بغير علم بل باتباع الشبهات، والخوض في الشهوات وفعل المحرمات والمعاصي، فإن هذا الفعل محبط للعمل ولا يكون لصاحبه في الآخرة نصيب، قال الله عز وجل: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوفِ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ﴾ [هود: ١٥]، ثم إن قوله تعالى: ﴿نُوفِ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا﴾ هذا مقيد بالمشيئة ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعَاجِلَةَ عَجَلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءُ لِمَنْ نُرِيدُ﴾ [الإسراء: ١٨] فيمكن أن لا يُعطى شيئاً لا في الدنيا ولا في الآخرة، فيخسر الدنيا والآخرة، فهذا مقيد بقوله: ﴿مَا نَشَاءُ﴾.

قوله: «أن الله قد أخبر أن في هذه الأمة من استمتع بخلاقه..» هذا مثل قوله ﷺ: «لَتَتَّبِعَنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ شَبْرًا بِشَبْرٍ، وذراعاً بذراعٍ حَتَّىٰ لَوْ سَلَكَوا جُحْرَ ضَبٍّ

.....

لسلكتموه»<sup>(١)</sup>، فلما كان في الأمم من قبلنا من استمتعوا بخلافهم - أي: بنصيبيهم من الدنيا - وخاضوا في عقيدتهم واتبعوا أهواءهم، فإنه سيكون في هذه الأمة ما كان فيمن قبلها، وهذا إخبار معناه التحذير، لأنَّ الله قال: ﴿أُولَٰئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ فهذا تحذير من هذا المسلك الخطير.

(١) أخرجه البخاري (٣٤٥٦)، ومسلم (٢٦٦٩) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

ثم حَضَّهم على الاعتبار بمن قبلهم، فقال: ﴿أَلَمْ يَأْتِيهِمْ نَبَأُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ﴾ [التوبة: ٧٠] وقد قَدَّمنا أَنَّ طاعة الله ورسوله في وصف المؤمنين بإزاء ما وُصف به هؤلاء من مشابهة القرون المتقدمة، ودم من يفعل ذلك. [١٢٠]

[١٢٠] قوله: «ثم حَضَّهم على الاعتبار...» يعني: بعد أن ذكر الله وجه الشبه بين أولئك القوم ومن سار على دربهم - وإنما ذكر ذلك للتحذير - قال الله عزَّ وجلَّ واعظاً لهؤلاء المنافقين: أَلَمْ تُخْبَرُوا خبر من كان قبلكم من الأمم المكذبة، وفي هذا تنبيه لنا أن لا نغفل عن دراسة التاريخ، ودراسة الحوادث، وبيان أسبابها، حتى نتجنب الضار، ونأخذ بالنافع.

وقوله: ﴿أَلَمْ يَأْتِيهِمْ نَبَأُ الَّذِينَ﴾ استفهام استنكاري يعني: قد أتاهم خبر هذه الأمم، فليس المقصود النفي وإنما هو تقرير واستنكار، فإنَّ قوم نوح أصابهم من الغرق العام لجميع أهل الأرض ما أصابهم إلا من آمن بعبدته ورسوله نوح، وأما عاد فأهلكوا بالريح العقيم لما كذبوا هوداً عليه السلام، وثمود أخذتهم الصيحة لما كذبوا صالحاً عليه السلام وعقروا الناقة، وأصحاب مدين وهم قوم شعيب عليه السلام، حيث أصابتهم الرجفة وعذاب يوم الظُّلَّة، والمؤتفكات وهم قوم لوط قالوا نصيبهم من العذاب، والغرض أن الله تعالى أهلكهم عن آخرهم بتكذيبهم أنبياء الله.

ثم قال - جلَّ وعلا -: ﴿أَنَّهُمْ رُسُلُهُمْ يَآبَسَيْنْتَ﴾ [التوبة: ٧٠] أي: أَنَّ الله أقام الحجة عليهم بإرسال الرسل الذين دلَّوهم على الله وعلى طريق التوحيد، ولكنهم لم يمتثلوا، ولم يتبعوا الرسل فهلكوا، فكذلك أنتم إذا لم تتبعوا رسولكم، فإنَّ سبيلكم

.....

---

سبيل مَنْ قبلكم، فعليكم الحذر من هذا، فالله يُرسل الرسل، فمن اتبعهم نجا وأفلح في الدنيا والآخرة، ومن خالفهم هلك، فانظروا موقفكم من نبيكم، لا يكن كموقف تلك الأمم السابقة، لئلا يحل بكم ما حلَّ بهم.

قوله: «وأمره بجهاد الكفار والمنافقين بعد هذه الآية دليلٌ على جهاد هؤلاء المستمتعين الخائضين...» [١٢١]

[١٢١] قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَهَا النَّبِيُّ جَهْدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ﴾ [التوبة: ٧٣] الكفار هم الذين أعلنوا كفرهم صراحة، وناصروا الأنبياء العداء والتكذيب وهؤلاء يجاهدون بالسلاح، وأما المنافقون فهم أخبث من الكفار؛ لأنهم أبطنوا الكفر وأظهروا الإسلام، خداعاً ومكرًا، لأجل ذلك كان جزاؤهم في الآخرة أن جعلهم الله في الدرك الأسفل من النار، وهؤلاء يجاهدون باللسان برّد شبهاتهم ودحض مقولاتهم، والله عزّ وجلّ أمر بجهاد الفريقين من الكفار والمنافقين، من أجل إزالة الكفر من الأرض وإرجاع الناس لعبادة الله سبحانه وتعالى، فمن عاند وكابر ورفض قبول الحق، فلا بدّ أن يُجاهد؛ لئلا يضلّ غيره، ويصدّ عن سبيل الله - عزّ وجلّ - فلو ترك الكفار ولم يُجاهدوا لظغوا وبغوا في الأرض، ولنشروا الكفر ومنعوا إنتشار الإسلام، لذلك شرع الله جهاد الكفار بالسلاح.

وأما المنافقون فإنّ جهادهم يكون بالحجّة والبيان وإقامة الدليل، لأنّ المنافقين يدلون بشبهات، وحجج واهية، وقد أعطوا مزيد فصاحة كما قال الله في وصفهم: ﴿وَإِنْ يَقُولُوا تَسْمَعُ لِقَوْلِهِمْ﴾ [المنافقون: ٤] وقوله: ﴿وَفِيكُمْ سَمْعُونَ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٧] يعني: فيكم من يصدّقهم وهنا تكمن الخطورة، أنهم يلقون بشبهات مزخرفة مزورة، وبأسلوب منمق ومخادع ليقنعوا به الخصم مع كونهم يدعون الإسلام، فيخدع بهم المسلمون، فلذلك يُجاهدون باللسان، ولا يُتركون وشبهاتهم وأقوالهم الباطلة، لئلا تؤثر على ضعاف الإيمان، والجهال من المسلمين، فلا بدّ من ردّ شبهات المنافقين وكشف كيدهم، والله -

.....

جلّ وعلا - كشفهم وفضح مكائدهم ومخازيهم في القرآن الكريم.

فالحاصل أنّ الجهاد باللسان والقلم يُعادل الجهاد بالسيف، فكما أنّ المسلمين بحاجة إلى إعداد القوة والسلاح لقتال الكفار، فهم كذلك بحاجة لإعداد العلماء كي يردّوا على شبهات المبطلين، وتوضيح أمور الدين، فالمسلمون بحاجة إلى الأمرين معاً: القوة والعلم، لأجل امتثال قوله سبحانه وتعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ جُنْدُ الْكُفَّارِ وَالْمُنَافِقِينَ﴾، ثم قال سبحانه: ﴿وَأَغْلَظَ عَلَيْهِمْ﴾ وهذا يكون مع المعاند، فالمعاند يغلظ عليه، وأما الجاهل فيُعلّم ويُدعى بالحكمة والموعظة الحسنة ويُجادل بالتي هي أحسن، أمّا المعاند الذي لا ينفع معه التساهل، فلا بدّ أن يغلظ عليه لأجل أن يذلّ وينكفّ شره، ولهذا قال سبحانه: ﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾ [العنكبوت: ٤٦] ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَذَلِيلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ وَلَيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً﴾ [التوبة: ١٢٣] فالغلظة لا بدّ منها في بعض الأحيان، فكما أننا بحاجة إلى اللطف واللين في الكلام والحكمة، فنحن كذلك بحاجة إلى الغلظة في بعض المواطن، كما قال الشاعر المتنبي:

ووضع السيف في موضع السيف بالعلا

مضر كوضع السيف في موضع الندا

إذا أنت أكرمت الكريم ملكته

وإن أنت أكرمت الكريم تمردا

ثم هذا الذي دلَّ عليه الكتاب من مشابهة بعض هذه الأمة للقرون الماضية في الدنيا وفي الدين، وذمُّ من يفعل ذلك، دلَّت عليه أيضاً سنة رسول الله ﷺ، وتأوَّل هذه الآية على ذلك أصحابه - رضي الله عنهم - فعن أبي هريرة ؓ، عن النبي ﷺ قال: «لَتَأْخُذَنَّ كَمَا أَخَذَتِ الْأُمَمُ مِنْ قَبْلِكُمْ ذُرَاعاً بِذِرَاعٍ، وَشَبْرًا بِشَبْرٍ، وَبَاعًا بِبَاعٍ، حَتَّىٰ لَوْ أَنَّ أَحَدًا مِنْ أَوْلَئِكَ دَخَلَ جُحْرَ ضَبٍّ لَدَخَلْتُمُوهُ» قال أبو هريرة: اقرؤوا إن شئتم: ﴿كَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ كَانُوا أَشَدَّ مِنْكُمْ قُوَّةً وَكَثْرَ أَمْوَالًا وَأَوْلَدًا فَاسْتَمْتَعُوا بِخَلْقِهِمْ فَاسْتَمْتَعْتُمْ بِخَلْقِكُمْ كَمَا اسْتَمْتَعَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ بِخَلْقِهِمْ وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا أُولَئِكَ حِطَّتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ [التوبة: ٦٩] الآية، قالوا: يا رسول الله كما صنعت فارس والروم وأهل الكتاب قال: «فهل الناس إلَّا هُم؟»<sup>(١)</sup>. وعن ابن عباس رضي الله عنهما في هذه الآية أنه قال: ما أشبه الليلة بالبارحة، هؤلاء بنو إسرائيل شبَّهنا بهم. [١٢٢]

[١٢٢] قوله: «هذا الذي دلَّ عليه الكتاب من مشابهة بعض هذه الأمة للقرون الماضية..» أي: أنَّ حصول هذه المشابهة دليله من القرآن قوله تعالى: ﴿كَالَّذِينَ مِنْ

(١) أخرجه الطبري في «تفسيره» ٥٥١ / ١١، وأورده ابن كثير في «تفسيره» ٢٣١ / ٧ وعزاه لابن جرير وقال: له شاهد في «الصحيح» انتهى كلامه، وانظر «صحيح البخاري» رقم (٣٤٥٦) من حديث أبي سعيد الخدري ؓ.



.....

قَبْلِكُمْ كَانُوا أَشَدَّ مِنْكُمْ قُوَّةً وَكَثْرَ أَمْوَالًا وَأُولَدًا فَاسْتَمْتَعُوا بِمَخْلَقِهِمْ فَاسْتَمْتَعْتُمْ بِمَخْلَقِكُمْ كَمَا اسْتَمْتَعَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ بِمَخْلَقِهِمْ وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا ﴿﴾

فهذا إخبارٌ من الله أنَّ من هذه الأمة مَنْ يتشبه بالأمم السابقة وقد جاء في السَّنة ما يوافق كتاب الله، فقد أخبر النبي ﷺ أنَّ هذه الأمة تأخذ مأخذ الأمم السابقة لها، ذراعاً بذراع، وشبراً بشبر، فسأل الصحابة النبي ﷺ: من هم الذين تحصل المشابهة بهم هل هم فارس والروم؟ قال: «فمن؟» يعني: من القوم إلَّا هؤلاء، فالحاصل أنَّ في هذه الأمة من يتشبه بالكفار خصوصاً اليهود والنصارى، وعموماً كالروم والفرس وسائر الملل والنحل، وهذا فيه التحذير من الوقوع فيما وقعت فيه الأمم السابقة، وليس المقصود الإخبار فحسب، والمراد ذم التشبه بهم في عباداتهم وأخلاقهم الذميمة، وفيما الآن من يفعل ذلك ويحث عليه ويعتبره تقدماً ورقياً وحضارة، وتركه رجعيةً وتأخر ونقص.

وأما قوله: «وعن ابن عباس رضي الله عنهما، في هذه الآية، أنه قال: ما أشبه الليلة بالبارحة، هؤلاء بنو إسرائيل شُبَّهنا بهم». [١٢٣]

[١٢٣] مما ورد عن الصحابة رضي الله عنهم من ذم التشبه بالكفار والتحذير منه، أن ابن عباس رضي الله عنهما لما قرأ هذه الآية: ﴿فَاسْتَمْتَعُوا بِخَلْقِهِمْ فَاسْتَمْتَعْتُمْ بِخَلْقِكُمْ﴾ قال: ما أشبه الليلة بالبارحة، فنحن شُبَّهنا الله ببني إسرائيل، أدرك إلى أي حد سيكون في هذه الأمة من يشابه أعداءها في سلوكهم ونهجهم، لا سيما في الخصال التي ذكرت في الآية آنفة الذكر. وابن عباس رضي الله عنهما هو ترجمان القرآن والحجة في التفسير، لأن الرسول ﷺ دعا له بقوله: «اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل»<sup>(١)</sup> يعني: التفسير.

(١) أخرجه أحمد (٢٣٩٧) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وأخرج البخاري (١٤٣) منه: «اللهم فقهه في الدين».

وعن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال: «أنتم أشبه الأمم ببني إسرائيل سَمْتًا وَهَدْيًا، تَتَّبِعُونَ عَمَلَهُمْ حَذُو الْقُدَّةِ بِالْقُدَّةِ، غير أنني لا أدري أتعبدون العَجَل أم لا؟»<sup>(١)</sup>.

[١٢٤]

[١٢٤] يشير عبد الله بن مسعود رضي الله عنه الصحابي الجليل، عالم الصحابة وفتيهم أن الأمة سيكون فيها من يتشبه ببني إسرائيل: اليهود والنصارى، ويتبعونهم في كل شيء طريقاً ومسلماً وهدياً وسمتاً حتى لا يدعون شيئاً يفعلهُ اليهود والنصارى، وخاف أن يكون في الأمة من يعبد العجل كما عبدته اليهود، وللأسف فإن ما توقعه حصل، فلقد وُجد في الأمة من يعبد القبور والأضرحة ويطوف بها ويتمسح بها، ويطلب النفع ممن بها، وُوجد من يبني على هذه القبور المساجد ويتخذها عيداً، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

والنبي ﷺ حذر أمته من ذلك غاية التحذير، ولعن من فعله، فقال: «لعنة الله على اليهود والنصارى اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ»، يُحَذِرُ مَا صَنَعُوا<sup>(٢)</sup>، ومع هذا وُجد من عصى الرسول ﷺ وتشبه ببني إسرائيل، وذلك لظنهم أن الكفار جديرون بأن يقلدوا، لا سيما وقد ملكوا زمام المدنية والتقدم الصناعي، وما علموا أن الرقي إنما هو عند المسلمين، رقي في دينهم وما يعتقدون من عبادة الواحد الأحد التي فيها كل رقي، فالواجب عليهم أن يعتزوا ويفخروا بدينهم وعقيدتهم، وأن لا يقلدوا ويتشبهوا بأقوام غضب الله عليهم فأصمَّهم وأعمى أبصارهم.

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» ٤٧٩ / ٧ من حديث ابن مسعود رضي الله عنه، وفيه زيادة.

(٢) تقدم تحريجه.

وعن حذيفة بن اليمان رضي الله عنهما قال: «المُنافقون الَّذِينَ فيكم اليومَ شَرٌّ مِنَ الْمُنافقين الَّذِينَ كانوا على عهدِ رسولِ الله ﷺ. قلنا: وكيف؟ قال: أولئك كانوا يخفون نفاقهم، وهؤلاءِ أعلنوه» رواه مسلم<sup>(١)</sup>. [١٢٥]

[١٢٥] حذيفة بن اليمان رضي الله عنهما صاحب سرِّ رسول الله ﷺ، الصحابيُّ الجليل يقول: إِنَّ المنافقين المتأخرين أشدَّ على الإسلام من المنافقين الذين كانوا على عهد النبي ﷺ، لماذا؟ قال: لأنَّ المنافقين الذين كانوا على عهد النبي ﷺ كانوا يخفون نفاقهم، وذلك لأنَّ الإسلام كان قوياً مرهوب الجانب حينذاك، وقد نزلت الآيات تبين خوفهم فقال سبحانه: ﴿يَحْذَرُ الْمُنَافِقُونَ أَنْ تُنْزَلَ عَلَيْهِمْ سُورَةٌ تُنَبِّئُهُمْ بِمَا فِي قُلُوبِهِمْ قُلِ اسْتَهِزْوا إِنْ كُنْتُمْ مُخْرَجِينَ اللَّهُ مَخْرُجٌ مَا تَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: ٦٤]، فلقد كانوا يخشون نزول الوحي الذي يهتك أستارهم ويخرج أضغانهم، أما المتأخرون لما انقطع الوحي ضعف المسلمون، جاهر المنافقون بنفاقهم، ولم يخشوا من انكشافهم، فراحوا يُظهرون نفاقهم غير آبهين، فإنما كانوا يخفونه حينما كان للمسلمين سطوة وبأس، أما وقد تغير الحال، فراحوا يطعنون في الأحكام الشرعية، ويرمونها بالجمود والتأخر، ويسبّون المسلمين علانية في الصحف والمجلات والإذاعات.

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» ٧ / ٤٨١ من حديث حذيفة ر.ه.

وأما السُّنَّة فجاءت بالإخبار بمشابهتهم في الدنيا، وذم ذلك، والنهي عن ذلك، وكذلك في الدين. فأما الأول: الذي هو الاستمتاع بالخلق: ففي «الصحيحين»<sup>(١)</sup> عن عمرو بن عوف رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ بعث أبا عبيدة بن الجراح إلى البحرين يأتي بجزيتهما، وكان رسول الله ﷺ هو صالح أهل البحرين، وأمر عليهم العلاء بن الحضرمي، فقدم أبو عبيدة بهال من البحرين، فسمعت الأنصارُ بقدوم أبي عبيدة، فوافت صلاة الفجر مع رسول الله ﷺ، فلما صلى رسول الله ﷺ انصرف، فتعرضوا له، فتبسم رسول الله ﷺ حين رآهم، ثم قال: «أظنكم سمعتم أن أبا عبيدة قدم بشيء من البحرين؟» فقالوا: أجل يا رسول الله، فقال: «أبشروا، وأملوا ما يسرركم، فوالله ما الفقر أخشى عليكم، ولكن أخشى عليكم أن تبسط الدنيا عليكم كما بسطت على من كان قبلكم، فتنافسوها كما تنافسوها، فتهلككم كما أهلكتهم» فقد أخبر النبي ﷺ أنه لا يخاف على أمته فتنة الفقر، وإنما يخاف بسط الدنيا وتنافسها وإهلاكها، وهذا هو الاستمتاع بالخلق المذكور في الآية. [١٢٦]

[١٢٦] قوله: «وأما السُّنَّة فجاءت بالإخبار بمذاهبهم في الدنيا...» أي: أن سُنَّة الرسول ﷺ جاءت بدم من سلك مسلك الأمم السابقة في الأمرين الذين ذكرهما سابقاً: الخوض في العقيدة والعبادة، والاستمتاع بالشهوات، والانشغال بالدنيا وملذاتها عن الدين، ومع ذلك فإن من هذه الأمة من وقع في هاتين المصيبتين العظيمتين،

(١) أخرجه البخاري (٣١٥٨)، ومسلم (٢٩٦١) من حديث عمرو بن عوف رضي الله عنه.

ولكنَّ مصيبة الخوض في العقيدة أشدَّ من مصيبة الاستمتاع بالشهوات والملذات، لأنَّ الخوض في العقيدة يقتضي أحياناً الكفر أو الفسق الاعتقادي، وأما الانشغال بالشهوات والملذات، وفعل المحرّمات، فهذا يقتضي الفسق العملي، وهو أخفّ من الفسق الاعتقادي.

وهنا شبهة يوردها البعض، فيقول: إنَّ الوحي قد انقطع، وإنما الآيات كانت إذا نزلت بيّنت أولئك القوم، أما الآن فلا نعرف المنافقين، فنقول: وإن انقطع الوحي ولكن الذي أوحاه الله يبيّن أيدينا غصّاً طريّاً، وهو لا يخاطب أولئك الذين مضوا فحسب بل يخاطب الناس جميعاً حتى تقوم الساعة، والمنافقون في كل زمان يظهر نفاقهم في كلامهم ﴿وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ﴾ وفي تصرفاتهم، وقد يسّر الله من أهل العلم من يقف في وجه هؤلاء المنافقين ويكشف أستارهم، ولكن كما أسلفنا أنَّ المنافقين يجاهدون بالحجة والبيان.

وقد كان من سمّت النبي ﷺ أن يتلطّف في دعوته، فكان يقول: «ما بال أقوام يفعلون كذا وكذا؟» لأنَّ المقصود هو التنبيه على الخطأ، لا تجريح الأشخاص، ولأنَّ أسلوب الحكمة أدعى للقبول وأدعى للمخطئ أن يتراجع عن خطئه، وحضّاً على الستر على المخطئين، والرسول ﷺ يقول: «مَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا، سَتَرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ»<sup>(١)</sup> فلا فائدة في ذكر الشخص المخطئ، وإنما الفائدة في ذكر الخطأ وردّه، فالمقصود التنبيه

(١) أخرجه البخاري (٢٤٤٢)، ومسلم (٢٥٨٠) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

.....

على الأخطاء، وعلى المذاهب الباطلة، والمناهج المنحرفة، وتفنيد شبهاتها دون أن نذكر فلاناً وفلاناً، فهذه طريقته ﷺ في الدعوة.

وقد يموت صاحب الفكر المنحرف، ولكن يبقى مذهبه ومنهجه ومؤلفاته، فلا بدّ من مواجهة الفكر المنحرف بالحجة والبيان، لا أن نواجه الشخص نفسه، أما إن ذكرناه من باب التعزير فإنّ هذا له بابٌ معروف، فتارة يكون الإنكار باللوم والعتاب، وتارة يكون بالإخراج من المجلس، وتارة يكون بالضرب، وتارة يكون بالعزل من الوظيفة، وهذا يلجأ إليه عند الحاجة، وقد أمر الإمام مالك رحمه الله بإخراج ذاك الرجل الذي سأل عن قول الله: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، كيف استوى؟ فالإمام مالك رحمه الله قال: الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، وما أراك إلا رجلٌ سوء، فأمر به فأخرج من الحلقة. فهذا من باب التعزير إذا اقتضى الأمر ذلك.

قوله: «فأما الأول الذي هو الاستمتاع بالخلاق ففي «الصحيحين» أي: أن هذا الحديث دليل من السُّنة على أنه سيحصل في هذه الأمة من يستمتع بخلاقه، يعني: بنصيبه من الدنيا، وهذا بدا واضحاً في حديث أبي عبيدة بن الجراح ؓ، وذلك أن النبي ﷺ بعثه إلى البحرين - والمراد بها: هجر، وهي بلاد الأحساء - وكان النبي ﷺ صالحهم على أن يدفعوا ما شرطه عليهم من المال، فلما عَلم الأنصار بقدوم أبي عبيدة ومعه الأموال، جاؤوا مسرعين في آخر الليل، وصلّوا مع النبي ﷺ الفجر، ولم يكن من المعهود أن يأتوا بهذا الكثرة وهذا الوقت، وهذا يدلُّ على مدى حب الإنسان للدنيا،

حتى ولو كان من أقوى الناس إيماناً، فلا يُلام المرء على محبة المال، فالإنسان مجبول على محبتها، قال سبحانه: ﴿وَتُحِبُّونَ أَلْمَالَ حُبًّا جَمًّا﴾ [الفجر: ٢٠]، ولكن يُلام إذا أسرف في ذلك، وقَدَّمها على الآخرة، وضيّع حقوق الله.

فالمقصود أن النبي ﷺ لما رآهم تبسم وعجب من حرص بني آدم على الدنيا - والتبسم، يعني: الضحك الخفيف - وكانت هذه عادته ﷺ أن ضحكه التبسم، وإذا بالغ في ذلك بدت نواجذه عليه الصلاة والسلام، ما كان يقهقه بالضحك، فلما رأى هذا الحرص بشّرهم، وقال: «أبشروا» أي: أملوا وانتظروا الخير، فلن أبخل عليكم بشيء فيه خير لكم، ولا أخشى عليكم الفقر، أي: عواقبه، فإنَّ الفقر فيه مصلحة بخلاف الغنى؛ لأنَّ الفقير إن ابتلي به يتواضع ويسكن، وينشغل بطلب قوته، فلا يُحشى عليه من الطغيان، فالفقر فيه مصلحة من ناحية أنه يُكسب الإنسان التواضع، ويكسبه القناعة بما آتاه الله، لكن الخشية من كثرة المال، لأنَّ المال يُطغي كما قال الله - جلَّ وعلا -: ﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُفٍ ۚ (٦) أَن رَّاهُ اسْتَفْتَى ۚ﴾ [العلق: ٦ - ٧] فالغنى فيه خطورة شديدة، وهذا الذي خشيه النبي ﷺ على أمته أن تُبسط عليهم الدنيا، يعني: وفرة المال، فإنَّ ذلك فيه خطر، لأنه يحمل الإنسان على الطغيان وطلب الزيادة وعلى الميل إلى الشهوات، وهو: الاستمتاع بالخلق الذي حذّر الله منه والرسول ﷺ.

ثم قال عليه الصلاة والسلام: «فتنافسوها كما تنافسوها...» يعني: تتسابقون إليها كما فعلت الأمم قبلكم لا سيّما اليهود والنصارى، وإذا فعلوا حصلت الشحناء والخصومات والمنازعات بسبب هذا التنافس، فالتنافس على الدنيا يسبب فشل هذه المحاذير التي



.....

ذكرنا، لأجل ذلك كانت خشية رسول الله ﷺ من ذلك، فإنَّ ثمرة هذا التنافس هي الهلاك، فيجب على المسلم أن يحذر إن رزقه الله مالاً ووسّع عليه أن لا يحمله هذا الغنى على الانغماس في الشهوات والملذات كما حصل للأمم قبله، بل يستعمله في طاعة الله.

فعلى المسلمين أن لا يقعدوا عن طلب الرزق، فإننا لم نقل أنَّ الفقير يقعد ولا يطلب الرزق، بل قلنا: إنَّ الفقر لا يكون فيه مثل ما في الغنى من الطغيان، فالواجب على العبد أن يطلب الرزق، فالله أمر بطلب الرزق، وما ذكر هو من باب المقارنة بين الغنى والفقر ومن باب التحذير من الانهماك والحرص الزائد على طلب الدنيا، ولكن المطلوب أن نعمل لأجل أن يغنينا الله عن الناس، هذا في حق الأفراد، وكذلك في حق الدول الإسلامية.

وفي «الصحيحين»<sup>(١)</sup> عن عُقبة بن عامر رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، خَرَجَ يَوْمًا فَصَلَّى عَلَى أَهْلِ أُحُدٍ صَلَاتَهُ عَلَى الْمَيِّتِ، ثُمَّ انصَرَفَ إِلَى الْمَنْبَرِ، فَقَالَ: «إِنِّي فَرَطُ لَكُمْ، وَأَنَا شَهِيدٌ عَلَيْكُمْ، وَإِنِّي وَاللَّهِ لَأَنْظُرَ إِلَى حَوْضِي الْآنَ، وَإِنِّي أُعْطِيتُ مَفَاتِيحَ خَزَائِنِ الْأَرْضِ، أَوْ مَفَاتِيحَ الْأَرْضِ، وَإِنِّي وَاللَّهِ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمْ أَنْ تُشْرَكُوا بَعْدِي، وَلَكِنْ أَخَافُ عَلَيْكُمْ أَنْ تَنَافَسُوا فِيهَا».

وفي رواية: «وَلَكِنِّي أَخْشَى عَلَيْكُمْ الدُّنْيَا أَنْ تَنَافَسُوا فِيهَا، وَتَقْتَتِلُوا، فَتَهْلِكُوا كَمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ» قَالَ عُقْبَةُ: فَكَانَ آخِرَ مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمَنْبَرِ<sup>(٢)</sup>. [١٢٧]

[١٢٧] قوله: «خرج يوماً فصلّى على أهل أُحُد..» هذا كان في آخر حياته ﷺ، ودّع الأحياء، وودّع الأموات، خرج إلى شهداء أُحُد، ليسلم عليهم ويودّعهم، وقوله: فصلّى عليهم، يعني: دعا لهم، يحتمل لأنهم شهداء، والشهداء لا يُصَلّى عليهم، ويحتمل أنه صلى عليهم الجنازة فتكون هذه قضية عين خاصة بهم، ثم إنه أقبل إلى المنبر، يعني: صعد المنبر ﷺ، وهذا توديعٌ للأحياء، فقال: «إِنِّي فَرَطُ لَكُمْ»، والفَرَطُ في اللغة: هو السابق إلى الماء ليسقي لقومه، والرسول فَرَطُنَا، أي: سابقنا إلى الحوض يوم القيامة، وهذا فيه إثبات الحوض للنبي ﷺ، فإن الله أعطاه الحوض، وأعطاه الكوثر، وتردّد هذه الأمة على هذا الحوض - كما جاء في الحديث - ويسقيهم الرسول

(١) أخرجه البخاري (١٣٤٤)، ومسلم (٢٢٩٦) من حديث عقبة بن عامر رضي الله عنه.

(٢) أخرجه مسلم (٢٢٩٦) (٣١) من حديث عقبة رضي الله عنه.

بيده، ويشربون منه، ومن شرب منه شربة واحدة، فإنه لا يظماً بعدها أبداً، ولكن يُردّ عنه أناس يعرفهم الرسول ﷺ يُزادون ويردون؛ لأنهم أحدثوا بعده ما أحدثوا من الردّة أو البدعة، فيمنعون من ورود الحوض عليه ﷺ، فمعنى قوله: «إني فرطكم على الحوض» أي: سابقكم ومقدمكم على الحوض.

قوله: «وأنا شهيدٌ عليكم» أي: أنا شهيدٌ عليكم بالبلاغ، كما قال - جلّ وعلا -: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: ١٤٣]، وقال تعالى: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٤١]، فالرسل يشهدون على أممهم بالبلاغ، وإقامة الحجة، وأنه لم يبقَ لهم معذرة، فالرسول يشهد على أمته، يشهد لهم بالخيرية والعدالة ويزكيهم، وهذه الأمة تشهد للرسل السابقين بأنهم بلغوا أقوامهم، قال تعالى: ﴿لَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ والرسول يشهد لهذه الأمة بالخيرية والعدالة ويزكيها في هذه الشهادة.

قوله: «وإني أوتيت مفاتيح خزائن الأرض...». هذا هو محل الشاهد، «أوتيت مفاتيح الأرض» يعني: سيستخرجون المعادن التي في الأرض وسيغنمون خزائن كسرى وقصر، وما فيها من الذهب والفضة وغيرها من المخبوءات والأرزاق، وهنا يكمن خوف النبي ﷺ على أمته من هذه الخيرات أن يحصل بسببها ما حصل للأمم السابقة.

قوله: «وإني والله ما أخاف عليكم أن تشركوا بعدي، ولكن أخاف عليكم أن تتنافسوا فيها...». ليس هذا معناه أنه لا يقع في هذه الأمة شرك، بل إنه سيقع كما سيأتي في الأحاديث، ولكن معناه: أنه يخاف عليهم الدنيا أشدّ مما يخاف عليهم من الشرك،

.....

فالشرك لم يقع في الصحابة ولا في القرون المفضلة لأنهم فهموا الإسلام وعرفوه، ودخل الإيمان في قلوبهم وتمكّن من قلوبهم، وسيحميمهم الله من الوقوع في الشرك، فلا يُفهم من هذا الحديث ما فهمه المخرّفون من أنّ هذه الأمة لا يقع فيها شركٌ أبداً، مع كثرة عبّاد القبور الآن، وعبّاد الأضرحة الذين يطوفون بها صباح مساء، بل إنّ النبي ﷺ أخبر أنه سيكون في هذه الأمة من يعبد الأوثان في آخر الزمان، فالمقصود أنّ النبي ﷺ خاف على الصحابة الدنيا أشدّ من خوف الشرك عليهم.

وقوله: «وتقتلوا، فتهلكوا، كما هلك من كان قبلكم..» هذا وجه الخوف عليهم من الدنيا، أن يطلبوها ثم يحصل بينهم نزاع وخصومات في أمور الدنيا، ثم يؤول الأمر إلى أن يحمل بعضهم السلاح على بعض، وللأسف هذا مشاهد في واقعنا، فإنّ المسلم يقتل أخاه المسلم من أجل طمع دنيوي.

ثم قال عقبة: «فكان آخر ما رأيت رسول الله ﷺ على المنبر». يعني: أنّ هذه آخر خطبة خطبها ﷺ، فهي وداعٌ ووصيةٌ للأمة عند وفاته ﷺ، يحذر فيها الأمة، وهذا من كمال نصحه ﷺ.

وفي «صحيح مسلم»<sup>(١)</sup> عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، عن رسول الله ﷺ قال: «إِذَا فُتِحَتْ عَلَيْكُمْ خَزَائِنُ فَارِسَ وَالرُّومِ، أَيُّ قَوْمٍ أَنْتُمْ؟» قال عبدُ الرحمن بنُ عوفٍ: نكون كما أمرنا الله - عزَّ وجلَّ - فقال رسولُ الله ﷺ: «تَنَافُسُونَ، ثُمَّ تَحَاسِدُونَ، ثُمَّ تَدَابِرُونَ، أَوْ تَبَاغُضُونَ، أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ، ثُمَّ تَنْطَلِقُونَ إِلَى مَسَاكِينِ الْمُهَاجِرِينَ فَتَجْعَلُونَ بَعْضُهُمْ عَلَى رِقَابِ بَعْضٍ». [١٢٨]

[١٢٨] معنى هذا الحديث كالحديث الذي قبله، حيث أخبر النبي ﷺ أن الله سيفتح لهذه الأمة بلاد فارس وبلاد الروم، وهما أمتان عظيمتان ودولتان كبيرتان في ذلك الوقت، فالنبي ﷺ يخبر أن هاتين الدولتين ستسقطان في أيدي المسلمين، وأن المسلمين سيملكون ما عندهم من الثروات، ثم سأل أصحابه: ماذا تكونون حين ذلك؟ إذا فُتحت عليكم الدنيا واستوليت على ممالك فارس والروم، أي قوم أنتم؟ فعبد الرحمن ابن عوف ؓ قال قولاً حسناً، قال: نكون كما أمرنا الله ورسوله، وفي قوله هذا دليل على قوة إيمانه ؓ، وأن الثروة والمال لا يغيّران موقف المؤمن، وهذا من باب حسن الظن بالله - عزَّ وجلَّ - قال ذلك لما وجد في قلبه من قوة اليقين، وعبد الرحمن بن عوف ؓ من أثرى الصحابة رضي الله عنهم، ومع هذا لم تُطغِ ثروته ولم تنقص من فضله وعبادته، لأنه عرف قدر الدنيا، فأخذها بكسب مباح ولم يغتر بها، إنما أخذها لمقاصد حسنة، فهو ينفق ماله بسخاء في مصالح المسلمين.

(١) برقم (٢٩٦٢) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.

.....

أما النبي ﷺ فقال: «تنافسون ثم تحاسدون...» فتوقع من الأمة أنهم عندما يحصلون على هذه الثروات سيتنافسون فيها، كلٌ يريد أن يحوزها دون الآخر، وهذا يؤلّد النزاع بينهم، فيحصل التباغض والتحاسد على الدنيا، ثم يؤول الأمر إلى ما هو أشد، وهو تحصيل هذه الدنيا بالمغالبة والسيف والقتل، فدلّ على أنّ انفتاح الدنيا وزهرتها على الناس إنما هو فتنة، قلّ من ينجو منها، ولهذا قال تعالى: ﴿فَلَمَّا دَسَوْا مَا دُكِّرُوا بِهِ فَتَحْنَا عَلَيْهِمَ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى إِذَا فَرِحُوا بِمَا أُوتُوا أَخَذْنَاهُمْ بَغْتَةً فَإِذَا هُمْ مُبْلِسُونَ﴾ [الأنعام: ٤٤]. ففي هذا الخوف من انفتاح الدنيا على الناس، وفيه أنّ قلة ذات اليد آمن على العبد في دينه، والنبي ﷺ عندما أخبر بذلك ينهاهم عن التنافس في الدنيا والتكالب عليها.

وقوله: «فتنطلقون إلى مساكن المهاجرين فتحملون بعض على رقاب بعض» أي: تجعلون بعضهم أمراء على بعض.

وفي «الصحيحين»<sup>(١)</sup> عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: جلس رسول الله ﷺ على المنبر، وجلسنا حوله، فقال: «إِنَّ مِمَّا أَخَافُ عَلَيْكُمْ بَعْدِي مَا يُفْتَحُ مِنْ زَهْرَةِ الدُّنْيَا وَزِينَتِهَا»، فقال رجل: أَوْ يَأْتِي الْخَيْرُ بِالشَّرِّ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: فَسَكَتَ عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقِيلَ: مَا شَأْنُكَ تُكَلِّمُ رَسُولَ اللَّهِ وَلَا يَكَلِّمُكَ؟ قَالَ: وَرَأَيْنَا أَنَّهُ يُنْزَلُ عَلَيْهِ فَأَفَاقَ يَمْسَحُ عَنْهُ الرُّخَصَاءُ، وَقَالَ: «أَيْنَ هَذَا السَّائِلُ؟» وَكَأَنَّهُ حَمَدَهُ، فَقَالَ: «إِنَّهُ لَا يَأْتِي الْخَيْرُ بِالشَّرِّ»، وَفِي رَوَايَةٍ فَقَالَ: «أَيْنَ السَّائِلُ أَنْفَاءً؟ أَوْ خَيْرٌ هُوَ؟ - ثَلَاثًا - إِنَّ الْخَيْرَ لَا يَأْتِي إِلَّا بِالْخَيْرِ، وَإِنَّ مِمَّا يُنْبِئُ الرَّبِيعَ مَا يَقْتُلُ حَبَطًا أَوْ يُلِمُّ إِلَّا أَكَلَةَ الْخَضِرِ، فَإِنَّمَا أَكَلْتُ حَتَّى إِذَا امْتَدَّتْ خَاصِرَتَاهَا اسْتَقْبَلْتُ عَيْنَ الشَّمْسِ، فَتَلَطَّطْتُ وَبَالَتُ، ثُمَّ رَتَعْتُ، وَإِنَّ هَذَا الْمَالُ خَضِرٌ حَلَوٌ، وَنِعْمَ صَاحِبُ الْمُسْلِمِ هُوَ، لِمَنْ أَعْطَى مِنْهُ الْمُسْكِينُ وَالْيَتِيمَ وَابْنَ السَّبِيلِ - أَوْ كَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - وَإِنَّهُ مَنْ يَأْخُذْهُ بَغَيْرِ حَقِّهِ كَالَّذِي يَأْكُلُ وَلَا يَشْبَعُ، وَيَكُونُ عَلَيْهِ شَهِيدًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ». [١٢٩]

[١٢٩] قوله: جلس على المنبر وجلس حوله أصحابه رضي الله عنهم على عادتهم في تلقي الحديث والتوجيه منه، فعند ذلك أخبر ﷺ أنه يخاف على أمته الدنيا وما يفتح عليهم من زهرتها، وهذا مما يدل على صدق نبوته ﷺ حيث أخبر أنه ستفتح على هذه الأمة الدنيا - وهذا أمر غيبي في وقته - وقد حصل ذلك بما حدث من الفتوحات والأموال التي حصل عليها المسلمون، فالرسول خشي على أمته من هذا المال والخيرات

(١) البخاري (١٤٦٥)، ومسلم (١٠٥٢) (١٢٣) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

.....

التي تأتيهم من أن تفتنهم، وهذا من كمال شفقتة ﷺ على أمته، حيث يحذرها مما سيقع في المستقبل لكي يكون المسلمون على حذر من شرها ويضعوا هذه الخيرات في مواضعها، وقَلَّ من يفعل ذلك، قَلَّ من إذا أخذ المال وضعه في مواضعه الشرعيّة، وإلا فمَن وضعه في مواضعه الشرعيّة فإنه يسلم ويغنم، لكن المصيبة من أخذ هذا المال وعصى الله، فتكون النعمة في حقه نقمة.

ولهذا لما سأل السائل النبي ﷺ فقال: أو يأتي الخير بالشر يا رسول الله؟ لأنَّ زهرة الدنيا ظاهرها الخير والنعمة، فهل يأتي هذا بالشر؟! وهذا من باب سؤال التعجب - أعرض عنه النبي ﷺ، فظنَّ الصحابة أنّه أعرض عنه لأنه لم يرَضْ سؤاله، في حين أنَّ الرسول ﷺ أعرض عنه لانشغاله بنزول الوحي بالجواب، لأنه ﷺ لا ينطق عن الهوى ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾.

فعلم الصحابة رضي الله عنهم أنه يوحى إليه، لأنه كان إذا نزل عليه الوحي يتصبَّب عرقاً من شدة ما يلقي من ثقل الوحي، فلما سُري عنه ﷺ ومسح العرق قال: «أين السائل؟» وكأنَّه ﷺ من شدة آثار الوحي نسي السائل، فسأل عنه، ثم كانت الإجابة، وقد حمده على سؤاله لأنه سؤال فيه نفع، فقال: «إنه لا يأتي الخير بالشر»، لأنَّ الأصل في المال أنه خير، ولكنه قد يأتي بالشر حين يستعمله الإنسان في غير موضعه، أما إذا استعمله فيما يجب فإنه لا يكون شراً، فالمال ليس شراً مطلقاً، وليس خيراً مطلقاً، وإنما على حسب استعمال صاحبه له، وضرب مثلاً بالدواب التي ترتع في الربيع والزهر والعشب، فمنها من تحسن الرعي وتصريف ما تأكله، وهي التي



.....

تأكل من الخضر والنبات، ثم تترك الرعي، وتستقبل عين الشمس من أجل الحرارة حتى ينهضم ما في بطنها وتبول ثم تقوم وترعى، فهذا المثل يقال لمن يستعمل الدنيا بحكمة ويأخذها برفق، فمثله هذه الدابة التي لَمَّا شبت بركت، واستقبلت عين الشمس حتى تصيبها حرارة الشمس فتنهضم ما في بطنها.

فالمقصود أنَّ طلبة الدنيا شَبَّهوا بالدواب التي ترعى، منها دابة تأكل حتى تموت من التخمة، ومنها التي تأكل قصداً فتحفظ نفسها، كذلك بنو آدم منهم من يأخذ من الدنيا بقدر ويستعملها بحكمة، فهذا تكون خيراً له، ولا يأتي هذا الخير بالشر، وإنما يأتي بالخير، ومنهم الذي يأتيه الشر من الخير، لأنه أساء الاستعمال.

وقوله: «إِنَّ هذا المال خضر حلو، ونعم صاحب المسلم هو، لمن أعطى منه المسكين واليتيم، وابن السبيل...» المقصود أنَّ الذي يأخذه بغير حقِّه، أي: من كسب حرام، فإنَّ هذا يُصاب بالجشع وطلب المال بنهم ولا يستريح أبداً، بل ويكون ماله عليه وبالأ يوم القيامة كما جاء في الحديث: «حتى يُسأل عن أربع ومنها: يُسأل عن ماله من أين اكتسبه وفيما أنفقه؟» ففي هذا الحديث التوجيه النبوي الكريم إلى المنهج السليم لطلب المال والتصرف فيه، والتحذير من المنهج غير السليم في ذلك.

وروى مسلم في «صحيحه»<sup>(١)</sup> عن أبي سعيد رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «إِنَّ الدُّنْيَا حُلُوهٌ خَضِرَةٌ، وَإِنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ مُسْتَخْلِفُكُمْ فِيهَا، فَيَنْظُرُ كَيْفَ تَعْمَلُونَ؟ فَاتَّقُوا الدُّنْيَا، وَاتَّقُوا النِّسَاءَ، فَإِنَّ أَوَّلَ فِتْنَةٍ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَانَتْ فِي النِّسَاءِ». فحذّر رسول الله ﷺ فتنة النساء، معللاً بأنّ أول فتنة بني إسرائيل كانت في النساء، وهذا نظير ما سنذكره من حديث معاوية رضي الله عنه أنه قال: «إِنَّمَا هَلَكَ بَنُو إِسْرَائِيلَ حِينَ اتَّخَذَ هَذِهِ نِسَاؤُهُمْ»<sup>(٢)</sup> يعني: وصل الشعر، وكثير من مشابهات أهل الكتاب في أعيادهم وغيرها إنما يدعو إليها النساء. [١٣٠]

[١٣٠] قوله: «إِنَّ الدُّنْيَا حُلُوهٌ خَضِرَةٌ...» هذا مثالٌ ضربه النبي ﷺ للدنيا، وتصرّف الناس فيها، وقد وصف الله عزّ وجلّ الدنيا فقال: ﴿مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أَنْزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ فَاخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الْأَرْضِ فَأَصْبَحَ هَشِيمًا تَذْرُوهُ الرِّيحُ وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ مُّقْنَدًا﴾ [الكهف: ٤٥]، وقال: ﴿إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أَنْزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ فَاخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الْأَرْضِ مِمَّا يَأْكُلُ النَّاسُ وَالْأَنْعَامُ حَتَّى إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازِيدَتْ وَظُرِبَ أَهْلُهَا أَنَّهُمْ قَدْ دُرُوسٌ عَلَيْهَا أَتَيْنَاهَا أَمْرًا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَبْ بِالْأَمْسِ﴾ [يونس: ٢٤]، فالدنيا ظلٌّ زائل وعارية مستردة، فلا ينبغي للإنسان أن يغرّ بها، فالله استخلف الناس في هذه الدنيا، بمعنى: أنه جعل بعضهم يخلف بعضاً، كما قال لأبيهم

(١) برقم (٢٧٤٢) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري (٥٩٣٢)، ومسلم (٢١٢٧) من حديث عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه.

آدم: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠] يعني: أنه يخلف من قبله، لا كما يفهم بعض الناس أنه خليفة الله، فإنَّ الله - جلَّ وعلا - ليس له خليفة، وليس بحاجة إلى خليفة، وإنما الله هو الخليفة - سبحانه وتعالى - كما قال النبي ﷺ: «واللهُ خَلِيفَتِي عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ»<sup>(١)</sup> فالناس هم الذين بحاجة لمن يخلفهم. ويقول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَأَنفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُتَسَلِّفِينَ فِيهِ﴾ [الحديد: ٧]، ﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَائِفَ الْأَرْضِ وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ﴾ [الأنعام: ١٦٥] فالله يستخلف العباد فيذهب جيل، ويأتي جيل، ويموت شخص ويرثه شخص آخر، وهكذا.

وقوله: «فينظر كيف تعملون...» أي: ينظر الله ماذا نفعل نظر ظهور ووقوع وليس بخافٍ عليه ما يقع من تصرّفاتنا في علمه السابق الأزلي، فهو يحصّيها علينا، ويطلع عليها - سبحانه وتعالى - وإنما يتلينا بهذا الاستخلاف ليميز الخبيث من الطيب من أفعالنا، ولأجل أن تقوم الحجة، ثم قال: «فاتقوا الدنيا»، أي: اتقوا فتنها، فالدنيا لا تُدْمُ لذاتها، فإنها مطيّة الآخرة، وهي عبارة عن مخلوقات وطيبات وأرزاق ومنافع، وإنما الذي يُدْمُ هو تصرّف الإنسان فيها، «فاتقوا الدنيا»: أي: فاتقوا فتنها، قال سبحانه: ﴿فَلَا تَغُرَّكُمْ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا وَلَا يَغُرَّكُمْ بِاللَّهِ الْغُرُورُ﴾ [فاطر: ٥] لا تنغروا بزينتها وبهرجها، وخذوا من خيرها، واستعملوه في طاعة الله، واستعملوا هذا الخير في مصالحكم ومنافعكم.

(١) أخرجه مسلم (٢٩٣٧) من حديث النّوّاس بن سميّان ؓ.

قوله: «اتقوا النساء» نصّ على النساء من بين أنواع الفتنة، فالنساء من جملة فتن الدنيا، وهي أشدُّ من فتنة المال، لأنَّ فتنة المرأة تجرُّ إلى الفاحشة، والوقوع في فساد الأخلاق والأعراض، وتؤدي إلى ضياع الأسر، واختلاط الأنساب، فالمرأة في الحقيقة هي القاعدة للمجتمع، إذا صلحت صلح المجتمع، وإذا فسدت المرأة فسد المجتمع، من هنا فإنَّ أعداء الإسلام يحاولون إفساد المرأة، وإخراجها من بيتها سافرة متمردة على الآداب الشرعية، ويقولون: هذا من حقّها، ومن حرّيتها أن تتصرف كما تريد، فهي مظلومة، وإنما يريدون بذلك أن يدمروا المجتمع، والنبي ﷺ أخبر أن فتنة بني إسرائيل كانت في النساء لما تركوا نسائهم يفعلن ما لا يجوز، وهذا تحذير لهذه الأمة، وقال عليه الصلاة والسلام: «ما تركتُ بعدي فتنةً أضرَّ على الرّجال من النّساء»<sup>(١)</sup>.

فالواجب على الأمة أن تعي حجم المؤامرة على المرأة المسلمة، فالنساء حواضن الرجال وقواعد البيوت، فإن فسدت الحواضن فسد المجتمع كله، ونحن مأمورون ابتداءً بالإحسان إلى المرأة وحفظ كرامتها، فإنَّ هذا من تعاليم ديننا.

قال الشاعر:

الأم مدرسة إذا أعددتها      أعددت شعباً طيب الأعراق  
أنا لا أقول دعوا النساء سوافرا      مثل الرجال يجلن في الأسواق  
في دورهن شئوونهن كثيرة      كشئوون رب السيف والمزراق

(١) أخرجه البخاري (٥٠٦٦)، ومسلم (٢٧٤٠) من حديث أسامة بن زيد، رضي الله عنها.

.....

فالمرأة عليها دورٌ كبير في بناء المجتمع، فعليها هي أن تتقي الله في نفسها وفي أسرتها، وعليها أن تحذر من الفتنة، والانحراف بها عن دورها اللائق بها، وعلى أوليائها أيضاً أن يحققوا قول الله جلّ وعلا: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾ [النساء: ٣٤].

والنبي ﷺ حذّر من فتنة الدنيا عموماً، ثم حذّر من فتنة النساء خصوصاً، ويُنّ مثلاً عملياً لهذه الفتنة وهو ما وقع لبني إسرائيل من الفساد، ومن الدمار الذي حلّ بهم بسبب إهمالهم لنسائهم، يعني: لما تجملت نساؤهم وتعطرت وخرجت، وتركت وظيفتها الحقيقية، فغوت وأغوت مجتمعتها، فكانت العقوبة ما أنزل الله ببني إسرائيل من الأمراض والأسقام المهلكة، وتسليط الطواغيت عليهم كما ذكرت كتب التاريخ ذلك. والواقع المشاهد من أحوال نساء الغرب اليوم الذي يدعو سفهاؤنا إلى تقليدهم فيه.

قوله: «وهذا نظير ما سنذكره من حديث معاوية ؓ...» يشير إلى ما حذّر منه معاوية ؓ لما قدم المدينة في خلافته، وخطب الناس - وقد أخرج كبةً من شعر - وقال: أين علماءكم؟ إن رسول الله ﷺ قال: «إِنَّمَا هَلَكَ بَنُو إِسْرَائِيلَ لما اتَّخَذَتْ نِسَاؤُهُمْ هَذَا» بمعنى: أنها تزيّن وتتجمل وتظهر مفاتها للناس، ثم إنها لا تكتفي بزينة التي أعطاها الله، بل إنها تحاول التزييف ووصل الشعر، فتجعل لها شعراً ليس لها لتُدلس على الناس، وتميل الناس إليها، فالمرأة سلاحٌ فتاك، فإذا لم تتق الله، فإنها تدمّر وتفسد المجتمع، فيجب كفّ شرّها عن المجتمع بإلزامها بالآداب الشرعية.

وهذا الحديث فيه تحريم وصل الشعر بشعر آخر، وقد لعن النبي ﷺ الواصلة والمستوصلة، فالواصلة: التي تصل شعرها بشعر غيرها، والمستوصلة: التي تطلب ذلك ممن يعملها بها مما يسمى بالكافيرات اليوم.

وقوله: «وكثير من مشابهات أهل الكتاب في أعيادهم وغيرها، إنما يدعو إليها النساء» أي: أن النساء هن في الغالب السبب في التحريض على البدع، وعلى مشابهة أهل الكتاب في أعيادهم، وفي غيرها من عاداتهم الضارة التي يفعلونها في أعيادهم، وها هي الآن تطالب بالخروج للحفلات غير المحتشمة لتشارك بعرض نفسها، متخلية عن الآداب الشرعية لتبدي زينتها مختلطة بالرجال، وكل ذلك من إهمال القائمين عليها من أوليائها.

وأما الخوض كالذي خاضوا فروينا من حديث الثوري وغيره عن عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقي، عن عبد الله بن يزيد، عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «ليأتين على أمتي ما أتى على بني إسرائيل حَذُو النَّعْلِ بِالنَّعْلِ، حَتَّى إِذَا كَانَ مِنْهُمْ مَنْ أَتَى أُمَّهُ عِلَانِيَةً، كَانَ فِي أُمَّتِي مَنْ يَصْنَعُ ذَلِكَ، وَإِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ تَفَرَّقَتْ عَلَى ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ مِلَّةً، وَتَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ مِلَّةً، كُلُّهُمْ فِي النَّارِ إِلَّا مِلَّةً وَاحِدَةً»، قالوا: مَنْ هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قال: «مَا أَنَا عَلَيْهِ الْيَوْمَ وَأَصْحَابِي. رواه أبو عيسى الترمذي<sup>(١)</sup>»، وقال: هذا حديث غريب مُفَسَّرٌ، لا نعرفه إِلَّا من هذا الوجه. [١٣١]

[١٣١] بداية لا بُدَّ من الإشارة إلى أَنَّ الشيخ - رحمه الله - بعد أن أنهى الكلام عن التشبه بهم في الخلاق والشهوات وطلب الدنيا والتكاثر فيها، انتقل إلى ما هو شرُّ منه، وهو التشبه بهم في الخوض في العقائد، قال سبحانه: ﴿وَحُضِّنْكُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾ [التوبة: ٦٩] أي: في عقائدهم، فالله جلَّ وعلا جعل العقيدة عقيدة واحدة، وهي عقيدة التوحيد باتباع الرسل عليهم الصلاة والسلام، فهذا هو طريق النجاة، وطريق الحق، فالعقيدة الصحيحة إنما تكون باتباع الكتاب والسنة، قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّيْتُكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٣]، فالعقيدة مبناها على التلقي والتوقيف، فلا يُحدث

(١) برقم (٢٦٤١) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.

فيها شيء، ولا يُضاف إليها شيء، وهي عقيدة واحدة، قال سبحانه: ﴿وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٩٢].

والله أمر بني إسرائيل بذلك، لكنهم تفرّقوا واختلفوا في عقائدهم، لذلك حذّرنا ربنا سبحانه فقال: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾ [آل عمران: ١٠٥] فنهانا عن التشبه بهم في أن نتفرّق في عقيدتنا كما تفرّقوا، ولكن قدّر الله نافذ والابتلاء واقع، فقد أخبر ﷺ أَنَّ اليهود اختلفوا على إحدى وسبعين فرقة، وأنّ النصارى اختلفوا على ثنتين وسبعين فرقة، وأنّ هذه الأمة ستفرّق على ثلاث وسبعين فرقة، كلّها في النار إلّا واحدة، وهي من كان على ما كان عليه الرسول وأصحابه، فهذه الأمم الثلاث تفرّقت، وما كان لهم أن يتفرّقوا لو أنهم تمسكوا بالكتب الإلهية واتباع الرسل عليهم الصلاة والسلام، ولكن الله سبحانه يُجري الابتلاء والامتحان فيحصل التفرّق.

ولقد تشبّهت هذه الأمة بمن قبلها في التفرّق والاختلاف، ولكن بقيت منها - والله الحمد - بقيةٌ ثبتت على الحق ولا تنحرف عنه، وهم أهل السُنّة والجماعة، وهي الفرقة الناجية، وسميت ناجية لأنّ النبي ﷺ قال: «كُلُّ هذه الفرق في النار إلّا هي» أي: أنّ هذه الفرقة نجت من النار بسبب ثباتها على الحق والتوحيد والعقيدة الصحيحة على ما كان عليه الرسول ﷺ وأصحابه، ولقد وصفهم الله فقال: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ [التوبة: ١٠٠]. فالمقصود أنّ العقيدة إنّما تُتلقّى من الكتاب والسُنّة، ولا نتلقّاها من عادات



.....

الناس أو تقاليدهم أو استحساناتهم، أو من علم الكلام وقواعد المنطق والجدل، فإنَّ هذا يشتت الناس ويضيّعهم، وهو أمر منضبط، فتجد أنَّ كل واحد سيستحسن أن يتبع شيخه ورئيسه، ويحصل بذلك التفرّق، فنحن ليس لنا قدوة إلاّ الرسول ﷺ، قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١] فهو إمامنا وهو قدوتنا، فالفرقة التي يقودها محمد ﷺ هي التي يجب اتباعها دون الفرقة الأولى التي يقودها شيخ صوفي أو شيخ قبوري، أو شيخ حزبي منشق عن الجماعة والسمع والطاعة، ويقودها جهمي أو معتزلي يقول: إنَّ الله لا يتكلم، وليس لله أسماء ولا صفات، أو شيعي يسب صحابة رسول الله ﷺ ويلعنهم.

وأما العلماء فمن اقتدى بالرسول ﷺ فإننا نتّبعه، ومن خالفه فإننا نرفضه ولا نتبع رأيه، لذلك جاء التحذير لهذه الأمة أن تسلك مسلك الأمم السابقة في الاختلاف، ولقد وُجد في هذه الأمة من هو على هذه الشاكلة، وإنك إذا ما قرأت في الكتب عن اختلاف الأمم أدركت أهمية هذا التحذير، ككتاب «الملل والنحل» للشهرستاني «والفرق بين الفرق» للبغدادی، و«الفصل في الملل والنحل» لابن حزم، و«المقالات» لأبي الحسن الأشعري.

وهذا الافتراق مشهور عن النبي ﷺ من حديث أبي هريرة وسعد، ومعاوية، وعمرو بن عوف وغيرهم، وإنما ذكرت حديث ابن عمرو لما فيه من ذكر المشابهة. [١٣٢]

[١٣٢] المقصود أن أحاديث الافتراق مشهورة وثابتة ومتعددة الروايات، وفي هذا ردٌّ على الذين يشككون الآن في حديث: «افترقت اليهود - إلى قوله: وستفترق هذه الأمة على ثلاث وسبعين فرقة» فمن الناس من ينكر هذا الحديث، ويقول: أنه لم يثبت عن النبي ﷺ، ويطعن فيه عن جهل، ولو فرضنا أن هذا الحديث لم يثبت، فإنَّ الواقع يشهد لهذا الافتراق: فهل المسلمون الآن على طريق واحد؟ أو أنهم على طرق متعددة ومتنوعة؟ لا شك أنهم على طرق متعددة وأفكار شتى.

فالنبي ﷺ قال: «على ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة» يعني: اثنتين وسبعين فرقة في النار، لأنها مخالفة للطريق الصحيح، وواحدة فقط على الجادة، وهي في الجنة، وهذه الفرق التي في النار، كلُّ منها بحسب مفارقتها، فمنها من يكون في النار، إذا كان افتراقه يقتضي الردة، ومنها من تكون في النار لفسق أصحابها، فيكونون في النار على حسب جريمتهم كأصحاب الكبائر، ولا يوصف بالكفر إلا من استحقه بشروطه المعروفة عند أهل العلم.

وقوله: «إنما ذكرت حديث ابن عمرو لما فيه من ذكر المشابهة» التي هي محل البحث، وهي المذكورة في قوله: «حتى إذا كان منهم من يأتي أمه علانية كان في أمتي من يصنع ذلك» لأنَّ الكمال في نظر المتشبهين ما عليه الكفار، ولو كان من أخسِّ الأمور وأفحشها، ولو كان فيه ترك لسنة رسول الله ﷺ.

فعن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «تَفْتَرِقُ الْيَهُودُ عَلَى إِحْدَى وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، أَوْ اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَالنَّصَارَى مِثْلَ ذَلِكَ، وَتَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً» رواه أبو داود وابن ماجه والترمذي<sup>(١)</sup>، وقال: هذا حديث حسن صحيح.

وعن معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ أَهْلَ الْكِتَابِينَ افْتَرَقُوا فِي دِينِهِمْ عَلَى اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ مِلَّةً، وَإِنَّ هَذِهِ الْأُمَّةَ سَتَفْتَرِقُ عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ مِلَّةً - يَعْنِي: الْأَهْوَاءَ - كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً، وَهِيَ الْجَمَاعَةُ»<sup>(٢)</sup>. [١٣٣]

[١٣٣] هذان الحديثان كالحديث السابق، وقد أشار الشيخ إلى تعدد رواياته، وهو ثابت عن النبي ﷺ ثبوتاً لا شك فيه، والواقع يشهد لذلك، فإن الأمة الآن متفرقة إلى شيع وأحزاب، قال الله سبحانه: ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ أي: يفرحون بما هم فيه من الضلالة لأنهم يحسبون أنهم مهتدون وهذا من تمام الفتنة، وهذا الحديث برواياته فيه الرد على الفرق الضالة والحزبيين الذين يشككون في صحته، لأنه يرد عليهم إلا الذين ثبتوا على الحق، وهم أهل السنة والجماعة، وإن كانوا قليلين، فأهل السنة والجماعة يقلّون أحياناً، حتى لو لم يبق منهم إلا واحد، فإنه يسمى أهل السنة والجماعة، كما كان من حال الإمام أحمد رحمه الله عند فتنة القول بخلق القرآن، حيث صبر على الحق

(١) أبو داود برقم (٤٥٩٦)، وابن ماجه (٣٩٩١)، والترمذي (٢٦٤٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه أحمد في «المسند» (١٦٩٣٧).

مع ما ناله من التعذيب والسجن حتى سمي إمام هذه السُّنة، ولهذا قال ﷺ: «بَدَأَ الإسلامُ غَريباً، وَسَيَعُودُ غَريباً كما بَدَأَ، فَطُوبَى لِلْغُرَبَاءِ»<sup>(١)</sup> لَأَنَّ الإسلامَ أول ما بدأ بدأ بالرسول ﷺ، ثم تبعه الأفراد، حتى صاروا أمة، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَثَلُ هَذَا الْبَنِيَانِ لَأَنْزِلَ عَلَيْهِ رِجْلٌ مِّنْ سَبْطِكُمْ ثُمَّ هُوَ يَأْكُلُ مِنْهُ وَمَثَلُ الْإِنجِيلِ كَرَزَجٍ أُخْرِجَ شَطَكُهُ﴾ الآية، وسيعود الإسلام غريباً في آخر الزمان، لكثرة مَنْ يخالفه، وقلة مَنْ يثبت عليه، حتى لربما لا يثبت عليه إلا أفراد معدودون، ويكونون غُرباء في الناس - والغريب: هو الذي يعيش بين ظهرائي غير أهله وفي غير بلده - فالمتمسك بالسُّنة يكون غريباً في آخر الزمان وتشتد الغربة عليه، لَأَنَّ أكثر الناس مخالِفون له، وإن كانوا يدَّعون الإسلام ويتشدقون بالانتساب إليه.

ففي الحديث أَنَّ الواجب على المسلم أن يثبت على الحق مهما كلفه الأمر، حتى ولو لم يكن على الحق غيره، فَإِنَّ في الثبات على الحق طاعة الله ورسوله، والله يقول: ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ﴾ [النساء: ٦٩] يعني: وإن خالفك أكثر الناس فلا تستوحش، لَأَنَّكَ مع النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ، وكيف يستوحش من كان هؤلاء رفيقه.

(١) أخرجه مسلم (٢٣٢) من حديث أبي هريرة ؓ.

وعن معاوية رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّهُ سَيَخْرُجُ مِنْ أُمَّتِي أَقْوَامٌ تَتَجَارَى بِهِمْ تِلْكَ الْأَهْوَاءُ، كَمَا يَتَجَارَى الْكَلْبُ بِصَاحِبِهِ، فَلَا يَبْقَى مِنْهُ عِرْقٌ وَلَا مِفْصَلٌ إِلَّا دَخَلَهُ، وَاللَّهُ يَا مَعْشَرَ الْعَرَبِ، لئن لم تقوموا بها جاء به محمد ﷺ لَغَيْرُكُمْ مِنَ النَّاسِ أُخْرَى أَنْ لَا يَقُومَ بِهِ»<sup>(١)</sup>.

هذا حديث محفوظ من حديث صفوان بن عمرو، عن الأزهر ابن عبد الله الحرّازي، عن أبي عامر عبد الله بن يحيى، عن معاوية، ورواه غير واحد منهم: أبو اليان، وأبو المغيرة، رواه أحمد وأبو داود في «سننه».

وقد روى ابن ماجه هذا المعنى من حديث صفوان بن عمرو عن راشد بن سعد، عن عوف بن مالك الأشجعي، ويروى من وجوه أخرى.

وقد أخبر النبي ﷺ بافتراق أمته على ثلاث وسبعين فرقة واثنان وسبعون<sup>(٢)</sup>، لا ريب أنهم خاضوا كخوض الذين من قبلهم. [١٣٤]

[١٣٤] بَيَّنَّ ﷺ فِي هَذَا الْحَدِيثِ السَّبَبَ الَّذِي مِنْ أَجْلِهِ تَفَرَّقَ النَّاسُ فِي الْأُمَمِ السَّابِقَةِ، وَهَلِ السَّبَبُ خِفَاءُ الْحَقِّ؟ لَا وَاللَّهِ، الْحَقُّ وَاضِحٌ أَبْلَجُ، وَلَكِنَّ السَّبَبَ اتِّبَاعُ الْهَوَى، فَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ لَا يَرِيدُ الْحَقَّ، إِنَّمَا يَرِيدُ هَوَاهُ، وَهَذَا هُوَ السَّبَبُ فِي تَفَرُّقِ الْأُمَمَيْنِ وَهَذِهِ الْأُمَّةُ، وَلِهَذَا قَالَ تَعَالَى مُحَذِّرًا نَبِيَّهٖ: ﴿وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الجاثية: ١٨]، وَقَالَ: ﴿فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ﴾ [القصص: ٥٠]

(١) أخرجه أبو داود (٤٥٩٧)، مختصراً، وأحمد في «المسند» (١٦٩٣٧) واللفظ له مطولاً من حديث معاوية رضي الله عنه.

(٢) لأن واحدة من الثلاث والسبعين على الحق.

فالحق واضح، ولم يكن تركهم له عن جهل، وإنما تركوه لأنه يخالف أهواءهم، وهم إنما يريدون ما يوافق أهواءهم، والأهواء مختلفة ومتعددة، فلذلك لا يجتمعون، فإنَّ كلَّ واحدٍ منهم يريد أن يحقق رغبته، ويتمسك برأيه ويصرّ عليه لأنَّ صاحب الهوى لا يمكن أن يرجع حتى وإنَّ بين له الحق وجليّت الأدلة.

وأما من ترك الحق عن جهل، ثمَّ بيّن له ذلك وعاد إليه، فهذا لا يُذمّ على فعله، لأنه ما تركه رغبة عنه، أو كان تركه عن اجتهاد وغلبة ظنٍّ أنه على حق، ثمَّ إنه اجتهد في طلبه ولم يوفق له، ولكنه لو تبين له الحق لرجع إليه، فهذا لا يُذمّ كذلك، قال ﷺ: «إذا اجتهد الحاكم، ثمَّ أصاب فله أجران، وإذا حكم واجتهد ثمَّ أخطأ فله أجر»<sup>(١)</sup>، فإذا كان الاختلاف ليس عن هوى، وإنما هو عن جهل أو عن اجتهاد في طلب الحق ولم يُصبه، فهذا لا يُذمّ إلا إذا تعصّب لرأيه، لكن الذي يُذمّ الاختلاف الذي من أجل اتباع الهوى.

ثمَّ أخبر ﷺ أن هذا الهوى مرض كمرض الكلب، والكلب بفتح اللام: هو المرض الذي ينشأ عن عضة الكلب، لأنه يوجد من الكلاب من هو مصاب بداء، فإذا عضَّ أحداً أصابه هذا الداء، وانتقل إليه، ويفتك به إلى أن يموت، والعوام يسمّون من أصابه ذلك بـ«المغلوث» أو: «السعار»، فإنَّ من تحكّم فيه هواه - والعياذ بالله - يشبه المصاب بداء الكلب حتى يفضي به إلى الهلاك.

(١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٧٨١٦) من حديث عمرو بن العاص رضي الله عنه.

ومعنى يتجارى: أي: يعم جسمه وعروقه لا يترك عرقاً من الجسم إلا دخله، فكذلك الهوى - والعياذ بالله - يتخلل في الإنسان، كما يتخلل داء الكلب، وهذا شيءٌ مشاهد، فأصحاب الأهواء دائماً في صراع مع أهل الحق، فإذا بين لهم الحق أبغضوا الحق وصاحبه، حتى وإن قلت لهم: قال الله، وقال الرسول، وقال الصحابة، لم يقبلوا لأنّه يخالف أهواءهم.

والله - جلّ وعلا - يقول في عبّاد الأصنام: ﴿وَإِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَحْدَهُ اشْمَأَزَّتْ قُلُوبُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَإِذَا ذُكِرَ الَّذِينَ مِنْ دُونِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ [الزمر: ٢٥]، فإذا وافق ذلك أهواءهم استبشروا وفرحوا، وإذا خالف أهواءهم اشمأزت قلوب الذين لا يؤمنون بالآخرة، وهذا مثال لأهل الضلال، فإنهم لا يريدون سماع قال الله وقال رسوله، وإنما يرغبون في: قال فلان، الذي هو من أئمتهم، أو قادتهم، أو يوافق قوله أهواءهم، وإذا وضع لهم الحق بدليله قالوا: المسألة فيها خلاف.

قوله: «والله يا معشر العرب لئن لم تقوموا بما جاء به محمد...» هذه كلمة عظيمة، فإنَّ أحقَّ الناس أن يقوم بهذا الدين إنما هم العرب، لماذا؟ لأنَّ الرسول ﷺ منهم، ولأنَّ القرآن نزل بلغتهم، فهم المكلفون به أولاً قبل غيرهم والناس تبع لهم، وهم الشهداء على الأمم يوم القيامة، والله - جلّ وعلا - يقول في هذا القرآن: ﴿وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ وَسَوْفَ تُسْأَلُونَ﴾ [الزخرف: ٤٤] ومعنى ذكرٌ لك: شرف تُذكرون به بين الأمم. ﴿وَلِقَوْمِكَ﴾ يعني: العرب الذين نزل بلغتهم، أما الأعاجم فإنهم تبعٌ للعرب، فإذا ضلَّ العرب وفسدوا، فسدت بقية الأمم، لأنَّ الناس يقلِّدون هذه الأمة الذين منهم

الرسول ﷺ، فالمسؤولية على العرب - لا شك - أعظم من المسؤولية على غيرهم من الأمم، لأن الله خصَّهم بأن جعل الرسول فيهم، والقرآن بلغتهم، وحملهم المسؤولية.

قوله: «هذا حديث محفوظ من حديث صفوان بن عمرو، عن الأزهر...». ذكر طرق الحديث ورواته يدل على تمكّن المؤلف - رحمه الله - في علم الحديث، كما هو متمكّن في كلّ العلوم، فما من علمٍ إلّا وله فيه باعٌ طويل، فالمقصود أنّ هذا الحديث: حديثٌ ثابت ومتعدّد الروايات، رواه جماعة من الصحابة، وخرّجه جماعة كثيرة من الحفاظ، فلا مجال للطعن فيه، وهذه صفةٌ في وجوه أولئك الذين يطعنون بهذا الحديث وأمثاله، لأنّ هذا الحديث يفضحهم ويكشف عوراتهم، فهم يريدون أن يكون الإسلام حسب أهوائهم، يقولون: أن من قال: أنا مسلم، فهو مسلم بغض النظر عن فعله ومعتقده، ويقولون: يكفي أن يقول: لا إله إلّا الله. نعم من قال: لا إله إلّا الله صار مسلماً، ولكن إذا صدر منه ما يخالف لا إله إلّا الله نقض هذه الكلمة، فلا إله إلّا الله ليست مجرد كلمة تقال باللسان بل هي لفظ ومعنى ومقتضى، قال سبحانه: ﴿إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [الزخرف: ٨٦]، فلا بدّ أن يقولها عالماً بمعناها، عاملاً بمقتضاها ظاهراً وباطناً، فلا يكفي أن يقول الإنسان: أنا مسلم، أو يقول: لا إله إلّا الله، ثم يخالف ما يقتضيه الإسلام وما تقتضيه هذه الكلمة.

قال الشاعر:

إذا ما الجرح رُمَّ على فسادٍ      تبين فيه إهمال الطبيبِ



يعني: لا يجوز أن تبقى هذه الفرق على فساد وخلل في دينها وهي تدعي الإسلام، وإن لم يقيم أهل الحق وأهل الاختصاص بدعوة الناس إلى الرجوع لكتاب الله وسنة رسوله، وإلى ما كان عليه سلف الأمة، فإن هذا سيؤول بهم إلى التفرق والتشتت، لذلك تجد أن أعداء الإسلام يشجعون الفرق المنحرفة والضالة ويمدّونهم بالمال والخبرات والتخطيط ليقضوا بهم على الإسلام الصحيح، ويبقى الإسلام المزيّف الذي يوافق أهواءهم ورغباتهم، يبقى إسلام مفرغ من جوهره ومعناه.

قوله: «فقد أخبر النبي ﷺ بافتراق أمته على ثلاث وسبعين فرقة...». اثنتان وسبعون فرقة من هذه الأمة في النار، تُرى ما هو السبب؟! لأنهم خاضوا كخوض الذين من قبلهم، خاضوا في دينهم وعقيدتهم واختلفوا اختلافاً كبيراً، فتجد من هذه الأمة اليوم من يخوضون في مسائل العقيدة، ويشكّكون فيها، وإنما يريدون أن تحلّ الأهواء محلّ السنن، فهذا من الخوض الباطل - والعياذ بالله - ومن هذا التشبه بمن كان قبلنا.

وما جاء في حديث معاوية ؓ من قوله: «والله يا معشر العرب لئن لم تقوموا بما جاء به محمد لغيركم من الناس أخرى أن لا يقوم به» فيه ما يدل على وجوب العناية باللغة العربية التي نزل بها القرآن، ونطق بها الرسول، وذلك بتعليم اللغة العربية لكافة الناس حتى يفهموا كتاب ربهم وسنة نبيهم، كما تعلّمت الشعوب الأعجمية اللغة العربية، حتى برز منهم أئمة مشهورون في اللغة العربية. أما أن تُترجم وتحول اللغة العربية إلى اللغات الأعجمية مثل ترجمة معاني القرآن الكريم وكتب الشريعة إلى اللغات الأعجمية - كما عليه الحال الآن - فهذا قضاء على اللغة العربية وقضاء

.....

على إيلاغ هذه الدين للناس بلغته التي اختارها الله له، فالواجب على المسلمين أن يتبها لهذا الخطر، وأن يهتموا باللغة العربية كما اهتم بها أسلافهم، وذلك بنشرها وتعليمها للناس، والمسئول عن ذلك بالدرجة الأولى هي الجامعات الإسلامية، فعليها أن توسع المنح الدراسية لغير العرب، حتى يتخرج منها أفواج من الطلاب قد درسوا العربية ليعودوا إلى بلادهم فيقوموا بنشرها، حتى يفهموا كتب الشريعة بلغتها العربية.

ثم هذا الاختلاف الذي أخبر به النبي ﷺ إمّا في الدّين فقط، وإمّا في الدّين والدُّنيا، ثم قد يؤول إلى الدنيا، وقد يكون الاختلاف في الدنيا فقط، وهذا الاختلاف الذي دلّت عليه الأحاديث هو ممّا نُهي عنه في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [آل عمران: ١٠٥]، وقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَسَتْ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٥٩]، وقوله: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [الأنعام: ١٥٣]. [١٣٥]

[١٣٥] الافتراق والاختلاف مذموم على سبيل العموم، لكنه يتفاوت، فإنّ بعضه أشدّ من بعض، فأشدّه الاختلاف في الدين، لأنه يؤدي إلى الضلال والكفر، وإلى النار في النهاية.

أمّا إن كان الاختلاف في الدنيا كالنزاعات والخصومات والمشاجرات، فهذا أيضاً مذموم وإن كان أخف من الاختلاف في الدين، والمطلوب في مثل هذا الحال الإصلاح، وإذا استدعى الأمر فلا بدّ من البتّ في القضية على يد قاضي يحكم بكتاب الله وسنة رسوله، كما قال الله عزّ وجلّ: ﴿فَإِنْ لَنزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩].

والاختلاف يشمل: الاختلاف في الأموال، والاختلاف في العقائد، والاختلاف في العبادات، وكلّه مذموم يجب على المسلمين تركه لأنه أسلم وأحوط للقلوب، وفي تركه اجتماع الكلمة، لأجل ذلك أمرنا الله تعالى بعدم التفرق فقال: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾ [آل عمران: ١٠٥].

ثم إنَّ هذا الاختلاف يؤدي إلى سفك الدماء واستباحة الأعراض، واعتداء بعض الفرق على بعض، في حين أنَّ الكل يدَّعي أنه على الإسلام، وقد حرَّم الله الاعتداء على النفس وتوعد فاعله، فقال سبحانه: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٩٣]، فالقتل من أخطر مضار الاختلاف، لذلك جاء التحذير من سفك الدماء بغير حق، قال سبحانه: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيٍّ سُلْطَانًا فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا﴾ [الإسراء: ٣٣] يعني: أنَّ وليه سينصره الله - عزَّ وجلَّ - وسيمكنه من هذا الظالم فيقتص منه، ولو على المدى البعيد.

وهو موافق لما رواه مسلم في «صحيحه»<sup>(١)</sup>، عن عامر بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه، أنه أقبل مع رسول الله ﷺ في طائفة من أصحابه من العالية، حتى إذا مرَّ بمسجد بني معاوية دخل فرَكَع فيه ركعتين، وصلَّينا معه، ودعا ربَّه طويلاً، ثم انصرف إلينا فقال: «سألتُ ربي ثلاثاً فأعطاني اثنتين، ومنَعني واحدة: سألتُ ربي أن لا يُهلك أُمَّتي بالسَّنة فأعطانيها، وسألتُ ربي أن لا يُهلك أُمَّتي بالغرق فأعطانيها، وسألته أن لا يجعل بأسهم بينهم فمنعنيها». [١٣٦]

[١٣٦] مفاد الحديث أنَّ النبي ﷺ كان في نفرٍ من أصحابه، فأراد أن يصلي، فمرَّ على مسجدٍ في طريقه فصلَّى فيه، والصَّلاة في المسجد أفضل - بلا شك - لأنَّ هذا المسجد له خاصِّيَّة، كما يظن الخرافيون، وإنَّما لأنَّه كان في طريقه وقريباً منه ﷺ، فصلَّى فيه ودعا ربَّه، ففيه أنه يستحبُّ أن يكون الدعاء بعد صلاة وأن يكون في المسجد، فإنَّ النبي ﷺ صلَّى نافلة ثمَّ دعا ربَّه.

قوله: «سألتُ ربي ثلاثاً، فأعطاني اثنتين ومنَعني واحدة، سألتُه أن لا يهلك أُمَّتي بالسَّنة» يعني: الجذب بسبب انحباس المطر، فأعطانيها، فالأُمَّة لا ينحبس عنها المطر جميعها وإنَّما قد ينحبس عن طائفة دون أخرى.

والثانية: سأل ربه أن لا يُهلك أُمَّته بالغرق العام، كالغرق بسبب الأنهار أو السيول أو الفيضانات، كما أهلك قوم فرعون وقوم نوح، والمقصود بالغرق: الغرق العام الذي

(١) أخرجه مسلم (٢٨٩٠) من حديث عامر بن سعد عن أبيه رضي الله عنها.

.....

يستأصل الناس بالكلية، لكن قد يحصل الغرق لبعض هذه الأمة ولا يعم.

وأما الثالثة، فلم يجبه الله عز وجل إليها، وهي قوله: أن لا يجعل بأس الأمة بينهم، بل سيكون بأس الأمة بينها شديداً كما قال جلّ وعلا: ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّنْ فَوْقِكُمْ أَوْ مِنْ تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيْعًا وَيُزَيِّقَ بَعْضُكُم بِأَسْ بَعْضٍ﴾ [الأنعام: ٦٥] معنى شيعاً: فرقاً يسفك بعضهم دماء بعض، وهذا أشد من أن ينزل عليهم عذاباً من السماء أو من تحت أرجلهم، فالله منعه من هذه الثالثة، لأن الله من حكمته أن يجري الاختلاف بين الناس لأجل الامتحان والابتلاء.

ومما يشبه ذلك أن الله يوقع الخلاف بين الناس، فيتشاجرون ويتقاتلون عقوبة لهم على مخالفتهم لكتاب الله عز وجل، ومما يدل على ذلك ما جاء في الحديث حيث قال ﷺ: «وَمَا لَمْ تَحْكُمُ أُمَّتُهُمْ بِكِتَابِ اللَّهِ وَتَتَخَيَّرُوا مِمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَّا جَعَلَ اللَّهُ بِأُسْهُمْ بَيْنَهُمْ»<sup>(١)</sup> هذه سنة الله تعالى، وهذه عقوبة لمن قصر وخالف، والله لا يظلم أحداً.

(١) أخرجه ابن ماجه (٤٠١٩) من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

وروى أيضاً في «صحيحه»<sup>(١)</sup> عن ثوبان رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ زَوَى لِي الْأَرْضَ فَرَأَيْتُ مَشَارِقَهَا وَمَغَارِبَهَا، وَإِنَّ أُمَّتِي سَيَلُغُ مُلْكُهَا مَا زَوَى لِي مِنْهَا، وَأُعْطِيتُ الْكَتْرَيْنِ: الْأَحْمَرُ وَالْأَبْيَضُ، وَإِنِّي سَأَلْتُ رَبِّي لِأُمَّتِي: أَنْ لَا يُهْلِكَهَا بَسَنَةٌ بَعَامَّةٌ، وَأَنْ لَا يُسَلِّطَ عَلَيْهِمْ عَدُوًّا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهِمْ، فَيَسْتَبِيحَ بِيضَتَهُمْ، وَإِنَّ رَبِّي قَالَ: يَا مُحَمَّدُ، إِذَا قَضَيْتُ قَضَاءً، فَإِنَّهُ لَا يُرَدُّ، وَإِنِّي أُعْطِيتُكَ لِأَمَّتِكَ أَنْ لَا أَهْلِكَهُمْ بَسَنَةٌ عَامَّةٌ، وَأَنْ لَا أُسَلِّطَ عَلَيْهِمْ عَدُوًّا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهِمْ، فَيَسْتَبِيحَ بِيضَتَهُمْ، وَلَوْ اجْتَمَعَ عَلَيْهِمْ مَنْ بِأَقْطَارِهَا - أَوْ قَالَ: مَنْ بَيْنَ أَقْطَارِهَا - حَتَّى يَكُونَ بَعْضُهُمْ يَهْلِكُ بَعْضًا وَيَسْبِي بَعْضُهُمْ بَعْضًا. وَرَوَاهُ الْبَرْقَانِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» وَزَادَ: «وَأَنَا أَخَافُ عَلَى أُمَّتِي الْأَئِمَّةِ الْمُضِلِّينَ، وَإِذَا وَقَعَ السَّيْفُ لَمْ يُرْفَعْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَلَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَلْحَقَ حَيٌّ مِنْ أُمَّتِي بِالْمَشْرُكِينَ، حَتَّى يُعْبَدَ فِتْنًا مِنْ أُمَّتِي الْأَوْثَانِ، وَإِنَّهُ سَيَكُونُ فِي أُمَّتِي كَذَابُونَ ثَلَاثُونَ كُلُّهُمْ يَزْعُمُ أَنَّهُ نَبِيٌّ، وَأَنَا خَاتَمُ النَّبِيِّينَ لَا نَبِيَّ بَعْدِي، وَلَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي عَلَى الْحَقِّ مَنْصُورَةٌ، لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى»<sup>(٢)</sup>. [١٣٧]

[١٣٧] قوله: «إِنَّ اللَّهَ زَوَى لِي الْأَرْضَ..» هذا حديث عظيم فيه بيان نوع من معجزات النبي ﷺ: وفيه كذلك أخبار عظيمة، وفيه نهي وتحذير، فقوله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ زَوَى لِي

(١) أخرجه مسلم (٢٨٨٩) من حديث ثوبان رضي الله عنه.

(٢) أخرجه أبو داود (٤٢٥٢) من حديث ثوبان رضي الله عنه.

.....

الأرض» يعني: قارب بين أقطارها، حتى رآها النبي ﷺ كاملة في موقفه ذاك، وهذه إحدى معجزاته ﷺ.

وقوله: «وإن أمتي سيبلغ ملكها ما زوي لي منها...» هذه هي الحكمة في أن الله زوى له الأرض فرأى مشارقها ومغاربها، لأن أمة سيبلغ ويمتد ملكها إلى مشارق الأرض ومغاربها، وقد تحققت نبوءة النبي عليه الصلاة والسلام، فإن الصحابة ومن تابعهم شاركوا في الفتوحات الإسلامية، وفتحوا بلاد فارس والروم في زمن الخلفاء الراشدين، وكذلك الذين جاؤوا من بعدهم في الدولة الأموية والدولة العباسية، حيث بلغ سلطان هذه الأمة مشارق الأرض ومغاربها، وخضعت الدولتان العظيمتان: دولة الفرس ودولة الروم للمسلمين، وسيطر المسلمون على معظم الأرض.

قوله: «وأعطيت الكنزين: الأبيض والأحمر...» الكنزين، يعني بهما: الذهب والفضة، فالأبيض الفضة وهو كناية عن مُلك الفرس، لأن نقودهم من الفضة غالباً، والأحمر: الذهب وهو للروم، لأن كنوزهم من الذهب في الغالب، فهذا كناية عن أن الله سيعطي كنوز هاتين الأمتين للمسلمين، وقد حصل هذا واستولى المسلمون على بلادهم، وصرفوا هذه الكنوز والثروات في سبيل الله عز وجل، فأنفقوها في سبيل الله ولم يختصوا بها لهم.



وهذا المعنى محفوظ عن النبي ﷺ من غير وجه، يشير إلى أن التفرقة والاختلاف لا بُدَّ من وقوعهما في الأمة، وكان يحذر أمته منه لينجو من الوقوع فيه من شاء الله له السلامة، كما روى النَّزَّالُ بن سُبْرَةَ، عن عبد الله ابن مسعود قال: سَمِعْتُ رَجُلًا قَرَأَ آيَةَ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقْرَأُ خِلَافَهَا، فَأَخَذْتُ بِيَدِهِ، فَاَنْطَلَقْتُ بِهِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَعَرَفْتُ فِي وَجْهِهِ الْكَرَاهِيَةَ، وَقَالَ: «كِلَاكُمَا مُحْسَنٌ، وَلَا تَخْتَلِفُوا، فَإِنَّ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ اخْتَلَفُوا فَهَلَكُوا» رواه مسلم<sup>(١)</sup>. [١٣٨]

[١٣٨] المقصود أن النبي ﷺ حينما حذر من الاختلاف إنما حذر من شيء متوقع، وغرضه عليه الصلاة والسلام من هذا التحذير نجاة من أراد الله نجاته.

ومما يدلُّ على كراهية النبي ﷺ للاختلاف ما وقع في هذا الحديث، حيث أن ابن مسعود لما سمع الرجل الذي قرأ آية من القرآن على وجهٍ يخالف ما يعرفه أمسك بالرجل، وذهب به إلى النبي ﷺ، فلما سمع قراءتهما قال: «كِلَاكُمَا مُحْسَنٌ» وكره ﷺ ما حصل بينهما من الاختلاف، فدلَّ على أن الاختلاف مذموم.

فالمقصود من هذا الحديث أنه يجب عدم التسرع في الإنكار حتى لا يحدث الاختلاف، فلربما جهل المنكر الحق الذي مع مخالفه، فلا بد من التثبت والتبيين، فلا شك أن القرآن أنزله الله بأكثر من حرف، فكان كلُّ يقرأه على لهجته، وهذا من باب التيسير على الأمة، لأنهم لو ألزموا القراءة بحرفٍ واحد، لشقَّ ذلك عليهم، والقراءات

(١) بل أخرجه البخاري (٢٤١٠) من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

.....

كما هو معلوم بينها اختلافٌ في الأداء، وفي بعض الحروف، لكن المعنى لا يختلف، وكلُّ تلقى قراءته عن النبي ﷺ، فهذه القراءات ليست من ابتكار الناس، وإنما هي مروية عن النبي ﷺ، ولهذا قال عليه الصلاة والسلام: «كلاهما محسن».

لكن لما كان ابن مسعود ؓ لا يعلم ما مع الطرف الآخر من القراءة الصحيحة أنكر عليه قبل أن يثبت، فكره النبي ذلك، لما يؤدي إليه هذا الاختلاف من الشقاق والتنازع، أما إذا كان الاختلاف له مسوغ، فإنه لا يؤدي إلى التقاطع والتهاجر والتدابير.

قوله: «ولا تختلفوا فإنَّ من كان قبلكم اختلفوا فهلكوا..» هذا نهْيٌ من الرسول ﷺ عن الاختلاف، والمراد به: الاختلاف الذي ليس له وجه، وأما الاختلاف الذي له وجه ومستند، فهذا سيأتي بيانه إن شاء الله؛ لأنَّ الاختلاف على قسمين: اختلاف تنوع واختلاف تضاد، فهذا الذي وقع من ابن مسعود ؓ إنما هو من اختلاف التنوع، وليس من اختلاف التضاد.

نهى النبي ﷺ عن الاختلاف الذي فيه جحد كل واحد من المختلفين ما مع الآخر من الحق، لأن كلا القارئ كان محسناً فيما قرأ، وعلل ذلك بأن من كان قبلنا اختلفوا وهلكوا، ولهذا قال حذيفة لعثمان رضي الله عنهما: أدرك هذه الأمة، لا تختلف في الكتاب كما اختلف فيه الأمم قبلهم، لما رأى أهل الشام وأهل العراق يختلفون في حروف القرآن الاختلاف الذي نهى عنه النبي ﷺ. [١٣٩]

[١٣٩] قوله: «نهى النبي ﷺ عن الاختلاف الذي فيه جحد...» هذا هو الاختلاف المذموم الذي فيه أن أحد الطرفين يجحد ما مع الطرف الآخر من الحق، ويحكم عليه بالبطلان، مع أنه له وجه من الصواب، فالواجب على المسلم قبول الحق ولو كان مع الطرف المخالف، لأن الحق بغية المسلم، وليس بغيته الانتصار لنفسه، والله سبحانه قد ذم اليهود لما عرفوا الحق وردّوه، قال سبحانه وتعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا تَوْحِينَ بِمَا أَنْزَلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَاءَهُ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: ٩١] فهم أنكروا الحق الذي مع غيرهم تكبراً وبطراً وعناداً، وقصروا الحق على ما معهم فحسب.

ومما لا شك فيه أن مخالفتك قد يكون معه حق وباطل، فالواجب على المسلم أن يقبل الحق ويردّ الباطل، أما أن يدفعه التعصب أن يرد الحق والباطل فهذا ليس من خلق المسلم.

قوله: «لأن كلا القارئ كان محسناً فيما قرأه...». يعني: أن كلا من ابن مسعود

والرجل الآخر، كانا مُحْسِنَيْنِ فيما قرئنا، فكلُّ قرأ كما سمع من النبي ﷺ. والقرآن الكريم له قراءات ثابتة.

والمحسن معناه: المتبع لما بلغه من الحق، قال سبحانه وتعالى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَنٍ﴾ [التوبة: ١٠٠] وقال جلَّ وعلا: ﴿بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ﴾ [البقرة: ١١٢] يعني: متبع للرسول ﷺ، ومن ذلك اتباعه في القراءة الثابتة عنه.

قوله: «ولهذا قال حذيفة لعثمان رضي الله عنهما: أدرك هذه الأمة...» بداية هذا الاختلاف الذي حصل بين ابن مسعود ؓ والرجل الآخر ليس من الاختلاف المذموم، لأنَّ كلاً منهما قرأ ما سمع من النبي ﷺ، لكن بعد وفاة الرسول ﷺ لما تفرَّق المسلمون في الأقطار، وانتشر الإسلام ودخل الأعاجم في الإسلام، وصار كلُّ يقرأ بقراءة واحدٍ من الصحابة، حينها صاروا يختلفون في القراءات اختلافاً يُخشى منه وقوع الفتنة فيما بينهم، وإن كانت هذه القراءات مسموعة وثابتة عن الرسول ﷺ، وكان الاختلاف فيها سيؤدي إلى الفتنة، فإنَّ الأولى جمعهم على قراءة واحدة، درأً للفتنة التي خشي حذيفة بن اليمان ؓ منها، والفتنة بين المسلمين لا تجوز وفيها خطر ودرأً للمفاسد مقدّم على جلب المصالح، وكان حذيفة يحذّر من الفتن، وكان يسأل النبي ﷺ عن الشر مخافة أن يقع فيه، لشدة حذره من الفتن، لذلك لما رأى اختلاف الناس في الأمصار في تلاوة القرآن اختلافاً يؤدي إلى التصارع فيما بينهم، وجحد ما مع الآخر من الحق، وربما أدى إلى قتالٍ بينهم، أو إلى تكذيب بعضهم بما مع الآخر من الحق، جاء إلى أمير المؤمنين عثمان ؓ فطلب منه المبادرة إلى حسم مادّة النزاع، وذلك بجمع المسلمين على قراءة

واحدة، وعلى مصحفٍ واحد، وكان المسلمون لهم مصاحفَ متعدّدة فيها قراءات مختلفة، وهذا حتماً يؤدي إلى النزاع والتفرق، فأمر عثمان رضي الله عنه بعد استشارة الصحابة بجمع الناس على مصحف واحد، وبأن يُنسخ هذا المصحف إلى نسخ توزّع على الأمصار وأن يحرق ما عداها، وشكّل لجنة من علماء الصحابة، وأمرهم أن يكتبوا مصحفاً واحداً محتملاً للقراءات السبع، يعني: الرسم واحد لكنه يحتمل قراءات متعددة، فاجتمعوا بعد تردّد وثاقل، لأنّ هذا الأمر ليس سهلاً، ولكن عثمان رضي الله عنه بقوة إيمانه، وقوة حرصه على جمع الأمة أقدم على هذا العمل، بمشورة إخوانه، فكتبوا مصحفاً واحداً، على رسم واحد يحتمل القراءات الثابتة يسمى الرسم العثماني، ثم أمر ببقية المصاحف فأحرقت، ونسخ من هذا المصحف عدة نسخ بعدد الأقاليم، ووزّعها عليها، وكان هذا من حفظ الله لهذا القرآن كما قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، فبقي هذا المصحف بأيدي الأمة، والله الحمد، وسمّي بالمصحف العثماني، والرسم العثماني، وهذا من أجل أعمال عثمان رضي الله عنه.

أما بالنسبة للسنة، فالرسول صلى الله عليه وآله منع أن تُكتب الأحاديث في عهده صلى الله عليه وآله لئلا يختلط القرآن بالسنة، فلما توفي صلى الله عليه وآله، أمن هذا المحذور بانقطاع الوحي، وانتهاء نزول القرآن فبدأوا يدوّنون السنة ويكتبونها، ولقد كان في عهد النبي صلى الله عليه وآله من يكتب الحديث، لكنه كان يكتب لنفسه خاصة، أما الكتابة العامة، فإنها حدثت بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وآله لما خيف على السنة من الضياع، فقاموا بجمعها وتدوينها وترتيبها.

تنبيه: القرآن الكريم جُمع في عهد الرسول ﷺ، فما مات ﷺ حتى كُتب كله في صحائف متفرقة عند الصحابة مع حفظهم له في صدورهم، ثم لما حصلت وقعة اليمامة في عهد أبي بكر الصديق واستشهد كثير من القراء الحفاظ، خشي على القرآن من الضياع، فأشاروا على أبي بكر رضي الله عنه بجمع القرآن من الكتابات المتفرقة، فجمعوها في مكان واحد واحتفظوا بهذا المجموع الكامل، ثم جمع للمرة الثالثة في مصحف عثمان الموحد الذي لا يزال بأيدي المسلمين - والله الحمد - وهذه الأعمال الجليلة في الاحتفاظ بالقرآن الكريم هي مصداق لقوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ فقد تكفل سبحانه بحفظه، بينما كانت الكتب السابقة قد استُحفظَ عليها الربانيون والأخبار فأضاعوها وحرّفوها على حسب أهوائهم.

فأفاد ذلك بشيئين: أحدهما: تحريم الاختلاف في مثل هذا، والثاني: الاعتبار بمن كان قبلنا، والحذر من مشابهتهم. [١٤٠]

[١٤٠] يعني: أنَّ الاختلاف المنهي عنه تضمَّن أمرين: الأمر الأول: الاختلاف في الأشياء التي لا تحتمل الاختلاف، مثل ما حصل بين ابن مسعود والرجل الآخر حيث اختلفا في القراءة وكلُّ منهما معه حق، فهذا لا يحتمل الاختلاف، لأنه لا مجال لأن ينكر أحدهما على الآخر، والأمر الثاني: الحذر من أن تقع في ما وقع فيه من كان قبلنا كما قال سبحانه: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا﴾ [آل عمران: ١٠٥]، فهذا الفعل من التشبه الذي حرَّمه الله ونهانا عنه في غير ما آية من كتاب الله، ومعلوم أنَّ هذا الكتاب إنما صُنِّف في تحريم التشبه بالكفار في اختلافهم تبعاً لأهوائهم.

واعلم أنَّ أكثر الاختلاف بين الأمة الذي يورث الأهواء تجده من هذا الضرب، وهو أن يكون كل واحدٍ من المختلفين مصيباً فيما يثبته، أو في بعضه، مخطئاً في نفي ما عليه الآخر، كما أنَّ القارئين كلُّ منهما كان مصيباً في القراءة بالحرف الذي علمه، مخطئاً في نفي حرف غيره. فإنَّ أكثر الجهل إنما يقع في النفي الذي هو الجحود والتكذيب، لا في الإثبات، لأنَّ إحاطة الإنسان بما يثبته أيسر من إحاطته بما ينفيه. ولهذا تُهيت هذه الأمة أن تضرب آيات الله بعضُها ببعض، لأنَّ مضمون الضرب الإيذان بإحدى الآيتين والكفر بالأخرى، إذا اعتقد أنَّ بينهما تضاداً، إذ الضدَّان لا يجتمعان. [١٤١]

[١٤١] قوله: «واعلم أنَّ أكثر الاختلاف بين الأمة الذي يورث الأهواء..» يعني: أنَّ الاختلاف الذي وقعت فيه هذه الأمة غالبه من هذا النوع، وهو إنكار ما مع الآخر من الحق، ولو أنَّ كلَّ طرفٍ اعترف بما مع الآخر من الحق، ما حصل أيُّ اختلاف وتضاد، وإنما يحصل اختلاف تنوع لكن لما ظهر لأحدهما أنَّ الآخر مخطئ، وأنَّه ليس على صواب، حينها فقط حصل الاختلاف المذموم، فالاختلاف إذا كان من اختلاف التنوع، فإنَّه لا يجوز الخلاف من أصله، لأنَّ كلَّاً من الطرفين محق، وقد يكون طرفاً محقاً من وجهٍ ومخطئاً من وجه آخر، والطرف الثاني كذلك، فالأصل أن نقبل الصواب، ولو كان مع المخالف، وأن نترك الخطأ ولو كان معنا، هذا هو الطريق الصحيح، وبهذه الطريقة لا يحصل نزاع يؤدي إلى المحذور.

قوله: «فإنَّ أكثر الجهل إنما يقع في النفي الذي هو الجحود والتكذيب..». وهذا مثاله الذي وقع بين ابن مسعود والرجل حين اختلفا في القراءة، حيث أنَّ كلَّاً منهما



مقتصر على ما معه من الحق، ومنكر لما مع غيره من الحق.

والواجب على الإنسان أن لا يخوض فيما لا يعلم، لأنه لا يعلم كل شيء، فإذا خفي عليه شيء، فالأصل أن لا يُنكر، وإنما يتثبت أولاً، أي: لا يتسرع في الإنكار، لكن يتثبت، لأنه ربما يكون مع المخالف وجه من الصواب، فإذا أنكرت ما معه أنكرت الحق، فالواجب في هذه الأمور التؤدة والتثبت والتروي قبل أن يصدر حكماً على ما عند الآخرين.

قوله: «ولهذا نهيت هذه الأمة أن تضرب آيات الله بعضها ببعض...» الله - جلّ وعلا - يقول: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾ [آل عمران: ٧]، فالله قسّم القرآن إلى: محكم ومتشابه، وأمر برّد المتشابه إلى المحكم، ولكن بعض الناس يأخذ طرفاً، ويترك الطرف الآخر، وهذا هو الزيغ الذي أخبر الله سبحانه عنه بقوله: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ﴾ [آل عمران: ٧] فالذي عنده زيغ لا يردّ المتشابه إلى المحكم، بل يأخذ المتشابه، لأجل إيقاع الفتنة.

والقرآن الكريم يفسّر بعضه بعضاً، ويوضح بعضه بعضاً، لأنه من عند الله عزّ وجلّ، والذي من عند الله لا يختلف أبداً، ولا يتناقض ولهذا فإنّ الراسخين في العلم يردّون المتشابه إلى المحكم ويقولون: ﴿أَمَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ (٧) رَبَّنَا لَا تُرِغْ قُلُوبَنَا﴾ [آل عمران: ٧ - ٨] أي: كما زاغ أولئك فأخذوا بالمتشابه وتركوا المحكم، أخذوا بطرف وتركوا الطرف الآخر فزاغوا.

والنبي ﷺ لما خرج على أصحابه وهم يتنازعون في القرآن، وكلُّ مصيبٍ بما يحتاج به، قال: «لا تضربوا كتاب الله بعضه ببعض..»<sup>(١)</sup>، فالواجب على المسلمين أن يعتقدوا أنَّ كلام الله كله حق وأنه لا يتعارض ولا يتناقض، وأنَّ كلام الرسول ﷺ كذلك، فإنَّ أشكل على المسلم شيءٌ من الأدلة، فلا بدَّ من الرجوع إلى الأدلة الأخرى، فربما يكون هذا الذي معك منسوخاً والمنسوخ لا يعمل به، أو مطلقاً وهناك ما يقيده، أو عاماً وهناك ما يخصُّه، هذه الأمور لا يتفطن لها إلا الراسخون في العلم، وأما الجهلة والمتعالِمون، فهم يأخذون بعض النصوص ويتركون البعض الآخر، ويقولون: نحن نستدلُّ بكتاب الله وسنة رسوله، وهم لم يستدلوا بكتاب الله، حيث أخذوا طرفاً وتركوا الطرف الآخر، وإنما هم أخذوا بالمتشابه، فالذي يستدل بكتاب الله هو الذي يجمع بين النصوص ويفسِّر بعضها ببعض، ويقيّد مطلقها، ويبيّن مجملها ومشكلها، وهذا هو الراسخ في العلم. والعلماء قد وضعوا أصولاً للتفسير وأصولاً لعلم الحديث، لأجل معرفة كيفية الاستدلال بالكتاب والسنة.

(١) هو في حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما، انظر «مسند أحمد» (٦٦٦٨).

ومثل ذلك: ما رواه مسلم<sup>(١)</sup> أيضاً عن عبد الله بن رباح الأنصاري: أنَّ عبد الله بن عمرو قال: هَجَرْتُ إلى رسول الله ﷺ يوماً، فسمعَ أصواتَ رَجُلَيْنِ اِخْتَلَفَا في آيةٍ، فخرجَ علينا رسول الله ﷺ يُعَرِّفُ في وجهه الغضبُ فقال: «إِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ مِنَ الْأُمَمِ بِاِخْتِلَافِهِمْ فِي الْكِتَابِ» فعَلَّلَ غضبه ﷺ بأنَّ الاختلاف في الكتاب سبب هلاك مَنْ قبلنا، وذلك مُجَانِبَةٌ طَرِيقَهُمْ في هذا عينا، وفي غيره نوعاً. [١٤٢]

[١٤٢] المقصود أنَّ الاختلاف يؤدي إلى الشقاق والنزاع ولذلك قال الله - جلَّ وعلا -: ﴿وَإِنَّ الَّذِينَ اِخْتَلَفُوا فِي الْكِتَابِ لَفِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ﴾ [البقرة: ١٧٦] فلا يجوز للمسلمين الاختلاف في القرآن، وذلك بأن يقول أحدهم: هذه الآية تدلُّ على كذا، ويقول الآخر الآية الأخرى تدلُّ على نقيض ما دلَّت عليه هذه الآية فيحصل بينهم اختلاف، وكلام الله لا يتناقض، فإذا أشكل عليك شيء فلا تتسرَّع بالحكم قبل الرجوع إلى الآيات والنصوص الأخرى ليزول ما عندك من الإشكال؛ لأنَّ الآيات يوضَّح بعضها بعضاً ويفسِّر بعضها بعضاً، وإن كنت لا تُحَسِّنُ الرجوع إلى الآيات والنصوص، فتوقَّف واسأل الراسخين في العلم.

وأما أن يأخذ كل واحد بآية ويقول: هذه تدلُّ على تحريم كذا، وبآتي الآخر ليستدل بها على التحليل، فلا يمكن أن يكون شيء حلالاً في آية، وحراماً في آية أخرى، وإنما يكون إشكالاً يزيله أهل العلم بما عندهم من الأدوات الأصولية: إما بالجمع بين

(١) برقم (٢٦٦٦) من حديث عبد الله بن رباح الأنصاري رضي الله عنه.

النصوص والتوفيق بينها، أو أن إحدى الآيتين منسوخة، والآية الأخرى ناسخة لها، ولا يجوز البقاء على المنسوخ، بل يجب الأخذ بالناسخ.

وربما تكون هذه الآية مطلقة، وهناك آية مقيدة لها، ولا يجوز الأخذ بالمطلق دون نظير إلى المقيّد، بل يجب حمل المطلق على المقيّد، أو تكون هذه الآية عامّة، وهناك آية أخرى مخصّصة لها، فيحمل العام على الخاصّ، وهذه طريقة لا يُحسنها إلا أهل الرسوخ في العلم.

ولقد دوّن العلماء والمفسّرون - يرحمهم الله - أصول التفسير، فالتفسير ليس اعتباطياً وعفوياً، بل له قواعد وضوابط لا بدّ أن يتقنها المفسّر قبل أن يشرع بتفسير الآيات، لذلك قعدوا قواعد سمّوها أصول التفسير، وطالب العلم إذا فقهها وعمل بها، زال عنه كثير من هذه الإشكالات، ولشيخنا الشيخ محمد الأمين الشنقيطي - رحمه الله - رسالة اسمها «دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب»، وهي مطبوعة ومتداولة فيها إعانة لطالب العلم تعطيه طريقة صحيحة يمشي عليها، فتزيل عنه الإشكالات التي ترد على الجهّال والمتعالمين في كتاب الله - عزّ وجلّ -.

قوله: «فعلّل غضبه ﷺ بأن الاختلاف في الكتاب سبب هلاك من كان قبلنا...». الله - جلّ وعلا - يقول: ﴿وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِي الْكِتَابِ لَفِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ﴾ [البقرة: ١٧٦] ويقول: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾ [آل عمران: ١٠٥]، فالله عزّ وجلّ يحذرنا في هذه الآيات أن نقع في ما وقع فيه من كان قبلنا من الاختلاف في كتاب الله، مع أن كتاب الله حقّ كلّ لا يعارض بعضه بعضاً، ولا يُناقض بعضه بعضاً.

ومع ذلك جاء هذا التحذير، فالواجب على المسلم لا سيما من كان عنده بصيرة وعلم ومعرفة لأسرار القرآن وأسلوبه أن يُرجع بعض الآيات إلى بعض فحينها يظهر له المقصود منها جميعاً، أما إذا أخذ آية على حدة وترك الآية الأخرى، أو انتزع آية من سياقها واستشهد بها، فتكون النتيجة زيغ وضلال، وإن كنت تزعم أنك تستدل بآية، فالآية لا تدلُّ على ما أردت، لأنه لا يصلح الاستدلال بها وحدها، إلّا مع الآية الأخرى التي تُبَيِّنُها وتوضِّحها، وقد تكون الآية الواحدة يوضح بعضها بعضاً كما لا يستدل مبطل بآية إلّا وفيها ما يكذبه كما قال تعالى: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾.

والله - جلّ وعلا - أحكم هذا القرآن فقال: ﴿كَذَّبُوا أَحْكَمَتْ أَيْنُهُ، ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [هود: ١] فلا يمكن أن يتعارض كلامه سبحانه وتعالى إلّا على جاهل ليس له حظ من العلم، أو صاحب هوى يريد تضليل الناس والتليس عليهم، فيستدلّ بآية من المتشابهة ليقيم الدليل على ضلاله ويقول: هذا القرآن يدعو إلى كذا، فنقول له: كذبت فيما ادّعت، فالقرآن يفسّر بعضه بعضاً، ونحن نرجع كتاب الله بعضه إلى بعض وننظر في سياقاته فهي تفسّره، وكلام الله يُفسّر بعضه بعضاً، أو يفسّر بكلام رسوله ﷺ الذي وكلّ الله له بيان القرآن.

والاختلاف على ما ذكره الله في القرآن قسماً: أحدهما: يذم الطائفتين جميعاً كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ (١١٨) إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ ﴿[هود: ١١٨-١١٩] فجعل أهل الرحمة مستثنين من الاختلاف، وكذلك قوله: ﴿ذَلِكَ يَأْنَى اللَّهُ نَزَلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِي الْكِتَابِ لَفِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ﴾ [البقرة: ١٧٦]، وكذلك قوله: ﴿وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٩]. وقوله: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾ [آل عمران: ١٠٥]. وقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَسْتُ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٥٩]. [١٤٣]

[١٤٣] قوله: «والاختلاف على ما ذكره الله في القرآن قسماً...» الله - سبحانه وتعالى - خلق الخلق لعبادته كما قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْإِنْسَ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦] وأرسل الرسل، وأنزل الكتب لبيان التوحيد، وإفراد الله بالعبادة، ولقد كان الخلق على التوحيد - من بعد آدم - وعلى شريعته عشرة قرون، ثم حدث الشرك في قوم نوح لما غلوا في الصالحين وذاً وسواعاً ويغوثاً ويعوقاً ونسراً، فعبدوهم من دون الله - عز وجل - وكان هذا أول مخالفة للكتاب، ليس اختلافاً في الكتاب - إنما هو مخالفة للكتاب - قال تعالى: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيُخَيَّرُوا بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [البقرة: ٢١٣] فقسم بقوا على الكتاب والعمل به، وقسم خالفوا الكتاب، وعبدوا الأولياء والصالحين، واختلفوا فيما بينهم وتفرقت المعبودات، لأنهم

تركوا التوحيد فصار كلُّ يعبد ما يروق له وما يهواه، أو يعبد ما يستحسنه بعقله، والعقول تختلف، والاستحسانات تضطرب، فلما تركوا الكتاب بُلوا بالاختلاف، ولهذا قال سبحانه وتعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ أي: لما حدث فيهم الاختلاف في البداية استمر عقوبة لهم لما لم يرجعوا إلى الكتاب.

وأما الذين بقوا على الحق، فهؤلاء رحمهم الله سبحانه وتعالى، فثبتهم عليه، وهذا يوضحه ما جاء في قول النبي ﷺ: «تَفْتَرِقُ هَذِهِ الْأُمَّةُ عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، كُلُّهُمْ فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً» قالوا: وما تلك الفِرْقَةُ؟ قال: «مَا أَنَا عَلَيْهِ الْيَوْمَ وَأَصْحَابِي»<sup>(١)</sup>.

فالذين تَمَسَّكُوا بِالْكِتَابِ وبقوا عليه وثبتوا هؤلاء هم أهل الرحمة، وأما الذين اختلفوا في الكتاب فهم أهل العذاب والشقاق البعيد. قال سبحانه: ﴿وَإِنَّ الَّذِينَ اختلفُوا فِي الْكِتَابِ لَفِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ﴾ وليس قريباً، وهذا دأب من خالف الكتاب والسنة في كل زمانٍ ومكان، فإنه يُبتلى بالاختلافات الكثيرة والمشادات والمنازعات والخصومات، ولا ينتهي أمره إلى شيء؛ لأنه لم يبن قوله على أصل، فهو ترك الحق، فابتلاه الله بالباطل، قال سبحانه: ﴿فَذَلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمُ الْحَقُّ فَمَاذَا بَعَدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ فَإِنَّ تَصْرُفُوتَ﴾ [يونس: ٣٢]، فالذي يريد الوفاق والاتفاق عليه أن يتمسك بكتاب الله، ولذلك نجد أهل السنة والجماعة متفقين فيما بينهم لم يختلفوا - والله الحمد - في أمور الدين سواء كان في أمور العقيدة، أو أمور الإيمان، وإنما الاختلاف بينهم إذا حصل فإنما يقع في

(١) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٤٨٨٦) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

الاجتهادات الفقهية، ومطلوب من العالم المؤهل أن يبذل وسعه لتحري الحق، واستنباط الفقه من الأدلة، فإن أصاب فله أجران، وإذا أخطأ فله أجر واحد، والخطأ مغفور، لكن إذا تبين له الخطأ، فعليه الرجوع إلى الصواب.

قوله: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾ في هذه الآية نهانا الله - سبحانه وتعالى - أن نتفرق في أمور الدين لا سيما في العقيدة والعبادة كما اختلف الذين من قبلنا، ولم يختلفوا عن جهل أو عن اجتهاد وإنما اختلفوا عن تعمد وعناد، ولهذا قال سبحانه وتعالى: ﴿مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾ يعني: هم ليسوا على جهل، وإنما قد بين الله لهم طريق الصواب لكنهم لم يقبلوه، وإنما اتبعوا أهواءهم، فالله نهانا أن ننشبه بهم في ذلك حيث قال: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾ هذه الآية بعد قوله تعالى: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران: ١٠٣].

وأما قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعًا﴾ يعني: فرقا متناحرة، ﴿لَسْتَ مِنْهُمْ﴾ أيها الرسول في شيء، يعني: أنك بريء منهم، وهم ليسوا على طريقتك ولا على سنتك، فدللت هذه الآية على النهي عن التفرق والاختلاف الذي سببه الهوى، واتباع الظنون الكاذبة. فالقصد بالشيع في الآية: الفرق، لأن المطلوب أن نكون أمة واحدة، وأن نكون جماعة واحدة، لا أن نكون متفرقين، لأن الفرقة والخلاف عذاب، والخلاف عذاب إذا كان في أمور الدين والعبادة والعقيدة، فهو عذاب، وأما اجتماع الكلمة واتحاد الصف فإنه رحمة يحصل به التعاون على البر والتقوى، ويحصل به التراحم



.....

والتواصل، وتزول به الشحنة، وهكذا فإنَّ فيه من المصالح ما لا يعلمه إلا الله - عزَّ وجلَّ - فالاجتماع رحمة، والافتراق عذاب. لا كما يقول أهل الأهواء: الاختلاف رحمة، وبعضهم يروي في ذلك حديثاً هو: (اختلاف أمتي رحمة) وهذا حديث لم يثبت والله تعالى يقول: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ (١١٨) إِلَّا مَنْ رَّحِمَ رَبُّكَ ﴿١١٨﴾ أي: من رحم ربك لم يختلفوا لأنَّ الاجتماع رحمة والفرقة عذاب.

وكذلك وصف اختلاف النصارى بقوله: ﴿فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَمَةِ وَسَوْفَ يُنَبِّئُهُمُ اللَّهُ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾ [المائدة: ١٤]، ووصف اختلاف اليهود بقوله: ﴿وَأَلَقَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَمَةِ كُلَّمَا أَوْقَدُوا نَارًا لِلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا اللَّهُ﴾ [المائدة: ٦٤]، وقال: ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [الروم: ٣٢]. [١٤٤]

[١٤٤] قوله: ﴿فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَمَةِ وَسَوْفَ يُنَبِّئُهُمُ اللَّهُ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾ أي أنهم لما نسوا حظاً مما ذكروا به ألقى بينهم العداوة والبغضاء، ولا يزالون كذلك إلى قيام الساعة، فطوائف النصارى على اختلاف أجناسهم لا يزالون متباغضين متعادين يكفر بعضهم بعضاً ويلعن بعضهم بعضاً، فاختلافهم هذا ليس لأجل البحث عن الحق، وإنما سببه اتباع الأهواء والرغبات، فالله ذم على هذا وتوعد عليه، ومن أقرب العقوبات وأشدّها أن الله أغرى بعضهم ببعض بالعداوة، فلا تنتهي هذه العداوة في يوم، أو في شهر، أو في سنة، وإنما هي مستمرة، وهذا التنازع الذي يجري بينهم ليس له أساسٌ إلا اتباع الأهواء والشهوات، وهذا لا ينتهي إلا بالتوبة إلى الله، لكن صاحب الهوى قل أن يتوب، وقل أن يرجع إلى الصواب، لأنه لم يترك الحق عن جهل حتى يرجع إليه إذا تبين له، وإنما الحق واضح وبيّن، لكنه لا يريده، فيدفعه ويبغضه، فلذلك لا يرجع إلى الصواب، فهذه الآيات فيها تحذير للمسلمين عن أن يشابهوا أهل الكتاب في اختلافهم حتى لا يصيبهم ما أصابهم، فالخلاف مستمر بين النصارى إلى يوم القيامة، ولا يزال حتى الآن، والواقع يشهد لهذا، مع أن المفروض أن لا يختلفوا وأن يجتمعوا على كتابهم، وقد أمروا أن يتبعوا

محمداً ﷺ الذي هو خاتم الرسل وقد بشر به عيسى عليه السلام، ولكنهم اتبعوا أهواءهم وغلبت عليهم شقوتهم.

قوله: ﴿فَقَطَّعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ زُبُرًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ هذا وصف لحال أهل الكتاب في تفرقهم وتشتتهم ﴿فَقَطَّعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ﴾ فيعني: اختلفوا ولم يأخذوا بوصية الله - سبحانه وتعالى - وقد كانوا أمة واحدة يعبدون رباً واحداً فلما خالفوا تقطعوا أمرهم بينهم.

﴿زُبُرًا﴾ أي: كل عنده مؤلفات وكتابات يذم بها الآخر ويمتدح نفسه وما هو عليه، وهذا من تمام الفتنة أن أهل الاختلاف يُبتلون بالجدال العقيم، حتى يخيّل إلى كلٍّ منهم أنه هو الذي على الحق، وأن الآخر على الباطل. ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ أي: فرح بما عليه فلا يتوقع منه أن يرجع عنه إلى الحق، وإنما يرجع إلى الحق من لم يجزم بصواب نفسه فهو يتحرّى الحق.

وكذلك النبي ﷺ لما وصف أن الأمة ستفترق على ثلاث وسبعين فرقة، قال: «كُلُّها في النارِ إِلَّا واحدةً وهي الجماعة»<sup>(١)</sup>، وفي الرواية الأخرى: «مَنْ كان على مثل ما أنا عليه اليومَ وأصحابي»<sup>(٢)</sup>، فيبين أن عامة المختلفين هالكون من الجانين، إِلَّا فرقةً واحدة، وهم أهل السنة والجماعة.

[١٤٥]

[١٤٥] المقصود هنا أن النبي ﷺ أخبر خبراً معناه النهي والتحذير، فقال عليه الصلاة والسلام: «إن هذه الأمة ستفترق على ثلاث وسبعين فرقة»، وهذا قد وقع كما أخبر به النبي ﷺ فحصل الاختلاف في هذه الأمة، وتشعبت بهم الأهواء، وانحازوا عن الحق، وكلُّ سلك طريقاً ومذهباً، ورأى كل فريق أنه محق وأن غيره على الباطل، والحق أنهم كلهم على الباطل، لأنهم سلكوا مسالك شتى وكان يكفيهم السير على منهج الله، لذلك قال النبي ﷺ: «كلها في النار» لأنهم لما تركوا الحق صاروا في النار إِلَّا واحدة، وهي التي بينها النبي ﷺ فقال: «مَنْ كان على مثل ما أنا عليه اليومَ وأصحابي» فدلَّ على أنه لا نجاة من النار إِلَّا بالاعتصام بالكتاب والسنة، ولهذا سموا بالفرقة الناجية، أي: ناجية من النار، لأن الله وصف الفرق كلها أنها في النار إِلَّا هذه الفرقة، وهؤلاء هم أهل السنة والجماعة وهم أهل الحق في كل زمان ومكان.

(١) أخرجه أبو داود (٤٥٩٧) من حديث معاوية ؓ.

(٢) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٤٨٨٦) من حديث أنس بن مالك ؓ.

.....

فهذه الأمة مثل الأمم السابقة، من بقي منها على الحق فإنه ينجو، ومن خالف الحق فإنه يهلك، فقله: «كلُّها في النار إلا واحدة» كلها في النار إمّا لضلالها وإمّا لفسقها وإمّا لكفرها، فكونهم في النار لا يدل على كفر الجميع، فمنهم من يكون في النار؛ لأنه كافرٌ مخلّد فيها، ومنهم من يكون في النار؛ لأنّه مرتكب لكبيرة من كبائر الذنوب، ومنهم من يكون في النار؛ لأنه عاصٍ معصيةٍ دون الكبيرة، فكلهم في النار لكن كل بحسب جرمه وذنبه.

والخلاصة أنّ الفرقة عذاب ودمار، وهذا المعنى يوضّحه قول ابن مسعود - رضي الله عنه -: يا ابن أخي الفرقة شر، ولهذا أيضاً أخبر النبي ﷺ خبراً معناه التحذير، ثم انظر إلى هذه الفرق التي تنتسب إلى الإسلام فإنّ هناك فرقاً كثيرة كما ذكر في كتب الفرق والنحل.

وهذا الاختلاف المذموم من الطرفين، يكون سببه تارة فساد النية لهما في النفوس من البغي والحسد وإرادة العلو في الأرض بالفساد، ونحو ذلك، فيُجِبُّ لذلك ذم قول غيره أو فعله، أو غلبته لتمييز عليه، أو يُجِبُّ قول مَنْ يوافق في نسب أو مذهب، أو بلد أو صداقة ونحو ذلك، لهما في قيام قوله من حصول الشرف له والرئاسة وما أكثر هذا في بني آدم، وهذا ظلم. [١٤٦]

[١٤٦] المقصود أن هذا الاختلاف مذموم من الطرفين، لأن كلا منهما خالف الحق ورفضه، ومن يرفض الحق يتيه في عمية الباطل، قال سبحانه: ﴿وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِي الْكِتَابِ لَفِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ﴾ [البقرة: ١٧٦] والله - جلَّ وعلا - قال: ﴿فَإِنْ ءَامَنُوا بِمِثْلِ مَا ءَامَنَ بِهِمْ فَقَدْ اهْتَدَوْا وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا هُمْ فِي شِقَاقٍ فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [البقرة: ١٣٧]، فلما لم يؤمنوا بها جاء به محمد ﷺ وقعوا في الاختلاف، الذي له أسباب أعظمها وأخطرها اتباع الهوى واتباع رغبات النفس، والدافع إليه إنما هو طلب الرئاسة والكبر والاستعلاء على الناس، وهؤلاء هم الذين يريدون علواً في الأرض وفساداً، نسأل الله العافية، وهذا ظلم؛ لأنه مخالفة للحق وضلال، وظلم لأنه يحمل على التظالم بين المختلفين، فترى كل طائفة تبغي وتطغى على الأخرى، وتريد أن تستبد بالأمر دون الأخرى، وهذا لا شك أنه مذموم غاية الذم.

ويكون سببه تارة أخرى جهل المختلفين بحقيقة الأمر الذي يتنازعان فيه، أو الجهل بالدليل الذي يرشد به أحدهما الآخر. أو جهل أحدهما بما مع الآخر من الحق في الحكم أو في الدليل، وإن كان عالماً بما مع نفسه من الحق حكماً ودليلاً. [١٤٧]

[١٤٧] هذا السبب هو الجهل وهو أخف من الأول وإن كان مذموماً، لأنَّ المفروض أن يسأل الجاهل أهل العلم، ولا يعتمد على رأيه فإنه سيضل الطريق لا محالة، قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿فَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣]، فلما لم يسألوا أهل العلم وركبوا رؤوسهم، وتمادوا في جهلهم وظنوا أنهم علماء، اختلفوا فيما بينهم وتناحروا حتى آل الأمر بهم إلى المشاحنة وظلم بعضهم بعضاً، وهذا واقع كثير من الناس اليوم، خصوصاً المتعلمين الذين تتلمذوا على الكتب دون أن يجثوا على الركب عند العلماء، ودون دراسة المقررات الدراسية المنضبطة.

فالواجب على الجاهل أن يتوقف عن السير في طريق الجهل وأن يبادر إلى التعلُّم حتى يتبيَّن الحق، والتعلم ميسور والله الحمد، وإذا لم يمكنه التعلُّم وعجز عنه عليه أن يسأل أهل العلم، ثم إذا لم يمكنه التعلُّم ولا سؤال أهل العلم، فلا أقلَّ من أن يعترف بجهله ويتوقف إلى أن ييسر الله له ما يُبدد جهله.

فالخلاصة أنَّ الجهل ناشئ عن أمرين اثنين: الأول: أنه يجهل هل القول الذي يقول به صواب أو خطأ، فهو شاكٌّ في مدى صحته، فهذا هو الذي حمله على المضي في ضلاله. والثاني: الجهل بالدليل الذي يَبْنِي عليه، لأنَّ الرأي وحده لا يكفي، ولا بد أن يكون مربوطاً بالدليل ولو كان معه دليل لما ضلَّ، قال تعالى: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَن تَبَعَ

هُدَاىَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿البقرة: ٣٨﴾ ﴿فَإِنَّمَا يَأْتِيَنَّكُمْ مِّنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَاىَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى﴾ [طه: ١٢٣].

وهذا يصدق قوله تعالى: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾ [الأحزاب: ٧٢]، يُجبر سبحانه وتعالى في هذه الآية أنه عرض الأمانة - وهي التكاليف الشرعية - عرض تخيير لا عرض إلزام على السماوات والأرض والجبال، فأبين أن يحملنها، أي: اخترن العافية والسلامة ﴿وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا﴾ يعني: أن الذي حمل الأرض والسماوات والجبال على عدم تحمّل الأمانة إنما هو الإشفاق منها، يعني: الخوف من تبعتها، فإن هذه المخلوقات العظيمة أثرت السلامة على الغنيمة، ولذلك أبين أن يحملنها ﴿وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ﴾ أي: آدم وذريته من بعده طمعاً في الأجر والثواب، فآثروا الغنم والرجاء على الخوف والعزم، ثم انقسموا إلى أقسام ثلاثة: منهم من رفض القيام بالأمانة ظاهراً وباطناً وهم المشركون والمشركات، قال الله عز وجل: ﴿لِيُعَذِّبَ اللَّهُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْمُشْرِكِينَ وَالْمُشْرِكَاتِ﴾ [الأحزاب: ٧٣].

ومنهم من تحمّلها ظاهراً دون الباطن وهم المنافقون والمنافقات أظهروا الإسلام وأبطنوا الكفر. ﴿وَيُعَذِّبُ اللَّهُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ﴾ [الفتح: ٦].

ومنهم من تحمّلها ظاهراً وباطناً وهم المؤمنون، ولهذا قال: ﴿وَيَتُوبَ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٣]. وهذا يدل على حصول التقصير الذي يتوب الله على صاحبه.



فقوله: «والجهل والظلم هما أصل كل شر..» يعني: أنَّ الظلم والجهل المذكوران في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾ داءان خطيران في الإنسانية، فلا يكون الشر إلا منهما، وهذا فيه التحذير من الظلم، وهو الاعتداء على الناس والتغلب على ملكهم بغير حق، والظلم ينقسم إلى ثلاثة أقسام: ظلم الشرك، وهو الذي يكون بين العبد وربّه وهو الشرك، وظلم الناس ويكون بالتعديّ عليهم، وظلم النفس، وذلك بالمعاصي والذنوب. والجهل ملازم للظلم، وهو هنا بمعنى عدم الحلم، قال الشاعر:

ألا لا يجهلَنَّ أحدٌ علينا فنجهلُ فوق جهلِ الجاهلينا

فالجهل يُطلق ويراد به عدم الحلم، وعدم التأنّي والتروي في الأمور، والنظر في العواقب، ولهذا قال: ﴿إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهَالَةٍ﴾ [النساء: ١٧] ليس الجهالة هنا معناها عدم معرفة الحكم الشرعي، وإنما المراد بها: عدم التأنّي والحلم والتروي في الأمر.

أما أنواعه: فهو في الأصل قسمان: اختلاف تنوع، واختلاف تضاد، واختلاف التنوع على وجوه، منه: ما يكون كل واحد من القولين أو الفعلين حقاً مشروعاً، كما في القراءات التي اختلف فيها الصحابة حتى زجرهم رسول الله ﷺ عن الاختلاف وقال: «كِلَاكُمَا مُحْسَنٌ»<sup>(١)</sup>. [١٤٨]

[١٤٨] قوله: «أما أنواعه فهو في الأصل قسمان...» يعني: أنَّ الاختلاف نوعان: النوع الأول اختلاف التنوع، وهو أن يختلف العلماء في مسألة من المسائل نظراً لأنَّ الدليل يحتمل أكثر من وجه، فكلُّ يأخذ بوجه من وجوه الآية أو الحديث، فهذا يسمى اختلاف تنوع، وهذا اختلاف لا يذمُّ لأنه مستند إلى دليل.

النوع الثاني: اختلاف التضاد، وهو أن يكون أحد المختلفين ليس معه شيء من الدليل، فهذا يذمُّ وقوله قول باطل لأنه مخالف للدليل.

قوله: «واختلاف التنوع على وجوه...» أحدها: مثل ما سبق في حديث ابن مسعود لهما سمع قارئاً يقرأ بعض الآيات على غير ما يعلمه ابن مسعود، فما كان إلا أن أخذه إلى الرسول ﷺ فلما سمع قراءتهما قال: «كِلَاكُمَا مُحْسَنٌ» أي: مصيب في قراءته، لأنَّ القرآن نزل على سبعة أحرف، وهذا من تيسير الله لهذا القرآن، وكلُّهم تلقَّوا هذه القراءات عن الرسول ﷺ، وكل قراءة موافقة لشروط القراءة الصحيحة من صحة السند وموافقة الرسم العثماني وموافقة وجه لغويٍّ، فهي قراءة صحيحة، وإن اختلف بعض الحروف، مثل: ﴿يَعْمَلُونَ﴾ و﴿تَعْمَلُونَ﴾، وإن اختلفت الحروف فالمعنى واحد.

.....

يقول الناظم:

وكل ما وافق وجهه نحو      وكان للرسم احتمالاً يحوي  
وصحَّ إسناداً هو القرآن      فهذه الثلاثة الأركان

ومثله اختلاف الأنواع في صفة الأذان، والإقامة، والاستفتاح،  
والتشهدات، وصلاة الخوف، وتكبيرات العيد، وتكبيرات الجنازة، إلى غير  
ذلك مما شرع جميعه، وإن كان قد يقال: إنَّ بعض أنواعه أفضل. [١٤٩]

[١٤٩] النوع الثاني من اختلاف التنوع: اختلاف الروايات في الحديث الواحد، مثل  
الأذان والإقامة، وتكبيرات العيد في الصلاة، حيث قد وردت فيها روايات وأحاديث،  
وكلُّ من أخذ بصفة من هذه الصفات الواردة فهو على حق، لأنَّ معه دليل من  
الرسول ﷺ، فلا وجه للإنكار على من أخذ برواية صحيحة دون الأخرى، لتعدّد  
الأدلة، فالمقصود أنَّ الاختلاف المبنيَّ على تعدّد الروايات لا يُذمّ. وكذا بقية الأمثلة التي  
ذكرها الشيخ أن من أخذ بنوع مما صحَّ منها وعمل به فهو محسن.

ثم نجد لكثيرٍ من الأُمَّة في ذلك من الاختلاف ما أوجب اقتتال طوائف منهم، كاختلافهم على شَفْع الإقامة وإيتارها، ونحو ذلك، وهذا عين المحرَّم. ومن لم يبلغ هذا المبلغ، فتجد كثيراً منهم في قلبه من الهوى لأحد هذه الأنواع والإعراض عن الآخر، أو النهي عنه، ما دخل به فيما نهى عنه النبي ﷺ. [١٥٠]

[١٥٠] أي أن هذا النوع من الاختلاف لا يذمّ عليه لأن صاحبه أخذ بدليل، وهذا يدلُّ على يُسر التشريع والله الحمد، فكثرة الروايات تدلُّ على التخيير بين هذه الصفات. وقوله: «ومن لم يبلغ هذا المبلغ، فتجد كثيراً منهم في قلبه من الهوى..» أي أننا نجد كثيراً من المتعلمين الجهال يتصارعون في المسائل التي من هذا النوع، أي: التي يسوغ فيها الاختلاف، والتي هي مبنية على أدلة وروايات صحيحة، يتنازعون ويختلفون مع أن الأمر فيه سعة.

ومنه ما يكون كل من القولين هو في الواقع في معنى القول الآخر، لكن العبارتان مختلفتان، كما قد يختلف كثير من الناس في ألفاظ الحدود والتعريفات وصيغ الأدلة، والتعبير عن المسميات، وتقسيم الأحكام وغير ذلك. ثم الجهل أو الظلم يحمل على حمد إحدى المقاتلين وذم الأخرى. [١٥١]

[١٥١] «ومنه ما يكون كل من القولين...» النوع الثالث من اختلاف التنوع: ما كان الاختلاف فيه على نوعين: النوع الأول: أن يكون الاختلاف فيه حسب الأدلة والروايات، وهذا قد قد فرغنا من الحديث عنه.

النوع الثاني: أن يكون المعنى واحد، والألفاظ مختلفة، فكل واحد يأخذ بلفظ وينكر على الآخر، مع أن المؤدّى واحد.

قوله: «ثم الجهل أو الظلم هو الذي يحمل على حمد إحدى المقاتلين» يعني: إما الجهل بالأدلة التي مع الآخر، أو الظلم وهو التعصّب للرأي، لأنّ التعصّب نوع من الظلم، فبعضهم يقول: ولو كان مع المخالف دليل، لا أقبل دليله؛ لأنّ إمامي أعرف بالأدلة وهذا تعصّب وظلم، ولذلك يُروى أنّ بعض الحنفية كان يُصلي بجانبه مصلّ يُشير بسبّابته في التشهد، فما كان منه إلّا أن كسر إصبعه، وهذا الفعل لا يصدر إلّا عن جاهل ظالم.

ومنه: ما يكون المعنيان غيَّرين، لكن لا يتنافيان، فهذا قولٌ صحيح، وذاك قول صحيح، وإن لم يكن معنى أحدهما هو معنى الآخر، وهذا كثير في المنازعات جداً. ومنه ما يكون طريقتان مشروعتان، ولكن قد سلك رجلٌ أو قوم هذه الطريقة، وآخرون قد سلكوا الأُخرى وكلاهما حسنٌ في الدين. ثم الجهل أو الظلم يَحْمِل على ذَمِّ أحدهما، أو تفضيلها بلا قصد صالح، أو بلا علم، أو بلا نية. [١٥٢]

[١٥٢] النوع الثالث من اختلاف التنوع: هو أن يكون المعنيان متغايران، لكن مع كلٍّ معنىٍ منهما دليل، مما يدلُّ على أنَّ فعل أحد الأمرين صحيح، لأنَّ كلاهما مشروع، وهذا كثيراً ما يأتي في المنازعات.

والنوع الرابع من اختلاف التنوع ما يكون طريقتان مشروعتان ويأخذ قوم بطريقةٍ منهما ويأخذ آخر بالطريقة الأُخرى، وكلا الطريقتين حسن في الدين ولا يذمُّ واحدة منهما إلَّا جاهل أو ظالم، أو يفضل إحداهما على الأُخرى بنية سيئة أو عن جهل أو من غير قصد.

وخلاصة القول أنَّ اختلاف التنوع كل من أخذ بطرف منه فهو على حق ولا يذم ولا يلام، لأنَّ الأمر فيه واسع وكل طرف من أطرافه مشروع ومثله اختلاف المفسرين في تفسير بعض الآيات التي تحتل عدة معان.

وأما اختلاف التّضادّ فهو القولان المتنافيان: إما في الأصول، وإما في الفروع، عند الجمهور الذين يقولون: المصيب واحد، وإلاّ فمن قال: كل مجتهد مصيب فعنده هو من باب اختلاف التنوّع، لا اختلاف التّضادّ.

[١٥٣]

[١٥٣] قوله: «وأما اختلاف التّضادّ...»: هو القولان المتنافيان، فإن كان هذا الاختلاف في الأصول - أي: في العقيدة - فهو لا يجوز لأنها توقيفية، وإن كان الاختلاف في الفروع عند الجمهور على القول أنّ المصيب من المجتهدين واحد فلا يجوز، وأما الذين قالوا: كل مجتهد مصيب فإنه يكون من اختلاف التنوّع وهو جائز، والمثال على ذلك قول الرسول ﷺ لأصحابه عقب انتهاء غزوة الأحزاب: «لا يصلّين أحدٌ منكم العصر إلّا في بني قريظة»<sup>(١)</sup>. حين خرجوا إليهم، وفي أثناء مسيرهم حانت صلاة العصر في الطريق، فبعضهم توقف وصلّى وقال: مراد الرسول ﷺ المبادرة والمساورة وليس المراد أننا نؤخر صلاة العصر عن وقتها ثم نصلّيها في بني قريظة، والبعض الآخر قالوا: مراد الرسول ﷺ أن لا نصلّي إلّا إذا وصلنا، فلم يصلّوا في الطريق، فبلغ ذلك النبي ﷺ فأقرّ الطائفتين، لأنّ الدليل يحتمل القولين.

(١) أخرجه البخاري (٩٤٦)، ومسلم (١٧٧٠) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.



فهذا الخطبُ فيه أشدّ، لأنّ القولين يتنافيان. لكن نجد كثيراً من هؤلاء قد يكون القول بالباطل الذي مع مُنازعه فيه حق ما، أو معه دليل يقتضي حقاً ما، فیردّ الحق في هذا الأصل كلّهُ حتى يبقى هذا مبطلاً في البعض، كما كان الأول مبطلاً في الأصل، كما رأيته لكثير من أهل السُنّة في مسائل القدر والصفات والصحابة وغيرهم. [١٥٤]

[١٥٤] قوله: «فهذا الخطبُ فيه أشدّ..» أي: أنّ الأمر في اختلاف التضادّ عظيم وخطير، والمصيبة فيه أشد من المصيبة التي تحصل باختلاف التنوع، لأنّ القولين يتنافيان ولا يجتمعان، والجمع بين الضدين مستحيل.

وهذا كما سبق قد يكون مع كل واحدٍ من المختلفين شيئاً من الحق، فلا يجوز لأحدهما أن يجحد الحق الذي مع الآخر، بل يقبل ما معه من الحق، ويردّ ما معه من الباطل، هذا هو العدل والإنصاف، فإن لم يفعل فهذا ظلم، فالمسلم مطلوب منه أن يقول الحق ولو على نفسه، لأنّ المسلم بغيته الحق والحقيقة، وليس بغيته أن ينتصر لمذهبه أو رأيه حتى وإن كان خطأ.

وهنا لا بدّ من الإشارة إلى مثال يتضح به المقال، حيث يسأل البعض هل الاختلاف في حجاب المرأة مثلاً من اختلاف التنوع أم التضادّ؟

والحقيقة أنّ حجاب المرأة مبني على أدلة للقائلين بوجوبه والقائلين بعدم وجوبه، لكن القائلين بعدم وجوبه أدلتهم منسوخة بأدلة الحجاب، لأنّ النساء في أول الأمر كانت تكشف وجوهها، حيث رخص لهن بذلك، ثم أمرن بالحجاب حين قال الله عزّ وجلّ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّأَزْوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِيكَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلِيبِهنَّ

.....

ذَلِكَ أَذْنَعُ أَنْ يُعَرَفَنَّ ﴿[الأحزاب: ٥٩]﴾، وفي قصة عائشة رضي الله عنها ما يبيّن هذا الأمر، وذلك لما خرجت مع النبي في أحد أسفاره، وقد تأخرت عن القوم لما ذهب تقي حاجتها، فجاءت ووجدت القوم قد سافروا وهم يظنون أنها في الهودج، فبقيت في مكانها وقد أخذها النوم، حتى جاء صفوان بن المعطل رضي الله عنه فرأى سواداً في المكان فلما تأكد أنها عائشة رضي الله عنها قال: إنا والله وإنا إليه راجعون، فأناخ راحلته وركبت عائشة وقاد بها الراحلة حتى لحق بالقوم، قالت: فاستيقظت باسترجاعه، وكان يعرفني قبل أن يفرض الحجاب، فعرف أنها عائشة، والشاهد من هذه القصة أن الحجاب إنما فرض متأخراً، فالذين أخذوا بجواز كشف الوجه، أخذوا بأدلة منسوخة.

أما الذين يرون ستر الوجه، فإنما أخذوا بالأدلة الصحيحة المتأخرة الصريحة التي ليس بها لبس، مثل قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ النَّبِيَّ قُلُوبٌ لَّا رَوْحَ لَهَا وَهِيَ كَالَّذِي يُدْنِيكَ عَنِّي مِمَّنْ جَلِيْبِيْهِنَّ﴾ [الأحزاب: ٥٩] ما معنى قوله تعالى: ﴿يُدْنِيكَ﴾؟ المقصود به يغطّي وجوههن لأنّ عليها جلباباً من الأصل، والمطلوب أن تغطّي وجهها منه كما بيّنه عبدة السلمي لما سُئل عن معنى الآية، فأخذ بطرف ثوبه وأضفاه على وجهه وقال: هكذا، وهذا تفسير تلقاه عن ابن عباس رضي الله عنهما، فالآية صريحة في تغطية الوجه.

ثمّ قوله تعالى: ﴿فَسَأَلُوهُنَّ مِمَّنْ وَرَاءَ حِجَابٍ﴾ [الأحزاب: ٥٣] ما معنى من وراء حجاب؟! إنه حجاب لجميعها. من باب أو ثوب أو حائط يسترها عن الرجال.

ثم إن حديث عائشة صريح في ذلك حيث قالت: كنا مع النبي ﷺ مُحْرِمَاتٌ، فإذا مرَّ

.....

بنا الرجال سَدَلْتُ إحدانا خمارها مِنْ رَأْسِها على وجهها، فإذا جاوزونا كَشَفْنَاهُ<sup>(١)</sup>.  
 وقولها فيما سبق: (قبل أن يفرض علينا الحجاب) صريح في أَنَّ الحجاب فرض بعد  
 أن كان غير مشروع، وهذا صريح في النسخ.  
 وقول الشيخ: (كما رأيت لكثير من أهل السُّنَّة في مسائل القَدَر والصفات والصحابة  
 وغيرهم) أي: ما حصل من الخلاف في هذه المسائل سببه أَنَّ كل فريق من المختلفين يُلِي  
 بأدلة تحتاج إلى إجابة صحيحة تدفع الاختلاف وتبيِّن الحق، وقد حصل هذا والحمد لله  
 في كل مسألة من المسائل المذكورة.

(١) أخرجه أبو داود (١٨٣٣) من حديث عائشة رضي الله عنها.

وأما أهل البدعة، فالأمر فيهم ظاهر، وكما رأيت لكثير من الفقهاء، أو لأكثر المتأخرين في مسائل الفقه، وكذلك رأيت منه كثيراً بين بعض المتفقهة وبعض المتصوفة، ونظائره كثيرة. [١٥٥]

[١٥٥] أي: كما أن اختلاف التضاد واقع بين بعض أهل السنة فوقوعه عند أهل البدعة أكثر، لكن اختلاف المبتدعة ليس مبنياً على أدلة، فالمبتدع لا دليل له إلا هواه واستحسانه، ليس له دليل من كتاب أو سنة، وكذلك يكون هذا الاختلاف بين الفقهاء الذين اجتهدوا في المسائل الفقهية، فالفقيه الفلاني يقول بالتحريم، والآخر يقول بالإباحة، مع أن التحريم والإباحة متضادان، فلا يمكن أن يكون كل واحد منهما له استدلال صحيح.

والمتفقه هم الذين يبحثون في المسائل الفقهية، والمتصوفة هم الذين يتعبدون بالزهد والتقشف ويلبسون الصوف ميلاً إلى الخشونة، ثم آل بهم الأمر إلى أن تعبدوا بالبدع والكُفريات والإلحاد، وهذا نتيجة حتمية للتشدد في الدين، وترك العمل بالأدلة الشرعية إلى العمل بالأذواق والمواجيد وغير ذلك من شطحات الصوفية.

ومن جعل الله له هداية ونوراً، رأى من هذا ما يتبين له به منفعة ما جاء في الكتاب والسنة، من النهي عن هذا وأشباهه، وإن كانت القلوب الصّحيحة تنكر هذا ابتداءً، لكن نور على نور. ومن لم يجعل الله له نوراً فما له من نور. [١٥٦]

[١٥٦] المقصود من هذا الكلام أن الإنسان لا يعرف هذه المباحث العظيمة، وهي الوقوف على أنواع الخلاف السائغ، والاختلاف الممنوع، لا يُدرك ذلك إلا من تمسك بنصوص الكتاب والسنة بتدبر وتفقه، فهذا فيه الحث على تدبر كلام الله، وكلام رسوله ﷺ لا سيما في مثل هذه المواقف الصعبة التي هي مضلة أفهام ومزلة أقدام.

وإنما وقع المختلفون فيما وقعوا فيه من الضلال والزيغ بسبب الجهل بأنواع الاختلاف، ما يسوغ منه وما لا يسوغ، وما هي الآداب التي يجب أن يتحلّى بها المختلفون فيما بينهم.

والخلاصة: أنه وإن كان هذا واضحاً لكل من دقق النظر، ولكن يزداد الأمر وضوحاً عند من يفهم كلام الله وكلام رسوله، ولا شك أن زيادة العلم تفيد الإنسان، وكلما زاد علم الإنسان بالكتاب والسنة زادت هدايته، ولهذا قال الله - عز وجل - لنبّيه محمد ﷺ: ﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْماً﴾ [طه: ١١٤]، فالإنسان بحاجة إلى الزيادة في العلم، وإذا كان هذا في العلماء، وأنهم بحاجة إلى الزيادة من العلم، فكيف بالجهّال؟ وكيف بالمبتدئين في طلب العلم؟ وكيف بالمتعلمين؟ فإنهم أشدّ حاجة.

وهذا القسم الذي سمّيناه: اختلاف التنوع وكل واحد من المختلفين مصيب فيه بلا تردد، لكن الذم واقع على من بغى على الآخر فيه. وقد دلّ القرآن على حمد كل واحدة من الطائفتين في مثل هذا، إذا لم يحصل من أحدهما بغى، كما في قوله: ﴿مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لَيْنَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَى أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [الحشر:٥] وقد كان الصحابة في حصار بني النضير اختلفوا في قطع الأشجار والنخيل، فقطع قوم وترك آخرون.

وكما في قوله: ﴿وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ﴾ (٧٨) ﴿فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ وَكُلًّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ [الأنبياء: ٧٨ - ٧٩] فخصّ سليمان بالفهم، وأثنى عليهما بالعلم والحكم. [١٥٧]

[١٥٧] فكل منهما - أي: المختلفين فيه - على حق لأنه أخذ من الدليل، فليس لخصمه أن يظلمه بأن يخطئه، وأن يحكم عليه بالضلالة والبدعة، أو أشد من ذلك بالتكفير، كما يقع من كثير من الجهال المتسبين إلى طلب العلم.

قوله: «وقد دلّ القرآن على حمد كل واحدة من الطائفتين...» أي: أن كل من أخذ بوجه من وجوه الدلالة في الدليل الواحد على حق، وكل منهما محمود ومأجور كما قال ﷺ: «إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَأَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا حَكَمَ وَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ»<sup>(١)</sup>، وقد ضرب الشيخ مثلاً من القرآن الكريم لهذا النوع من الخلاف، وهو أن النبي ﷺ لما

(١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» من حديث عمرو بن العاص ؓ.

غزا بني النضير من اليهود حينما خانوا العهد، وقطع المسلمون النخيل نكايةً باليهود، في حين أنَّ بعضهم لم يفعل، فاختلفوا في الأمر وكلُّ منهما محق فيما فعل وقد صَوَّبَ الله فعل الطائفتين وقال: ﴿مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لَيْسَةٍ﴾ والليسة: هي النخلة ﴿أَوْ تَرَكَتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَى أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ اللَّهِ﴾ يعني: بإذن الله الشرعي، لأنَّ الإذن على قسمين:

الإذن الكوني، وهذا قوله تعالى: ﴿وَمَا هُمْ بِضَآئِرِينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٠٢]، أي: إذنه الكوني القدري.

والقسم الثاني: الإذن الشرعي الذي هو أمر الله.

فالْحَاصِلُ أنَّ كلاً من الطائفتين محقٌّ فيما صنع؛ فالذين قطعوا إنما قطعوا نكايةً بالعدو، والذين لم يقطعوا إنما فعلوا ذلك لأجل الإبقاء على النخيل النافعة المفيدة.

قوله: ﴿وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ..﴾ وهذا مثال آخر على الفعل الذي تحمد فيه كلا الطائفتين، حيث جاء في قصة الغنم التي أكلت زرع القوم، ولما تخاصم الطرفان إلى داود عليه السلام حكم بأنَّ الغنم تكون لأصحاب الحرث، عوضاً عن حرثهم، فلما جاؤوا إلى سليمان عليه السلام حكم بأن تُدفع الغنم لأهل الحرث يشربون من ألبانها ويستفيدون منها، وحكم على أهل الغنم أن يسقوا الزرع حتى يتكامل فيعود كما كان، ثم تردَّ الغنم إلى أصحابها والزرع إلى أصحابه، فالله - جلَّ وعلا - صَوَّبَ حكم سليمان ولهذا قال: ﴿فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ﴾ وأثنى على كلِّ من داود وسليمان بالعلم، فدلَّ على أنَّ الاجتهاد في المواطن التي يسوغ فيها الاجتهاد إذا حصل فيه اختلاف تنوع، لا يُلام أحد الطرفين ولا يخطأ.

وكما في إقرار النبي ﷺ: يوم بني قريظة - وقد كان أمر المنادي ينادي: لا يصلّين العصر أحد إلا في بني قريظة - من صلّى العصر في وقتها، ومن أخرها إلى أن وصل إلى بني قريظة، وكما في قوله ﷺ: «إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران، وإذا اجتهد ولم يصب فله أجر»<sup>(١)</sup>، وإذا جعلت هذا قسماً آخر صار الاختلاف ثلاثة أقسام. [١٥٨]

[١٥٨] قوله: «كما في إقرار النبي ﷺ يوم بني قريظة...» هذا مثال أيضاً على اختلاف النوع، وأنّ كلّاً من الطائفتين على حق، وأنّ فعل كل منهما غير مذموم. ومحلّ الشاهد: «لا يصلّين أحد العصر إلا في بني قريظة»<sup>(٢)</sup>، ولما حان موعد صلاة العصر وهم في الطريق، فبعضهم نظر إلى أنّ قصد النبي ﷺ هو الحثّ على الإسراع إلى بني قريظة، وليس لمقصود ظاهر اللفظ، فصلّوا في الطريق ثم واصلوا المسير إلى بني قريظة، فلما بلغ ذلك النبي ﷺ صوّب فعل الطائفتين. قوله: «وكما في قوله ﷺ: «إذا اجتهد الحاكم فأصاب له أجران، وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر» ونظائره كثيرة».

هذا الحديث دليل على أنّ اختلاف النوع سائغ، لقوله ﷺ: «إذا اجتهد الحاكم يعني: القاضي «فأصاب» أي: أصاب في اجتهاده الحكم الشرعي فله أجران: أجر الاجتهاد وأجر الإصابة، وإذا أخطأ فله أجر واحد وهو أجر الاجتهاد، ويعفو الله عن

(١) أخرجه البخاري (٧٣٥٢)، ومسلم (١٧١٦) من حديث عمرو بن العاص رضي الله عنه، بلفظ: «إذا حكم

الحاكم...»، وأما اللفظ المذكور عند الشيخ فهو عند غيرهما في بعض المصادر التي خرّجت الحديث.

(٢) أخرجه البخاري (٩٤٦)، ومسلم (١٧٧٠) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.



الخطأ، لأنه إنما قصده الحق، فهذا أيضاً يدلُّ على أنَّ الحاكمين إذا اجتهدا واختلفا في حكمهما فإنَّ اختلافهما يسمى اختلاف تنوع وليس اختلاف تضاد. ولهذا قالوا: لا ينقض حكم الحاكم إلَّا إذا خالف نصّاً صريحاً.

قوله: «وإذا جعلت هذا قسماً آخر صار الاختلاف ثلاثة أقسام» الأول: اختلاف التضاد، والثاني: اختلاف التنوع، والثالث: الحاكمين المجتهدين ما لم يخالف أحدهما نصّاً صريحاً صحيحاً.

وأما القسم الثاني من الاختلاف المذكور في كتاب الله فهو ما حُمد فيه إحدى الطائفتين، وهم المؤمنون، وذُمَّ فيه الأخرى، كما في قوله تعالى: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ وَءَاتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيِّنَاتِ وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَقْتَلَ الَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ وَلَكِنْ اخْتَلَفُوا فَمِنْهُمْ مَنْ ءَامَنَ وَمِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَقْتَلُوا﴾ [البقرة: ٢٥٣] فقله: ﴿وَلَكِنْ اخْتَلَفُوا فَمِنْهُمْ مَنْ ءَامَنَ وَمِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ﴾ حمدٌ لإحدى الطائفتين - وهم المؤمنون - وذمٌ الأخرى. [١٥٩]

[١٥٩] قوله: «القسم الثاني من الاختلاف المذكور في كتاب الله فهو ما حُمد فيه إحدى الطائفتين..» وهو الاختلاف في الاعتقاد، وهو الذي يذمُّ فيه أحد الطرفين ويُحمد الآخر، يحمد الذي على الحق، ويذمُّ الذي على الباطل، منه قوله تعالى في هذه الآية: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣] هذا فيه دليل على أنَّ الرسل يتفاضلون، وأفضلهم الخليلان: إبراهيم ومحمد ﷺ، وأفضل الخليلين محمد ﷺ، فهو أفضل الرسل على الإطلاق، ولكن لا يعني هذا تنقُّص المفضول، وإنما نذكر هذا التفضيل من باب التحدث بنعمة الله - عزَّ وجلَّ - ولهذا قال ﷺ: «لَا تُخَيِّرُوا بَيْنَ الْأَنْبِيَاءِ»<sup>(١)</sup>، بمعنى: لا تُفاضِلُوا بينهم مفاضلةً تُحمِلُ على تنقُّص المفضول، وقال ﷺ: «لَا تَفْضَلُونِي عَلَى يُونُسَ ابْنِ مَتَّى» فلا شكَّ أنَّ محمداً ﷺ أفضل الرسل، ومع هذا قال: «لَا تَفْضَلُونِي عَلَى يُونُسَ»

(١) أخرجه البخاري (٦٩١٦)، ومسلم (٢٣٧٤) من حديث أبي سعيد الخدري ؓ.

يعني: التفضيل الذي فيه تنقص للمفضول، أما إذا كان من باب التحدث بنعمة الله على الفاضل فلا بأس.

كما أن الصحابة يتفاضلون فيما بينهم، وهذا شيء واقع، لكن لا يحمل هذا على تنقص المفضول والمفاخرة بالفاضل، لأن هذا شيء لا يجوز شرعاً.

ثم قال سبحانه وتعالى - وهذا محل الشاهد -: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَقْتَلَ الَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ وَلَكِنْ اختلفوا﴾.

والحاصل أن السبب في هذه العقوبة وهي وقوع القتال بينهم إنما هو الاختلاف، فهم لما اختلفوا بين مؤمن وكافر سلط الله بعضهم على بعض، وهذا فيه ذم اختلافهم الذي هو اختلاف عقيدة واختلاف تضاد؛ لأنهم جاءتهم البيّنات فما قبلوها وتركوا أمر الشرع وأخذوا بأرائهم وعقولهم فخالفوا أمر الله، ومن ثم أدى هذا إلى القتال فيما بينهم، لأن الاختلاف يؤدي إلى سفك الدماء، ولهذا نهى النبي ﷺ عن التفرق والاختلاف، وأمر بلزوم الجماعة والسمع والطاعة لأجل حقن الدماء، واجتماع الكلمة، قال سبحانه مبيناً نوع الاختلاف: ﴿فَمِنْهُمْ مَنْ ءَامَنَ وَمِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ﴾ وهنا تكمن الخطورة، وهي أن اختلاف التضاد يؤدي إلى الكفر.

ثم كرّر الله قوله في ختام الآية فقال: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَقْتَلُوا﴾ وإنها كرّر سبحانه وتعالى ذلك ليؤكد أن ما يقع من خير أو شر إنما هو بإرادة الله ومشئته وأنه بقضائه وقدره، وأنه سبحانه لا يقدر إلا ما فيه الحكمة، وهو الحكيم الذي يضع الأمور

.....

في مواضعها، فلو أنهم اتَّبَعُوا الْبَيِّنَاتِ، وَاتَّبَعُوا مَا شَرَعَ اللَّهُ لِمَا حَصَلَ بَيْنَهُمْ اخْتِلَافٌ، اللَّهُمَّ  
إِلَّا اخْتِلَافُ التَّنَوُّعِ وَهَذَا لَا يَضُرُّ، وَأَمَّا اخْتِلَافُ التَّضَادِّ فَإِنَّهُ لَا يَقَعُ مَعَ الرَّجُوعِ إِلَى  
الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالتَّمَسُّكِ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ أَبَدًا.

وكذلك قوله: ﴿هَذَانِ خَصْمَانِ أَخَصِمُوا فِي رَبِّهِمَا فَالَّذِينَ كَفَرُوا قُطِعَتْ لَهُمْ نِيَابٌ مِّنْ نَّارٍ يُّصْبُّ مِنْ فَوْقِ رُءُوسِهِمُ الْحَمِيمُ﴾ (١٩) يُصْهَرُ بِهِ، مَا فِي بُطُونِهِمْ وَالْجُلُودُ (٢٠) وَلَهُمْ مَقَمٌ مِّنْ حَدِيدٍ (٢١) كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا مِنْ غَمٍّ أُعِيدُوا فِيهَا وَذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ (٢٢) إِنَّ اللَّهَ يُدْخِلُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ يُجَاوُونَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ﴾ [الحج: ١٩ - ٢٣] مع ما ثبت في «الصحيحين»<sup>(١)</sup> عن أبي ذر رضي الله عنه أنها أنزلت في المقتلين يوم بدر: عليّ وحمزة وعبيدة بن الحارث رضي الله عنهم، والذين بارزواهم من قريش وهم: عتبة وشيبة، والوليد بن عتبة. [١٦٠]

[١٦٠] قوله: «وكذلك قوله: ﴿هَذَانِ خَصْمَانِ أَخَصِمُوا﴾» هذا مثال آخر على ذمّ اختلاف التضادّ، قال سبحانه وتعالى: ﴿هَذَانِ خَصْمَانِ أَخَصِمُوا فِي رَبِّهِمَا﴾ يعني: اختلفوا في الكفر والإيمان، وذلك لما بعث الله محمداً صلّى الله عليه وآله نبياً ورسولاً، فمن الناس من آمن به واتبع الحق، ومنهم من كفر به واتّبع الباطل، لا سيّما كفار قريش. وقد ثبت في «الصحيحين» عن أبي ذر رضي الله عنه أن هذه الآية نزلت في حمزة وصاحبيه وعتبة وصاحبيه يوم تبارزوا في بدر، وذلك أن نفراً من رؤساء قريش طلبوا المبارزة بينهم وبين المسلمين، والمبارزة: أن يبرز المتقاتلان من الطرفين بسيفيهما يتضاربان، ليُرى من يغلب منهما الآخر وبذلك تظهر قوة الغالب وقوة جماعته، فجاءوا من عجبهم وكبريائهم يطلبون من

(١) البخاري برقم (٣٩٦٦)، ومسلم (٣٠٣٣) من حديث أبي ذر رضي الله عنه.

.....

يبارزهم من الصحابة، فقام الأنصار ليبارزوهم: قالوا: إنا لا نقبل أن يبارزنا إلا من كان من قريش، فبرز لهم عليٌّ وحمة وعبيدة رضي الله عنهم، فقتل عليٌّ وحمة خصميهما، وتبادل عبيدة مع خصمه ضربتان فوقعت الضربة على عبيدة رضي الله عنه فأصيب، ثم إن حمزة وعليًا لما فرغا من خصميهما جاءا وقتلا خصم عبيدة، وبذلك ظهرت قوة المسلمين على الكفار، وأذَّهم الله - جلَّ وعلا - وكانت هذه أول نكبة حصلت على الكفار.

وأكثر الاختلاف الذي يؤول إلى الأهواء بين الأمة من القسم الأول، وكذلك آل إلى سفك الدماء، واستباحة الأموال، والعداوة والبغضاء، لأنَّ إحدى الطائفتين لا تعترف للأخرى بما معها من الحق ولا تنصفها، بل تزيد على ما مع نفسها من الحق زيادات من الباطل، والأخرى كذلك. [١٦١]

[١٦١] ذكر الشيخ أنَّ هذه الأمة سيتشبه كثيرٌ منها بمن قبلها من الأمم في اختلاف التضادِّ كما أخبر به ﷺ حيث قال: «افترقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة، وافترت النصارى على اثنتين وسبعين فرقة، وستفترق هذه الأمة على ثلاثٍ وسبعين فرقة، كلُّهم في النارِ إلَّا واحدةً» قالوا: وما تلك الفرقة؟ قال: «ما أنا عليه اليومَ وأصحابي»<sup>(١)</sup>. وهذا من أنواع التشبه الذي وقع في الأمة، فلو أنَّ الأمة تمسكت بالكتاب والسنة لما حصل فيها اختلاف، لأنَّ الله - جلَّ وعلا - قال: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران: ١٠٣]، وحبل الله هو: القرآن، فهو يعصم من الاختلاف، كذلك فإنَّ النبي ﷺ قال: «مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ بَعْدِي فَسِرْ بِمَنْ يَخْلَفُكَ كَثِيرًا، فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي، وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمُهْدِيِّينَ»<sup>(٢)</sup>، فهذا دليلٌ أيضاً على أنَّ الاعتصام بسنة الرسول ﷺ، وسنة خلفائه يقي من اختلاف التضادِّ.

(١) سلف تخريجه قريباً.

(٢) أخرجه أبو داود (٤٦٠٧)، وابن ماجه (٤٢) من حديث العرابض بن سارية ؓ.

قوله: «لأنَّ إحدى الطائفتين لا تعترف للأخرى بما معها من الحق ولا تنصفها». [١٦٢]

[١٦٢] أي: أنَّ هذا خُلِق أصحاب هذا الاختلاف، أنهم ينكرون الحق الذي مع الخصم تعصباً وجحوداً، وهذا بخلاف اختلاف التنوع، فانظر مثلاً لاختلاف التنوع عند أهل السُّنَّة فهم يعملون بما عندهم من المذاهب الفقهية الأربعة ولم يحصل بين أصحاب هذه المذاهب اقتتال، ولم يحصل بينهم سفك دماء، فإنَّ كلَّ صاحب مذهب يُقرُّ للآخر بما عنده من الصواب، وتعذره بما وقع من الخطأ، فاختلاف المذاهب السُّنِّيَّة إنما هو اختلاف تنوع.



وكذلك جعل الله مصدر الاختلاف البغي في قوله: ﴿وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَ تَهُمُ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ﴾ [البقرة: ٢١٣] لأن البغي مجاوزة الحد، وذكر هذا في غير موضع من القرآن ليكون عبرة لهذه الأمة.

[١٦٣]

[١٦٣] قال تعالى: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِي مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَ تَهُمُ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ﴾ [البقرة: ٢١٣] فالله عز وجل أنزل الكتاب لأجل هداية الناس وليبيان الحق فيما اختلفوا فيه، لأن المختلفين ليسوا كلهم مصيبين، وإنما يكون المصيب بعضهم، والكثير على خطأ، ثم من هو الذي على الحق؟ إنه ذاك الذي وافق الكتاب الذي أنزل الله عز وجل، فإذا أردنا أن ننهي النزاعات والخصومات فلا بد من الرجوع إلى الكتاب والسنة، قال تعالى: ﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكِّمُوهُ إِلَى اللَّهِ﴾ [الشورى: ١٠]، وقال تعالى: ﴿فَإِنْ نَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩].

قوله: ﴿وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَ تَهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾ [البقرة: ٢١٣] أي: من بعد ما قامت الحجج عليهم؛ لأنهم ما تركوا الحق عن خفاء في الدليل، بل هو واضح كل الوضوح، وإنما تركوه لاتباع أهوائهم ورغباتهم، وتُرى ما هو السبب؟ إنه البغي حيث بغى بعضهم على بعض، والبغي: هو التعدي على الآخرين، ولو أنهم رجعوا إلى ما أنزل الله سبحانه وتعالى لما بغى بعضهم على بعض، ولهذا قال تعالى: ﴿فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢١٣] فالله - جلّ وعلا - وفق أهل الإيمان بأن بقوا على الكتاب، فلذلك لم يحصل بينهم اختلاف تضاد.

نعم يحصل بينهم اختلاف تنوع واجتهاد، وهذا الاختلاف لا يفرق كما هو معلوم ومشاهد، فإنَّ المسلمين ما زال الاختلاف واقع بينهم في المسائل الفقهية والاجتهادية، ومع هذا لم يقع بينهم شقاق ونزاع وإنما الذي يوقع التنازع إنما هو اختلاف التضاد، حيث أنَّ كلاً من المتخالفين يرى الحق معه ويريد من الناس أن يوافقوه على مذهبه، ويتركوا الكتاب والسنة، ويذهبوا معه إلى الباطل، وهذا لا شك أنه بغي وتعد.

قوله: «وذكر هذا في غير موضع من القرآن ليكون عبرة لهذه الأمة».

يعني: أنَّ الله بيّن هذا الحق للناس وذلك بإرسال رسوله ﷺ وإنزال كتابه، فالحق موجود في كتاب الله وفي سنة رسول الله، ولو أنَّ المختلفين رجعوا إلى الكتاب والسنة لانتهى النزاع والخلاف، والخلاف أمر قد فطر الناس عليه، ولذلك حتى الصحابة رضي الله عنهم كان يحصل بينهم خلاف لكنهم كانوا يرجعون إلى كتاب الله، فينتهي النزاع، وقد اختلفوا في ولاية الأمر بعد وفاة الرسول ﷺ، وسرعان ما رجعوا إلى الحق ردّوا الحكم إلى الله وإلى الرسول فبايعوا أبا بكر الصديق، لأنَّه أفضلهم، ولأنَّه خليفة رسول الله ﷺ في الصلاة في مرضه، فإنَّ رجوعهم للكتاب والسنة حسم مادة الخلاف بينهم.

وكذلك يقع الخلاف بين المسلمين في مختلف عصورهم، فإذا رجعوا وردّوا أمرهم إلى الكتاب والسنة انتهى الأمر، أما من يُرجعون الأمر إلى أهوائهم ورغباتهم فإنهم يضلّون ضلالاً بعيداً؛ لأنَّ الأهواء والرغبات لا تنتهي أبداً، ولا تنضبط بضابط، وكلُّ

واحد له رغبة تخالف رغبة الآخر، وكلُّ له هوىٌّ يخالف هوى الآخر، ولهذا جاء في الحديث أَنَّ النبي ﷺ قال: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يَكُونَ هَوَاهُ تَبَعًا لِمَا جِئْتُ بِهِ»<sup>(١)</sup>، وهذا يصدّقه قول الله سبحانه وتعالى: ﴿فَإِنْ لَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا يُنْعِمُونَ أَهْوَاءَهُمْ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [القصص: ٥٠].

(١) أخرجه ابن أبي عاصم في «السُّنَّة» (١٥) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.

وقريب من هذا الباب ما خرَّجَاه في «الصحَّيحين»<sup>(١)</sup> عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، أنَّ رسول الله ﷺ قال: «ذُرُونِي مَا تَرَكْتُكُمْ، فَإِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِكَثْرَةِ سَوَالِهِمْ وَاخْتِلَافِهِمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ، فَإِذَا نَهَيْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَاجْتَنِبُوهُ، وَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ». فأمرهم بالإمساك عما لم يؤمروا به، معللاً بأنَّ سبب هلاك الأولين إنما كان كثرة السؤال، ثم الاختلاف على الرسل بالمعصية، كما أخبرنا الله عن بني إسرائيل من مخالفتهم أمر موسى في الجهاد وغيره، وفي كثرة سؤالهم عن صفات البقرة التي أمرهم بذبحها. [١٦٤]

[١٦٤] هذا الحديث قاله النبي ﷺ في الحج، وذلك أنه خطب الناس وقال: «أيها الناس قد قرَضَ الله عليكم الحجَّ فحجُّوا» فقال رجلٌ: أكلَّ عامٍ يا رسول الله؟ فسكتَ حتى قالها ثلاثاً، فقال رسول الله ﷺ: «لو قلتُ: نعم لوجبت، ولما استطعتم» ثم قال: «ذُرُونِي مَا تَرَكْتُكُمْ، فَإِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِكَثْرَةِ سَوَالِهِمْ وَاخْتِلَافِهِمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ، فَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِشَيْءٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ، وَإِذَا نَهَيْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَدَعُوهُ»<sup>(٢)</sup>.

فالواجب علينا أن نتبع الكتاب والسُّنة، ولا نسأل عن مسائل سكت الله عنها. والنبي ﷺ يقول: «إِنَّ الْحَلَالَ بَيِّنٌ، وَإِنَّ الْحَرَامَ بَيِّنٌ، وَبَيْنَهُمَا أُمُورٌ مُشْتَبِهَاتٌ لَا يَعْلَمُهُنَّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ، فَمَنْ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ، فَقَدْ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعَرْضِهِ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ

(١) البخاري برقم (٧٢٨٨)، ومسلم (١٣٣٧) من حديث أبي هريرة ؓ، واللفظ للبخاري.

(٢) أخرجه مسلم (١٣٣٧) من حديث أبي هريرة ؓ.

وقع في الحرام، كالراعي يرعى حول الحمى»<sup>(١)</sup>، فالواجب على المسلم أن يأخذ الحلال  
البيّن وأن يترك الحرام البيّن، وأن يتوقف عن المشتبه فيه حتى يتبين له أمره، والنبى ﷺ  
يقول: «دَعْ مَا يَرِيْبُكَ إِلَى مَا لَا يَرِيْبُكَ»<sup>(٢)</sup> فإذا أشكل عليك أمر، فخذ الشيء الواضح  
واترك الشيء المشتبه به حتى يتبين لك أمره، لذلك لا ينبغي للمسلم أن يُقحم نفسه  
في الأمور المتشابهة.

قوله: ﷺ: «فإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه، وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم»  
فرّق النبي ﷺ بين الأمر والنهي، في الأمر قال: «أتوا منه ما استطعتم» وأما في النهي  
فإنه قال: «فاجتنبوه» لأنّ ترك الشيء سهل بخلاف امتثال الأمر كله، فقد يكون  
فيه صعوبة، وقد يمرض أو يسافر، فلا يستطيع القيام بكل الأوامر، فحينئذ يأتي منها ما  
يستطيع، أما النهي فإنه يتركه بالكلية، لسهولة تركه، ولأنه لا يُنهى المسلم إلا عما فيه  
مضرة خالصة أو راجحة، أو مضرة مساوية، فما كان ضرره مساوياً أو أكثر فإنه يُجتنب،  
وما كان نفعه راجحاً فإنه يُفعل.

والمقصود الالتزام بالأوامر دون كثير سؤال، فإنما يكون السؤال على قدر الحاجة،  
فإنما كان هلاك الأقوام السابقة بكثرة مسائلهم واختلافهم على أنبياءهم، فهم سألوا،  
ولمّا أُجيبوا، لم يفعلوا ما أمروا به، فدلّ على أنّ الإنسان لا يتكلّف في السؤال، بل يسأل

(١) أخرجه البخاري (٥٢)، ومسلم (١٥٩٩)، من حديث النعمان بن بشير ؓ.

(٢) أخرجه الترمذي (٢٥١٨)، والنسائي (٥٧١١) من حديث الحسن بن علي رضي الله عنهما.

على قدر حاجته، ولا يفرِّع الأسئلة، ولا يفترض الافتراضات: «إِنَّ اللَّهَ فَرَضَ فَرَائِضَ فَلَا تُضَيِّعُوهَا، وَحَدَّ حُدُوداً فَلَا تَعْتَدُوهَا، وَسَكَتَ عَنْ كَثِيرٍ عَنْ غَيْرِ نِسْيَانٍ فَلَا تَكْلَفُوهَا»<sup>(١)</sup>.

قوله: «كما أخبرنا الله عن بني إسرائيل من مخالفتهم أمر موسى...». أي: ما بينه لنا عن معاناة موسى عليه السلام مع بني إسرائيل وكثرة أسئلتهم ونكولهم بعد البيان عن أوامر الله، من ذلك ما قصَّه الله في القرآن علينا في شأن البقرة التي أمروا بذبحها، ولما قُتل قتيل فجُهل قاتله فاختصم فيه بنو إسرائيل عند موسى عليه السلام، فأوحى الله إلى موسى أن يأمرهم بذبح بقرة، ثم يضربوا القاتل بجزء منها، وحينها سينطقه الله ويتبين من هو الذي قتله، فلو أنهم بادروا بذبح بقرة، أي بقرة، لحصل المقصود وانتهى الأمر، لكنهم تعتوا وأكثروا الأسئلة، فشدد الله عليهم حتى صعب عليهم أن يجدوا تلك البقرة بالأوصاف التي ذكرها الله في كتابه.

ثم قال سبحانه: ﴿فَذَبِّحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ فلو أنهم بادروا من أول الأمر وأخذوا أي بقرة لأجزأهم ذلك، لأنه قال سبحانه: ﴿أَنْ تَذَبِّحُوا بِقَرَّةٍ﴾ ولم يحدد سناً ولا لوناً ولا صفة، لكنهم شددوا فشدد الله عليهم، فذبحوها وما كادوا يفعلون.

﴿فَقُلْنَا أَضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا﴾ [البقرة: ٧٣] أي: لما قال الله لهم: اضربوا الميت بجزء منها فضرِبوه، فأحياء الله لبيِّن لهم من قتله، وهذا من معجزات موسى عليه الصلاة والسلام.

(١) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٧٤٦١) من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه.

لكن هذا الاختلاف على الأنبياء هو - والله أعلم - مخالفة للأنبياء، كما يقال: اختلف الناس على الأمير، إذا خالفوه. والاختلاف الأول: مخالفة بعضهم بعضاً، وإن كان الأمران متلازمين، أو أن الاختلاف على الأنبياء هو الاختلاف فيما بينهم، فإن اللفظ يحتمله. [١٦٥]

[١٦٥] المسلم في سعة من أمره، فيعمل بما أمر به، ويترك ما نهي عنه، ولا يسأل عما لم يرد فيه أمر ولا نهى، فإن السؤال عما لم يرد فيه شيء من الكتاب والسنة يوقع المسلم في الحرج، لذلك يقول النبي ﷺ عن الله: «وَسَكَتَ عَنْ أَشْيَاءَ مِنْ غَيْرِ نِسْيَانٍ، تَبَحْثُوا عَنْهَا»<sup>(١)</sup>، وهذا كقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ بُدَّ لَكُمْ تَسْأَلُكُمْ وَإِنْ تَسْأَلُوا عَنْهَا حِينَ يُنَزَّلُ الْقُرْآنُ تُبَدَّ لَكُمْ عَفَا اللَّهُ عَنْهَا وَاللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ ۝١٠١﴾ قد سألها قومٌ من قبلكم ثم أصبَحُوا بِهَا كَافِرِينَ ﴿ [المائدة: ١٠١-١٠٢] والخلاصة ذم كثرة السؤال، لأنهم إذا سألوا ثم يبين لهم قد لا يمثلونه، ويتأقلون عنه فيهلكون بسبب مخالفتهم، وكانوا في عافية من هذا.

(١) أخرجه الدارقطني (٤٣٩٦) من حديث أبي ثعلبة الخشني ؓ.

ثم الاختلاف كله قد يكون في التنزيل والحروف، كما في حديث ابن مسعود، وقد يكون في التأويل كما يحتمله حديث عبد الله بن عمرو، فإن حديث عمرو بن شعيب يدلُّ على ذلك، إن كانت هذه القصة.

قال أحمد في «المسند»<sup>(١)</sup>: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ هَنْدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ: أَنَّ نَفَرًا كَانُوا جُلُوسًا بِبَابِ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ بَعْضُهُمْ: أَلَمْ يَقُلِ اللَّهُ كَذَا وَكَذَا؟ وَقَالَ بَعْضُهُمْ: أَلَمْ يَقُلِ اللَّهُ كَذَا وَكَذَا؟ فَسَمِعَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَخَرَجَ، فَكَأَنَّهُا فُقِيَ فِي وَجْهِهِ حَبُّ الرُّمَّانِ، فَقَالَ: «بِهَذَا أُمِرْتُمْ؟ أَوْ بِهَذَا بُعِثْتُمْ؟ أَنْ تَضْرِبُوا كِتَابَ اللَّهِ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ، إِنَّمَا ضَلَّتِ الْأُمَمُ قَبْلَكُمْ فِي مِثْلِ هَذَا، إِنَّكُمْ لَسْتُمْ مِمَّا هَاهُنَا فِي شَيْءٍ، انظُرُوا الَّذِي أَمَرْتُكُمْ بِهِ، فَاعْمَلُوا بِهِ، وَالَّذِي تُهَيِّتُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا عَنْهُ».

[١٦٦]

[١٦٦] الاختلاف قد يكون في الحروف، كما جاء في قصة ابن مسعود مع الرجل الذي سمعه يقرأ قراءةً مخالفةً لقراءته، فلما عرضا قراءتهما على النبي ﷺ قال: «كلاكما محق» فاختلف الحروف يعني: اختلاف القراءات مع اتفاق المعنى وهذا لا يضر، فالنبي أمر أن يقرأ القرآن بهذه الحروف جميعها، مثل: ﴿يَعْمَلُونَ﴾ و﴿تَعْلَمُونَ﴾، و﴿الصِّرَاطُ﴾ و﴿الزُّرَاطُ﴾ و﴿السُّرَاطُ﴾، وهذا كله من باب التيسير على الناس في القراءة، فأصل هذه الحروف هي لهجات كانت تتكلم بها العرب.



.....

ويحتمل أن يكون المقصود بالاختلاف اختلاف في التأويل، يعني: يتفقون على القراءة والحروف، لكن يختلفون في تفسير الآية.

فالله - عز وجل - أنزل القرآن منه آيات محكمات، هنَّ أم الكتاب، وأخر متشابهات، فالراسخون في العلم يردون المتشابه إلى المحكم، ويفسرون بعض القرآن ببعض، لأنَّ القرآن يفسر بعضه بعضاً، ويبيِّن بعضه، ولا يتعارض أبداً، لكن إزالة هذا التعارض الظاهر يحتاج إلى رسوخ في العلم وفهم ودُرْبة، وأما غير الراسخين في العلم، فإنهم لا يحسنون ذلك.

فإذا ظهر لنا بين آيتين أو بين حديثين، أو بين حديث وآية شيئاً من التعارض في الظاهر، فالأصل أن لا نتسرع في الحكم، بل الواجب أن نرتِّب ونرد كتاب الله بعضه إلى بعض، وأحاديث رسول الله بعضها إلى بعض، وحينها سنجد أن لا تعارض بين الآيات ولا بين الأحاديث، فإنَّ الخلل إنما جاء من عدم النظر والجمع بين الآيات والأحاديث.

حدثنا يونس، حدثنا حمادُ بنُ سلمة، عن حميدٍ ومطيرِ الورَّاقِ وداود بن أبي هند: أنَّ رسولَ الله ﷺ خرج على أصحابه وهم يتنازعون في القَدَر، فذكر الحديث<sup>(١)</sup>. [١٦٧]

[١٦٧] من الاختلاف المذموم ما حدث بين بعض الصحابة حيث إنَّ النبي ﷺ خرج يوماً وهم يتنازعون في القَدَر، ويقولون: ما دام الله قَدَّر علينا هذه الأشياء، ولا بدَّ من وقوعها، فما الفائدة من العمل؟ وهذا من المعارضة بين القَدَر وبين الشرع، فالرسول ﷺ غضب عند ذلك، وقال: «اعْمَلُوا فَكُلُّ مَيْسَرٍ لِمَا خُلِقَ لَهُ»<sup>(٢)</sup> وإنما غضب ﷺ؛ لأنَّ هذا المفهوم فيه تضليل للناس، فهم يزعمون أنَّ هناك تعارضاً بين أمر الله لعباده بالطاعة، ونهيه عن المعصية، وأمره بالإيمان ونهيه عن الكفر، مع أنَّ الأمور مكتوبة على الإنسان فما الفائدة في العمل؟ إذا يتكل العبد على ما كتب له من السعادة أو الشقاوة.

والحقيقة أنَّ هذا جهلٌ بكتاب الله - عزَّ وجلَّ - فلا تعارض بين القَدَر والشرع، والله نهي عن الكفر وحرَّمه، ولكنه قَدَّره - سبحانه وتعالى - لحكمة ونحن علينا العمل، لا نخاصم الله - عزَّ وجلَّ - في قضائه وقدره وإنَّما نخاصم أنفسنا، وقد أقدرنا أن نعمل أو نترك، فالواجب أن نقوم بما يختصُّ بنا، فإذا أمرنا بأمر أتينا منه ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً كالصلاة والصيام والحج والجهاد، وإذا نهينا عن شيء انتهينا كترك المحرمات والمنهيات،

(١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٦٨٤٦) من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رضي الله عنهم.

(٢) أخرجه البخاري (٤٩٤٩)، ومسلم (٢٦٤٧) من حديث علي رضي الله عنه.

وعندنا في ذلك القدرة على الفعل والترك.

ثُمَّ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَخْبَرَنَا فَقَالَ: ﴿إِنْ سَعَيْكُمْ لَشَقٌّ ۖ﴾ ④ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَالْفَقْرَى ⑤ وَصَدَقَ بِالْحُسْنِ ⑥ فَسَنِيَرُهُ لِلْبُسْرَى ⑦ وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَفْتَى ⑧ وَكَذَّبَ بِالْحُسْنِ ⑨ فَسَنِيَرُهُ لِلْعُسْرَى ⑩ [الليل: ٤ - ١٠] فالسبب من قِبَلِ الْعَبْدِ، وَالْقَدَرُ من قِبَلِ اللَّهِ جَلَّ وَعَلَا، فَنَحْنُ لَا نَتَعَلَّقُ بِالْقَدَرِ وَمَا يَخْتَصُّ بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَإِنَّمَا نَتَعَلَّقُ بِمَا يَخْتَصُّ بِنَا مِنْ فِعْلِ الْأَوَامِرِ وَتَرْكِ الْمَنْهِيَّاتِ، وَقَدْ مَكَّنَّا مِنَ الْعَمَلِ وَبَيَّنَّ اللَّهُ لَنَا طَرِيقَهُ، فَلَمَّا ذَا نَتْرَكَ الْعَمَلَ الَّذِي نَقْدِرُ عَلَيْهِ وَكَلَّفْنَا بِهِ وَنَحْتَجُّ بِالْقَضَاءِ وَالْقَدْرِ.

ثُمَّ يُقَالُ لِمَنْ يَحْتَجُّ بِالْقَدَرِ وَيَتْرَكَ الْعَمَلَ: لَوْ جُنِّيَ عَلَى أَحَدٍ أَبْنَائُكُمْ بِالْقَتْلِ فَلَمَّا ذَا تَطَالَبُونَ بِالْقَصَاصِ، وَلَمَّا ذَا لَا تَقُولُونَ: إِنَّ هَذَا مُقَدَّرٌ، وَلَا نَلُومُ الْفَاعِلَ؟ وَكَذَا الَّذِي يَتَزَوَّجُ لَطَلَبِ الذَّرِيَّةِ لَمَّا ذَا لَا يَعْزِفُ عَنِ الزَّوْاجِ، وَيَقُولُ: إِنَّ قُدْرَ لِي ذَرِيَّةٍ سَتَأْتِينِي بِدُونَ زَوْاجٍ، وَلَمَّا ذَا يُخْرِجُ أَحَدَهُمْ يَطْلُبُ الرِّزْقَ وَيَبِيعُ وَيَشْتَرِي وَيَسَافِرُ، لَمَّا ذَا لَا يَقُولُ: إِنَّ كَانَ اللَّهُ قَدْرَ لِي الرِّزْقِ فَإِنَّهُ سَيَدْخُلُ عَلَيَّ وَيَدُقُّ الْبَابَ دُونَ أَنْ أُسْعَى لَهُ، فَهَمْ لَا يَحْتَجُّونَ بِالْقَدَرِ فِيهِمَا لَهُمْ، وَإِنَّمَا يَحْتَجُّونَ بِهِ فِيهِمَا عَلَيْهِمْ.

وقال أحمد<sup>(١)</sup>: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ، حَدَّثَنَا أَبُو حَازِمٍ؛ عَنْ عَمْرِو بْنِ شَعِيبٍ؛ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ: لَقَدْ جَلَسْتُ أَنَا وَأَخِي مَجْلِسًا مَا أَحَبُّ أَنْ لِي بِهِ حُمْرُ النَّعَمِ، أَقْبَلْتُ أَنَا وَأَخِي وَإِذَا مَشِيخَةٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ جُلُوسٌ عِنْدَ بَابٍ مِنْ أَبْوَابِهِ، فَكِرْهَنَا أَنْ نُفَرِّقَ بَيْنَهُمْ، فَجَلَسْنَا حَجْرَةً، إِذْ ذَكَرُوا آيَةَ مِنَ الْقُرْآنِ، فَتَمَارَوْا فِيهَا، حَتَّى ارْتَفَعَتْ أَصْوَاتُهُمْ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُغَضَّبًا، قَدْ احْمَرَّ وَجْهُهُ، يَرْمِيهِمْ بِالتُّرَابِ، وَيَقُولُ: «مَهْلًا يَا قَوْمَ بِهَذَا أَهْلَكْتَ الْأُمَّمُ مِنْ قَبْلِكُمْ، بِاخْتِلَافِهِمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ وَضَرْبِهِمُ الْكُتُبَ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ، إِنَّ الْقُرْآنَ لَمْ يَنْزَلْ يُكَذِّبُ بَعْضُهُ بَعْضًا، وَإِنَّمَا نَزَلَ يُصَدِّقُ بَعْضُهُ بَعْضًا، فَمَا عَرَفْتُمْ مِنْهُ فَاعْمَلُوا بِهِ، وَمَا جَهِلْتُمْ مِنْهُ فَرُدُّوهُ إِلَى عَالِمِهِ». [١٦٨]

[١٦٨] النبي ﷺ لَمَّا رَأَى أَنَّ أَصْحَابَهُ تَجَادَلُوا فِي آيَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ، وَارْتَفَعَتْ أَصْوَاتُهُمْ، أَنْكَرَ عَلَيْهِمْ اخْتِلَافَهُمْ وَحَثَا عَلَيْهِمُ التُّرَابَ إِنْكَارًا لِصَنِيعِهِمْ، لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْجِدَالُ وَالتَّخَاصُمُ فِي الْقُرْآنِ، وَإِذَا مَا أَشْكَلَ شَيْءٌ مِنْ مَعَانِي الْقُرْآنِ، فَالْوَاجِبُ أَنْ يُرَدَّ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ، وَأَنْ يَفْسَّرَ الْقُرْآنُ بِالْقُرْآنِ، وَهَذَا إِذَا كَانَ عِنْدَ الْمُسْلِمِ الْمَقْدَرَةُ الْعِلْمِيَّةُ وَالْأَدَوَاتُ لِذَلِكَ، وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ مَقْدَرَةٌ، فَالْوَاجِبُ أَنْ يَسْأَلَ أَهْلَ الْعِلْمِ، وَإِلَّا تَوَقَّفَ عَنِ الْخَوْضِ فِي الْأَمْرِ وَلَا يَدْخُلُ فِي شَيْءٍ لَا يَحْسَنُهُ، فَهَذَا هُوَ سَبِيلُ السَّلَامَةِ.

فَإِنَّ الْأُمَّمَ السَّابِقَةَ إِنَّمَا هَلَكَتْ فِي اخْتِلَافِهِمْ عَلَى كِتَابِهِمْ: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ نَزَّلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِي الْكِتَابِ لَفِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ﴾ [البقرة: ١٧٦] فَالْقُرْآنُ كُلُّهُ

.....

حق لأنه تنزيلٌ من حكيمٍ حميد، لا يمكن أن تتعارض آياته مع بعضها تعارضاً حقيقياً، فإما أن تُفسَّر الآيات بعضها ببعض، أو تُفسَّر بالسُّنة النبوية؛ لأنَّ الرسول ﷺ هو الموكل إليه بيان ما أنزل من القرآن الكريم، فإن لم يوجد في السُّنة ما يفسَّر آيات القرآن فإنه يُفسَّر بأقوال الصحابة الذين تتلمذوا على النبي ﷺ، فإن لم يوجد فيفسَّر بأقوال التابعين الذين أخذوا عن الصحابة الكرام، فإن لم يوجد فإنه يُفسَّر بمقتضى اللغة التي نزل بها القرآن، وهذه هي أوجه التفسير التي ذكرها الإمام ابن كثير - رحمه الله - في مقدِّمة «تفسيره»، فالقرآن لا يُفسَّر بالبداهة أو بالأفكار أو بما يسمونه الإعجاز العلمي، فالقرآن لا يُفسَّر إلا بهذه الأوجه الصحيحة الأربعة.

ولا يتصدَّى لتفسير القرآن إلا من هو متخصص في التفسير، وقد مَلَك أدواته من علم بأسباب النزول والناسخ والمنسوخ واللغة العربية، ومعرفة البلاغة وغير ذلك، وعنده معرفة لوجوه التفسير الصحيحة، ومع ذلك إنَّ أشكل عليه شيء توقف ولم يقل فيه برأيه، بل يكله إلى عَلام الغيوب، وهذا هو منهج الأئمة - رحمهم الله - بل كان الرسول ﷺ يُسأل عن المسألة لم ينزل عليه فيها وحي، فيتوقف إلى أن ينزل عليه الوحي، وكذلك الصحابة رضي الله عنهم، والأئمة كانوا يتوقفون في الأمور التي لم يظهر لهم فيها حكم شرعي، وهم من هم، سئل الإمام مالك - رحمه الله - عن أربعين مسألة فأجاب عن أربع مسائل، وقال في سِتِّ وثلاثين: لا أدري، فقال له السائل: جئتكَ من كذا، أتعبت راحلتي، وتقول: لا أدري، قال: اركب راحلتك واذهب إلى البلد الذي جئت منه، وقل: سألت مالكا فقال: لا أدري.

وقال أحمد<sup>(١)</sup>: حدثنا أبو معاوية، حدثنا داود بن أبي هند، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده قال: خَرَجَ رسول الله ﷺ ذاتَ يوم، والناسُ يَتَكَلَّمُونَ في القَدَرِ، قال: فَكأنَّما تَفَقَّأَ في وَجْهِهِ الرُّمَانُ مِنَ الغَضَبِ، قال: فقال لهم: «مالكم تَضْرِبُونَ كِتَابَ الله بَعْضُهُ بِبَعْضٍ؟ بهذا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ»، قال: فما غَبَطْتُ نَفْسِي بِمَجْلِسٍ فِيهِ رسول الله ﷺ لم أَشْهَدْهُ ما غَبَطْتُ نَفْسِي بِذَلِكَ المَجْلِسِ أَنِي لم أَشْهَدْهُ. هذا حديث محفوظ عن عمرو ابن شعيب رواه عن الناس، ورواه ابن ماجه في «سننه»<sup>(٢)</sup> من حديث أبي معاوية كما سقناه. [١٦٩]

[١٦٩] المقصود من هذا الحديث كما سبق بيانه أَنَّ ناساً تكلَّموا في القَدَرِ إذا كان الله قد قَدَّرَ لنا المصير لها الجنة أو النار فلماذا العمل، فإنه لن يحصل إلَّا ما قَدَّرَ لنا فعله، وهنا غضب النبي ﷺ غضباً شديداً، فهذا فيه دليل على الغضب عند إنكار المنكر، ولا سيما المنكر الذي يتعلق بكتاب الله سبحانه، ولأنَّ هذا الذي قالوا إنها هو قول على الله بغير علم، وضرب لكتاب الله بَعْضُهُ بِبَعْضٍ، أو أخذ لبعضه وترك للبعض الآخر، فإنَّ المطلوب منا هو العمل وعندنا قدرة عليه، وليس المطلوب منا البحث في القَدَرِ وتوهُم التعارض بينه وبين الشرع .

(١) في «المسند» برقم (٦٦٦٨).

(٢) برقم (٨٥) من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رضي الله عنهم.

وقد كتب أحمد في رسالة إلى المتوكل هذا الحديث، وجعل يقول لهم في مناظرته يوم الدار: إنا قد مُهِينَا أَنْ نَضْرِبَ كتاب الله بعضه ببعض، وهذا لعِلْمِهِ - رحمه الله - بما في خلاف هذا الحديث من الفساد العظيم. [١٧٠]

[١٧٠] هذا الحديث - أي: حديث عمرو بن شعيب - كَتَبَ به الإمام أحمد إلى الخليفة المتوكل، لا سِيَّما في قضية القول بخلق القرآن، فَإِنَّ المأمون أراد أن يُجْبِر الناس على القول بأنَّ القرآن مخلوق غير منزَّل، وذلك بتأثير من جلسائه من المعتزلة، لأنه استوزر المعتزلة، فأملوا عليه هذا المذهب الخبيث، وأغروه بمعاينة أهل السُّنَّة الذين يقولون: إِنَّ القرآن منزَّل من عند الله، وأَنَّهُ كلام الله حقيقة وأنه غير مخلوق.

فأملوا على الخليفة المأمون هذا الفكر الخبيث، واقتنع به، وأراد أن يجبر الناس عليه، وقد قتل مَنْ قتل من الأئمة، وامتنحن من امتحن من أجل هذا القول، وعلى رأسهم الإمام أحمد - رحمه الله - فقد عَذَّبَه بالضرب والسجن، وَلَمَّا مات المأمون خلفه المعتصم أخوه، فسلَّك نفس مسلَّك المأمون، وعَذَّبَ الإمام أحمد.

ثم جاء الواثق ابن المأمون، فسلَّك المسلَّك ذاته، وعَذَّبَ الإمام أحمد، وهو صابراً محتسباً، يصبر على الضرب وعلى السجن، ويقول: القرآن منزَّل غير مخلوق، طلبوا منه موافقتهم، قال: هاتوا لي شيئاً من كتاب الله، أو من سنَّة رسول الله ﷺ أقول به، فثبت رحمه الله إلى أن جاء المتوكل ابن هارون الرشيد - رحمه الله - فأفرج عن الإمام أحمد، وناصر أهل السُّنَّة، وقمع أهل البدعة، فكتب إليه الإمام أحمد من جملة مناصحاته هذا الحديث، وخير ما يُنصَح به كتاب الله، وسنَّة رسوله ﷺ.

والمقصود من كتابة أحمد للمتوكل بهذا الحديث أن يمنع من الخوض في كتاب الله ومن قول المعتزلة والجهمية بأن القرآن مخلوق، فالقرآن واضح في أنه منزل من عند الله، وأن الله تكلم به حقيقة، وليس في القرآن آية تدل على أن الله خلق القرآن، ولا في الحديث ما يدل على ما يقولون.

قوله: «وجعل يقول لهم في مناظرته يوم الدار: إنا قد نهينا أن نضرب كتاب الله بعضه ببعض» يعني: في مناظرته للمخالفين في دار الوزير - وزير الدولة - حيث جرت المناظرة في هذه الدار، فقال لهم الإمام أحمد: إنا نهينا أن نضرب كتاب الله بعضه ببعض، وأشار إلى هذه الأحاديث التي نهى فيها النبي ﷺ أن يضرب كتاب الله بعضه ببعض، بل يُجمع بين نصوصه وبين آياته، ويُفسر بعضه ببعض، ولا يؤخذ بالآراء من غير دليل من الكتاب والسنة.

قوله: «وهذا لعلمه» أي: الإمام أحمد لأنه إنما كتب ذلك للمتوكل لئلا يعلم ما في الاختلاف من الفساد العريض، وبما في الاتفاق واجتماع الكلمة من الخير العظيم، ولا يحصل الاجتماع إلا باتباع الكتاب والسنة، وأما إذا اختلف الناس وكل ركب رأسه، وأخذ برأيه، حصل التفرق، وبالتالي يحصل التناحر والتضارب وسفك الدماء بين الأمة، ومسائل الاعتقاد توقيفية لا دخل للرأي فيها.



وقد روى هذا المعنى الترمذي<sup>(١)</sup> من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وقال: حديث حسنٌ غريب، وقال: وفي الباب عن عمر وعائشة وأنس، وهذا بابٌ واسع لم نَقْصِدْ له هاهنا، وإنما الغرض التنبيه على ما يُخَاف على الأمة من موافقة الأمم قبلها.

إذ الأمر في هذا الحديث، كما قاله رحمته الله: «أصل هلاك بني آدم إنما كان التنازع في القدر»، وعنه نشأ مذهبُ المجوس القائلين بالأصلين: النور والظلمة، ومذهب الصابئة وغيرهم، القائلين بقدَم العالم، ومذاهب كثير من مجوس هذه الأمة وغيرهم، ومذهب كثير ممن عَطَل الشرائع. [١٧١]

[١٧١] هذا الحديث وإن كان غريباً - والغريب: هو ما تفرَّد بروايته واحد - لكن له شواهد تؤيده وتقويه، والشيخ أبدى مناسبة إطلاته في هذا الموضوع، وما أورده فيه من النصوص، فإنَّ الدافع له لذلك هو بيان أنَّ سبب هلاك الأمم في اختلافهم، فلذلك تُهَيِّت هذه الأمة أن تتشبه بالأمم السابقة كما قال سبحانه: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا﴾ [آل عمران: ١٠٥]، وقد ساق الشيخ الأدلة الكثيرة التي تبين خطورة الاختلاف الذي هو ديدن الأمم السابقة، وأنَّ سبب ما وقع في الأمة إنما هو الأخذ بطرف من الكتاب والسنة وترك الطرف الآخر.

واليوم كثيراً ما يحصل هذا، فإنَّ كثيراً من المغرضين أو الجهلة يأخذ من الأدلة ما يوافق رأيه وهواه، ويقول: ها أنا أستدل بالقرآن والسنة، فنقول له: كذبت، أنت لم

تستدل بالكتاب والسنة، لأنك أخذت طرفاً، وتركت الطرف الآخر، فأنت شبيهة بالذين قال الله فيهم: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰ أَشَدِّ الْعَذَابِ﴾ [البقرة: ٨٥].

وقوله: «إنما الغرض التنبيه على ما يُخاف على الأمة من موافقة الأمم قبلها» يعني: أن الغرض من هذه الإطالة هو التنبيه والتحذير أن تشبه هذه الأمة بالأمم السابقة، فتختلف في كتاب الله كما اختلفت، وتضرب بعضها ببعض، فتأخذ بطرف من الآيات وتترك الطرف الآخر.

وقوله: «إن الأمر في هذا الحديث كما قاله ﷺ هلاك بني آدم...» يعني: أن هذا الاختلاف المقيت هو الذي أهلك الأمم السابقة كاليهود والنصارى حين اختلفوا في كتابهم، ومن ذلك التنازع في القدر، ومن التنازع في القدر نشأ مذهب المجوس الذين يعبدون النار، ويقولون: أن للكون خالقين: خالق للخير، وخالق للشر، فالنور عندهم يخلق الخير، والظلمة تخلق الشر، فاختلفوا في القدر آل بهم إلى هذا القول الباطل.

وكذلك الصابئة أتباع نمرود الذين عبدوا الكواكب، وقد بعث الله إليهم نبيه إبراهيم عليه الصلاة والسلام - كما ذكر الله ذلك في القرآن - إنما هلكوا بسبب اختلافهم في القدر، وهذا لأنهم اعتمدوا على فكرهم وآرائهم، وظنوا أن هذه الكواكب هي التي تدبر الأمر والكون، فبنوا لها هياكل على شكلها في الأرض، وصاروا يعبدونها من دون الله، لذلك أنكر عليهم خليل الله، قال الله تعالى حكاية عنه: ﴿مَا هَذِهِ التَّمَاثِيلُ الَّتِي أَنْتُمْ لَهَا

.....

﴿عَنكَفُون﴾ [الأنبياء: ٥٢] فما كانت حجتهم ﴿وَجَدْنَا ءَابَاءَنَا كَذٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ [الشعراء: ٧٤] ؟  
 فما حملهم على كفرهم إلا التقليد الأعمى والعياذ بالله.

ومثلهم مجوس هذه الأمة، وهم القَدَرِيَّة الذين نفوا القدر، فقالوا: إِنَّ كل مخلوق يَخْلُق فعل نفسه، فزادوا على المجوس، فالمجوس قالوا بخالقين، وهؤلاء أثبتوا خالقين متعددين مع الله - سبحانه وتعالى - وأنَّ كلاً يخلق فعل نفسه، ولذلك سُموا مجوس هذه الأمة، لأنهم يشبهون المجوس، بل إنهم زادوا عليهم.

فإنَّ القوم تنازعوا في علة فعل الله سبحانه وتعالى لما فعله، فأرادوا أن يشبّثوا شيئاً يستقيم لهم به تعليل فعله بمقتضى قياسه سبحانه على المخلوقات، فوقعوا في غاية الضلال.

إما بأن زعموا أنَّ فعله ما زال لازماً له، وإما بأن زعموا أنَّ الفاعل اثنان، وإما بأن زعموا بأنه يفعل البعض، والخلق يفعلون البعض، وإما بأنَّ ما فعله لم يأمر بخلافه، وما أمر به لم يقدر خلافه، وذلك حين عارضوا بين فعله وأمره. حتى أقرَّ فريق بالقدر، وكذبوا بالأمر، وأقرَّ فريق بالأمر، وكذبوا بالقدر، حتى اعتقدوا جميعاً أنَّ اجتماعهما محال، وكل منهما مبطل بالتكذيب بما صدق به الآخر. [١٧٢]

[١٧٢] قوله: «فإنَّ القوم تنازعوا علة فعل الله سبحانه وتعالى...» يعني: أنَّ أصل الضلال أنهم قاسوا الخالق على المخلوق، والله - جلَّ وعلا - لا يُقاس بخلقه، قال سبحانه وتعالى: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٧٤] فالله - جلَّ وعلا - لا يُقاس بخلقه، وأفعاله في غاية الحكمة والعلم والإتقان، ولا يجوز لنا أن نسأل: لماذا قال الله كذا؟ لماذا فعل الله كذا؟ نحن منهيون عن البحث في أفعال الله، ونحن نؤمن ابتداءً بأنَّ الله حكيم عليم، وأنه لا يشرع شيئاً إلاَّ للحكمة وأنَّ كل شيء عنده بمقدار، وعلينا الإيمان بما عرفنا علته وما لم نعرف.

وأفعال الله قد ندرك حكمتها، وقد لا نعلمها، ولا يعني عدم معرفة العلة التوقف عن العمل، فهذا مذهب الأمم الضالة التي هلكت بسبب ذلك.

وقوله: «وإما بأنَّ ما فعله لم يأمر بخلافه، وما أمر به لم يقدر خلافه..» هذا هو مذهب الجبرية الذين يقولون: ما قدره لا يأمر بخلافه، وينكرون الشرع ويشتون القدر، والمعتزلة على العكس أثبتوا الشرع وأنكروا القدر، وأما أهل السنة والجماعة جمعوا بينهما، فأثبتوا القدر، وأثبتوا الشرع.

وهم لما زعموا أنَّ هناك تعارضاً بين الشرع والقدر، اختلفوا فبعضهم أثبت القدر ونفى الشرع، وبعضهم على عكس ذلك، وعلَّلوا فعلهم هذا بأنه دفع للتعارض الذي زعموه، والواقع أنه لا تعارض، وأنَّ كلا من الشرع والقدر حق، ولا تعارض بينهما.

وهنا لا بدَّ من الإشارة إلى أنَّ النبي ﷺ لم يطلب منا الإيمان بالقدر من أجل أن نعطل الأعمال، ونتكل على القدر، وإنما أخبر بالقدر من أجل أن نؤمن به، ومن أجل أن لا نجزع إذا فاتنا شيء بعد بذل الأسباب، ولهذا قال ﷺ: «اخرِصْ على ما ينفعك، واستعن بالله ولا تعجز، وإنْ أصابك شيءٌ فلا تقل: لو أنَّي فعلتُ كان كذا وكذا، ولكن قل: قدر الله وما شاء فعل»<sup>(١)</sup>، فالواجب على المسلم فعل السبب فقط، وأما القضاء والقدر فهو شأن الله - سبحانه وتعالى - فلا تقحم نفسك فيه.

(١) أخرجه مسلم (٢٦٦٤) من حديث أبي هريرة ؓ.

وأكثر ما يكون ذلك لوقوع المنازعة في الشيء قبل إحكامه، وجمع حواشيه وأطرافه، ولهذا قال: «ما عَرَفْتُمْ مِنْهُ فاعْمَلُوا بِهِ، وما جَهِلْتُمْ مِنْهُ فَرُدُّوهُ إِلَى عَالِمِهِ»<sup>(١)</sup>. [١٧٣]

[١٧٣] قوله: «وأكثر ما يكون ذلك لوقوع المنازعة في الشيء قبل إحكامه...» أي: أنَّ السبب في الضلال والشطط الذي وقعوا فيه أنَّ بعض الباحثين أو المتعالِمين أو المغرضين إنما يتكلمون في بعض المسائل الشرعية دون أن يستقصوا الأدلة، ويقارنوا بينها، وإنما ينتزعون طرفاً من هذه الأدلة ويركِّزون عليه، ويتركون بقية الأدلة، فيخرج حكمهم مشوهاً وناقصاً، فمثلاً: الخوارج أخذوا نصوص الوعيد وحدها، وحكموا بها وكفَّروا أصحاب الكبائر، وتركوا نصوص الوعد والرحمة والمغفرة، وأما المرجئة فعلى العكس: أخذوا نصوص الوعد والرجاء، وتركوا نصوص الوعيد، وأما أهل السُّنة والجماعة فجمعوا بين الأمرين: بين نصوص الوعد والوعيد، فسبب هلاك من هلك وضلال من ضلَّ إنما هو الأخذ بطرف من الشرع وترك طرف.

فسبب الهلاك هو عدم الإحاطة بكل جوانب العلم، فيأخذ أحدهم قسماً من العلم، ويظنُّ أنه صار عالماً، في حين أنه فاتته الكثير من العلم الذي يوضح له ما معه أو يكمله.

وللأسف لا زلنا نرى هذه الأصناف من المتعالِمين الذين لا يكادون يمسكون بطرف من العلم حتى يغتروا بأنفسهم، فيُضِلُّون ويَضَّلُّون، وأما أهل العلم الراسخون فإنهم لا

(١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٦٧٠٢) من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده.

يتكلمون في المسائل العلمية الشرعية حتى يستقصوا ما ورد فيها من النصوص والأدلة من الكتاب والسنة ويجمعوا ويوفقوا بينها، ثم يصدرُوا حكمهم.

وإذا كانت العلوم الدنيوية تحتاج إلى معرفة وخبرة - فالطبيب مثلاً لا يعطى شهادة مزاولة مهنة الطب حتى يثبت أنه علم خباياها، لأنَّ القضية تتعلق بالأبدان - فكذلك سائر الصناعات لا بدَّ أن يحيط الصانع بصنعتة ويعلم خباياها، فمن باب أولى الشرع الذي به حياة الأرواح وبه النجاة يوم القيامة.

ولهذا يقول المثل: يُفسد الدنيا أربعة: نصف فقيه، ونصف طبيب، ونصف نحوي، ونصف متكلم، نصف الفقيه يفسد البلدان؛ لأنه يُفتي بغير علم، ونصف الطبيب يُفسد الأبدان، ونصف المتكلم يُفسد الأديان، ونصف النحوي يُفسد اللسان.

والغرض من ذكر هذه الأحاديث هو التنبيه من الحديث والسنة على مثل ما في القرآن من قوله تعالى: ﴿وَحُضُّمٌ كَالَّذِي خَاضُوا﴾ [التوبة: ٦٩]. [١٧٤]

[١٧٤] المقصود بهذا الكلام أنَّ الشيخ رحمه الله بعد أن استطرد في الكلام وسوق الأدلة، رجع إلى أصل الكلام الذي سبق على قوله تعالى: ﴿وَحُضُّمٌ كَالَّذِي خَاضُوا﴾، وكل هذا تفسير لقوله تعالى: ﴿وَحُضُّمٌ كَالَّذِي خَاضُوا﴾ يعني: كما أنَّ الأمم التي قبلنا خاضت في عقائدها وفي كتبها المنزلة فسيوجد في هذه الأمة من يشابهها، وقد وقع كما ذكر الله - جلَّ وعلا -.



ومن ذلك ما روى الزهري، عن سنان بن أبي سنان الدؤلي، عن أبي واقد الليثي، أنه قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ إلى حُنين ونحن حدثاء عهد بكفر، وللمشركون سدرة يعكفون عندها، وينوطون بها أسلحتهم، يُقال لها: ذات أنواط، فمررنا بسدره، فقلنا: يا رسول الله، اجعل لنا ذات أنواط كما لهم ذات أنواط، فقال رسول الله ﷺ: «الله أكبر! إنها السنن، قلتم - والذي نفسي بيده - كما قالت بنو إسرائيل لموسى: ﴿اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ﴾ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَبْهَلُونَ ﴿[الأعراف: ١٣٨] لتركبن سنن من كان قبلكم» رواه مالك والنسائي والترمذي، ولفظه: «لتركبن سنّة من كان قبلكم»<sup>(١)</sup>. [١٧٥]

[١٧٥] وهذا الحديث يؤكد ما سبق أنّ هؤلاء الصحابة لما كانوا حدثاء عهد بالإسلام - لأنهم أسلموا عام الفتح قبيل غزوة حنين، وخرجوا مع الرسول ﷺ إلى حنين بعد الفتح مباشرة - ورأوا المشركين يعكفون على سدره يقال لها: ذات أنواط، ويعلقون بها أسلحتهم تبرّكاً بها، فلقلّة علم هؤلاء، وحادثة إسلامهم طلبوا من النبي ﷺ أن يجعل لهم شجرة يفعلون عندها مثل ما يفعل الكفار، فالنبي ﷺ تعجّب واستغرب، وكبّر الله - عزّ وجلّ - وقال: «إنها السنن» يعني: الطرق المتبعة «قلتم - والذي نفسي بيده - كما قالت بنو إسرائيل لموسى: ﴿اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ﴾» لما مرّ بنو إسرائيل على قوم يعكفون على أصنام لهم قالوا: يا موسى اجعل لنا إلهاً كما لهم آلهة، فأصل البلاء هو التقليد والتشبه بالكفار وأهل الفسق وأهل الأهواء، هذا هو أصل البلاء في الأمم السابقة، وفي هذه الأمة.

(١) أخرجه الترمذي (٢١٨٠) من حديث أبي واقد الليثي ؓ.

وقد قَدِّمْتُ ما خَرَّجَاهُ في «الصحيحين»<sup>(١)</sup> عن أبي سعيد رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَتَتَّبِعَنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ حَذْوِ الْقُدَّةِ بِالْقُدَّةِ، حَتَّى لَوْ دَخَلُوا جُحَرَ ضَبٍّ لَدَخَلْتُمُوهُ» قالوا: يا رسول الله، اليهود والنصارى؟ قال: «فَمَنْ»، وما رواه البخاري<sup>(٢)</sup> عن أبي هريرة رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَتَأْخُذَنَّ أُمَّتِي مَا أَخَذَ الْقُرُونُ قَبْلَهَا شَبْرًا بِشِيرٍ، وَذِرَاعًا بِذِرَاعٍ» قالوا: فارس والروم؟ قال: «فَمَنْ النَّاسُ إِلَّا أَوْلَئِكَ؟». [١٧٦]

[١٧٦] وهذا الحديث جاء في وصف تشبُّه هذه الأمة بالأُمَمِ مِنْ قَبْلِهَا، فَقَوْلُهُ: «لَتَتَّبِعَنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ حَذْوِ الْقُدَّةِ بِالْقُدَّةِ، حَتَّى لَوْ دَخَلُوا جُحَرَ ضَبٍّ لَدَخَلْتُمُوهُ» يَعْنِي: أَنَّهُ سَيَكُونُ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ مَنْ يَتَشَبَّهُ بِمَنْ كَانَ قَبْلَنَا مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، وَيَأْخُذُ طَرِيقَهُمْ فِي كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى فِي الْأُمُورِ التَّافِهَةِ مِثْلَ جَحْرِ الضَّبِّ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ أَعْسَرَ الْجُحُورِ وَأَضْيَقَهَا جَحْرُ الضَّبِّ وَمَعَ ذَلِكَ لَوْ وُجِدَ فِي الْأُمَمِ السَّابِقَةِ مَنْ يَدْخُلُ فِي هَذَا الْجَحْرِ لَوُجِدَ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ مَنْ يَدْخُلُهُ تَقْلِيدًا لَهُمْ، وَتَشَبُّهًا بِهِمْ.

وَفِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ هَذِهِ الْأُمَّةَ تَأْخُذُ طَرِيقَ فَارِسَ وَالرُّومِ، وَفَارِسُ: هُمُ عَبْدَةُ النَّارِ مِنَ الْمَجُوسِ، وَالرُّومُ: هُمُ النَّصَارَى، وَلَقَدْ كَانَتَا أَعْظَمَ دَوْلَتَيْنِ فِي وَقْتِهِمَا قَبْلَ مَجِيئِ الْإِسْلَامِ، فَمَنْ هَذِهِ الْأُمَّةُ مِنْ يَسْلُكُ مَسْلِكَ هَاتَيْنِ الدَّوْلَتَيْنِ الْكَافِرَتَيْنِ، وَالْمَرْءُ لَا يَسْلُكُ إِلَّا مَسْلِكَ مَنْ يُجَلِّلُ وَيُعَظِّمُ، وَلَوْ خَالَفَ مَا مَنَّ اللَّهُ بِهِ عَلَى هَذِهِ الْأُمَّةِ بِخَيْرِ الْأَنْبِيَاءِ

(١) البخاري (٣٤٥٦)، ومسلم (٢٦٦٩) لكن بدل قوله: «حذوة القذة» «شبرا بشير..» فلفظ:

«القذة» في غير «الصحيحين».

(٢) برقم (٧٣١٩).

.....

وجعلها خير الأمم، وهي أمة التوحيد التي تعبد الله، في حين أنَّ الفرس يعبدون النار، والروم يعبدون الصليب، ومع ذلك يوجد في هذه الأمة من يقلدهم، شبراً بشبر، وذراعاً بذراع، منهم المقلّ ومنهم المستكثر، وقول النبي ﷺ هذا كله خبرٌ معناه النهي والتحذير عن التشبه بالكفار.

وهذا كله خرج منه مخرج الخبر عن وقوع ذلك، والدّم لمن يفعله، كما كان يخبر عما يفعله الناس بين يدي الساعة من الأشرار والأمور المحرمات. فعلم أنّ مشابهة هذه الأمة اليهود والنصارى وفارس والروم مما ذمّه الله ورسوله، وهو المطلوب. [١٧٧]

[١٧٧] قوله: «وهذا كله خرج منه مخرج الخبر...» ولم يقصد بهذا الإخبار مجرد الإخبار فقط، وإنما قصد من ذلك التحذير من التشبه بهذه الأمم المنحرفة من اليهود والنصارى وفارس والروم، وأن نعتزّ بما عندنا مما أعطانا الله من الكرامة والفضل، ثم إنه لا بدّ أن يكون للمسلم شخصية مستقلة تميّزه عن غيره، فالله - جلّ وعلا - يقول: ﴿وَلَا تَهْنُؤْا وَلَا تَحْزَنْوْا وَأَنْتُمْ الْآعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٩].

قوله: «فعلم أنّ مشابهة هذه الأمة..» يعني: كونه ﷺ أخبر عن التشبه وحذر وكرّر فهذا يدلّ على أنّ التشبه بالكفار شديد التحريم ولا يجوز، لأننا إذا تشبهنا بهم في الظاهر، فإننا ستشبههم في الباطن، ومشابهة الظاهر تدلّ على محبة في الباطن، أي: فلو كان ييغضهم ما تشبه بهم.

ولا يقال: فإذا كان الكتاب والسُّنة قد دَلَّا على وقوع ذلك، فما فائدة النهي عنه؟ لأنَّ الكتاب والسُّنة أيضاً قد دَلَّا على أنه لا يزال في هذه الأمة طائفة متمسكة بالحق الذي بعث الله به محمدٌ ﷺ إلى قيام الساعة، وأنها لا تجتمع على ضلالة، ففي النهي عن ذلك تكثير هذه الطائفة المنصورة وتثبيتها وزيادة إيمانها، فنسأل الله المجيب أن يجعلنا منها. [١٧٨]

[١٧٨] هذا عود على ما سبق في الذين زعموا أنه لا فائدة من الأمر والنهي مع وجود القضاء والقدر، وأنه إذا كان الشيء مقدراً فلا فائدة من النهي عنه، وهذا قول باطل، فإنَّ النبي ﷺ لما أخبر عن وقوع ذلك، كان هدفه تحذير أمته من الوقوع في التشبيه وأن لا نغتر بمن فعل ذلك، فلا يقال: ما فائدة النهي، ولأنه دَلَّ الكتاب والسُّنة أنَّ هناك طائفة متمسكة بالحق الذي بعث به محمداً ﷺ إلى قيام الساعة، فلنكن مع هذه الطائفة، وفي هذا النهي بشارة لهذه الطائفة الثابتة على الحق.

فالمقصود أن ترك التشبه هو عملنا الذي نقدر عليه، وأما وقوعه وحصوله فهذا قدر الله وقضائه، فنحن لا نحتج بالقضاء والقدر على فعل المعاصي والآثام، لأنه في وسعنا تركها وتجنبها.

وأيضاً لو فرض أن الناس لا يترك أحد منهم هذه المشابهة المنكرة لكان في العلم بها معرفة القبيح، والإيمان بذلك.

فإن نفس العلم والإيمان بما كرهه الله خير، وإن لم يعمل به. بل فائدة العلم والإيمان أعظم من فائدة مجرد العمل الذي لم يقترن به علم.

فإن الإنسان إذا عرف المعروف وأنكر المنكر كان خيراً من أن يكون ميّت القلب، لا يعرف معروفاً ولا يُنكر منكراً، ألا ترى أن النبي ﷺ قال: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَراً فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ، وَذَلِكَ أَضْعَفُ الْإِيمَانِ» رواه مسلم<sup>(١)</sup>، وفي لفظ: «ليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل». [١٧٩]

[١٧٩] قوله: «وأيضاً لو فرض أن الناس لا يترك أحد منهم هذه المشابهة المنكرة..» هذا وجه آخر من الحكمة في الإخبار عن التشبه رغم تقدير وقوعه، وأن الحكمة من هذا الإخبار إنما هو العلم، ولا شك أن العلم بالشيء مطلوب، وأن الجهل به مذمة.

وقوله: «فإن نفس العلم والإيمان بما كرهه الله خير، وإن لم يعمل به..» يعني: إذا علم المسلم ما يكرهه الله وفهم ذلك، فإن هذا خير وإن لم يعمل به لشرف العلم، وإذا جمع بين العلم والعمل فهذا هو المطلوب، ولهذا ميّز الله أهل العلم من اليهود والنصارى على غيرهم من الكفرة والأُمّيين، حيث صار لهم ميزة في الذكر والأحكام على غيرهم، فالقصد أن العالم خير من الجاهل لأن العالم حريٌّ أن يرجع إلى الصواب ويردّه علمه

(١) برقم (٤٩) (٧٨) من حديث أبي بكر ؓ.

.....

وهذا بخلاف الجاهل فإنه يتمادى في جهله وغية ويرى أنه على حق.  
ولهذا حكم الله على من يعمل بغير علم أنه من الضالين، وأن عمله غير مقبول،  
فوجود العلم وإن لم يعمل به الإنسان له فضيلة، أما الجهل فإنه ليس فيه فضل بوجه  
من الوجوه.

وقوله: «فإنَّ الإنسان إذا عرف المعروف وأنكر المنكر..» هذا وجه آخر لفضل العلم،  
فإنَّ من كان عنده علمٌ بالمنكرات وإن لم ينكرها بلسانه ويده، فإنه ينكرها بقلبه على  
الأقل، وهذا أضعف الإيمان كما في الحديث، والإنكار بالقلب بداية للإنكار باللسان  
وباليد، فكونه عنده إيمان ولو كان ضعيفاً أفضل من الذي ليس عنده علم.

وإنكار القلب هو الإيمان بأنَّ هذا منكر وكراهته لذلك، فإذا حصل هذا كان في القلب إيمان، وإذا فقد القلب معرفة هذا المعروف، وإنكار هذا المنكر، ارتفع هذا الإيمان من القلب. وأيضاً فقد يستغفر الرجل من الذنب مع إصراره عليه، أو يأتي بحسنات تمحوه أو تمحو بعضه، وقد تُقلِّل منه، وقد تُضعِف همَّته في طلبه إذا علم أنَّه منكر. [١٨٠]

[١٨٠] قوله: «وإنكار القلب هو الإيمان بأنَّ هذا منكر وكراهته لذلك..» وهذا من آثار العلم به، ومع وقوعه في هذه الأمة أخبر ﷺ عن ذلك ليكون عند الإنسان علمٌ يمكنه من إنكار هذا الشيء ولو بقلبه، وبالتالي فإنَّ الإنكار بالقلب يعني أنَّ هناك إيماناً ولو كان ضعيفاً.

وقوله: «وأيضاً فقد يستغفر الرجل من الذنب، مع إصراره..» وهذا أيضاً من فوائد العلم، فإنَّ العالم إذا وقع في شيء من الأخطاء أو الذنوب، فإنَّه سرعان ما يتوب ويستغفر ويرجع، لأنَّ ما عنده من العلم يحثُّه على التوبة من هذه الذنوب، أو يوقع في قلبه كراهيتها، وأما الجاهل فيستمر على ما هو عليه ويظن أنه الحق.

وقوله: «أو يأتي بحسنات تمحوه أو تمحو بعضه». المقصود أنه وإن لم يترك الذنب بالكلية، إلَّا أنَّ علمه يحمله على أن يعمل الصالحات، يصلي ويصوم ويحج ويتصدق، وإن كان عنده شيء من المخالفات والتشبه، فإنَّ هذه الصلوات الخمس والجمعة إلى الجمعة، ورمضان إلى رمضان، كفارة لما بينهن، ومما تكفره: هذا التشبه الذي قد يحصل منه، والحجَّ المبرور ليس له جزاء إلَّا الجنة، والأعمال الصالحة يكفر الله بها الذنوب الصغائر، ومنها: التشبه.



.....

وكذلك العالم لا يكون مُقَدِّماً على المخالفات، وإن كان يقع في بعضها، لكن  
إقدامه عليها مع حياء وخجل، ولا يكون مثل إقدام الجاهل الذي يقدم عليها  
باطمئنان.

ثم لو فرض أننا علمنا أن الناس لا يتركون المنكر، ولا يعترفون بأنه منكر، لم يكن ذلك مانعاً من إبلاغ الرسالة وبيان العلم، بل ذلك لا يسقط وجوب الإبلاغ ولا وجوب الأمر والنهي في إحدى الروايتين عن أحمد، وقول كثير من أهل العلم، على أن هذا ليس موضع استقصاء ذلك. [١٨١]

[١٨١] قوله: «ثم لو فرض أننا علمنا أن الناس لا يتركون المنكر..» وهذا وجهٌ آخر في بيان الحكمة في كون الرسول ﷺ أخبر أنه سيقع التشبه بالكفار لا محالة مع نهيه عنه، وذلك أن العلماء واجب عليهم أن يبلغوا العلم ويدعوا إلى الله ويبينوا العلم إقامة للحجة، وهذا خير لا شك فيه.

فنحن مطلوب منا أن نأمر بالمعروف وأن ننهي عن المنكر، وإن كنا نعلم أو يترجح لدينا أن الناس لا يأخذون بكلامنا، لكن فعلنا هذا من باب إقامة الحجة وإبراء الذمة، ولهذا لما قال جماعة من بني إسرائيل من المؤمنين لمن يعظون العصاة: ﴿لِمَ تَعْظُونَ قَوْمًا اللَّهُ مُهْلِكُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٦٤] ﴿قَالُوا مَعذَرَةٌ إِلَيْنَا رَبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَنْقُوتَ﴾.

ولله الحمد على ما أخبر به النبي ﷺ من أنه: «لا تزال من أُمَّتِه طائفة ظاهرة على الحق حتى يأتي أمر الله». [١٨٢]

[١٨٢] هذا الحديث فيه بشارة عظيمة، وذلك أنه مع كثرة المنكرات وكثرة المخالفين وغلبة الشر، فإنَّ الحق لا ينعدم بل الحق باقٍ، وأهله باقون عليه وإن كانوا قلة، وهذا فيه ردٌّ على هؤلاء الذين يقولون: إنه لا فائدة من الإنكار على المخالفين، ولا فائدة من البيان، ولا فائدة من الوعظ والتذكير، لا سيَّما والناس ماضون في طريقهم. قولهم هذا يشبه قول طائفة من بني إسرائيل، قال الله عزَّ وجلَّ حكاية عنهم: ﴿لِمَ تَعْطُونَ قَوْمًا اللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا﴾ [الأعراف: ١٦٤] فلما جاء العقاب، لم يذكر الله نجاة الطائفة التي سكنت، ويحتمل أنها هلكت مع الهالكين لأنهم لم ينكروا.

وفي الحديث: أنه لا يُترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والبلاغ والبيان مهما كثر الفساد في الأرض، بل تشتد الحاجة إليه في هذا الوقت أكثر من غيره.

وليس هذا الكلام من خصائص هذه المسألة، بل هو وارد في كل منكر قد أخبر الصادق بوقوعه. [١٨٣]

[١٨٣] يعني: أن هذا الكلام الذي ذكره من أنه لا بدّ من البيان، ولا بدّ من الإبلاغ ليس خاصاً بالنهي عن التشبه بالأمم الماضية فحسب، ولكنه عامٌّ في كل المناهي والمنكرات، حتى ولو كثرت وعمّت، فلا يحملنا ذلك على اليأس والقنوط وعدم البيان، لأنّ في مواصلة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حكماً كثيرة، منها: أولاً: إنّ هذا فيه إبراءٌ للذمة وإبلاغٌ للعلم، والله أخذ على العلماء أن يبلغوا ولا يكتموا العلم، وثانياً: لعلّ الغافل يتبّه، والناسي يتذكّر، ثالثاً: لربما جاء بعد هذه الأقوام والأجيال من يأخذ بهذا العلم ويستفيد منه.

ومما يدلُّ من القرآن على النهي عن مشابهة الكفار قوله سبحانه: ﴿يَتَأْتِيَهَا  
الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقُولُوا رَاعِنَا وَقُولُوا آنْظُرْنَا وَاسْمَعُوا وَلِلْكَافِرِينَ  
عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [البقرة: ١٠٤]. قال قتادة وغيره: كانت اليهود تقول استهزاءً،  
فكره الله للمؤمنين أن يقولوا مثل قولهم، وقال أيضاً: كانت اليهود تقول  
للنبي ﷺ: راعنا سمعك، يستهزؤون بذلك، وكانت في اليهود قبيحة.  
وروى أحمد<sup>(١)</sup> عن عطية قال: كان يأتي ناس من اليهود يقولون: راعنا  
سَمْعَكَ، حتى قالها ناسٌ من المسلمين، فكره الله لهم ما قالت اليهود.  
وقال عطاء: وكانت لغة الأنصار في الجاهلية. وقال أبو العالية: إن مشركي  
العرب كانوا إذا حدث بعضهم بعضاً يقول أحدهم لصاحبه: أرعني  
سَمْعَكَ، فنُهِوا عن ذلك. وكذلك قال الضحاك. فهذا كله يبين أن هذه  
الكلمة تُهيي المسلمون عن قولها لأن اليهود كانوا يقولونها، وإن كانت من  
اليهود قبيحةً، ومن المسلمين لم تكن قبيحة لما كانت مشابهتهم فيها من مشابهة  
الكفار، وطريقهم إلى بلوغ غرضهم. [١٨٤]

### من أنواع التشبه الممنوع التشبه باليهود في الألفاظ

[١٨٤] قوله تعالى: ﴿رَاعِنَا﴾ أي: أرعنا سمعك، وأقبل علينا حتى تسمع منا ونفهم  
ما تقول لنا، فهو من المراعاة أو من الرعاية، أو من الانتظار، أو الإنظار، فالمقصود من  
هذه الكلمة الطلبُ من المخاطب أن يُراعي المتكلمَ في أن يسمع كلامه، وفي إجابته

(١) أخرجه الطبري في «تفسيره» ٢/ ٤٦٠.

وإمهاله، وهذه في الأصل كلمة لا بأس في استعمالها، لكن اليهود استخدموا هذه الكلمة وأرادوا بها معنى سيئاً، حيث حوّلوها عن ظاهرها إلى معنى الرعونة، فقصدوا بذلك أن النبي ﷺ فيه رعونة، فهو طعنٌ في النبي ﷺ بوصفه بالرّعونة والخفة وعدم الاتزان.

فالخلاصة أن كلمة «راعنا» لا بأس بها في الأصل، لكن لما قصد اليهود بها القصد السيئ نهي المسلمون أن يقولوها، سداً للذريعة، ومنعاً للتشبه بهم.

وقوله: «وهذا كله يبين أن هذه الكلمة نهي المسلمون عن قولها..» نُهوا عن قولها من باب سدّ الذرائع، فالحلال إذا كان يُفْضي إلى الحرام فإنّ الحلال يحرم سداً للذريعة، والله - جلّ وعلا - أعطى البديل عن ذلك فقال: ﴿وَقُولُوا أَنْظِرْنَا﴾ وهذا فيه أنّ مَنْ نهي عن شيء وكان له بديل صالح، فإنه يأتي بالبديل.

وحاصل المنع لأمرين: الأمر الأول: التشبّه بالكفار ولو باللفظ ونحن منهيون عن التشبّه بهم، والثاني: سدّ الذريعة المفضية إلى الحرام، فالتشبه بالكفار في الظاهر يدلّ على محبتهم في الباطن. وقاعدة سدّ الذرائع قاعدة عظيمة دلّ عليها الكتاب والسنة والإجماع، وقد شنّ الصحفيون وأصحاب الفكر المنحرف حرباً شعواء على هذه القاعدة يريدون إلغائها.

وقال الله سبحانه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٩]، ومعلوم أن الكفار فرقوا دينهم وكانوا شيعاً كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَةُ﴾ [آل عمران: ١٠٥] قال: ﴿وَمَا نَفَرَقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَةُ﴾ [البينة: ٤]، وقال: ﴿وَمِنَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَرْنَا أَخَذْنَا مِنْهُمْ آيَةً فَاسْتَفْتَهُمْ فَنَسُوا حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾ [المائدة: ١٤]، وقال عن اليهود: ﴿وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ طُغْيَانًا وَكُفْرًا وَالْقَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾ [المائدة: ٦٤]. [١٨٥]

[١٨٥] من أنواع التشبه المذموم بالكفار: التشبه بهم في تفرقهم واختلافهم، لا سيما بعد أن جاءتهم الرسل وأنزلت عليهم الكتب؛ لأن الله - جلّ وعلا - أرسل الرسل وأنزل الكتب ليكون الناس على عقيدة واحدة، وإن اختلفت شرائع الأنبياء في الأحكام العملية، فإن مؤدّاها واحد، وهو عبادة الله وحده لا شريك له، وهو يشرع لكل أمة ما يناسبها في وقتها، ثم ينسخ ذلك بالبديل الذي يصلح لأهل الوقت الذي هم فيه، إلى أن جاء الإسلام، فصار صالحاً لكل زمان ومكان إلى أن تقوم الساعة، فإن شريعة الإسلام لا تنسخ، فهي الشريعة الباقية إلى أن تقوم الساعة.

فالله - جلّ وعلا - يريد من عباده أن يجتمعوا على عبادته وتوحيده، وأن يعملوا بكتابه الذي أنزله عليهم في ذلك الوقت، أما القرآن فإن العمل به مستمر من يوم

أنزله الله إلى أن تقوم الساعة، فإذا تمسك الناس بالقرآن والسنة وعملوا بهما، فإن ذلك يكون مانعاً لهم من التفرق، وإنما التفرق يحصل باتباع الأهواء والتعصب للآراء، واتباع الشهوات والرغبات، فإذا اعتمد الناس على الكتاب والسنة حصل الاجتماع، قال تعالى: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران: ١٠٣]، وقال جلّ وعلا: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾ [آل عمران: ١٠٥]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَسَتْ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ﴾ [الأنعام: ١٥٩]. فالله برأ رسوله ﷺ من المتفرقين في دينهم، لأن الدين ليس محلاً للتفرق، وإنما هو دين واحد، قال سبحانه وتعالى: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾ [الشورى: ١٣]، والمسلمون أمة واحدة، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٩٢].

وقد قال ﷺ: «المؤمن للمؤمن كالبنيان»<sup>(١)</sup>، وقال أيضاً: «مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد»<sup>(٢)</sup> فالمسلمون جسد ونسيج واحد، إن أصيب جزء من هذا النسيج تأثر الكل، وإذا تفرقت الأمة حصلت العداوة، وسفكت الدماء، ودب الضعف في الأمة، بخلاف الاجتماع فإن فيه القوة والعزة، فكما أننا منهيون أن نشبه بالكفار في كلامهم ولباسهم وعاداتهم الخاصة بهم، فكذلك نحن منهيون أن نشبه بهم

(١) أخرجه البخاري (٤٨١)، ومسلم (٢٥٨٥) من حديث أبي موسى عليه السلام.

(٢) أخرجه مسلم (٢٥٨٦) من حديث النعمان بن بشير رضي الله عنهما.



.....

في التفرّق في الدين، فالواجب على المسلمين أن ينبذوا خلافاتهم جانباً ويتمسّكوا بالكتاب والسُّنة حتى يُعزَّز جانب الأُمَّة، ولا يُعدّ الاختلاف في المسائل الفقهية، أو التي يَسعُ فيها الخلاف اختلافاً مفرّقا؛ لأنّ هذا أمر مطلوب، فالبحث عن الحق وإقامة الدليل عليه واجب، ولكن علينا جميعاً إن اختلفنا في شيء أن نرجع إلى الكتاب والسُّنة، فنعمل بالتّراجح ونترك المرجوح فضلاً عن القول المخالف للدليل.

وقد قال تعالى لنبيه عليه الصلاة والسلام: ﴿لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾ وذلك يقتضي تبرؤه منهم في جميع الأشياء. ومن تابع غيره في بعض أموره فهو منه في ذلك الأمر، لأن قول القائل: أنا من هذا وهذا مني، أي: أنا من نوعه وهو من نوعي، لأن الشخصين لا يتحدان إلا بالنوع، كما في قوله تعالى: ﴿بَعْضُكُم مِّنْ بَعْضٍ﴾ [آل عمران: ١٩٥]، وقوله ﷺ لعلّي: «أنت مني وأنا منك»<sup>(١)</sup>.

فقول القائل: لست من هذا في شيء، أي: لست مشاركاً له في شيء، بل أنا متبرئ من جميع أموره. فإن الشخصين المختلفين من كل وجه في دينهما، كلما شابهت أحدهما، خالفت الآخر. [١٨٦]

[١٨٦] قوله: ﴿لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾ يقتضي تبرؤه منهم في جميع الأشياء يعني: أن النبي ﷺ بريء منهم في كل شيء، وقد جاءت كلمة ﴿شَيْءٍ﴾ نكرة في سياق النفي، فهي تعم كل شيء، فالرسول بريء من الكفار في جميع أمورهم وجميع أحوالهم، ومن ذلك كونهم متفرقين في دينهم، فليفتن لهذا أصحاب النحل الباطلة والفرق الضالة التي تزعم أنها على الإسلام وهي تتبع فرقاً منحرفة ومتفرقة، والإسلام والله الحمد ليس فيه تفرق، ولا في أي جزئية من جزئياته، وإنما هو دين واحد، وأمة الإسلام أمة واحدة.

وقوله: «من تابع غيره في بعض أموره...» أي: من تابع شخصاً آخر ولو في بعض الأمور، فإنه يكون من ذلك المتبوع أيّاً كان في الشيء الذي تابعه فيه.

(١) أخرجه البخاري في إثر الحديث رقم (٤٢٥١).

وقوله: «فقول القائل: أنا من هذا وهذا مني...» معناه: أنَّ الإنسان من الإنسان بمعنى أنه من نوعه، لا من عينه، فلا يمكن أن يكون الناس عيناً واحدة، وإنما الناس شيء واحد في نوع الإنسانية، كقوله ﷺ لعليّ: «أنت مني وأنا منك» أي: أنت تشبهني، وأنا أشبهك، لا أنَّ عين عليّ هي عين الرسول ﷺ، وإنما هذا الكلام مذهب القائلين بوحدة الوجود.

وقوله: «لست منهم في شيء يقتضي تبرؤهم في جميع الأشياء» التي هم عليها مما يخالف ما جاء الرسول ﷺ، وكذلك أتباع الرسول ﷺ يخالفون الكفار في جميع أمورهم الخاصة.

وقوله: «وإذا كان قد برأ الله رسوله ﷺ من جميع أمورهم، فمن كان متبعا للرسول ﷺ حقيقة كان متبرئا...» أي: أن من كان متبعا للرسول ﷺ، مقتديا به، فإنه بريء من هذه الفرق كلها، كما برأ الله رسوله منها، ومن كان متبعا لأحد من هذه الفرق فهو بريء من الرسول ﷺ والرسول بريء منه، فلا يجتمع أن تكون مع الرسول وتكون مع غيره، أي: مع من خالفه.

وقوله: «فإنَّ الشخصين المختلفين من كل وجه...» يعني: لو أنَّ شخصين كل واحد له دين وأردت أن تتشبه بأحدهما فهذا يعني أنك خالفت الآخر، فلا يجتمع أن تكون مع الاثنين، فإذا كنت مع واحد فأنت بريء من الآخر، فمخالفتك لأحدهما مخالفة تضاد، أما إذا كان الاختلاف في وجهٍ دون وجه، فقد يكون فيه نوع من الاجتماع فيما اتفق عليه، والافتراق فيما اختلف فيه.

وقال الله سبحانه وتعالى: ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِنْ تُبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾.

وقد روى مسلم في «صحيحه»<sup>(١)</sup> عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: لما نزلت على رسول الله ﷺ: ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِنْ تُبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾ الآية، اشتد ذلك على أصحاب رسول الله ﷺ، فأتوا رسول الله ﷺ، ثم برکوا على الركب فقالوا: أي رسول الله، كُلفنا ما نطيق: الصلاة والصيام والجهاد والصدقة، وقد نزلت عليك هذه الآية، ولا نطيعها، قال رسول الله ﷺ: «أتريدون أن تقولوا كما قال أهل الكتابين من قبلكم: سمعنا وعصينا؟ بل قولوا: سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا وإليك المصير».

فلما اقترأها القوم وذلت بها ألسنتهم أنزل الله في إثرها: ﴿ءَاَمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ ءَاَمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَكِيهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نُفِرُّ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ﴾ فلما فعلوا ذلك نسخها الله، فأنزل: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَاْنَا﴾ قال: نعم. ﴿رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا﴾ قال: نعم. ﴿رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾ قال: نعم. ﴿وَاَعْفُ

عَنَّا وَاعْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ ﴿١٨٧﴾ قال: نَعَمْ. فحذّرهم رسول الله ﷺ أَنْ يَتَلَقَّوْا أَمْرَ اللَّهِ بِمَا تَلَقَّاهُ أَهْلُ الْكِتَابِينَ، وَأَمْرَهُمْ بِالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ، فَشَكَرَ اللَّهُ لَهُمْ ذَلِكَ، حَتَّى رَفَعَ اللَّهُ عَنْهُمْ الْأَصَارَ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَى مَنْ كَانَ قَبْلَنَا. [١٨٧]

[١٨٧] المقصود أن هذا نوع آخر من التشبه الذي تُهيننا عنه، وهو أن اليهود والنصارى كانوا يتلقّون أوامر الله وأوامر رُسُلِهِ بالتشاغل والتباطؤ والاعتراضات الباردة، فأراد الله أن يمتحن هذه الأمة في كيفية تلقيها للأوامر، هل تكون مثل الأمم السابقة أو لا، فأنزل الله هذه الآية امتحاناً لهم، وهي قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِنْ تُبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يَحْسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾ فذكر الله أنه يحاسب العبد على ما يحدث به نفسه، ولو لم يعمل به، فشق ذلك على أصحاب رسول الله ﷺ، لأن الصحابة كانوا يبادرون إلى العمل بما جاء في القرآن والسنة، فإذا نزل عليهم شيء من أمر أو نهي امتثلوه، ولكن لما نزلت عليهم هذه الآية شقت عليهم، لأن أحداً لا يسلم من التفكير والحديث النفسي الذي في القلوب، وهذا شيء يعرض لكل أحد منا، فإذا كان الله سيحاسبهم عليه فإنهم سيهلكون، فجاؤوا إلى النبي ﷺ مُشْفِقِينَ، وجثوا على الركب وقالوا: كُلَّفْنَا مَا نَطِيقُ فَصَبْرْنَا، وَإِنَّا نَزَلَتْ عَلَيْكَ آيَةٌ لَا نَطِيقُهَا، فَلَا مَهْمَ النَّبِيِّ ﷺ وَقَالَ: «أَتُرِيدُونَ أَنْ تَقُولُوا كَمَا قَالَ مَنْ قَبْلَكُمْ: سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا، قُولُوا: سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا».

فعند ذلك استسلم الصحابة رضي الله عنهم لهذه الآية، وآمنوا بها وعملوا، وتركوا الاعتراض، فأنزل الله جلَّ وعلا: ﴿إِنَّمَا أَمْرُ الرَّسُولِ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ

ءَامَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ، لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ، وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا  
غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ ﴿١﴾ أي: بامثالهم قول الرسول ﷺ لهم حيث قالوا:  
﴿سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾، وإن كان الأمر غير مألوف لهم وفيه مشقة، ومع ذلك استجابوا  
واستسلموا لأمر الله سبحانه وتعالى.

ولقد كان في هذا الأمر تربية من الله سبحانه لهذه الأمة أن لا تفعل فعل الأمم  
السابقة، فتباطأ في الاستجابة لأمر الله، وإنما تنصاع لحكم الله وترضى، وإن كان فيه  
ثقل على النفس، فإنها إن فعلت جاء التخفيف فأنزل الله سبحانه: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا  
إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾  
فنسخ الله الآية، وهي قوله: ﴿وَإِنْ تُبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾  
وأرشد عباده إلى أن يسألوه التخفيف بدل أن يعترضوا، فقالوا: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا  
إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا﴾ يعني: حملاً وثقلاً ﴿كَمَا حَمَلْتَهُ  
عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾ فاستجاب الله لهم في كل ما  
سألوا.

فالحاصل أنهم لما استسلموا لأمر الله، ثم سألوا ربهم التخفيف استجاب لهم، ونسخ  
الآية التي تتضمن أن الإنسان يؤاخذ بما أخطأ فيه أو نسيه، أو حدث به نفسه من غير أن  
يتكلم أو يعمل، قال ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ قَدْ تَجَاوَزَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ وَالنِّسْيَانَ وَمَا اسْتَكْرَهُوا  
عَلَيْهِ»<sup>(١)</sup>. «إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ عَنْ أُمَّتِي مَا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسُهَا مَا لَمْ تَعْمَلْ أَوْ تَتَكَلَّمَ»<sup>(٢)</sup> وهذا لطف

(١) أخرجه ابن ماجه (٢٠٤٣) من حديث أبي ذر ؓ.

.....

من الله - عز وجل - وتيسير منه، ولكن هذا ما حصل إلا بعد أمرين: الأمر الأول: الامتثال والاستسلام لأمر الله عز وجل وعدم الاعتراض، الأمر الثاني: دعاء العباد ربهم أن يخفف عنهم ولا يكلفهم فوق طاقتهم، وأن يعفو عما حصل من الخطأ والنسيان ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِٗٓ وَاعْفُ عَنَّا وَاعْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾ قال الله - جل وعلا -: قد فعلت، لأن هذا دعاء، والله - جل وعلا - قد وعد الإجابة على الدعاء، وفي الحديث الذي رواه مسلم<sup>(١)</sup> عن ابن عباس: قال الله: قد فعلت.

(١) أخرجه البخاري (٥٢٦٩)، ومسلم (١٢٧) من حديث أبي هريرة ؓ.

(٢) في «صحيحه» برقم (١٢٦) (٢٠٠).

وقال الله في صفته ﷻ: ﴿وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾ [الأعراف: ١٥٧] فأخبر الله سبحانه أن رسوله عليه الصلاة والسلام يضع الأصار والأغلال التي كانت على أهل الكتاب.

ولما دعا المؤمنون بذلك أخبرهم الرسول أنه قد استجاب دعاءهم. وهذا وإن كان رفعا للإيجاب والتحريم، فإن الله يحب أن يؤخذ برخصه كما يكره أن تؤتى معصيته، قد صحَّ ذلك عن النبي ﷺ.

وكذلك كان النبي عليه الصلاة والسلام يكره مشابهة أهل الكتابين في هذه الأصار والأغلال، وزجر أصحابه عن التبتل وقال: «لا رهبانية في الإسلام»<sup>(١)</sup>، وأمر بالسحور ونهى عن المواصلة، وقال فيما يعيب أهل الكتابين ويحذر موافقتهم: «فتلك بقاياهم في الصوامع»، وهذا باب واسع جداً.

وقال سبحانه: ﴿يَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ﴾ [المائدة: ٥١]، وقال سبحانه: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ قَالُوا قَوْلًا قَوْمًا غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مَا هُمْ مِنْكُمْ وَلَا مِنْهُمْ﴾ [المجادلة: ١٤] يعيب بذلك المنافقين الذين تولّوا اليهود... إلى قوله: ﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ أُولَٰئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ

(١) قال ابن حجر ١١١/٩: لم أره بهذا، لكن في حديث سعيد بن أبي وقاص عند الطبراني: «إن الله أبدلنا بالرهانية الخفيفة السمحة»، وانظره برقم (٥٥١٩).



مَنْهُ ﴿ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿أُولَئِكَ حِزْبُ اللَّهِ﴾ [المجادلة: ٢٢]

وقال تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ ءَاوُوا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ﴾ [الأنفال: ٧٢] إلى قوله: ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ﴾ [الأنفال: ٧٣] إلى قوله: ﴿ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْ بَعْدِ وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا مَعَكُمْ فَأُولَئِكَ مِنْكُمْ ﴾ [الأنفال: ٧٥].

فعقد سبحانه الموالاتة بين المهاجرين والأنصار، وبين من آمن من بعدهم وهاجر وجاهد إلى يوم القيامة.

والمهاجر: من هجر ما نهى الله عنه، والجهاد باق إلى يوم القيامة.

فكل شخص يمكن أن يقوم به هذان الوصفان، إذ كان كثير من النفوس اللينة تميل إلى هجر السيئات دون الجهاد، والنفوس القوية قد تميل إلى الجهاد دون هجر السيئات، وإنما عقد الله الموالاتة لمن جمع الوصفين، وهم أمة محمد ﷺ الذين آمنوا به إيماناً صادقاً حقيقة.

وقال: ﴿ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ ۖ وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ ﴾ [المائدة: ٥٥-٥٦] ونظائر هذا في غير موضع من القرآن: يأمر سبحانه بموالاتة المؤمنين حقاً - الذين هم حزبه وجنده - ويحذر أن هؤلاء لا يوالون الكافرين ولا يوادونهم.

والموالاتة والموادة وإن كانت متعلقة بالقلب، لكن المخالفة في الظاهر أهون

على المؤمن من مقاطعة الكافرين ومباينتهم.

ومشاركتهم في الظاهر: إن لم تكن ذريعة أو سبباً قريباً أو بعيداً إلى نوع ما من الموالاة والمواودة، فليس فيها مصلحة المقاطعة والمباينة، مع أنها تدعو إلى نوع ما من المواصلة - كما توجهه الطبيعة وتدلل عليه العادة - ولهذا كان السلف رضي الله عنهم يستدلون بهذه الآيات على ترك الاستعانة بهم في الولايات.

فروى الإمام أحمد<sup>(١)</sup> بإسناد صحيح، عن أبي موسى رضي الله عنه قال: قلت لعمر رضي الله عنه: إن لي كاتباً نصرانياً، قال: ما لك؟ قاتلك الله، أما سمعت الله يقول: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَرَىٰ أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ [المائدة: ٥١] ألا اتخذت حنيفاً؟ قال: قلت: يا أمير المؤمنين، لي كتابته وله دينه. قال: لا أكرهم إذ أهانهم الله، ولا أعزهم إذ أذلهم الله، ولا أدنيهم إذ أقصاهم الله. ولما دل عليه معنى الكتاب، وجاءت سنة رسول الله ﷺ، وسنة خلفائه الراشدين، التي أجمع الفقهاء عليها بمخالفتهم وترك التشبه بهم.

ففي «الصحيحين»<sup>(٢)</sup> عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إن اليهود والنصارى لا يصبغون فخالفوهم» أمر بمخالفتهم؛ وذلك يقتضي أن يكون جنس مخالفتهم أمراً مقصوداً للشارع؛ لأنه إن كان الأمر بجنس

(١) أورده الخلال في «أحكام أهل الملل لمسائل الإمام أحمد» ١/ ١١٧.

(٢) أخرجه البخاري (٣٤٦٢)، ومسلم (٢١٥٣).

المخالفة حصل المقصود، وإن كان الأمر بالمخالفة في تغيير الشعر فقط، فهو لأجل ما فيه من المخالفة، فالمخالفة: إما علة مفردة أو علة أخرى، أو بعض علة.

وعلى جميع التقديرات تكون مأموراً بها مطلوبة للشارع؛ لأن الفعل المأمور به إذا عبّر عنه بلفظ مشتق من معنى أعم من ذلك الفعل؛ فلا بد أن يكون ما منه الاشتقاق أمراً مطلوباً، لا سيما إن ظهر لنا أن المعنى المشتق منه معنى مناسب للحكمة، كما لو قيل للضيف: أكرمه، بمعنى: أطعمه، أو للشيخ الكبير: وقره، بمعنى: اخفض صوتك له، أو نحو ذلك. وذلك لوجوه:

أحدها: أن الأمر إذا تعلّق باسم مفعول مشتق من معنى كان المعنى علة للحكم، كما في قوله عز وجل: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: ٥] وقوله: ﴿فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾ [الحجرات: ١٠] وقول النبي ﷺ: «أطعموا الجائع، وعودوا المريض، وفكّوا العاني»<sup>(١)</sup> وهذا كثير معلوم.

فإذا كان نفس الفعل المأمور به مشتقاً من معنى أعم منه؛ كان نفس الطلب والاقتضاء قد علّق بذلك المعنى الأعم، فيكون مطلوباً بطريق الأولى.

الوجه الثاني: أن جميع الأفعال مشتقة، سواء كانت مشتقة من المصدر، أو كان المصدر مشتقاً منها، أو كان كل منهما مشتقاً من الآخر، بمعنى: أن بينهما مناسبة في اللفظ والمعنى، لا بمعنى: أن أحدهما أصل والآخر فرع، بمنزلة

(١) أخرجه البخاري (٥٣٧٣) من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.

المعاني المتضايقة كالأبوة والبنوة أو كالأخوة من الجانبين، ونحو ذلك.

فعلى كل حال: إذا أمر بفعل كان نفس مصدر الفعل أمراً مطلوباً للأمر، مقصوداً له، كما في قوله: ﴿وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: ١٩٥] وفي قوله: ﴿ءَامِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [النساء: ١٣٦] وفي قوله: ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾ [المائدة: ٧٢] و﴿فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوا﴾ [يونس: ٨٤]، فإن نفس التقوى، والإحسان، والإيمان، والعبادة والتوكل أمور مطلوبة مقصودة، بل هي نفس المأمور به.

ثم المأمور به أجناس لا يمكن أن تقع إلا معيّنة، وبالتعيين تقترب بها أمور غير مقصودة الفعل للأمر، لكن لا يمكن العبد إيقاع الفعل المأمور به؛ إلا مع أمور معيّنة له، فإنه إذا قال: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [النساء: ٩٢] فلا بد إذا أعتق العبد رقبة أن يقترب بهذا المطلق تعيين: من سواد، أو بياض، أو طول، أو قصر، أو عربية، أو عجمية، أو غير ذلك من الصفات، لكن المقصود: هو المطلق المشترك بين هذه المعينات.

وكذلك إذا قيل: اتقوا الله وخالفوا اليهود؛ فإن التقوى تارة تكون بفعل واجب: من صلاة، أو صيام، وتارة تكون بترك محرم: من كفر أو زنا، أو نحو ذلك، فخصوص ذلك الفعل إذا دخل في التقوى لم يمنع دخول غيره، فإذا رُئي رجل همّ بزنا، فقليل له: اتق الله؛ كان أمراً له بعموم التقوى، داخلاً فيه الأمر بخصوص ترك ذلك الزنا؛ لأن سبب اللفظ

العام لا بد أن يدخل فيه. كذلك إذا قيل: إنَّ اليهود والنصارى لا يصبغون فخالقوهم، كان أمراً بعموم المخالفة، داخلاً فيه المخالفة بصبغ اللحية؛ لأنه سبب اللفظ العام.

وسببه: أنَّ الفعل فيه عموم وإطلاق لفظي ومعنوي فيجب الوفاء به، وخروجه على سبب يوجب أن يكون داخلاً فيه لا يمنع أن يكون غيره داخلاً فيه - وإن قيل: إنَّ اللفظ العام يقصر على سببه - لأنَّ العموم هاهنا من جهة المعنى - فلا يقبل من التخصيص ما يقبله العموم اللفظي.

فإن قيل: الأمر بالمخالفة أمر بالحقيقة المطلقة وذلك لا عموم فيه، بل يكفي فيه المخالفة في أمر ما، وكذلك سائر ما يذكرونه فمن أين اقتضى ذلك المخالفة في غير ذلك الفعل المعين؟

قلت: هذا سؤال قد يُورده بعض المتكلمين في عامة الأفعال المأمور بها، ويلبسون به على الفقهاء وجوابه من وجهين:

أحدهما: أنَّ التقوى والمخالفة ونحو ذلك من الأسماء والأفعال المطلقة، قد يكون العموم فيها من جهة عموم الكل لأجزائه لا من جهة عموم الجنس لأنواعه؛ فإنَّ العموم ثلاثة أقسام:

١ - عموم الكل لأجزائه: وهو ما لا يصدق فيه الاسم العام، ولا أفراده

على جزئه.

٢ - عموم الجميع لأفراده: وهو ما يصدق فيه أفراد الاسم العام على أحاده.

٣ - عموم الجنس لأنواعه وأعيانه: وهو ما يصدق فيه نفس الاسم العام على أفراد.

فالأول: عموم الكل لأجزائه في الأعيان والأفعال والصفات، كما في قوله تعالى: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ [المائدة: ٦]، فإنَّ اسم «الوجه» يعمُّ الحَدَّ والجبين والجبهة ونحو ذلك، وكل واحد من هذه الأجزاء ليس هو الوجه، فإذا غسل بعض هذه الأجزاء لم يكن غاسلاً للوجه، لانتفاء المسمّى بانتفاء جزئه.

وكذلك في الصفات والأفعال إذا قيل: «صَلَّ» فصلَّى ركعة، وخرج بغير سلام، أو قيل: «صَمَّ» فصام بعض يوم، لم يكن ممثلاً لانتفاء معنى الصَّلَاة المطلقة والصَّوم المطلق.

وكذلك إذا قيل: أكرم هذا الرجل، فأطعمه وضربه، لم يكن ممثلاً؛ لأن الإكرام المطلق يقتضي فعل ما يَسُرُّه وترك ما يَسُوؤُه.

فلما قال النبي ﷺ: «من كان يؤمنُ بالله واليومِ الآخرِ فليكرمِ صَيفَه»<sup>(١)</sup> فلو أطعمه بعض كفايته وتركه جائعاً لم يكن مكرماً له؛ لانتفاء أجزاء الإكرام، ولا يقال: الإكرام حقيقة مطلقة وذلك يحصل بإطعام أي شيء ولو لقمة

(١) أخرجه البخاري (٦٠١٨)، ومسلم (٧٥ / ٤٧) من حديث أبي هريرة ؓ.

وكذلك إذا قال: خالفوهم. فالمخالفة المطلقة تنافي الموافقة في بعض الأشياء، أو في أكثرها على طريق التساوي؛ لأنَّ المخالفة المطلقة ضد الموافقة المطلقة، فيكون الأمر بأحدهما نهياً عن الآخر، ولا يقال: إذا خالف في شيء ما فقد حصلت المخالفة، كما لا يقال: إذا وافقه في شيء ما فقد حصلت الموافقة. وسرّ ذلك الفرق بين مفهوم اللفظ المطلق وبين المفهوم المطلق من اللفظ، فإن اللفظ يُستعمل مطلقاً ومقيداً.

فإذا أخذت المعنى المشترك بين جميع موارد مطلقها ومقيدها؛ كان أعمّ من المعنى المفهوم منه عند إطلاقه، وذلك المعنى المطلق يحصل بحصول بعض مسميات اللفظ في أي استعمال حصل من استعمالاته المطلقة والمقيّدة.

وأما معناه في حال إطلاقه فلا يحصل بعض معانيه عند التقييد، بل يقتضي أموراً كثيرة لا يقتضيها اللفظ المقيّد. فكثيراً ما يغلط الغالطون هنا.

ألا ترى أنَّ الفقهاء يفرّقون بين الماء المطلق، وبين المائية المطلقة الثابتة في المني والمتغيرات وسائر المائعات، فأنت تقول عند التقييد: أكرم الضيف بإعطائه هذا الدرهم، فهذا إكرام مقيّد، فإذا قلت: أكرم الضيف، كنت أمراً بمفهوم اللفظ المطلق، وذلك يقتضي أموراً لا تحصل بحصول إعطاء الدرهم فقط.

وأما القسم الثاني من العموم فهو عموم الجنس لأفراده، كما يعمّ قوله تعالى: ﴿فَأَقْضُوا الْفُسْكَينَ﴾ [التوبة: ٥] كلّ مشترك.

والقسم الثالث من أقسام العموم: عموم الجنس لأعيانه، كما يعمّ قوله: «لا يقتل مسلم بكافر» جميع أنواع القتل والمسلم والكافر.

إذا تبين هذا فالمخالفة المطلقة لا تحصل بالمخالفة في شيء ما، إذا كانت الموافقة قد حصلت في أكثر منه، وإنما تحصل بالمخالفة في جميع الأشياء أو في غالبها، إذ المخالفة المطلقة ضد الموافقة المطلقة فلا يجتمعان، بل الحكم للغالب وهذا تحقيق جيد، لكنه مبني على مقدمة، وهي أن المفهوم من لفظ المخالفة عند الإطلاق، يعمّ المخالفة في عامة الأمور الظاهرة، فإن خفي هذا في هذا الموضع المعين فخذ في الوجه الثاني، وهو العموم المعنوي وهو أن المخالفة مشتقة، فإنما أمر بها لمعنى كونها مخالفة، كما تقدم تقريره، وذلك ثابت في كل فرد من أفراد المخالفة، فيكون العموم ثابتاً من جهة المعنى المعقول، وبهذين الطريقين يتقرر العموم في قوله تعالى: ﴿فَاعْتَبِرُوا يَأْتُولِي آلَآَبْصَرٍ﴾ [الحشر: ٢]، وغير ذلك من الأفعال.

وإن كان أكثر الناس إنما يفزعون إلى الطريق الثاني، وقلّ منهم من يتفطن للطريق الأول وهو أبلغ إذا صحّ.

ثم نقول: هب أن الإجزاء يحصل بما يسمّى مخالفة، لكن الزيادة على القدر المجزئ مشروعة؛ إذا كان الأمر مطلقاً كما في قوله: ﴿أَرْكَعُوا وَأَسْجُدُوا﴾ [الحج: ٧٧] ونحو ذلك من الأوامر المطلقة.

الوجه الثالث في أصل التقرير: أن العدول بالأمر عن لفظ الفعل الخاص



به إلى لفظ أعمّ منه معنى، كالعدول عن لفظ: أطعمه إلى لفظ: أكرمه. وعن لفظ: فاصبغوا إلى لفظ: فخالقوهم، لا بد له من فائدة، وإلا فمطابقة اللفظ للمعنى أولى من إطلاق اللفظ العام وإرادة الخاص، وليست هنا فائدة تظهر إلا تعلق القصد بذلك المعنى العام المشتمل على هذا الخاص، وهذا بيّن عند التأمل.

الوجه الرابع: أن العلم بالعام عامّاً يقتضي العلم بالخاص، والقصد العام عامّاً يوجب القصد للمعنى الخاص، فإنك إذا علمت أن كلّ مسكر خمر، وعلمت أن النبيذ مسكر، كان علمك بذلك الأمر العام وبحصوله في الخاص موجّباً لعلمك بوصف الخاص، كذلك إذا كان قصدك طعاماً مطلقاً، أو مالاً مطلقاً، وعلمت وجود طعام معيّن أو مال معيّن في مكان حصل قصدك له، إذ العلم والقصد يتطابقان في مثل هذا والكلام يبيّن مراد المتكلم ومقصوده.

فإذا أمر بفعل باسم دالّ على معنى عامّ مُريداً به فعلاً خاصّاً، كان ما ذكرناه من الترتيب الحكمي يقتضي أنه قاصد بالأولى لذلك المعنى العام، وأنه إنما قصد ذلك الفعل الخاص لحصوله به.

ففي قوله: أكرمه طلبان: طلب للإكرام المطلق وطلب لهذا الفعل الذي يحصل به المطلق؛ وذلك لأن حصول المعيّن مقتض لحصول المطلق، وهذا معنى صحيح، إذا صادف فطنة من الإنسان وذكاء؛ انتفع به في كثير من المواضع، وعلم به طريق البيان والدلالة.

بقي أن يقال: هذا يدل على أن جنس المخالفة أمر مقصود للشارع، وهذا صحيح لكن قصد الجنس قد يحصل الاكتفاء فيه بالمخالفة في بعض الأمور، فما زاد على ذلك لا حاجة إليه. قلت: إذا ثبت أن الجنس مقصود في الجملة كان ذلك حاصلًا في كل فرد من أفرادها، ولو فرض أن الوجوب سقط بالبعض؛ لم يرفع حكم الاستحباب عن الباقي.

وأيضاً فإنَّ ذلك يقتضي النهي عن موافقتهم؛ لأنه من قصد مخالفتهم بحيث أمر بإحداث فعل يقتضي مخالفتهم فيما لم تكن الموافقة فيه من فعلنا ولا قصدنا، فكيف لا ينهانا عن أن نفعل فعلاً فيه موافقتهم، سواء قصدنا موافقتهم أو لم نقصدها؟

الوجه الخامس: أنه رتب الحكم على الوصف بحرف الفاء، فيدل هذا الترتيب على أنه علة له من غير وجه حيث قال: إن اليهود والنصارى لا يصبغون فخالقوهم. فإنه يقتضي أن علة الأمر بهذه المخالفة كونهم لا يصبغون، فالتقدير: اصبغوا؛ لأنهم لا يصبغون، وإذا كان علة الأمر بالفعل عدم فعلهم له دلَّ على أن قصد المخالفة لهم ثابت بالشرع، وهو المطلوب، يوضح ذلك أنه لو لم يكن لقصد مخالفتهم تأثير في الأمر بالصيغ، لم يكن لذكرهم فائدة، ولا حسن تعقيبه به، وهذا وإن دلَّ على أن مخالفتهم أمر مقصود للشرع، فذلك لا ينفي أن يكون في نفس الفعل الذي خولفوا فيه مصلحة مقصودة، مع قطع النظر عن مخالفتهم، فإنَّ هنا شيئين:

أحدهما: أن نفس المخالفة لهم في الهدى الظاهر مصلحة ومنفعة لعباد الله المؤمنين، لما في مخالفتهم من المجانبة والمباينة التي توجب المُباعدة عن أعمال أهل الجحيم، وإنما يظهر بعض المصلحة في ذلك لمن تنور قلبه، حتى رأى ما اتّصف به المغضوب عليهم والضّالّون من مرض القلب الذي ضرره أشد من ضرر أمراض الأبدان.

والثاني: أن نفس ما هم عليه من الهدى والخلُق قد يكون مضرّاً أو منقِصاً فيُنهي عنه، ويؤمر بضده لما فيه من المنفعة والكمال، وليس شيء من أمورهم إلا وهو إما مضرّ أو ناقص ؛ لأن ما بأيديهم من الأعمال المبتدعة والمنسوخة ونحوها مضرّة، وما بأيديهم مما لم ينسخ أصله فهو يقبل الزيادة والنقص، فمخالفتهم فيه بأن يشرع ما يحصله على وجه الكمال، ولا يتصوّر أن يكون شيء من أمورهم كاملاً قطّ.

فإذاً المخالفة لهم فيها منفعة وصلاح لنا في كل أمورهم، حتى ما هم عليه من إتقان بعض أمور دنياهم، قد يكون مضرّاً بآخرتنا أو بما هو أهم منه من أمر دنيانا، فالمخالفة فيه صلاح لنا.

وبالجملة فالكفر بمنزلة مرض القلب أو أشد، ومتى كان القلب مريضاً لم يصحّ شيء من الأعضاء صحة مطلقة، وإنما الصّلاح أن لا تشابه مريض القلب في شيء من أموره، وإن خفي عليك مرض ذلك العضو، لكن يكفيك أن فساد الأصل لا بد أن يؤثر في الفرع، ومن انتبه لهذا قد يعلم بعض الحكمة

التي أنزلها الله، فإنَّ مَنْ في قلبه مرض قد يرتاب في الأمر بنفس المخالفة لعدم استبانته لفائدته، أو يتوهم أن هذا من جنس أمر الملوك والرؤساء القاصدين للعلو في الأرض، ولعمري إنَّ النبوة غاية الملك الذي يؤتیه الله من يشاء وينزعه مَنْ يشاء، ولكن مُلك النبوة هو غاية صلاح من أطاع الرسول من العباد في معاشه ومعاده.

وحقيقة الأمر: أنَّ جميع أعمال الكافر وأموره لا بد فيها من خلل يمنعها أن تتم له منفعة بها.

ولو فرض صلاح شيء من أموره على التمام لاستحق بذلك ثواب الآخرة، ولكن كل أموره إما فاسدة وإما ناقصة، فالحمد لله على نعمة الإسلام التي هي أعظم النعم، وأمَّ كل خير كما يجب ربُّنا ويرضى.

فقد تبين أنَّ نفس مخالفتهم أمر مقصود للشارع في الجملة، ولهذا كان الإمام أحمد بن حنبل وغيره من الأئمة رضي الله عنهم يعلِّلون الأمر بالصنع بعلّة المخالفة، قال حنبل: سمعت أبا عبد الله يقول: ما أحبُّ لأحدٍ إلا أن يغير الشَّيب، ولا يتشبه بأهل الكتاب؛ لقول النبي ﷺ: «غَيِّرُوا الشَّيْبَ، وَلَا تَشَبَّهُوا بِأَهْلِ الْكِتَابِ»<sup>(١)</sup>.

وقال إسحاق بن إبراهيم: سمعت أبا عبد الله يقول لأبي: يا أبا هاشم اختضب، ولو مرة واحدة، فأحبُّ لك أن تختضب، ولا تشبه باليهود.

(١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٤١٦) من حديث الزبير بن العوام ؓ.

وهذا اللفظ الذي احتج به أحمد قد رواه الترمذي<sup>(١)</sup> عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «غَيِّرُوا الشَّيْبَ، وَلَا تَشَبَّهُوا بِالْيَهُودِ». قال الترمذي: حديث حسن صحيح.

وقد رواه النسائي<sup>(٢)</sup> من حديث محمد بن كناسة، عن هشام بن عروة، عن عثمان بن عروة، عن أبيه، عن الزبير، عن النبي ﷺ قال: «غَيِّرُوا الشَّيْبَ، وَلَا تَشَبَّهُوا بِالْيَهُودِ» ورواه<sup>(٣)</sup> أيضاً من حديث عروة عن عبد الله بن عمر، لكن قال النسائي: كلاهما ليس بمحفوظ.

وقال الدارقطني: المشهور عن عروة مرسلًا.

وهذا اللفظ أدل على الأمر بمخالفتهم والنهي عن مشابهتهم، فإنه إذا نهى عن التَّشَبُّه بهم في بقاء بيض الشَّيْب الذي ليس من فعلنا، فلأن ينهى عن إحداث التَّشَبُّه بهم أولى، ولهذا كان هذا التَّشَبُّه بهم يكون محرماً بخلاف الأول.

وأيضاً ففي «الصحيحين»<sup>(٤)</sup> عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «خَالِفُوا الْمَشْرِكِينَ، أَحْفُوا الشَّوَارِبَ، وَأَعْفُوا اللَّحَى». رواه البخاري ومسلم وهذا لفظه.

(١) في «سننه» برقم (١٧٥٢).

(٢) في «سننه» برقم (٥٠٧٤).

(٣) في «سننه» برقم (٥٠٧٣).

(٤) البخاري برقم (٥٨٩٢)، ومسلم (٥٤/٢٥٩).

فأمر بمخالفة المشركين مطلقاً، ثم قال: «أحفوا الشوارب وأعفوا اللحى». وهذه الجملة الثانية بدل من الأولى، فإن الإبدال يقع في الجمل كما يقع في المفردات كقوله تعالى: ﴿يَسْؤُمُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ يُدَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ﴾ [البقرة: ٤٩] فهذا الذبح والاستحياء هو سُوم العذاب. كذلك هنا هذا هو المخالفة للمشركين المأمور بها هنا، لكن الأمر بها أولاً.

فلفظ «مخالفة المشركين» دليل على أن جنس المخالفة أمر مقصود للشارع، وإن عيّنت هنا في هذا الفعل، فإن تقديم المخالفة علة تقدم العام على الخاص، كما يقال: أكرم ضيفك: أطعمه، وحادثه. فأمرك بالإكرام أولاً دليل على أن إكرام الضيف مقصود، ثم عيّنت الفعل الذي يكون إكراماً له في ذلك الوقت.

والتقرير من هذا الحديث شبيهٌ بالتقرير: «لا يصبغون فخالفوه»، وقد روى مسلمٌ في «صحيحه»<sup>(١)</sup> عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «جُزُوا الشَّوَارِبَ وَأَرْخُوا اللَّحَى وَخَالِفُوا الْمَجُوسَ». [١٨٨]

[١٨٨] المقصود أن من جملة المظاهر التي تُهيننا عن التشبّه بالكفار فيها - سواء كانوا من المشركين أو من اليهود أو النصارى أو الأعاجم - مسألة اللحى والشوارب، فإن فعل هذه الطوائف يعاكس الفطرة وسنة الرسل التي هي إعفاء اللحى وإكرامها وإرسالها، وإحفاء الشوارب، فهم على العكس يخلقون اللحى ويوفرون الشوارب،

فالمسلمون ممنوعون من التشبه بهم، ومأمورون بالبقاء على سنة الفطرة، وسنة الأنبياء من إكرام اللحى وإعفائها، وإحفاء الشوارب وجزّها، فمع كون إعفاء اللحى وحفّ الشوارب مخالفة لأصحاب الجحيم ونحن مأمورون بذلك، فهو أيضاً تشويه للخلقة، وتغيير لخلق الله - سبحانه وتعالى - ولقد تعهد الشيطان بالعمل على ذلك، قال سبحانه: ﴿وَلَا مَرِيئَ لَهُمْ فَلْيَعِزُّرْكُ خَلَقَ اللَّهُ﴾ [النساء: ١١٩]، فالأمر هنا الشيطان، أمر أوليائه بتغيير خلق الله، وبقي أهل السنة وأهل الاتباع - والله الحمد - يتمسكون بسنة الأنبياء ومخالفون طوائف الكفرة والمشرّكين، فيعفون لحاهم، ويوفّرونها، ويحفون شواربهم ويجزّونها، وهنا لطيفة يجب أن تلاحظ وذلك أنّ الرسول ﷺ أمر بجزّ الشوارب تارةً وبإحفاءها تارةً أخرى، ومعنى ذلك: أنها تُقص وتُنْهَك، أما الخلق فإنه مكروه، وبعض العلماء يرى أنه محرّم لما فيه من تشويه الوجه، فالمشروع في الشوارب أنها تُنْهَك، ولا تُحلق، بل يبقى منها شيءٌ يجمّل الصورة، هذه هي السنة، والله أعلم.

فعقّب الأمر بالوصف المشتق المناسب، وذلك دليل على أن مخالفة المجوس أمر مقصود للشارع وهو العلة في هذا الحكم، أو علة أخرى، أو بعض علة، وإن كان الأظهر عند الإطلاق أنه علة تامة، ولهذا لما فهم السلف كراهة التشبه بالمجوس في هذا وغيره، كرهوا أشياء غير منصوبة بعينها عن النبي ﷺ من هدي المجوس. [١٨٩]

[١٨٩] قوله: «فعقّب الأمر بالوصف المشتق المناسب، وذلك دليل على أن مخالفة المجوس أمر مقصود...» القاعدة أن مخالفة المسلمين لليهود والنصارى والمجوس والكفرة على وجه العموم أمر مطلوب شرعاً، وهناك أشياء منصوص على مخالفتهم فيها على وجه الخصوص، كإعفاء اللّحي وجزّ الشوارب، وهذه أمور مخصوصة وإن كانت داخلة في عموم مخالفة الكفار في هديهم، حتى إن بعض السلف يخالفهم في الأشياء التي لم يرد نص في مخالفتهم فيها عملاً بالقاعدة العامة، فإن سنة النبي ﷺ مخالفة المشركين واليهود والنصارى والمجوس، فليس من لازم المخالفة أن يُنص على الشيء، بل القاعدة تشمل ما نُص عليه وما لم يُنص عليه.



وقال المروذي: سألت أبا عبد الله - يعني: أحمد بن حنبل - عن حلق القفا؟ فقال: هو من فعل المجوس، ومن تشبه بقوم فهو منهم. قال أيضاً: قيل لأبي عبد الله: تكره للرجل أن يحلق قفاه أو وجهه؟ فقال: أما أنا فلا أحلق قفائي.

وقد روي فيه حديث مرسل عن قتادة في كراهيته، وقال: إنَّ حلق القفا من فعل المجوس.

قال: وكان أبو عبد الله يحلق قفاه وقت الحجامة، وقال أحمد أيضاً: لا بأس أن يحلق قفاه قبل الحجامة.

وقد روى عنه ابن منصور قال: سألت أحمد عن حلق القفا؟ فقال: لا أعلم فيه حديثاً إلا ما يروى عن إبراهيم أنه كره قردايرقوس وذكر الخلال هذا وغيره.

وذكره أيضاً بإسناده عن الهيثم بن حميد قال: حَفَّ القفا من شكل المجوس. وعن المعتمر بن سليمان التيمي قال: كان أبي إذا جَزَّ شعره لم يحلق قفاه، قيل له: لم؟ قال: كان يكره أن يتشبه بالعجم. [١٩٠]

[١٩٠] قوله: «سألت أبا عبد الله عن حلق القفا...» المقصود مخالفة غير المسلمين من سائر الملل خصوصاً النصارى في مسألة القَزَع، وهو: حلق بعض الرأس وترك بعضه، وهو على أنواع، منه ما يكون بحلق جوانب الرأس وترك الوسط، ومنه ما يكون بالعكس حلق الوسط وترك جوانب الرأس، ومنه ما يكون بحلق أمكنة من الرأس

وترك أمكنة أخرى، وسمي بالقزع نسبة إلى قَزَعَ السحاب وهو: السحاب المتقطع، ولذلك جاء في الحديث أن رسول الله ﷺ نهى عن القَزَع، ولما سُئِلَ نافع: وما القَزَع قال: يُحْلَقُ بعضُ رأسِ الصَّبِيِّ ويُتْرَكُ بعضٌ<sup>(١)</sup>.

أما حلق بعض الرأس للحاجة كالحجامة فلا بأس به، ولا يدخل في النهي، وذلك من أجل العلاج، والحجامة هي: سحب الدم على صفة مخصوصة، فإذا كانت في الرأس فهذا يتطلب حلق الموضع الذي يحتاج إلى فعل الحجامة فيه.

قوله: «وعن المعتمر بن سليمان قال: كان أبي إذا جَزَّ شعره لم يحلق قفاه...» المقصود إذا كان الحلق كله بدرجة واحدة فلا بأس في ذلك، ومثاله استخدام الماكينات التي تجزّ شعر الرأس بدرجات معينة، مثل درجة واحد، أو اثنين، أو حلق الشعر كله بالموس، كلّ هذا لا بأس به، أما حلق القفا فقط فهذا لا يجوز.

(١) أخرجه البخاري (٥٩٢٠)، ومسلم (٢١٢٠) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

والسلف تارةً يعلّلون الكراهة بالتّشبه بأهل الكتاب، وتارةً بالتّشبه بالأعاجم، وكلا العلتين منصوصٌ في السُّنّة، مع أنّ الصادق عليه السلام قد أخبر بوقوع المشابهة لهؤلاء وهؤلاء، كما قدمنا بيانه. [١٩١]

[١٩١] العلة التي من أجلها نهي عن التّشبه تارةً تكون بكراهة التّشبه بأهل الكتاب اليهود والنصارى، وتارةً بالأعاجم الكفار، وكلاهما علة منصوص عليها في الأحاديث.

وعن شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «خَالِفُوا الْيَهُودَ، فَإِنَّهُمْ لَا يَصَلُّونَ فِي نِعَالِهِمْ، وَلَا خِفافَهُمْ» رواه أبو داود<sup>(١)</sup>. وهذا مع أن نزع اليهود نعالهم مأخوذٌ عن موسى عليه السلام لما قيل له: ﴿فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ﴾. [١٩٢]

[١٩٢] اليهود يخلعون نعالهم عند صلاتهم أخذاً من قول الله - جلَّ وعلا - لموسى عليه الصلاة والسلام: ﴿فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طَوًى﴾ [طه: ١٢]، فالنبي ﷺ أمرنا بمخالفتهم بأن نصلي في نعالنا.

فالمشروع لنا لبس النعال في الصلاة مخالفةً لليهود، هذا هو الأصل، ولكن الآن تغير حال المساجد، فصارت تفرش بالسجاد، وكانت في العهد الأول ترابية فلا يؤثر دخولها بالنعال، أما الآن فصار يؤثر، فالحاصل أن النعال الآن تخلع عند دخول المسجد.

(١) في «سننه» برقم (٦٥٢) من حديث أوسٍ رضي الله عنه.

وعن عمرو بن العاص رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «فَصَلُّ مَا بَيْنَ صِيَامِنَا وَصِيَامِ أَهْلِ الْكِتَابِ أَكْلَةَ السَّحَرِ» رواه مسلم في «صحيحه»<sup>(١)</sup>، وهذا يدل على أَنَّ الفصل بين العبادتين أمرٌ مقصودٌ للشارع.

وقد صرح بذلك فيما رواه أبو داود<sup>(٢)</sup>، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «لَا يَزَالُ الدِّينُ ظَاهِرًا مَا عَجَّلَ النَّاسُ الْفِطْرَ، لِأَنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى يُؤَخِّرُونَ» وهذا نص في أَنَّ ظهور الدين الحاصل بتعجيل الفطر هو لأجل مخالفة اليهود والنصارى. [١٩٣]

[١٩٣] قوله: «فصل ما بين صيامنا وصيام أهل الكتاب...» يعني: أَنَّ مما تُهيننا عن التَّشَبُّه بهم فيه ترك السحور، فنحن نتسحر مخالفةً لهم، وعملاً بقوله: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتِمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، فجعل الصيام ما بين طلوع الفجر حتى غروب الشمس، فلا يُزاد على ذلك.

وقوله: «لَا يَزَالُ الدِّينُ ظَاهِرًا مَا عَجَّلَ النَّاسُ الْفِطْرَ...» وهذا أيضاً من الأمور التي أمرنا أن نخالف اليهود فيها، وهو تعجيل الفطر إذا غربت الشمس، لِأَنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى يُؤَخِّرُونَ الْفِطْرَ، فتعجيل الفطر فيه مخالفةٌ لليهود، وعملاً بالسُّنَّةِ، وما دام المسلمون متمسكين بالسُّنَّةِ فسيظل الإسلام ظاهراً، وأما إذا عملوا بالبدع ووقعوا في مشابهة اليهود والنصارى، فإنَّ هذا يجعل الدين خفياً.

(١) برقم (١٠٩٦).

(٢) في «سننه» برقم (٢٣٥٣).

وإذا كان مخالفتهم سبباً لظهور الدين، فإنما المقصود بإرسال الرسل أن يظهر دين الله على الدين كله، فتكون نفس مخالفتهم من أكبر مقاصد البعثة. وهكذا روى أبو داود<sup>(١)</sup> من حديث أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «لا تزال أمتي بخير - أو على الفطرة - ما لم يؤخروا المغرب إلى أن تشتبك النجوم» رواه ابن ماجه<sup>(٢)</sup> من حديث العباس، ورواه الإمام أحمد<sup>(٣)</sup> من حديث السائب بن يزيد.

وقد جاء مفسراً تعليله: لا يزالون بخير ما لم يؤخروا المغرب إلى طلوع النجوم مضاهاةً لليهود، وما لم يؤخروا الفجر إلى محاق النجوم مضاهاةً للنصرانية. [١٩٤]

[١٩٤] هذه فائدة عظيمة، وهي أن من علامات ظهور الإسلام مخالفة أعداء الإسلام، ودل بالمفهوم على أن موافقة أعداء الإسلام نقص في ظهور دين الإسلام، فإذا أراد المسلمون أن يظهر دينهم، وأن تعلق كلمة الله فليخالفوا أعداء الله في عباداتهم وفي عاداتهم الخاصة بهم، حتى يكون للمسلمين تميز وانفراد بدينهم وبشخصيتهم، ولا يذوبون مع الأديان والملل الأخرى.

وأيضاً سيكون في هذه الأمة من يؤخرون الإفطار والصلاة إلى أن تشتبك النجوم،

(١) في «سننه» برقم (٤١٨).

(٢) في «سننه» برقم (٦٨٩).

(٣) في «المسند» برقم (١٥٧١٧).

يعني: تظهر النجوم في ظلمة الليل، فهذا من الابتداع في الدين، ومن خفاء السُّنة، أما المبادرة بالإفطار عند غروب الشمس، فهو من إظهار السُّنة ومن علوّ هذا الدين.

والنبي ﷺ بيّن مواقيت الصلاة، فوقت الظهر: حين تزول الشمس عن وسط السماء إلى جهة الغرب، ويظهر ظلّ من جهة الشرق، ووقت العصر: إذا تساوى الشاخص وظلّه، والشاخص: المرتفع، أي: حين ينتهي وقت الظهر ويدخل وقت العصر، ويستمر وقت العصر المختار إلى أن يصير ظلّ الشيء مثله مرتين، ووقت صلاة المغرب: حين تغرب الشمس، ووقت العشاء: حين يغرب الشفق الأحمر، ووقت الفجر: حين طلوع الفجر الثاني، هكذا بيّن هذه الأوقات جبريل عليه السلام وأمّ النبي ﷺ في أول الوقت، وفي آخره ثم قال: الصلاة بين هذين، فمن غير مواقيت الإفطار ومواقيت الصلاة، فإنه يكون متشبّهًا بالأُمم السابقة في تغييرهم لعباداتهم، فإن اليهود لا يصلّون المغرب حتى يُعتم الجو وتظهر النجوم، فمن آخر المغرب إلى هذا الوقت فهو متشبّه باليهود، وهناك طائفة تنتسب للإسلام الآن تؤخّر المغرب إلى هذا الوقت، ومن آخر الفجر إلى أن تمحق النجوم - يعني: يذهب ضوء النجوم بظهور الإسفار عند ظهور ضوء الشمس - فهو متشبّه بالنصارى، فنحن مأمورون بتعجيل الفجر عند طلوع الفجر، وبتعجيل المغرب عند غروب الشمس. وهناك الآن من يعيب على المسلمين تعجيل صلاة الفجر استدلالاً بقوله ﷺ: «أسفروا بالفجر فإنه أعظم للأجر»<sup>(١)</sup> ومعناه: التأكد من طلوع الفجر، ليس معناه أن نتظر حتى يسفر الجو، بل نعبّل الصلاة في أول وقتها بدليل أنه ﷺ كان يدخل

(١) أخرجه أبو داود (٤٢٤)، والترمذي (١٥٤)، والنسائي (٥٤٨) من حديث رافع بن خديج رضي الله عنه.

.....

في الصلاة بَعَثَ حين لا يعرف الرجل مَنْ بجانبه مِنَ الظلمة، ثم ينصرف من الصلاة حين يعرف الرجل جليسه، فدلّ على أنه ﷺ يدخل في صلاة الفجر مبكراً، وأنه يطيل الصلاة ولا ينصرف منها حتى يعرف الرجل جليسه من الإسفار.



وقال سعيد بن منصور: حدثنا أبو معاوية، حدثنا الصلت ابن بهرام، عن الحارث بن وهب، عن عبد الرحمن الصنابحي قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تزال أمتي على مُسْكَةٍ ما لم ينتظروا بالمغربِ اشتباكَ النجوم، مضاهاةً لليهودية، وما لم ينتظروا بالفجرِ محاقَ النجوم، مضاهاةً للنصرانية، وما لم يكِلوا الجنائزَ إلى أهلها»<sup>(١)</sup>.

وقال سعيد بن منصور: حدثنا عبيد الله بن إباد بن لقيط، عن أبيه، عن ليلي امرأة بشير بن الخصاصية قالت: أردتُ أن أصومَ يومين مواصلةً، فنهاني عنه بشير وقال: إنَّ رسول الله ﷺ نهاني عن ذلك، وقال: «إنما يفعل ذلك النَّصارى، صوموا كما أمركم الله، وأتموا الصَّوم كما أمركم الله: ﴿ثُمَّ أَتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ [البقرة: ١٨٧] فإذا كان اللَّيْلُ فأفطروا». وقد رواه أحمد في «المسند»<sup>(٢)</sup>.

فعلل النهي عن الوصال: بأنه صوم النصارى، وهو كما قال رسول الله ﷺ، ويشبه أن يكون من رهبانيتهم التي ابتدعوها.

وعن حماد، عن ثابت، عن أنس ؓ: أنَّ اليهود كانوا إذا حاضت المرأة فيهم لم يواكلوها ولم يجامعوها في البيوت، فسأل أصحاب النبي ﷺ النبي ﷺ، فأنزل الله عز وجل: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ

(١) أخرجه الطبراني (٣٦٦٣) مختصراً.

(٢) برقم (٢١٩٥٥).

أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ ﴿٢٢٢﴾ [البقرة: ٢٢٢] إلى آخر الآية، فقال رسول الله ﷺ: «اصنعوا كلَّ شيءٍ إلا النِّكَاحَ» فبلغ ذلك اليهود، فقالوا: ما يريدُ هذا الرَّجلُ أن يدعَ من أمرنا شيئاً إلّا خالفنا فيه، فجاء أسيد بن حُضَيْر وعَبَاد بن بَشْر، فقالا: يا رسول الله، إنّ اليهود تقول كذا وكذا، أفلا نجتمعهن؟ فتغيّر وجه رسول الله ﷺ، حتّى ظننا أن قد وجدَ عليهما، فخرجا، فاستقبلهما هديّة من لَبَنٍ إلى النبي ﷺ، فأرسل في أثرهما فسقاها، فعرّفنا أنّه لم يجد عليهما. رواه مسلم<sup>(١)</sup>.

فهذا الحديث يدلُّ على كثرة ما شرعه الله لنبيه من مخالفة اليهود، بل على أنه خالفهم في عامّة أمورهم، حتّى قالوا: ما يريد أن يدع من أمرنا شيئاً إلّا خالفنا فيه.

ثم إنّ المخالفة - كما سنبينها - تارة تكون في أصل الحكم، وتارة في وصفه.

ومجانبة الحائض: لم يخالفوا في أصلها، بل خالفوا في وصفها، حيث شرع الله مقارنة الحائض في غير محل الأذى، فلما أراد بعض الصحابة أن يتعدّى في المخالفة إلى ترك ما شرعه الله تغيّر وجه رسول الله ﷺ.

وهذا الباب - باب الطهارة - كان على اليهود فيه أغلال عظيمة، فابتدع النصارى ترك ذلك كله بلا شرع من الله، حتّى إنهم لا ينجّسون شيئاً، فهدى

الأمة الوسط بما شرعه لها إلى الوسط من ذلك، وإن كان ما كان عليه اليهود كان أيضاً مشروعاً، فاجتناب ما لم يشرع الله اجتنابه مقارنة لليهود، وملابسة ما شرع الله اجتنابه: مقارنة للنصارى، وخير الهدي هدي محمد ﷺ.

وعن أبي أمامة، عن عمرو بن عبسة قال: كنت وأنا في الجاهلية أظنُّ أنَّ الناس على ضلالة، فإنهم ليسوا على شيء، وهم يعبدون الأوثان، قال: فسمعت برجل بمكة يخبر أخباراً، فقعدت على راحلتي، فقدمتُ عليه، فإذا هو رسول الله ﷺ مستخفياً، جُراء عليه قومه، فتلطفتُ حتى دخلت عليه بمكة فقلت له: ما أنت؟ فقال: «أنا نبي»، فقلت: وما نبي؟ فقال: «أرسلني الله» فقلت: بأي شيء أرسلك؟ قال: «أرسلني بصلة الأرحام، وكسر الأوثان، وأن يوحد الله لا يشرك به شيء» فقلت له: فمن معك على هذا؟ قال: «حرٌّ وعبدٌ» قال: ومعه يومئذ أبو بكرٍ وبلالٌ، فقلت: إني مُتبعُك، قال: «إنك لن تستطيع ذلك يومك هذا، ألا ترى حالي وحال الناس؟ ولكن ارجع إلى أهلِكَ، فإذا سمعت بي قد ظهرتُ فأتني».

قال: فذهبت إلى أهلي، وقدم رسول الله ﷺ المدينة، وكنت في أهلي، فجعلت أستخبر الأخبار، وأسأل الناس، حتى قدم نفر من أهل يثرب - أي: من أهل المدينة - فقلت: ما فعل هذا الرجل الذي قدم المدينة؟ فقالوا: الناس إليه سراعٌ، وقد أراد قومه قتله، فلم يستطيعوا ذلك، فقدمت المدينة، فدخلت عليه، فقلت: يا رسول الله، أتعرفني؟ قال: «نعم، أنت الذي لقيتني بمكة»،

قال: فقلت: يا نبي الله، أخبرني عما علّمك الله وأجهله، أخبرني عن الصلاة، قال: «صَلِّ صلاة الصبح، ثم أقصر عن الصلاة حتى تطلع الشمس، حتى ترتفع، فإنها تطلع حين تطلع بين قرني شيطان، وحينئذ يسجد لها الكفار. ثم صل، فإن الصلاة مشهودة محضورة، حتى يستقل الظل بالرمح، ثم أقصر عن الصلاة، فإن حينئذ تُسَجَّر جهنم، فإذا أقبل الفيلُ فصل، فإن الصلاة مشهودة محضورة، حتى تصلي العصر. ثم أقصر عن الصلاة حتى تغرب الشمس، فإنها تغرب بين قرني شيطان، وحينئذ يسجد لها الكفار». وذكر الحديث: رواه مسلم<sup>(١)</sup>.

فقد نهى النبي ﷺ عن الصلاة وقت طلوع الشمس، ووقت الغروب، معللاً ذلك النهي: بأنها تطلع وتغرب بين قرني شيطان، وأنه حينئذ يسجد لها الكفار.

ومعلوم أن المؤمن لا يقصد السجود إلا لله تعالى، وأكثر الناس قد لا يعلمون أن طلوعها وغروبها بين قرني شيطان، ولا أن الكفار يسجدون لها. ثم إنه ﷺ نهى عن الصلاة في هذا الوقت حسماً لمادة المشابهة بكل طريق.

ويظهر بعض فائدة ذلك بأن من الصابئة المشركين اليوم ممن يظهر الإسلام يعظم الكواكب، ويزعم أنه يخاطبها بحوائجها، ويسجد لها، وينحر ويذبح. وقد صنّف بعض المنتسبين إلى الإسلام في مذهب المشركين من الصابئة

والبراهمة كتباً في عبادة الكواكب، توسلاً بذلك - زعموا - إلى مقاصد دنيوية من الرئاسة وغيرها. وهي من السحر الذي كان عليه الكنعانيون الذين كان ملوكهم النماردة، الذين بعث الله الخليل صلوات الله وسلامه عليه بالحنيفية وإخلاص الدين كله لله إلى هؤلاء المشركين.

فإذا كان في هذه الأزمنة من يفعل مثل هذا: تحققت حكمة الشارع صلوات الله وسلامه عليه في النهي عن الصلاة في هذه الأوقات، سداً للذريعة، وكان فيه تنبيه على أن كل ما يفعله المشركون من العبادات ونحوها مما يكون كفراً أو معصية بالنية: يُنهى المؤمنون عن ظاهره، وإن لم يقصدوا به قصد المشركين سداً للذريعة، وحسماً للمادة.

ومن هذا الباب: أنه ﷺ كان إذا صلى إلى عود أو عمود جعله إلى حاجبه الإيمن أو الأيسر، ولم يصمد له صمداً.

ولهذا نهى عن الصلاة إلى ما عُبد من دون الله في الجملة، وإن لم يكن العابد يقصد ذلك. ولهذا ينهى عن السجود لله بين يدي الرجل، وإن لم يقصد الساجد ذلك، لما فيه من مشابهة السجود لغير الله.

فانظر كيف قطعت الشريعة المشابهة في الجهات وفي الأوقات، وكما لا يُصلى إلى القبلة التي يُصلّون إليها، كذلك لا يُصلى إلى ما يصلّون له، بل هذا أشدّ فساداً، فإنَّ القبلة شريعة من الشرائع، قد تختلف باختلاف شرائع الأنبياء، أما السجود لغير الله وعبادته فهو محرّم في الدين الذي اتفقت عليه

رُسِلَ اللهُ كما قال سبحانه وتعالى: ﴿وَسَّئِلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُلِنَا أَجَعَلْنَا مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ إِلَهَةً يُعْبَدُونَ﴾ [الزخرف: ٤٥].

وعن ابن عمر رضي الله عنهما: أنه رأى رجلاً يتكئ على يده اليسرى، وهو قاعدٌ في الصلاة، فقال له: لا تجلس هكذا، فإن هكذا يجلس الذين يُعَذِّبون. وفي رواية: تلك صلاة المغضوب عليهم. وفي رواية: نهى رسول الله ﷺ أن يجلس الرجل في الصلاة وهو معتمد على يده. روى هذا كله أبو داود<sup>(١)</sup>.

ففي هذا الحديث: النهي عن هذه الجلسة، معللاً بأنها جلسة المعذبين، وهذه مبالغة في مجانبة هديهم.

وأيضاً فقد روى البخاري<sup>(٢)</sup> عن مسروق عن عائشة: أنها كانت تكره أن يجعل المصلي يده في خاصرته، وتقول: إن اليهود تفعله. ورواه أيضاً من حديث أبي هريرة قال: نهى عن التخصر في الصلاة. وفي لفظ: نهى أن يصلي الرجل متخصراً<sup>(٣)</sup>.

قال: وقال هشام وأبو هلال، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة: نهى النبي ﷺ، وهكذا رواه مسلم في «صحيحه»<sup>(٤)</sup>: نهى رسول الله ﷺ.

(١) في «سننه» بالأرقام (٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) برقم (٣٤٥٨).

(٣) برقم (١٢١٩، ١٢٢٠).

(٤) برقم (٥٤٥).

وعن زياد بن صبيح قال: صليتُ إلى جنبِ ابنِ عمرَ، فوضعتُ يدي على خاصرتي، فلما صلى قال: هذا الصَّلْبُ في الصلاة، وكان رسول الله ﷺ ينهى عنه. رواه أحمد وأبو داود والنسائي<sup>(١)</sup>.

وأيضاً عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أنه قال: اشتكى رسول الله ﷺ، فصلينا وراءه وهو قاعدٌ، وأبو بكرٍ يُسمعُ الناسَ تكبيره، فالتفت إلينا فرآنا قياماً، فأشار إلينا فقعدنا فصلينا بصلاته قعوداً، فلما سَلِمَ قال: «إِنْ كِدْتُمْ أَنْفَاءً تَفْعَلُونَ فِعَلْ فَارِسَ وَالرُّومَ، يَقُومُونَ عَلَى مَلُوكِهِمْ وَهُمْ قُعُودٌ، فَلَا تَفْعَلُوا وَائْتُمُّوا بِأَيْمَتِكُمْ، إِنْ صَلَّى قَائِماً فَصَلُّوا قِيَاماً، وَإِنْ صَلَّى قَاعِداً فَصَلُّوا قُعُوداً» رواه مسلم<sup>(٢)</sup> وأبو داود<sup>(٣)</sup> من حديث الليث، عن أبي الزبير، عن جابر.

ورواه أبو داود<sup>(٤)</sup> وغيره من حديث الأعمش عن أبي سفيان - طلحة بن نافع القرشي - عن جابر قال: ركب رسول الله ﷺ فرساً بالمدينة، فصرَّعه على جذم نخلة، فانفكت قدمه، فأتيناه نعوذه، فوجدناه في مشربة لعائشة يُسبَّح جالساً. قال: فقمنا خلفه، فسكت عنا، ثم أتينا مرةً أخرى نعوذه.

(١) أحمد في «المسند» (٥٨٣٦)، وأبو داود (٩٠٣)، والنسائي (٨٩١) كلهم من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) برقم (٤١٣).

(٣) برقم (٦٠٦).

(٤) برقم (٦٠٢).

فصلّى المكتوبة جالساً، فقمنا خلفه، فأشار إلينا فقعدنا، قال: فلما قضى الصلاة، قال: «إذا صلى الإمام جالساً فصلّوا جلوساً، وإذا صلى الإمام قائماً فصلّوا قياماً، ولا تفعلوا كما يفعل أهل فارس بعظمتها».

وأظن في غير رواية أبي داود: «ولا تعظموني كما يعظم الأعاجم بعضها بعضاً».

ففي هذا الحديث: أنه أمرهم بترك القيام الذي هو فرض في الصلاة، وعلّل ذلك: بأنّ قيام المأمومين مع قعود الإمام يشبه فعل فارس والروم بعظمتهم في قيامهم وهم قعود.

ومعلوم أنّ المأموم إنما نوى أن يقوم لله لا لإمامه.

وهذا تشديد عظيم في النهي عن القيام للرجل القاعد، ونهى أيضاً عما يشبه ذلك، وإن لم يقصد به ذلك. ولهذا نهى عن السجود لله بين يدي الرجل، وعن الصلاة إلى ما عبد من دون الله، كالنار ونحوها.

وفي هذا الحديث أيضاً: نهى عما يشبه فعل فارس والروم، وإن كانت نيتنا غير نيتهم لقوله: «فلا تفعلوا».

فهل بعد هذا في النهي عن مشابهتهم في مجرد الصورة غاية؟

ثم هذا الحديث - سواء كان مُحْكَمًا في قعود الإمام، أو منسوخاً - فإنّ الحجة منه قائمة، لأنّ نسخ القعود لا يدلُّ على فساد تلك العلة، وإنما يقتضي أنه قد عارضها ما ترجّح عليها، مثل كون القيام فرضاً في الصلاة، فلا يسقط



الفرض بمجرد المشابهة الصُّوريّة، وهذا محل اجتهداد.

وأما المشابهة الصُّوريّة فإذا لم تسقط فرضاً فإن تلك العلة التي علّل بها رسول الله ﷺ تكون سليمة عن معارض أو عن نسخ؛ لأن القيام في الصلاة ليس بمشابهة في الحقيقة، فلا يكون محذوراً، فالحكم إذا علّل بعلّة ثم نسخ مع بقاء العلة. فلا بد أن يكون غيرها ترجّح عليها وقت النسخ، أو ضعف تأثيرها، أما أن تكون في نفسها باطلة فهذا محال.

هذا كله لو كان الحكم هنا منسوخاً، فكيف والصحيح أن هذا الحديث محكم، قد عمل به غير واحد من الصحابة بعد وفاة رسول الله ﷺ، مع كونهم علموا بصلاته في مرضه الذي توفّي فيه.

وقد استفاض عنه ﷺ الأمر به استفاضة صحيحة صريحة، يمتنع معها أن يكون حديث مرض موته ناسخاً له، على ما هو مقرر في غير هذا الموضع: إما بجواز الأمرين، إذ فعل القيام لا ينافي فعل القعود. وإما بالفرق بين المبتدئ للصلاة قاعداً، وبين الصلاة التي ابتدأها الإمام قائماً لعدم دخول هذه الصلاة في قوله: «وإذا صلى قاعداً» ولعدم المفسدة التي علّل بها؛ ولأن بناء فعل آخر الصلاة على أولها أولى من بنائها على صلاة الإمام، ونحو ذلك من الأمور المذكورة في غير هذا الموضع.

وأيضاً فعن عبادة بن الصّامت ؓ قال: كان رسول الله ﷺ إذا اتبع جنازة لم يقعد حتّى تُوضع في اللحد، فتعرّض له خبرٌ. فقال: هكذا نصنع يا محمد.

قال: فجلس رسول الله ﷺ وقال: «خالفوهم» رواه أبو داود وابن ماجه والترمذي<sup>(١)</sup>. وقال الترمذي: بشر بن رافع ليس بالقوي في الحديث. قلت: قد اختلف العلماء في القيام للجنّاة إذا مرّت، ومعها إذا شُيّعت. وأحاديث الأمر بذلك كثيرة مستفيضة، ومن اعتقد نسخها أو نسخ القيام للمارة، فعمدته حديث عليّ، وحديث عبادة هذا وإن كان القول بهما كليهما ممكناً؛ لأنّ المشيّع يقوم لها حتى توضع عن أعناق الرّجال، لا في اللّحد. فهذا الحديث إما أن يقال به جمعاً بينه وبين غيره، أو يكون ناسخاً لغيره، وقد علّل بالمخالفة.

ومن لا يقول به يضعّفه، وذلك لا يقدح في الاستشهاد والاعتضاد به على جنس المخالفة.

وقد روى البخاري<sup>(٢)</sup> عن عبد الرحمن بن القاسم: أن القاسم كان يمشي بين يدي الجنّاة ولا يقوم لها. ويخبر عن عائشة أنها قالت: كان أهل الجاهلية يقومون لها، يقولون إذا رأوها: كنت في أهلك ما كنت، مرتين. فقد استدللّ من كره القبام بأنّه كان فعل الجاهلية. وليس الغرض هنا الكلام في عين هذه المسألة.

وأيضاً: فعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «اللّحد

(١) أبو داود (٣١٧٦)، وابن ماجه (١٥٤٥)، والترمذي (١٠٢٠).

(٢) برقم (٣٨٣٧).

لنا والشَّقُّ لغيرنا» رواه أهل السنن الأربعة<sup>(١)</sup>.

وعن جرير بن عبد الله البجلي رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «اللَّحْدُ لَنَا وَالشَّقُّ لغيرنا» رواه أحمد وابن ماجه<sup>(٢)</sup>. وفي رواية لأحمد<sup>(٣)</sup>: «والشَّقُّ لأهل الكتاب» وهو مروى من طرق فيها لين، لكن يعضد بعضها بعضاً. وفيه التنبيه على مخالفتنا لأهل الكتاب، حتى في وَضْع المِيت في أسفل القبر.

وأيضاً: عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ليس منا من ضَرَبَ الخُدُودَ، وشَقَّ الجيوبَ، ودعا بدعوى الجاهلية» متفق عليه<sup>(٤)</sup>.

ودعوى الجاهلية: ندب الميت، وتكون دعوى الجاهلية في العصبية. ومنه قوله فيما رواه أحمد<sup>(٥)</sup> عن أبي بن كعب قال: قال رسول الله ﷺ: «من تَعَزَّى بعزاء الجاهلية فَأَعْضَوْهُ بهنِ أبيه ولا تَكُنُوا».

وأيضاً: عن أبي مالك الأشعري رضي الله عنه: أن النبي ﷺ قال: «أربعٌ في أمّتي من أمر الجاهلية لا يتركونهنَّ: الفخرُ بالأحسابِ، والطَّعنُ في الأنسابِ، والاستسقاء بالنُّجوم، والنِّياحةُ - وقال -: النَّائحةُ إذا لم تُتَبَّ قبل موتِها: تُقامُ

(١) أخرجه أبو داود (٣٢٠٨)، وابن ماجه (١٥٥٤)، والترمذي (١٠٤٥).

(٢) في «المسند» (١٩١٥٨)، وابن ماجه (١٥٥٥).

(٣) في «المسند» (١٩٢١٣).

(٤) أخرجه البخاري (١٢٩٧)، ومسلم (١٠٣).

(٥) في «المسند» برقم (٢١٢٣٤).

يوم القيامة وعليها سربالٌ من قطرانٍ، ودرعٌ من جَرٍ» رواه مسلم<sup>(١)</sup>.  
 ذم في هذا الحديث من دعا بدعوى الجاهلية، وأخبر أن بعض أمر الجاهلية  
 لا يتركه الناس كلهم، ذمًا لمن لم يتركه.

وهذا كله يقتضي: أن ما كان من أمر الجاهلية وفعلهم فهو مذموم في دين  
 الإسلام، وإلا لم يكن في إضافة هذه المنكرات إلى الجاهلية ذم لها. ومعلوم أن  
 إضافتها إلى الجاهلية خرج مخرج الذم. وهذا كقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَا  
 تَبْرَحْ تَبْرِجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى﴾ [الأحزاب: ٢٣]، فإن ذلك ذمٌ للتبرج، وذمٌ لحال  
 الجاهلية الأولى. وذلك يقتضي المنع من مشابهتهم في الجملة.

ومنه قوله لأبي ذر رضي الله عنه - لما عيّر رجلاً بأمه -: «إنك امرؤ فيك جاهلية» فإنه  
 ذمٌ لذلك الخلق، ولأخلاق الجاهلية التي لم يحىء بها الإسلام.  
 ومنه قوله تعالى: ﴿إِذْ جَعَلَ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْحَمِيَّةَ حَمِيَّةَ  
 الْجَاهِلِيَّةِ فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الفتح: ٢٦]، فإن  
 إضافة «الحمية» إلى «الجاهلية» يقتضي ذمها. فما كان من أخلاقهم وأفعالهم  
 فهو كذلك.

ومن هذا: ما رواه البخاري في «صحيحه»<sup>(٢)</sup> عن عبد الله بن أبي يزيد أنه  
 سمع ابن عباس قال: «ثلاث خِلالٍ مِنْ خِلالِ الجاهلية: الطَّعنُ في الأنسابِ،

(١) برقم (٩٣٤).

(٢) برقم (٣٨٥٠).

والنِّياحَةُ، ونسيت الثالثة» قال سفيان: ويقولون: إنها الاستسقاء بالأنواء.

وروى مسلم في «صحيحه»<sup>(١)</sup> عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «اثنان في الناس هما بهم كُفْرٌ: الطَّعْنُ في النَّسَبِ، والنِّياحَةُ على الميْتِ».

فقوله: «هما بهم» أي: هاتان الخصلتان هما كفر قائم بالناس. فنفس الخصلتين كفر، حيث كانتا من أعمال الكفر، وهما قائمتان بالناس.

لكن ليس كل من قام به شعبة من شعب الكفر، يصير بها كافراً الكفر المطلق، حتى تقوم به حقيقة الكفر، كما أنه ليس كل من قام به شعبة من شعب الإيِّمان يصير بها مؤمناً، حتى يقوم به أصل الإيِّمان وحقيقته. وفرق بين الكفر المعرّف باللام، كما في قوله ﷺ: «ليس بين العبد وبين الكفر أو الشرك إلّا ترك الصّلاة» وبين «كفر» منكر في الإثبات.

وفرق أيضاً بين معنى الاسم المطلق إذا قيل: «كافر» أو «مؤمن» وبين المعنى المطلق للاسم في جميع مواردّه. كما في قوله: «لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض».

فقوله: «يضرب بعضكم بعض» تفسير للكفار في هذا الموضع. وهؤلاء يسمون كفاراً تسمية مقيّدة، ولا يدخلون في الاسم المطلق إذا قيل: «كافر» أو «مؤمن»، كما أن قوله تعالى: ﴿خُلِقَ مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ﴾ [الطارق: ٦] سمّي المنّي ماء

تسمية مقيدة، ولم يدخل في الاسم المطلق حيث قال: ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾ [المائدة: ٦].

ومن هذا الباب: ما أخرجاه في «الصحيحين»<sup>(١)</sup>، عن عمرو بن دينار، عن جابر بن عبد الله، قال: غزونا مع رسول الله ﷺ وقد ثاب معه ناس من المهاجرين حتى كثروا، وكان من المهاجرين رجلٌ لَعَابٌ، فكسَعَ أنصاريًا، فغضب الأنصاريُّ غضباً شديداً، حتى تداعوا، وقال الأنصاري: يا لأنصار، وقال المهاجريُّ: يا للمهاجرين، فخرج النبي ﷺ فقال: «ما بال دعوى أهل الجاهلية؟» ثم قال: ما شأنهم؟ فأخبر بكسعة المهاجريِّ للأنصاري، قال: فقال النبي ﷺ: «دعوها فإنها منتنة». وقال عبد الله بن أبي ابن سلول: أو قد تداعوا علينا؟ ﴿لَئِنْ رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ﴾ [المنافقون: ٨]. فقال عمر: ألا نقتلُ يا نبي الله هذا الخبيث - لعبد الله -؟ فقال النبي ﷺ: «لا يتحدث الناس أنه كان يقتل أصحابه».

ورواه مسلم<sup>(٢)</sup> من حديث أبي الزبير، عن جابر قال: اقتتل غُلامان: غُلامٌ من المهاجرين، وغُلامٌ من الأنصار، فنادى المهاجر: يا للمهاجرين، ونادى الأنصاري: يا لأنصار، فخرج رسول الله ﷺ فقال: «ما هذا؟ أدعوى الجاهلية؟» قالوا: لا يا رسول الله، إلا أن غلامين اقتتلا، فكسع أحدهما

(١) أخرجه البخاري (٣٥١٨)، ومسلم (٢٥٨٤/٦٤).

(٢) برقم (٢٥٨٤/٦٢).

الآخر، فقال: «لا بأس، لينصر الرجل أخاه، ظالماً أو مظلوماً، إن كان ظالماً فلينهه فإن له نصر، وإن كان مظلوماً فلينصره». [١٩٥]

[١٩٥] من أمور الجاهلية التي نهينا عنها، دعوى الجاهلية، كالذي ينادي باسم القبيلة أو العشيرة أو الحزب أو الجماعة، حينما يحصل التحزب وتثور المشاكل بين المسلمين، والواجب أن تُسوَّى الإشكالات والنزاعات بالكتاب والسنة والإصلاح؛ لأنَّ المؤمنين إخوة لا ميزة لبعضهم على بعض إلا بالتقوى، فلا أحد يترفع على أحد بقبيلته أو عشيرته، ومما يدلُّ على نبذ العنصرية ما حصل في غزوة بني المصطلق، حينما حصلت مشادة بين شابين أحدهما من الأنصار والثاني من المهاجرين، فقال الأنصاري: يا للأنصار، يدعو قومه، وقال المهاجري: يا للمهاجرين، مع أنَّ لفظ المهاجرين والأنصار لفظان محمودان في الكتاب والسنة، ولكن لما اعتزى كل منهما باسم جماعته من باب العصبية والتفاخر على الآخر بقبيلته، فالنبي ﷺ غضب عند ذلك؛ لأنه يريد من المسلمين أن يكونوا إخوة، لا يفخر بعضهم على بعض، لأنَّ هذا من أمور الجاهلية وكان جهده منصباً على إبطال مآثر الجاهلية، وصياغة أمة واحدة بجميع أفرادها، لا فضل لعربها على عجميها ولا لأسودها على أبيضها إلا بالتقوى، فالتفاضل بينهم لا يكون على أساس القبيلة أو القومية أو الحزبية، وإنما على أساس التقوى، قال سبحانه: ﴿يَأَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتَقْوَى﴾ [الحجرات: ١٣].

فلما سمع النبي ﷺ هذا النداء من الرجلين، كلُّ ينادي جماعته، أنكر ذلك ويبيِّن أنه من أمور الجاهلية، قال: «أبدعوى الجاهلية؟» وهذا من باب الاستنكار والاستهجان،

ثم قال ﷺ: «دعوها؛ فإنها مُتَنَتَّة» أي: اتركوا دعوى الجاهلية فإنها مُتَنَتَّة قبيحة، لأنَّ المسلمين صاروا إخوة، لا فخر لبعضهم على بعض.

والحاصل أنَّ على المسلمين عدم التفاخر بالقبائل والعشائر والعصبيات والحزبيات.

ثم إنَّ المنافقين استغلوا هذه الحادثة؛ كعادتهم في إثارة نار العداوة بين المسلمين، لا سيما إذا وجدوا فرصة لذلك، فلما حصل بين الأنصاري والمهاجري ما حصل، وجدوها فرصة سانحة للإيقاع بين المهاجرين والأنصار، الذين جمعهم الله على الإيمان وعلى التقوى، فقام رئيسهم وأخبثهم عبد الله بن أبي ابن سلول، فقال: ما لنا ولهم شبه إلا كما يقال: سَمَنَ كلبك يأكلك، هكذا قال يتمنَّ على المهاجرين بأن الأنصار آوهم ونصروهم، ويظن أنهم هم السبب في عزهم وفي ما نالوا، ثم قال: ﴿لَئِنْ رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ﴾ يريد بالأعز نفسه، وبالأذل رسول الله ﷺ، فردَّ الله جلَّ وعلا: ﴿وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَلَكِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [المنافقون: ٨] أي: لا يعلمون أنَّ العزَّة لله ولرسوله وللمؤمنين، وليست للقبائل والعصبيات، وماذا أغنتهم هذه العصبيات قبل مهاجر رسول الله ﷺ، ألم تشتعل الحروب بينهم؟ واستمرت الحرب أكثر من مئة سنة، حتى هاجر إليهم رسول الله ﷺ فطفئت به الفتنة وصاروا إخوة متحابين؟ لكن بقي النفاق في قلوب هؤلاء الموتورين الذين يريدون أن يفرقوا هذا الاجتماع ووحدة الأمة والكلمة، وأن يُعيدوا الناس إلى الجاهلية التي كانوا عليها، فالله - جلَّ وعلا - فضحهم.



فهذا الاسمان: المهاجرون والأنصار، اسمان شرعيان جاء بهما الكتاب والسنة وسماههما الله بهما، كما سمّانا: ﴿الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ﴾ [الحج: ٧٨]، وانتساب الرجل إلى المهاجرين أو الأنصار انتساب حسن محمود عند الله وعند رسوله، ليس من المباح الذي يقصد به التعريف فقط، كالانتساب إلى القبائل والأمصار، ولا من المكروه أو المحرّم، كالانتساب إلى ما يفضي إلى بدعة أو معصية أخرى.

ثم رفع هذا، لما دعا كل منهما طائفته منتصراً بها، أنكر النبي ﷺ ذلك، وسماها: «دعوى الجاهلية» حتى قيل له: إن الداعي بها إنما هما غلامان، لم يصدر ذلك من الجماعة، فأمر بمنع الظالم، وإعانة المظلوم، ليبين النبي ﷺ أن المحذور من ذلك إنما هو تعصّب الرجل لطائفته مطلقاً، فعّل أهل الجاهلية، فأما نصرها بالحق من غير عدوان: فحسن واجب، أو مستحب. [١٩٦]

[١٩٦] لفظ المهاجرين والأنصار لفظ محمود، لكن إذا ذكره الإنسان من باب العصبية، يكون مذموماً، وهذا هو الذي أنكره النبي ﷺ، وسماه: «دعوى الجاهلية». ولما بين له ﷺ السبب فيما حصل، وقال: «انصُرْ أَخَاكَ ظالماً أو مظلوماً»<sup>(١)</sup>، ويبيّن أن نصر المظلوم دفع الظلم عنه، ونصر الظالم منعه من ظلمه وليس بالرجوع إلى العصبية، فهذا من إنصافه ﷺ، فالأصل في حل النزاعات وفص الخصومات الرجوع إلى كتاب الله

(١) أخرجه البخاري (٢٤٤٣) من حديث أنس بن مالك ؓ.

.....

وسنة رسوله ﷺ، قال تعالى: ﴿فَإِنْ نَزَعْنَاهُ فِي شَيْءٍ فَدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ  
بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [النساء: ٥٩].

ومثل هذا ما روى أبو داود وابن ماجه، عن واثلة بن الأسقع رضي الله عنه قال: قلت: يا رسول الله ما العَصِيَّةُ؟ قال: «أَنْ تُعِينَ قَوْمَكَ عَلَى الظُّلْمِ»<sup>(١)</sup>. وعن سُراقَة بن مالك بن جُعْشَم المَذَلْجِي قال: خطبنا رسول الله ﷺ فقال: «خيركم المدافع عن عشيرته، ما لم يأثم» رواه أبو داود<sup>(٢)</sup>.

وروى أبو داود<sup>(٣)</sup> أيضاً عن جُبَيْر بن مُطْعِم رضي الله عنه، أَنَّ رسول الله ﷺ قال: «لَيْسَ مَنْ دَعَا إِلَى عَصِيَّةٍ وَلَيْسَ مَنْ قَاتَلَ عَلَى عَصِيَّةٍ، وَلَيْسَ مَنْ مَاتَ عَلَى عَصِيَّةٍ».

وروى أبو داود<sup>(٤)</sup> أيضاً عن ابن مسعود رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «مَنْ نَصَرَ قَوْمَهُ عَلَى غَيْرِ الْحَقِّ، فَهُوَ كَالْبَعِيرِ الَّذِي رُدِّيَ، فَهُوَ يُنْزَعُ بِذَنْبِهِ». [١٩٧]

[١٩٧] يَبَيِّنُ النَّبِيُّ ﷺ هُنَا أَنَّ مَعْنَى الْعَصِيَّةِ: أَنْ تُعِينَ قَوْمَكَ وَأَنْتَ تَعْلَمُ أَنَّهُمْ ظَالِمُونَ، حِمَّةٌ لِبَنِي قَوْمِكَ، كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ:

وهل أنا إلا من غزِيَّةٍ إن غوت غويت غويْتُ وإن ترشد غزِيَّةٌ أرشدِ

وقوله: «خيركم المدافع عن عشيرته ما لم يأثم..» يعني: الإنسان الذي ينصر قبيلته بأخذ الحق المشروع لها ودفع الظلم عنها، هذا أمر محمود، أما إذا كانوا هم المعتدين

(١) أبو داود برقم (٥١١٩)، وابن ماجه (٣٩٤٩).

(٢) في «سننه» برقم (٥١٢٠).

(٣) في «سننه» برقم (٥١٢١).

(٤) في «سننه» برقم (٥١١٧).

.....

الظالمين، ويريد أن يدافع عنهم وعن ظلمهم، فهذا من أمور الجاهلية المنهي عنها.  
والنبي ﷺ يتبرأ ممن دعا إلى عصبية، أو قاتل على عصبية، أو مات على عصبية،  
لأن هذا الفعل من أفعال الجاهلية المذمومة شرعاً، وفاعله أو الذي يدعو إليه يكون  
فيه جاهلية، أما المسلم فإنه يدور مع الحق أينما دار، سواء كان مع قومه أو مع  
غيرهم، فإن كان قومه ظالمين فإنه يمنعهم من الظلم، وإن كانوا مظلومين فإنه  
ينتصر لهم بالحق بدفع الظلم عنهم، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ  
يَنْتَصِرُونَ﴾ [الشورى: ٣٩].

وقوله: «من نصر قومه على غير الحق فهو كالبعير...» أي: من أعان قومه على  
عصبية، فإنه مثل البعير الذي يتردى على رأسه، ولا يتمكن من التخلص إلا بتحريك  
ذنبه، وذلك لا يخلصه.

فإذا كان هذا التداعي في هذه الأسماء، وفي هذا الانتساب الذي يحبه الله ورسوله، فكيف بالتعصب مطلقاً، والتداعي للنسب والإضافات التي هي: إما مباحة، أو مكروهة؟

وذلك أن الانتساب إلى الاسم الشرعي أحسن من الانتساب إلى غيره، ألا ترى إلى ما رواه أبو داود<sup>(١)</sup> من حديث محمد بن إسحاق، عن داود بن حصين، عن عبد الرحمن بن أبي عتبة، عن أبي عتبة - وكان مولى من أهل فارس - قال: شهدت مع رسول الله ﷺ أحداً، فضربت رجلاً من المشركين، فقلت: خذها وأنا الغلامُ الفارسيُّ، فالتفت إليَّ رسول الله ﷺ، فقال: «هَلَّا قُلْتَ: خذها مِنِّي وأنا الغلامُ الأنصاريُّ؟» حَضَّه رسول الله ﷺ على الانتساب إلى الأنصار، وإن كان بالولاء، وكان إظهار هذا أحبَّ إليه من الانتساب إلى فارس بالصراحة، وهي نسبة حق، ليست محرمة.

ويشبهه - والله أعلم - أن يكون من حكمة ذلك أن النفس تُحمي عن الجهة التي تنتسب إليها، فإذا كان ذلك لله كان خيراً للمرء.

فقد دلت هذه الأحاديث على أن إضافة الأمر إلى الجاهلية يقتضي ذمه والنهي عنه، وذلك يقتضي المنع من أمور الجاهلية مطلقاً، وهو المطلوب في هذا الكتاب. [١٩٨]

[١٩٨] إذا كان التداعي بلفظ الأنصار والمهاجرين من باب العصية والنخوة، فهذا بما

يذمه الله ورسوله، وإن كان اللفظان محبوبين لله ولرسوله، قال الله عز وجل: ﴿وَالسَّيِّئُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَنِ رِضَى اللَّهِ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ [التوبة: ١٠٠]، فلفظ «الأنصار والمهاجرين» محبوب إلى الله - سبحانه وتعالى - لأن الهجرة ونصرة الرسول عملا نجليلا، فمن ذكرهما من باب الشكر على النعمة فهذا أمر محمود، ومن ذكرهما من باب العصبية والافتخار بذلك على الناس فهو أمر مذموم.

إذا فكيف بالذي يتعصب لاسم غير شرعي كالقبيلة أو الفخذ، أو غير ذلك مما ينادي به أهل الجهل المتعصبون حينما يواجهون شيئا من الأمور التي يكرهونها، فهذا لا شك مذموم، لأن المؤمنين أخوة ليس بينهم تميز إلا بالإيمان والتقوى، فالواجب على المسلمين أن يتعاونوا بدل أن يتفرقوا ويتحزبوا، فالمؤمنون أمة واحدة وهم يد على من سواهم، ينصر بعضهم بعضاً، ويوالي بعضهم بعضاً.

ومن ذلك العصبية إلى الجنس كقوله: «خذها وأنا الغلام الفارسي...» فلما انتسب إلى فارس - مع أنه صادق في هذا لأنه فارسي - أرشده النبي ﷺ لما هو أفضل، فكان الأولى أن يأتي باللفظ الفاضل فيقول: خذها وأنا الأنصاري.

وقوله: «ويشبهه والله أعلم أن يكون من حكمة ذلك أن النفس تحامي عن الجنة التي تنتسب إليها فإذا كان ذلك كان خيراً للمرء...» يعني: أن من طبيعة النفس أنها تدافع عن من تنتسب إليه وتنحاز له، فإذا جعل ذلك لله كان أفضل وأحسن، فالإنسان إذا دافع عن قبيلته أو بلده من باب دفع الظلم عنهم، فهذا أمر محمود، أما إذا كان هذا من باب

.....

الفخر والعصبيّة والترفع على الناس فإنه مذموم، فكلُّ ما يفرّق المؤمنين فإنه يذم. وقوله: «فقد دلّت هذه الأحاديث على أنّ إضافة الأمر إلى الجاهلية يقتضي ذمّه والنهي عنه، وذلك يقتضي المنع من أمور الجاهلية مطلقاً، وهو المطلوب في هذا الكتاب» أي: هذا خلاصة ما دلّت عليه الأحاديث التي أوردها الشيخ أنّ كل أمر يضاف إلى الجاهلية فهو مذموم مما يدل على المنع من كل أمور الجاهلية. وهذا ما يريده الشيخ رحمه الله من تأليف كتاب: «اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم».

ومثل هذا: ما روى سعيد بن أبي سعيد، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَذْهَبَ عَنْكُمْ عُبَيَّةَ الْجَاهِلِيَّةِ وَفَخَّرَهَا بِالْأَبَاءِ: مُؤْمِنٌ تَقِي، أَوْ فَاجِرٌ شَقِي. أَنْتُمْ بَنُو آدَمَ، وَآدَمُ مِنْ تَرَابٍ. لِيَدْعَنَّ رِجَالٌ فَخَرَهُمْ بِأَقْوَامٍ، إِنَّمَا هُمْ فَحَمٌ مِنْ فَحَمِ جَهَنَّمَ، أَوْ لِيَكُونَنَّ أَهْوَنَ عَلَى اللَّهِ مِنَ الْجُعْلَانِ الَّتِي تَدْفَعُ بِأَنْفِهَا النَّتْنَ» رواه أبو داود<sup>(١)</sup> وغيره، وهو صحيح.

فأضاف «العبية والفخر» إلى الجاهلية يذمهما بذلك. وذلك يقتضي ذمهما بكونهما مضافين إلى الجاهلية. وذلك يقتضي ذم كل الأمور المضافة إلى الجاهلية.

ومثله ما روى مسلم في «صحيحه»<sup>(٢)</sup> عن أبي قيس - زياد بن رباح - عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ أنه قال: «مَنْ خَرَجَ مِنَ الطَّاعَةِ، وَفَارَقَ الْجَمَاعَةَ، فَمَاتَ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً. وَمَنْ قَاتَلَ تَحْتَ رَايَةٍ عَمِيَاءَ يَغْضِبُ لِعَصِيَّةٍ، أَوْ يَدْعُو إِلَى عَصِيَّةٍ، أَوْ يَنْصُرُ عَصِيَّةً، فَقُتِلَ قِتْلَةً جَاهِلِيَّةً، وَمَنْ خَرَجَ عَلَى أُمَّتِي يَضْرِبُ بَرَّهَا وَفَاجِرَهَا، وَلَا يَتَحَاشَى مِنْ مُؤْمِنِهَا، وَلَا يَفِي لَدِي عَهْدَهَا فَلَيْسَ مِنِّي وَلَسْتُ مِنْهُ».

ذكر ﷺ في هذا الحديث الأقسام الثلاثة التي يعقد لها الفقهاء باب قتال أهل القبلة من البغاة والعداة وأهل العصية.

(١) في «سننه» برقم (٥١١٦).

(٢) برقم (١٨٤٨).



فالقسم الأول: الخارجون عن طاعة السلطان. فنهى عن نفس الخروج عن الطاعة والجماعة، وبَيَّن أنه إن مات ولا طاعة عليه لإمام مات ميتة جاهلية. فإنَّ أهل الجاهلية من العرب ونحوهم لم يكونوا يطيعون أميراً عاماً، على ما هو معروف من سيرتهم.

ثم ذكر الذي يقاتل تعصّباً لقومه، أو أهل بلده، ونحو ذلك. وسمّى الراية «عمياء» لأنه الأمر الأعمى الذي لا يُدْرَى وجهه. فكذلك قتال العصبيّة يكون عن غير علم بجواز قتال هذا. وجعل قِتلة المقتول قتلة جاهلية، سواء غضب بقلبه، أو دعا بلسانه، أو ضرب بيده.

وقد فسّر ذلك فيما رواه مسلم<sup>(١)</sup> أيضاً عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ليأتينَّ على النَّاسِ زمانٌ لا يدري القاتلُ في أيِّ شيءٍ قُتِلَ؟ ولا يدري المقتولُ على أيِّ شيءٍ قُتِلَ؟» ف قيل: كيف يكون ذلك؟ قال: «الهرجُ. القاتل والمقتولُ في النَّارِ».

والقسم الثالث: الخوارج على الأمة: إما من العداة الذين غرضهم الأموال، كقطاع الطريق ونحوهم، أو غرضهم الرياسة، كمن يقتل أهل المصر الذين هم تحت حكم غيره مطلقاً، وإن لم يكونوا مقاتلة، أو من الخارجين عن السُّنة الذين يستحلّون دماء أهل القبلة مطلقاً. كالحروريّة الذين قتلهم علي رضي الله عنه.

ثم إنه ﷺ سَمَّى الميتة والقتلة: ميتة جاهلية وقتلة جاهلية: على وجه الذم لها والنهي عنها، وإلا لم يكن قد زجر عن ذلك.

فَعُلِمَ أنه كان قد تقرر عند أصحابه: أن ما أضيف إلى الجاهلية من ميتة وقتلة ونحو ذلك فهو مذموم منهى عنه. وذلك يقتضي ذم كل ما كان من أمور الجاهلية، وهو المطلوب.

ومن هذا ما أخرجاه في «الصحيحين»<sup>(١)</sup> عن المعرور بن سويد قال: رأيت أبا ذرٍّ عليه حُلَّة، وعلى غُلامه مثلها، فسألته عن ذلك؟ فذكر أنه ساءَ رجلاً على عهد رسول الله ﷺ، فعَيَّره بأمه، فأتى الرجلُ النبي ﷺ، فذكر ذلك له، فقال له النبي ﷺ: «إنك امرؤُ فيك جاهليَّة». وفي رواية<sup>(٢)</sup>: قلتُ: على ساعتِي هذه من كِبَرِ السَّنِّ؟ قال: «نعم، هم إخوانكم وخَوَلُكم جعلهمُ اللهُ تحتَ أيديكم، فمن كان أخوه تحتَ يدهِ فليطعمهُ مما يأكلُ، وليلبِسهُ مما يلبَسُ، ولا تكلفوهم ما يغلبهم، فإن كلفتموهم فأعينوهم عليه».

ففي هذا الحديث: أن كل ما كان من أمر الجاهلية فهو مذموم. لأن قوله: «فيك جاهلية» ذمٌ لتلك الخصلة، فلولا أن هذا الوصف يقتضي ذم ما اشتمل عليه لما حصل به المقصود.

وفيه: أن التعبير بالأنساب من أخلاق الجاهلية.

(١) البخاري برقم (٣٠)، ومسلم (٤٠/١٦٦١) ..

(٢) أخرجه البخاري (٦٠٥٠)، ومسلم (٣٩/١٦٦١).

وفيه: أنَّ الرجل - مع فضله وعلمه ودينه - قد يكون فيه بعض هذه الخصال المسماة بجاهلية، ويهودية، ونصرانية. ولا يوجب ذلك كفره ولا فسقه.

وأيضاً ما رواه مسلم في «صحيحه»<sup>(١)</sup> عن نافع بن جبير بن مطعم، عن ابن عباس رضي الله عنهما، أن النبي ﷺ قال: «أبغض الناس إلى الله ثلاثة: مُلحدٌ في الحرم، ومبتغٍ في الإسلام سنة الجاهلية، ومطلبٌ دم امرئٍ بغير حقٍّ ليُهرق دمه».

أخبر ﷺ أنَّ أبغض الناس إلى الله هؤلاء الثلاثة، وذلك لأنَّ الفساد إما في الدِّين، وإما في الدنيا، فأعظم فساد الدنيا: قتل النفوس بغير الحق، ولهذا كان أكبر الكبائر بعد أعظم فساد الدِّين الذي هو الكفر.

وأما فساد الدين فنوعان: نوعٌ يتعلَّق بالعمل، ونوعٌ يتعلَّق بمحلِّ العمل. فأما المتعلَّق بالعمل: فهو ابتغاء سنة الجاهلية، وأما ما يتعلَّق بمحلِّ العمل: فالإلحاد في الحرم، لأنَّ أعظم محالِّ العمل هو الحرم، وانتهاك حرمة المحلِّ المكاني أعظم من انتهاك حرمة المحلِّ الزماني، ولهذا حُرِّم من تناول المباحات، ومن الصَّيد والنَّبات في البلد الحرام، ما لم يحُرِّم مثله في الشهر الحرام.

ولهذا كان الصحيح أنَّ حرمة القتال في البلد الحرام باقية، كما دلَّت عليه

(١) بل أخرجه البخاري (٦٨٨٢)، وهو من أفراد.

النصوص الصحيحة بخلاف الشهر الحرام، فلهذا - والله أعلم - ذكر ﷺ الإلحاد في الحرم وابتغاء سنة جاهلية.

والمقصود أن هؤلاء «الثلاثة من ابتغى في الإسلام سنة جاهلية» فسواء قيل: متبع أو غير متبع، فإن الابتغاء هو الطلب والإرادة، فكل من أراد في الإسلام أن يعمل بشيء من سنن الجاهلية، دخل في الحديث. [١٩٩]

[١٩٩] قوله: «أبغض الناس إلى الله ثلاثة: ملحد في الحرم... إلخ» المقصود من هذا الحديث أن النبي ﷺ حذر من أمور منها ما هو من أمور الجاهلية، وهذا محل الشاهد من الحديث:

الأمر الأول: المُلحد في الحرم، والمُلحد: هو الذي يفعل الإلحاد، يعني: المعصية، لأن الإلحاد في اللغة هو: الميل، والمعصية: ميلٌ عن طاعة الله - سبحانه وتعالى -، والمعصية محرمة في أي مكان، ولكنها في الحرم أشد حرمة، لأنها مع كونها معصية، فهي انتهاكٌ لحرمة الحرم، فيجتمع فيها مفسدتان، وقد توعد الله فاعل ذلك بالعذاب الأليم، فقال سبحانه: ﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَكَاكِ يُلْطَمِ نَذْقُهُ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ﴾ [الحج: ٢٥].

الأمر الثاني: متبع سنة جاهلية، والمراد بالسنة لغة: الطريقة، ويُراد بها هنا: عملٌ شيء من أعمال الجاهلية كالنياحة على الميت، أو التعصّب للقبيلة أو الأفراد، أو الاستسقاء بالنجوم، وغير ذلك من أمور الجاهلية وخصالها، فالذي يُحبي سنة من سنن الجاهلية، فقد ارتكب إثماً عظيماً، لأن الإسلام جاء لمحو الجاهلية وإزالتها، وإبعاد الناس عنها، لأنها شرٌّ محض، فالذي يُحبي سنة من سنن الجاهلية يكون ذنبه أعظم.

الأمر الثالث: إراقة دم امرئ مسلم أو معاهد بغير حق، وهي النفس التي حرّمها الله إما بالإسلام، وإما بعقد الذّمة، فالذي ينتهك هذه الحرمة، يتعرّض لغضب الله، قال سبحانه: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٩٣]، وقال النبي ﷺ: «مَنْ قَتَلَ مُعَاهِدًا لَمْ يَرِحْ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ، وَإِنْ رِيحَهَا تَوَجَدَ مِنْ مَسِيرَةِ أَرْبَعِينَ عَامًا»<sup>(١)</sup>.

والشاهد من هذا الحديث قوله ﷺ: «مبتغ في الإسلام سنّة جاهلية»، فدّل على أننا ممنوعون من كلّ ما يمتّ إلى الجاهلية بصلة من الأقوال، والأفعال، والاعتقادات، وغير ذلك.

«أبغض الناس إلى الله ثلاثة...» أي: إنّ أعظم الناس جرماً هم هؤلاء الثلاثة: الذي يُحبي سنّة جاهلية في الإسلام، والذي يُلحد في الحرم، والذي يقتل نفساً محرّمة بغير حق، ولا شك أنّ قتل النفس بغير حق من أكبر الكبائر بعد الشرك، فالله - جلّ وعلا - يقول: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ [الإسراء: ٣٣]. فالله حرّمها بالإسلام، أو حرّمها بالعهد. ثم من المعلوم أن المعصية في المكان المحرّم أعظم من المعصية في أي مكان آخر؛ لأنه يجتمع في ذلك حرمتان: حرمة فعل المعصية، وحرمة انتهاك الحرم، فالذي يفعل هذه الجريمة يكون إثمه أشدّ.

وقوله: «فلهذا والله أعلم ذكر ﷺ الإلحاد في الحرم، وابتغاء سنة الجاهلية»، أي: أنّ هاتين الخصلتين من أشدّ المحرّمات، فهذا دليل على شناعة إحياء أمور الجاهلية، وأنها قرينة الإلحاد في الحرم، مع ما في الإلحاد في الحرم من الغلظة وشدة الإثم.

(١) أخرجه البخاري (٣١٦٦) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.

.....

ومعنى «مبتغ في الإسلام سنة جاهلية» أي: من أراد أن يحبي شيئاً من أمور الجاهلية عند المسلمين، فإنه من أشدّ الناس إثماً عند الله - سبحانه وتعالى - وسواء دعا إليها أو فعلها بدون دعوة، فالواجب على المسلمين ترك أمور الجاهلية، وما كانت عليه من العادات الباطلة والسنن الضالّة، لأنّ الله أغنانا بالإسلام عن أمور الجاهلية، ومثله من يحبي آثار الجاهلية وينقّب عنها ويهيئها للزوّار والسياح ويفتخر بها، كما تفعله بعض الجهات اليوم.

والسُّنة الجاهلية: كُلُّ عادةٍ كانوا عليها، فإن السُّنة: هي العادة، وهي الطريق التي تتكرّر، لتتّسع لأنواع من الناس مما يعدّونه عبادةً أو لا يعدّونه عبادة.

قال تعالى: ﴿قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [آل عمران: ١٣٧]، وقال ﷺ: «لَتَتَّبِعَنَّ سُنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ»<sup>(١)</sup> والاتباع: هو الاقتفاء والاستنان، فمن عمل بشيء من سننهم، فقد اتّبع سنّة جاهلية. وهذا نصٌّ عامٌ يوجب تحريم متابعة كل شيء من سنن الجاهلية، في أعيادهم وغير أعيادهم. [٢٠٠]

[٢٠٠] «والسُّنة الجاهلية كل عادة كانوا عليها...» المراد بالسُّنة الجاهلية: ما كان عليه أهل الجاهلية من العادات والتقاليد، سواء الأقوال أو الأفعال، وسواء اعتبروه عبادة أو عادة، فإننا ممنوعون من تتبّعه وبعثه والتشبه بهم بهذا كله، لأنّ هذا يعلّق القلوب بأهل الجاهلية، وربما يفتح الباب لتغيير أحكام الإسلام، وإحلال أمور الجاهلية مكانها، ولهذا قال أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ؓ: تُنْقَضُ عُرى الإسلام عروة عروة، إذا نشأ في الإسلام من لا يعرف الجاهلية.

فالناس يحنّون مع الجهل وطول الزمان إلى أمور الجاهلية، ولذلك تجدهم الآن يحنّون إلى إحياء الآثار والتراث الماضي وما أشبه ذلك، وهذا ليس عبثاً، وإنما هذا بدافع من الشيطان، ومن دعاة الضلال، فإنهم إذا أحيوا آثار الجاهلية وأمكنة الجاهلية،

فإن هذا يجرّ إلى إحياء سنن الجاهلية، فينبغي سدّ هذا الباب نهائياً، وأن نعرف خطط الأعداء الذين يتربّصون بالمسلمين الدوائر، فهم يأتونهم من هذه النواحي، وهناك منظمة عالمية تقوم على إحياء هذه الأشياء لاتباعه، وذلك سبب لتعلق القلوب بأهل الجاهلية،

وقد قال ﷺ: «لتتبعن سنن من كان قبلكم...».

وأما قوله تعالى: ﴿فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكْذِبِينَ﴾ فال المطلوب السير في الأرض للنظر في آثار الدمار الذي حصل للكفار بسبب كفرهم، وذلك من أجل الاتعاظ والابتعاد عن الأعمال التي كانت السبب فيما أصابهم، فالنظر في آثار الكفار من أجل الاعتبار والاتعاظ مطلوب، قال الله سبحانه: ﴿فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكْذِبِينَ﴾ [النحل: ٣٦]، وقال سبحانه: ﴿فَإِنَّكَ مَسْكُونُهُمْ لَمْ تُشْكَنْ مِنْ بَعْدِهِمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [القصص: ٥٨]، ولهذا لما خرج الصحابة رضي الله عنهم إلى غزوة تبوك ومروا بديار ثمود، قال النبي ﷺ لهم: «لا تدخلوا على هؤلاء المعذنين إلا أن تكونوا باكين، فإن لم تكونوا باكين فلا تدخلوا عليهم لا يُصيّبكم مثل ما أصابهم»<sup>(١)</sup> فالنظر في هذه الآثار من باب الاعتبار والاتعاظ والتذكير، أما النظر من باب الإعجاب، والنظر إلى أن هذه الآثار حضارة، وتاريخ وتعظيم، فهذا من أمور الجاهلية.

(١) أخرجه البخاري (٤٣٣)، ومسلم (٢٩٨٠) من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.



فقوله ﷺ: «لتتبعن سنن من كان قبلكم» هذا من باب التحذير، فهو إخبارٌ معناه التحذير والنهي عن اتباع سنن الجاهلية، ومن ذلك: سنة الأعياد، فما اعتاد أهل الجاهلية أن يجعلوه عيداً مكانياً أو زمانياً، فإننا منهيون عنه، ولهذا لما جاء رجلٌ إلى النبي ﷺ يستفتيه وقال: إني نذرتُ أنْ أُنْحَرَ إبلاً ببؤانة - اسم موضع - فقال له النبي ﷺ: «هل كان فيها وثنٌ منْ أوثانِ الجاهلية يُعبد؟» يعني: هل كان فيها في الزمان الماضي وثنٌ؟ قالوا: لا. قال: «هل فيها عيدٌ منْ أعيادهم؟» قالوا: لا. قال: «أوفِ بَنَذْرِكَ»<sup>(١)</sup>. فدلَّ على أنَّ أعياد الجاهلية لا يجوز إحياؤها، أو تتبعها، وإنما تترك تدرس وتذهب. والرسول ﷺ منع من الذبح فيها حتى لو لم يقصد هذا الشيء، ولو كان الذابح يذبح لله، لكن إذا ذبح في مكانٍ كانت الجاهلية تعظمه وتذبح فيه، فإنَّ هذا ذريعة لإحيائها وذريعة للتشبه بهم، ودين الإسلام إنما جاء بسد الذرائع التي تُفضي إلى الشرك والبدع.

ولفظ «الجاهلية» قد يكون اسماً للحال - وهو الغالب في الكتاب والسنة - وقد يكون اسماً لذي الحال، فمن الأول: قول النبي ﷺ لأبي ذرٍّ: «إِنَّكَ امرؤٌ فيك جاهليّة»<sup>(١)</sup> وقول عمر: إني نذرتُ في الجاهلية أن أعتكف ليلة، وقول عائشة: كان النِّكاحُ في الجاهلية على أربعة أنحاء<sup>(٢)</sup>، وقولهم: يا رسول الله كنا في جاهليّةٍ وشرٍّ، أي: في حال جاهلية، أو طريقة جاهلية، أو عادة جاهلية، ونحو ذلك.

فإنَّ الجاهلية - وإن كانت في الأصل صفة - لكنه غلب عليه الاستعمال حتى صار اسماً، ومعناه قريب من المصدر، وأما الثاني: فتقول: طائفة جاهلية، وشاعر جاهلي، وذلك نسبة إلى الجهل الذي هو عدم العلم أو عدم اتباع العلم، فإن من لم يعلم الحق، فهو جاهلٌ جهلاً بسيطاً، فإن اعتقد خلافه فهو جاهلٌ جهلاً مركّباً.

فإن قال خلاف الحق عالماً بالحق أو غير عالم، فهو جاهلٌ أيضاً. كما قال تعالى: ﴿وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَمًا﴾ [الفرقان: ٦٣]. وقال النبي ﷺ: «إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ صَائِماً فَلَا يَرُفْثُ وَلَا يَجْهَلُ»<sup>(٣)</sup>.

(١) أخرجه البخاري (٣٠)، ومسلم (١٦٦١) من حديث أبي ذرٍّ ؓ.

(٢) أخرجه البخاري (٥١٢٧) من حديث عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها.

(٣) أخرجه البخاري (١٩٠٤)، ومسلم (١١٥١)، وأبو داود (٢٣٦٣) واللفظ له، جميعهم من

حديث أبي هريرة ؓ.

ومن هذا قول بعض الشعراء:

ألا لا يجهلن أحدٌ علينا      فنجهل فوق جهل الجاهلينا

وهذا كثير. [٢٠١]

[٢٠١] قوله: «ولفظ الجاهلية قد يكون اسماً للحال...» الجاهلية: ما كان عليه الناس قبل البعثة، لا سبياً العرب والأمميين، فإنهم لم يكونوا على شيء أصلاً، بل كانوا على عاداتٍ وتقاليد ابتدعوها، وعلى كفر وشركٍ بالله عزَّ وجلَّ، فلما جاء الإسلام أزال كل ما كان من أمور الجاهلية، والجاهلية قد تكون صفة، وقد تكون مكان أو حال من الأحوال، فالجاهلية تنوع، فمن الأول قوله ﷺ لأبي ذرٍّ: «إنك امرؤٌ فيك جاهلية» يعني: فيك خصلة من خصال الجاهلية، وهي: الطعن في النسب.

ومن الثاني: الحال، وهو: ما كان من أحوال الجاهلية سواءً في عباداتهم أو عاداتهم الخاصة بهم، أو نحو ذلك.

ومن الأمثلة على هذا قولك: شاعر جاهلي، والشاعر الجاهلي هو الذي كان قبل الإسلام، مثل امرؤ القيس، والنابغة الذبياني، والأعشى ميمون بن قيس، وغيرهم من شعراء الجاهلية، فإذا قيل: شاعر جاهلي، فهو الذي عاش في فترة الجاهلية، ولم يدرك الإسلام، أو أدرك الإسلام ولكنه لم يُسلم.

وقوله: «وذلك نسبة إلى الجهل وهو عدم العلم...» يعني: أن كلمة الجاهلية مأخوذة من الجهل، وهو: عدم العلم، لأنهم كانوا قبل بعثة النبي ﷺ في ضلال مبين كما أخبر الله - عزَّ وجلَّ - عنهم فهم على جهل، وليسوا على علم لا سبياً علم من كتاب، بل كانوا في

جاهلية منقطعة عن الرسالات، والجهل على قسمين: جهل بسيط، و جهل مركب. أما الجهل البسيط: فهو عدم العلم مع اعترافه بذلك، وهذا أقرب إلى قبول الحق، كأن يرتكب إنسان خطأ لعدم معرفته الحق، فإذا بُيّن له الحق قبله.

وأما الجهل المركب: فصاحبه جاهل ويجهل أنه جاهل.

أما إذا قال بخلاف الحق، فهو جاهل سواء كان جهله جهلاً بسيطاً أو مركباً، لكن الجهل المركب أشد من الجهل البسيط، لأن الجاهل البسيط يقبل التوجيه، وأما الجاهل المركب فلا يقبل التوجيه لأنه يرى أنه عالم.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَمًا﴾ يعني: أن من صفات عباد الرحمن أنهم إذا خاطبهم الجاهلون - والمراد بالجهل هنا: عدم الحلم - قالوا - أي: عباد الرحمن -: سلاماً، أي: لا يردون عليهم بالمثل، ليسلموا من شرهم.

ومنه قوله ﷺ: «إذا كان أحدكم صائماً فلا يرفث ولا يفسق ولا يجهل...» فقوله: «ولا يجهل» يعني: لا يأتي بشيء من الجهل الذي هو خلاف الحلم، كالشتم والسب والغيبة والنميمة وغير ذلك.

وكذلك من عمل بخلاف الحق: فهو جاهل، وإن علم أنه مخالف للحق، كما قال سبحانه: ﴿ إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهْلَةٍ ﴾ [النساء: ١٧] قال أصحاب محمد ﷺ: كل من عمل سوءاً فهو جاهل.

وسبب ذلك: أن العلم الحقيقي الراسخ في القلب يمتنع أن يصدر معه ما يخالفه من قول أو فعل. فمتى صدر خلافه فلا بد من غفلة القلب عنه، أو ضعف القلب عن مقاومة ما يعارضه. وتلك أحوال تناقض حقيقة العلم، فيصير جهلاً بهذا الاعتبار.

ومن هنا تعرف دخول الأعمال في مسمى الإيمان حقيقة لا مجازاً، وإن لم يكن كل من ترك شيئاً من الأعمال كافراً، أو خارجاً عن أصل مسمى الإيمان. وكذلك اسم «العقل» ونحو ذلك من الأسماء.

ولهذا يسمي الله تعالى أصحاب هذه الأحوال «موتى» و«عمياً» و«صماً» و«بكمياً» و«ضالّين» و«جاهلين»، ويصفهم بأنهم «لا يعقلون» و«لا يسمعون».

ويصف المؤمنين بـ«أولي الألباب» و«أولي النهى» و«أنهم مهتدون» و«أن لهم نوراً» و«أنهم يسمعون، ويعقلون».

فإذا تبين ذلك: فالناس قبل مبعث الرسول ﷺ كانوا في حال جاهلية منسوبة إلى الجهل، فإن ما كانوا عليه من الأقوال والأعمال إنما أحدثه لهم جهال، وإنما يفعله جاهل، وكذلك كل ما يخالف ما جاء به المرسلون: من

يهودية، ونصرانية، فهي جاهلية، وتلك كانت الجاهلية العامة.

فأما بعدما بعث الله الرسول ﷺ، فالجاهلية المطلقة: قد تكون في مصر، دون مصر، كما هي في دار الكفار، وقد تكون في شخص دون شخص، كالرجل قبل أن يسلم، فإنه يكون في جاهلية، وإن كان في دار الإسلام.

فأما في زمان مطلق: فلا جاهلية بعد مبعث محمد ﷺ، فإنه لا تزال من أمته طائفة ظاهرين على الحق إلى قيام الساعة.

والجاهلية المقيّدة قد تقوم في بعض ديار المسلمين، وفي كثير من المسلمين، كما قال ﷺ: «أربع في أمتي من أمر الجاهلية»<sup>(١)</sup>، وقال لأبي ذر: «إنك امرؤ فيك جاهليّة» ونحو ذلك. [٢٠٢]

[٢٠٢] مفاد ذلك أنّ من الطوائف التي نهى رسول الله ﷺ المسلمين عن التشبه بها أهل الجاهلية، ويُراد بالجاهلية: ما قبل الإسلام، أي: قبل بعثة محمد ﷺ، فإن الناس كانوا في جاهلية جهلاء، وضلالة عمياء لبعد الفترة بين محمد ﷺ وآخر أنبياء بني إسرائيل عيسى عليه الصلاة والسلام، فقد بُعث ﷺ على فترة من الرسل، أي: في وقت انقطعت فيه آثار الرسالات، وغيّرت بقايا الأديان الصحيحة، وسادت الوثنيّات، وصار الناس في جاهلية عامّة؛ لأنّ العالم لا يصح أن يعيش بدون الرسالات، فإنّ فقدان الرسالات يعني تسلط شياطين الإنس والجن، فلذلك رحم الله البشرية، فبعث محمداً ﷺ ليخرج الناس من الظلمات إلى النور، وينقذهم من الجاهلية.

والجاهلية على قسمين: جاهلية عامة، وهي: ما كان عليه أهل الجاهلية في جميع أمورهم، وهذه انتهت - والله الحمد - بظهور الإسلام وبعثة الرسول ﷺ، فبعثته ﷺ انتهت الجاهلية العامة، وجاء العلم والنور والهداية، وسيبقى الأمر كذلك إلى يوم القيامة، كما قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَىٰ الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾ [التوبة: ٣٣]، ولكن قد تبقى أنواع من الجاهلية في بعض المسلمين، أو في بعض البلاد، وهي جاهلية جزئية وليست جاهلية عامة، فلا يجوز أن يقال: الناس اليوم في جاهلية أو هم في جاهلية أسوأ من الجاهلية الأولى، لأن هذا معناه: أن الإسلام لا وجود له، فالأصل أن لا يعمم الأمر، وإنما يقال: إنَّ في بعض الناس جاهلية، أو البلاد الفلانية فيهم شيء من الجاهلية، وهذا كقوله ﷺ: «أربعٌ في أمتي من أمور الجاهلية لا يتركون: الفخر في الأحساب، والاستسقاء بالنجوم، والنياحة»<sup>(١)</sup>.

(١) أخرجه مسلم (٩٣٤) من حديث أبي مالك الأشعري ؓ.

فقوله في هذا الحديث: «ومبتغ في الإسلام سنّة جاهلية» يندرج فيه كل جاهلية: مطلقة أو مقيدة، يهودية، أو نصرانية، أو مجوسية، أو صابئة، أو وثنية، أو شركية من ذلك، أو بعضه، أو متزعة من بعض هذه الملل الجاهلية، فإنها جميعها: مبتدعها ومنسوخها صارت جاهلية بمبعث محمد ﷺ، وإن كان لفظ «الجاهلية» لا يُقال غالباً إلا على حال العرب التي كانوا عليها، فإنّ المعنى واحد. [٢٠٣]

[٢٠٣] يعني: أنّ من جملة الأمور التي لا يجوز إحياؤها، ولا الرجوع إليها: سنّة الجاهلية، فالذين يريدون العود إلى أمور الجاهلية ويفتخرون بذلك، ويقولون عنها: إنها تراث وحضارة، هؤلاء يدخلون في هذا الحديث، فالواجب ترك الجاهلية وتناسيها، والاعتزاز بالإسلام، وبما جاء به، والجاهلية لفظ يشمل كل جاهلية، سواء كانت جاهلية الأميين، أو جاهلية الأعاجم، أو جاهلية أهل الكتاب، فالمراد بالجاهلية: أهل الفترة ما بين عيسى ومحمد عليهما الصلاة والسلام.



وفي «الصحيحين»<sup>(١)</sup> عن نافع، عن ابن عمر: أَنَّ النَّاسَ نَزَلُوا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْحِجْرِ أَرْضَ ثُمُودَ فَاسْتَقَوْا مِنْ آبَارِهَا وَعَجَنُوا بِهِ الْعَجِينَ، فَأَمَرَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُهْرِيقُوا مَا اسْتَقَوْا، وَيَعْلِفُوا الْإِبِلَ الْعَجِينَ، وَأَمَرَهُمْ أَنْ يَسْتَقُوا مِنَ الْبئرِ الَّتِي كَانَتْ تَرُدُّهَا النَّاقَةُ.

ورواه البخاري<sup>(٢)</sup> من حديث عبد الله بن دينار، عن ابن عمر: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا نَزَلَ الْحِجَرَ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ، أَمَرَهُمْ أَنْ لَا يَشْرَبُوا مِنْ بئَارِهَا، وَلَا يَسْتَقُوا مِنْهَا، فَقَالُوا: قَدْ عَجَنَّا فِيهَا وَاسْتَقَيْنَا، فَأَمَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَطْرَحُوا ذَلِكَ الْعَجِينَ، وَيَهْرِيقُوا ذَلِكَ الْمَاءَ.

وفي حديث جابر في «الصحيحين»<sup>(٣)</sup> أيضاً عن النبي ﷺ أنه قال لما مرَّ بالحجر: «لَا تَدْخُلُوا عَلَى هَؤُلَاءِ الْمُعَذِّبِينَ، إِلَّا أَنْ تَكُونُوا بَاكِينَ، فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا بَاكِينَ، فَلَا تَدْخُلُوا عَلَيْهِمْ، أَنْ يَصِيبُكُمْ مَا أَصَابَهُمْ».

فنهى رسول الله ﷺ عن الدخول إلى أماكن المعذِّبين إلا مع البكاء، خشية أن يصيب الداخل ما أصابهم.

ونهى عن الانتفاع بمياههم، حتى أمرهم - مع حاجتهم في تلك الغزوة وهي غزوة العُسرة، وهي أشد غزوة كانت على المسلمين - أن

(١) أخرجه البخاري (٣٣٧٩)، ومسلم (٢٩٨١).

(٢) في «صحيحه» برقم (٣٣٧٨)، ومسلم (٢٩٨١/٤٠).

(٣) البخاري (٤٣٣)، ومسلم (٣٨٠/٢٩٨٠) من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

يعلفوا النواضح بعجين مائهم. [٢٠٤]

[٢٠٤] فعل النبي ﷺ في أرض ثمود دليل على تجنب فعل الجاهلية وآثارها في كل مكان، ولم يرخص لهم إلا في بئر الناقة التي تردّها الناقة، لأنها ليست من آثار الجاهلية، وليست من آبار ثمود.

فلا يجوز السفر لأجل النظر والنزعة في آثار ثمود، لأنّ هذا فيه تعظيم لتلك الآثار لكن إذا مرّ الإنسان بها في طريقه ولم يقصدها، فلا بأس أن ينظر فيها للاعتبار، قال ﷺ: «لا تدخلوا على هؤلاء القوم المعذّبين إلا أن تكونوا باكين، فإن لم تكونوا باكين فلا تدخلوا عليهم أن يُصيبكم مثل ما أصابهم»<sup>(١)</sup>، أما أن ينظر فيها من أجل أنها آثار حضارة، والتفاخر بها فهذا أمر لا يجوز، ولا يجوز أن تُطوّر ويُعتنى بها، وأن تُجعل مزاراً للسياح، لأنّ هذا من تعظيم أمور الجاهلية ونحن منهيون عن ذلك.

وأما الرواية الأخرى رواية البخاري من حديث عبد الله بن دينار ففيها أنه أمرهم أن يطرحوا العجين، وفي الأولى أمرهم أن يعلفوا الإبل، ولا تعارض بين الروایتين، فلربما طرحوا بعضه وعلفوا الآخر، والشاهد أنهم لم يستعملوه من عند أنفسهم.

قوله: «لا تدخلوا على هؤلاء المعذّبين...» وهذا من أوضح الأدلة على أنهم مقبورون في هذه البيوت والمساكن، وأنهم يُعذّبون فيها، فدلّ هذا الحديث على أنه لا يجوز الذهاب إليها من أجل الإعجاب والافتخار بها، وإنما يدخلها من مرّ بها من أجل الاعتبار والاتعاظ، لأنه إذا دخلها معجباً بها وفرحاً بها كان عليه أهلها من الحضارة

(١) سلف تحريجه قريباً.

.....

والتقدم كما يقولون، فربما أنه يصيبه ما أصابهم، إمّا في جسمه، وإما في قلبه - والعياذُ بالله - فالإعجاب بالكفار وما هم عليه من حضارة فيه خطر عظيم على المسلم أن يُصاب في دينه وقلبه بالزيغ والضلال. ولا يجوز أن تُتخذ موردًا ماليًا مما يجبي من الزّوار من رسوم لأنّ هذا مورد حرام.

وكذلك أيضاً روي عنه عليه السلام أنه نهى عن الصلاة في أماكن العذاب، فروى أبو داود عن سليمان بن داود، أخبرنا ابن وهب، حدثنا ابن لهيعة ويحيى بن أزهر، عن عمار بن سعد المرادي، عن أبي صالح الغفاري: أن علياً عليه السلام مرّ ببابل وهو يسير، فجاءه المؤذن يؤذنه بصلاة العصر، فلما برز منها أمر المؤذن، فأقام الصلاة، فلما فرغ قال: إن حبيبي النبي عليه السلام نهاني أن أصلي في المقبرة، ونهاني أن أصلي في أرض بابل، فإنها ملعونة<sup>(١)</sup>.

ورواه أيضاً<sup>(٢)</sup> عن أحمد بن صالح: حدثنا ابن وهب أيضاً، أخبرني يحيى بن أزهر وابن لهيعة، عن الحجاج بن شداد، عن أبي صالح الغفاري، عن علي عليه السلام بمعناه، ولفظه: «فلما خرج منها» مكان: «برز».

وقد روى الإمام أحمد في رواية ابنه عبد الله بإسناد أصح من هذا، عن علي عليه السلام نحواً من هذا: أنه كره الصلاة بأرض بابل، وأرض الخسف، أو نحو ذلك.

وكره الإمام أحمد الصلاة في هذه الأماكن اتباعاً لعلي عليه السلام.

وقوله: نهاني أن أصلي في أرض بابل، فإنها ملعونة، يقتضي أن لا يصلي في أرض ملعونة. [٢٠٥٢]

[٢٠٥] قوله: «روي عنه عليه السلام أنه نهى عن الصلاة في أماكن العذاب...» هذا الحديث

(١) في «سننه» برقم (٤٩٠).

(٢) في «سننه» (٤٩١).

يدلّ أن المعاصي والكفر يؤثران في الأرض وفي التربة، وأنّ على المسلم أن يتجنّب مواطن الكفار ومساكنهم لئلا يصيبه ما أصابهم، وأن لا يؤدي الصلاة في أرضهم التي كانوا يسكنونها، لأنها بلادٌ حلّ بها العذاب واللعنة، أي: معلونٌ أهلها، واللعنة تؤثر حتى في الجهادات، ففيه دليل على أنّ على المسلم أن يتجنّب مواطن الجاهلية، وكذا الصلاة عند القبور، لأنّ في ذلك وسيلة إلى الشرك، وإن كان المصلي يقصد بذلك وجه الله - عزّ وجلّ - فالنهي واضح لا لبس فيه.

وقد ذكر النبي ﷺ أرض بابل أنها ملعونة، وبابل: مدينة: تقع في شمال العراق، وكانت مسكناً للنمرود والكنعانيين الذين بُعث إليهم الخليل إبراهيم عليه الصلاة والسلام، وقد ذكر الله قصته في القرآن.

وهذا فيه دليلٌ على أنّ الواجب على المسلم تجنّب مواطن الكفار مهما أمكن ولا سيّما المواطن التي نزل فيها العذاب - والعياذ بالله - فإذا كان الواجب على المسلم تجنّب مواطنهم لأنها مواطن عذاب، فكيف بالذي يتشبه بهم في أفعالهم وأقوالهم ولباسهم، وعاداتهم وتقاليدهم، لا شك أنّ ذلك أعظم.

وقوله: «وكره الإمام أحمد الصلاة في هذه الأمكنة...» مقتدياً بأمر المؤمنين علي ابن أبي طالب رضي الله عنه الذي روى عن النبي ﷺ تجنّب هذه المواطن.

وقوله: «نهاني أن أصلي في أرض بابل فإنها ملعونة...» هذا تعليلٌ عام ينسحب على كل أرضٍ أو بقعة نزلت فيها اللعنة، فإنها تجنّب ولا يُصلى فيها.

والحديث المشهور في الحِجْر يوافق هذا، فإنه إذا كان قد نهى عن الدخول إلى أرض العذاب، دخل في ذلك الصلاة وغيرها من باب أولى، ويوافق ذلك قوله سبحانه عن مسجد الضرار: ﴿لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا﴾ [التوبة: ١٠٨] فإنه كان من أمكنة العذاب. [٢٠٦]

[٢٠٦] يعني: ما جاء من النهي عن الصلاة في أرض بابل يوافق النهي عن دخول أرض الحِجْر - وهي ديار ثمود - صحيح أنه لم يَنْهَ عن الصلاة فيها، لكن النهي عن الدخول يشمل النهي عن الصلاة فيها من باب أولى، فإذا دخلها ليصلي فيها فإنه يكون أشدَّ إثماً من مجرد الدخول.

وقوله: «ويوافق قوله سبحانه عن مسجد الضرار..» لأنَّ هذا المسجد إنما أقيم لمعصية الله ولضارة أهل مسجد قباء، فأمر النبي ﷺ بعدم الصلاة فيه، وهذا يوافق علّة عدم الصلاة في أرض بابل والحِجْر، وهذا شاهد واضح في أنّ آثار وأراضي الكفر الخاصة بهم لا يُصَلَّى فيها.

وقصّة مسجد الضّرار: أنّ جماعة من المنافقين بقيادة أبي عامر الفاسق الذي اغتاز من بعثة النبي ﷺ، فعاداه وسبّه ثم ذهب إلى الشام ليؤلّب عليه، ثم كتب لأصحابه المنافقين في المدينة أن يبنوا له بناءً ومكاناً للاجتماع فيه من أجل التشاور والتخطيط ضدّ النبي ﷺ، وليجعلوه مركزاً لهم ينطلقون منه ويكيدون للإسلام والمسلمين، ولكنهم أظهروا خلاف ما يبتنون فسّموه مسجداً، وقالوا: إنما أقمناه من أجل أن يصلي فيه الضّعيف والعاجز ويصلي فيه في الليلة الشّاتية والمطيرة، فكان لهم قصدان في بنائه الأول: أن يصرفوا الناس عن مسجد قباء، ويحوّلوه إلى هذا

.....

المكان، الثاني: أن يجعلوه مركزاً للتخطيط والكيد ضد المسلمين. وطلبوا من النبي ﷺ أن يصلي فيه إقراراً له، وصادف أن النبي ﷺ كان على أهبة السفر لتبوك فوعدهم أن يصلي فيه إذا رجع.

ثم إن الله الذي لا تخفى عليه خافية علم مقصدهم وسوء طويتهم، فنهى نبيه ﷺ أن يصلي فيه، لأنهم ما قصدوا محبة الرسول ولا محبة صلاته فيه، وإنما قصدوا الخداع والمكر، وأن يقوموا بعمل دعاية لهذا المبنى الخبيث، والنبي ﷺ لا يعلم الغيب فوعدهم أن يصلي فيه، إذا رجع من تبوك، ثم إنه رجع منصوراً مؤيداً وسالماً هو وأصحابه، فلما أقبلوا على المدينة، نزل الوحي على رسول الله ﷺ بقوله تعالى في وصف أصحاب هذا المسجد: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا ضِرَارًا وَكُفْرًا وَتَفْرِيقًا بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَإِرْصَادًا لِمَنْ حَارَبَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ مِنْ قَبْلُ وَلَيَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَىٰ﴾ [التوبة: ١٠٧]، والمقصود بذلك هو أبو عامر الفاسق وأتباعه، والمسجد هو مسجد الضرار، وهم يحلفون أن قصدهم من بناء هذا المسجد الحسنى، والله سبحانه يعلم كذبهم ﴿وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾، ثم قال لنبيه ﷺ: ﴿لَا نَقُفُ فِيهِ أَبَدًا لِمَسْجِدٍ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَّخِذُوا لِلَّهِ الْمَطْهَرِينَ﴾ (١٠٨) أَفَمَنْ أُسِّسَ بُنْيَانُهُ عَلَى تَقْوَىٰ مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٍ خَيْرٌ أَمْ مَنْ أُسِّسَ بُنْيَانُهُ عَلَى شَفَا جُرُفٍ هَارٍ فَاتَّخَذَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ (١٠٩) لَا يَزَالُ بُنْيَانُهُمُ الَّذِي بَنَوْا رِيبَةً فِي قُلُوبِهِمْ إِلَّا أَنْ تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة: ١٠٨-١١٠]، ففضحهم الله وهتك أستارهم.

.....

والمقصود من هذا أن الله نهى نبيه ﷺ عن الصلاة في هذا الموطن الذي أقيم من أجل معصية الله، فدلّ على أنه لا تجوز الصلاة في مواطن الكُفر، وأنّ نيّات أصحابها الخبيثة تؤثر حتى في المباني والبقاع، لأجل ذلك نهى الله نبيه ﷺ أن يصلّي فيه، بل إنّ النبيّ ﷺ أرسل من يهدم هذا المسجد ويمحرقه، وهذه هي نتيجة الكذب والخداع والخيانة والنفاق والعياذ بالله.



قال سبحانه وتعالى: ﴿أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى تَقْوَىٰ مِنْ اللَّهِ وَرِضْوَانٍ خَيْرٌ أَمْ مَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَىٰ شَفَا جُرْفٍ هَارٍ فَأَنْهَارُ بِهِ فِي نَارٍ جَهَنَّمَ﴾  
[التوبة: ١٠٩]. وقد روي أنه لما هُدم خرج منه دخان. [٢٠٧]

[٢٠٧] هذا بيان لنية وقصد الفريقين: فأصحاب مسجد قُباء، أسسوا مسجدهم على التَّقْوَى، وأما أصحاب مسجد الضُّرار، فأسسوه على نية خبيثة كجُرْفٍ هارٍ فانهار بهم في النار، فانظر كيف أن النية الطيبة لها تأثير في الصلاح والصلاة فيها والخير، بل حتى في الأراضي والمزارع، ونية السُّوء تؤثر في الأراضي بمنع الصلاة فيها وبالقحط وغور المياه، وُبُس الأشجار، ونقص الثمار وغير ذلك، قال تعالى: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الروم: ٤١].

وهذا كما أنه ندب إلى الصَّلَاة في أمكنة الرَّحمة، كالمساجد الثلاثة، ومسجد قُباء، فكَذلك نهى عن الصَّلَاة في أماكن العذاب. فأما أماكن الكُفر والمعاصي التي لم يكن فيها عذاب إذا جُعِلت مكاناً للإيمان والطاعة، فهذا حَسَن. كما أمر النبي ﷺ أهل الطائف أن يجعلوا المسجد مكان طواغيتهم، وأمر أهل اليمامة أن يتخذوا المسجد مكان بيعة كانت عندهم، وكان موضع مسجده ﷺ مقبرةً للمشرِكين، فجعله ﷺ مسجداً بعد نبش القبور. [٢٠٨]

[٢٠٨] قوله: «وهذا كما ندب إلى الصَّلَاة في أمكنة الرحمة كالمساجد الثلاثة...» المقصود أن الله أمر بالصَّلَاة في مواطن الرحمة، والمساجد المؤسَّسة على النِّية الصَّالحة، فأمر بالصَّلَاة في المساجد الثلاثة: المسجد الحرام، وقد أسَّسه إبراهيم الخليل عليه الصَّلَاة والسَّلام، والمسجد النَّبوي، وقد أسَّسه مُحَمَّدٌ ﷺ، والمسجد الأقصى، وقد أسَّسه إسحاق ابن إبراهيم عليهما السَّلام، فهي مساجد الأنبياء، وبُنيت بنيات صالحة، وسبقت فيها العبادة، فالصَّلَاة فيها لها فضيلة، ولهذا قال ﷺ: «لا تُشَدُّ الرَّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ: المسجد الحَرَامِ، ومسجد الرَّسُولِ ﷺ، ومسجدِ الْأَقْصَى»<sup>(١)</sup>، وقال ﷺ: «صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيهِمَا سِوَاهُ، إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ»<sup>(٢)</sup>، فإن الصَّلَاةَ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ بِمِائَةِ أَلْفِ صَلَاةٍ وَفِي الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ بِأَلْفِ صَلَاةٍ، وَالصَّلَاةَ فِي الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى بِخَمْسِ مِائَةِ صَلَاةٍ، وَكَذَلِكَ فِي مَسْجِدِ قُبَاءَ، فَإِنَّ اللَّهَ سَبَّحَانَهُ وَتَعَالَى قَالَ

(١) أخرجه البخاري (١١٨٩)، ومسلم (١٣٩٧) من حديث أبي هريرة ؓ.

(٢) أخرجه البخاري (١١٩٠)، ومسلم (١٣٩٤) من حديث أبي هريرة ؓ.

لنبيه ﷺ: ﴿لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ﴾ فكان ﷺ يخرج إليه كل سبب ماشياً وراكباً، يصلي فيه، فيُسَنُّ لمن كان في المدينة سواء كان من أهلها أو قادماً إليها أن يذهب إلى مسجد قباء ويصلي فيه.

وقوله: «فأما أماكن الكفر والمعاصي التي لم يكن فيها عذاب...» المقصود من هذا التفصيل أن لا يتوهم أن كل بلاد الكفر لا يُصلى فيها، ولا تجوز زراعتها ولا استعمالها، فالأرض على ثلاثة أقسام: قسم أمر الله أن يُصلى فيه ويُتفَع به، وهي الأرض الطيبة المباركة التي لم يسبق أن كان فيها كفر وعذاب، وقسم نهى الله عن الصلاة أو الجلوس فيه، وهي الأرض التي نزل فيها عذاب ولعنة، كديار ثمود، ومسجد الضرار، والقسم الثالث أراضٍ حصل فيها كفر ولم يحصل فيها عذاب، فهذا القسم لا مانع من تحويله إلى مسجد مثل ما حوّل مكان اللات في الطائف والبيعة التي كانت في اليمامة إلى مساجد، ومثل مكان مسجده ﷺ، فإنه كان فيه قبور للمشركين فنُبِشت وبني مسجده ﷺ مكانها.

وقوله: «كما أمر النبي ﷺ أهل الطائف أن يجعلوا المسجد مكان طواغيتهم...» لأن هذا من تحويل مكان الكفر إلى مكان إيمان، كما حصل في مسجد الطائف، الذي يُسمّى مسجد العباس، أو مسجد ابن عباس، فإنه يُقال: أنه كان في موطن اللات، فأمر النبي ﷺ أن يُجعل مسجداً، فحوّل من كونه مكاناً للشرك إلى مكان للتوحيد والعبادة.

وكذلك أمر أهل اليمامة من بني حنيفة أن يجعلوا مكان البيعة - وهي مصلى اليهود التي يتعبدون فيها في الجاهلية - مسجداً.

في الأول، مسجد الطائف أخرجه أبو داود<sup>(١)</sup>، عن عثمان بن أبي العاص،  
 أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهُ أَنْ يَجْعَلَ مَسْجِدَ الطَّائِفِ حَيْثُ كَانَ طَوَّاعِيَّتُهُمْ، وَلَفْظُ  
 ابْنِ مَاجَهٍ<sup>(٢)</sup>: حَيْثُ كَانَ طَوَّاعِيَّتُهُمْ. [٢٠٩]

[٢٠٩] عثمان بن أبي العاص رضي الله عنه كان أميراً على الطائف في عهد النبي ﷺ، فأمره  
 النبي ﷺ أن يُحوِّل مكان الطَّاعِيَّة وهي اللَّات إلى مسجد.

(١) برقم (٤٥٠).

(٢) برقم (٧٤٣).

وفي بيعة أهل اليمامة، رواه النسائي<sup>(١)</sup> عن طلق بن علي، قال: خرجنا وفداً إلى النبي ﷺ، فبايعناه وصلينا معه وأخبرناه أن بأرضنا بيعة لنا، فاستوهبناه من فضل طهوره، فدعا بماء، فتوضأ وتمضمض، ثم صبه في إداوة، وأمرنا فقال: «اخرجوا، فإذا أتيتم أرضكم فاكسروا بيعتكم وانضحوا مكانها بهذا الماء واتخذوها مسجداً» الحديث، إلى أن قال: واتخذناها مسجداً، فناديناه فيه بالآذان. [٢١٠]

[٢١٠] كان باليمامة بيعة من ذلك، فالنبي ﷺ أمرهم أن يحولوها إلى مسجد، كما في نص هذا الحديث، وكونه ﷺ أعطاهم ماء وضوئه يدل على جواز التبرك بآثار النبي ﷺ المنفصلة عن جسمه، من عرق ووضوء وشعر، أما التبرك بغيره من الصالحين، فإن هذا لا يجوز، لأنه لا دليل عليه، ولأنه من الوسائل المفضية إلى الشرك، وكذلك التبرك بالبقاع والمباني، كل هذا لا يجوز، لأنه من وسائل الشرك.

وقد تلخص مما مر أن أماكن الكفار على نوعين: النوع الأول: ما نزل عليهم فيه عذاب، فهذا لا يصلى فيه ولا يتخذ مكان إقامة مثل ديار ثمود ومسجد الضرار، النوع الثاني: ما لم ينزل عليهم فيه عذاب مثل محل اللات في الطائف وبيعة أهل اليمامة، فهذه تحول إلى مساجد يعبد الله فيها وحده لا شريك له.

فإذا كانت الشريعة قد جاءت بالنهي عن مشاركة الكفار بالمكان الذي حلَّ بهم فيه العذاب، فكيف بمشاركتهم في الأعمال التي يعملونها واستحقوا بها العذاب؟

فإنَّه إذا قيل: هذا العمل الذي يعملونه لو تجرَّد عن مشابهتهم لم يكن محرَّماً، ونحن لا نقصد التَّشْبُهَ بهم فيه، فنفس الدخول إلى المكان ليس بمعصية لو تجرَّد عن كونه أثرهم، ونحن لا نقصد التَّشْبُهَ بهم، بل المشاركة في العمل أقرب إلى اقتضاء العذاب من الدُّخول إلى الدِّيار.

فإنَّ جميع ما يعملونه مما ليس من أعمال المسلمين السابقين: إمَّا كُفْر، وإمَّا معصية، وإمَّا شعار كُفْر، أو شعار معصية، وإمَّا مظنة للكُفْر والمعصية، وإمَّا أن يُخاف أن يجرَّ إلى المعصية، وما أحسب أن هذا ينزع في جميع هذا.

ولئن نازع فيه فلا يمكنه أن ينزع في أنَّ المخالفة فيه أقرب إلى المخالفة في الكُفْر والمعصية، وأنَّ حصول هذه المصلحة في الأعمال أقرب من حصولها في المكان.

ألا ترى أنَّ متابعة النبيين والصديقين والشهداء والصالحين في أعمالهم أنفع وأولى من متابعتهم في مساكنهم ورؤية آثارهم؟ [٢١١]

[٢١١] قوله: «فإذا كانت الشريعة قد جاءت بالنهي عن مشاركة الكفار بالمكان الذي حلَّ فيه العذاب...» أي: إذا كان قد نُهي عن الأمكنة التي حلَّ فيها العذاب بالكُفْر أن يُصلَّى فيها أو أن يُستراح فيها، فكيف بمشاركتهم في أعمالهم الكُفْرية، وتقاليدهم

الفاسدة؟ لا شك أنَّ هذا أعظم، وهذا فعل كثير من المسلمين اليوم الذين يتشبهون بالكفار ويقلّدونهم، كما قال ﷺ: «لَتَبْعُنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ شُبْرًا شَبْرًا، وذراعًا بذراعٍ، حتى لو دخلوا جُحَرَ ضَبٍّ تَبْعْتُمُوهُمْ»<sup>(١)</sup> وفي رواية: «حتى وإن كان منهم مَنْ أَتَى أُمُّهُ عَلَانِيَةً لَكَانَ فِي أُمَّتِي مَنْ يَصْنَعُ ذَلِكَ»<sup>(٢)</sup> وهذا مما يصنعه الشيطان بالمسلمين، أن يُغريهم بالتشبه بالكفار لأجل أن يحوّلهم من دينهم إلى دين الكفار شيئاً فشيئاً، ولهذا أمرنا ﷺ بمخالفتهم، ونهانا عن التشبه بهم قطعاً للصلة بيننا وبينهم في أمور الدين، وأمور العادات التي هي من خصائصهم.

وقوله: «فإنه إذا قيل: هذا العمل الذي يعملونه لو تجرّد عن مشابهتهم لم يكن محرّماً...» أي: أن قولهم: إننا لا نقصد التشبه بهم، هو من باب الاحتيال وحتى لو لم نقصد ذلك، فإن النبي ﷺ إذا نهى عن شيء فإنه يجب تجنبه دون أن يقال: نحن لا نقصد كذا وكذا، فالرسول ﷺ نهى عن التشبه بهم ولم يقيد ذلك بنية التشبه بهم، فإن فُتِحَ الباب فُتِحَ باب شرٍّ للناس، فإن طبيعة البشر أن يسارعوا إلى الشرّ أكثر من إسراعهم للخير، فهذا باب أقفله النبي ﷺ، فلا يجوز فُتْحُهُ.

وقوله: «فإنّ جميع ما يعملونه مما ليس من أعمال المسلمين السابقين: إما كفر، وإما معصية...» يعني: أن أعمال الكفار لا تخلو من أمرين: إمّا أن تكون كفرًا أو معصية،

(١) أخرجه البخاري (٧٣٢٠)، ومسلم (٢٦٦٩) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٢) أخرجه الترمذي (٢٦٤١) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.

وهذا لاشك في مخالفتهم فيه، وإمّا أن يكون ذلك شعار كُفر ومعصية، يعني: علامة على الكفر والمعصية وكلا الأمرين ممنوع.

وقوله: «ولئن نازع فيه، فلا يمكنه أن ينازع في أن المخالفة فيه أقرب إلى المخالفة في الكفر....» يعني: لا أحد ينازع في أنه تجب مخالفتهم في الكُفر والمعاصي، ومخالفتهم في شعاراتهم وعلاماتهم الخاصة، كشعارات دينهم كالصليب للنصارى، والنجمة لليهود، والشعارات الخاصة التي يتخذونها شعاراً للعبادة، لا أحد ينازع في تجنب هذا، لكن الذي يخفى على الناس هو أن هذا وسيلة إلى الكفر، وإلا لو علم أن هذا وسيلة إلى الكفر لتجنبها، فأكثر الناس يؤتى من جهله.

وقوله: «ألا ترى أن متابعة النبيين والصديقين والشهداء والصالحين في أعمالهم أنفع وأولى...» المقصود أن التشبه بالكفار في أعمالهم أشد من التشبه بهم في المواطن التي سكنوا فيها ونزل عليهم فيها العذاب، ثم ضرب لذلك مثلاً، فقال: التشبه بالأنبياء والمرسلين والصالحين في أعمالهم وعباداتهم أنفع للمسلم من التشبه بالكفار.



وأيضاً مما هو صريح في الدلالة ما رواه أبو داود في «سُننه»<sup>(١)</sup>: حَدَّثَنَا  
عِثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو النَّضْرِ - يعني: هاشم بن القاسم - حَدَّثَنَا  
عبد الرحمن بن ثابت، حَدَّثَنَا حَسَّانُ بْنُ عَطِيَّةَ، عن أبي مُنِيبٍ الجُرْشِيِّ،  
عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ  
فَهُوَ مِنْهُمْ»، وهذا إسناد جيد.

فإن ابن أبي شَيْبَةَ وأبا النضر وحسَّان بن عطية ثقات مشاهير أجلاء،  
من رجال «الصحيحين»، وهم أجلُّ من أن يُحتاج إلى أن يقال: هم من  
رجال «الصحيحين». وأمَّا عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان، فقال يحيى  
ابن مَعِين، وأبو زُرْعَةَ، وأحمد بن عبد الله العجلي: ليس به بأس، وقال  
عبد الرحمن ابن إبراهيم دُحَيْم: هو ثقة، وقال أبو حاتم: هو مستقيم  
الحديث.

وأمَّا أبو مُنِيب الجُرْشِيُّ، فقال فيه أحمد بن عبد الله العجلي: هو ثقة، وما  
علمتُ أحداً ذكره بسوء، وقد سمع منه حَسَّان بن عطية، وقد احتجَّ  
الإمام أحمد وغيره بهذا الحديث.

وهذا الحديث أقلُّ أحواله أنه يقتضي تحريم التشبُّه بهم، وإن كان  
ظاهره يقتضي كُفْر المتشبه بهم، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَاِنَّهُ﴾

مِنْهُمْ ﴿[المائدة: ٥١]. [٢١٢]

[٢١٢] قوله: «وأيضاً مما هو صريح الدلالة ما رواه أبو داود في سننه...» هذا الحديث أصل في تحريم التشبه بالكفار، فهو يدلُّ على أنَّ التشبه بهم في الظاهر يجعل الإنسان منهم ويورث محبتهم، وهذا يختلف باختلاف نوع التشبه، فقد يكون «منهم» بمعنى: أنه يكون كافراً وذلك إذا تشبه بهم في عبادة القبور، أو الاستغاثة بالأموات، أو الذبح لغير الله، لأنَّ هذا شرك، وقد يكون معنى «منهم» أن يكون مبتدعاً بفعله كالدعاء عند القبور، والصلاة عندها، أو الصلاة عند طلوع الشمس وعند غروبها، لأنَّ ذلك وسيلة إلى الشرك، وليس هو شركاً في ذاته، وقد يكون محرماً كالتشبه بهم في اللباس والمشي والكلام، لأنَّ فعل ذلك يدل على تعظيمهم، فإنَّه ما تشبه بهم إلاَّ لأنه يعظمهم، ولا يجوز تعظيم الكفار وقد أهانهم الله، والقاعدة الاجتماعية المعروفة أنَّ الأضعف يقلد الأقوى، وأنَّ التشبه بهم في الظاهر يدلُّ على محبتهم في الباطن، ولو كان يبغضهم في الباطن لما تشبه بهم في الظاهر. قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ يَتَوَلَّكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ﴾ [المائدة: ٥١] وتوليهم كفر.

فالتشبه بالكفار آفة خطيرة، وقد يجرُّ إلى المحذور، وإن لم يكن هو في نفسه محظوراً، فالمباح الذي يفضي إلى الحرام يحرم سداً للذريعة، والحاصل أنَّ التشبه بهم فيما هو من خصائصهم ممنوع، وهو يختلف من ناحية الحكم كما ذكرنا.

قوله: «وهذا الحديث أقل أحواله أنه يقتضي تحريم التشبه..» يعني: أنَّ هذا الحديث في أقل أحوال دلالاته يدلُّ على تحريم التشبه بهم، وإن كان ظاهره يقتضي كفر من تشبه بهم، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ يَتَوَلَّكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ﴾، وكما ذكرنا أنَّ التشبه بهم يختلف،

.....

فمنه ما هو كفر، ومنه ما هو بدعة، ومنه ما هو محرّم، ومنه ما هو وسيلة إلى هذه الأشياء،  
فينبغي الابتعاد عن جميع أنواع التشبه، فالله قد أكرمنا بهذا الدين، وأعزنا به، فلا نترك هذه  
العزة ونتشبه بمن أهانهم الله وأذلهم.

وهو نظير ما سنذكره عن عبد الله بن عمرو، أنه قال: من بنى بأرض  
المشركين، وصنع نيروزهم ومهرجانهم، وتشبه بهم حتى يموت، حُشِرَ  
معهم يوم القيامة، فقد يُحمل هذا على التشبه المطلق، فإنه يُوجب الكُفْر،  
ويقتضي تحريم أبعاض ذلك، وقد يُحمل على أنه صار منهم في القدر المشترك  
الذي شابههم فيه، فإن كان كُفْراً أو معصيةً أو شعاراً للكفر أو للمعصية  
كان حُكْمه كذلك. وبكل حال فهو يقتضي تحريم التشبه بهم بعلّة كونه  
تشبهاً. [٢١٣]

[٢١٣] قوله: «وهو نظير ما سنذكره عن عبد الله بن عمرو أنه قال: من بنى بأرض  
المشركين...» المقصود أن من سكن في أرض المشركين وصنع نيروزهم ومهرجانهم  
- وهما من أعيادهم وهما يومان من أيام أهل الجاهلية، ومن أيام الفرس والأعاجم  
- حُشِرَ معهم يوم القيامة فلا يجوز التشبه بهم في أعيادهم.

وقد جعل الله للمسلمين عيدين عظيمين: عيد الفطر بعد أداء رُكن من أركان  
الإسلام، وهو صوم رمضان، وعيد الأضحى بعد أداء رُكن الحج الأعظم، وهو  
الوقوف بعرفة، وقد أنزل الله على نبيه ﷺ: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ  
نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]، ولما قدم النبي ﷺ المدينة ووجدهم  
يحتفلون بالنيروز والمهرجان قال: «فإن الله قد أبدلكم يومين خيراً منهما: يومُ الفطر  
ويوم النحر»<sup>(١)</sup>، هما خيرٌ لأنهما يعقبان عبادتين عظيمتين، فإن العيدين يحصل فيهما

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (١٢٨٢٧) من حديث أنس رضي الله عنه.

عبادة الله عزَّ وجلَّ بالصلاة ولما يكون فيهما من صلة الرحم، والصدقة والأخوة، ففيهما  
نظهر الفرح بنعمته علينا، ونتوسع فيهما في الأكل والشرب وما أحل الله لنا، ففي  
هذا غنى عن أعياد المشركين والأعاجم والكفار التي ليس فيها إلا معصية الله والشرك  
به، والبدع والشُرور، واللغو واللعب، ففي الإسلام وأعياده ما يغني عما عند أعدائنا،  
ولله الحمد والمنة.

وقوله: «وكان معهم حتى يموت» يعني: استمرَّ في مساكتهم ومشاركتهم في  
أعيادهم، فلاجل ذلك يحشر معهم يوم القيامة، وهذا وعيدٌ شديد، ولأجل ذلك  
أوجب الله الهجرة من بلاد الكفر إلى بلاد الإسلام فراراً بالدين، ونهى عن إقامة المسلم  
بين ظهрани المشركين، ولقد تبرأ النبي ﷺ من مسلم يقيم بين ظهрани المشركين، وهو  
يقدر على الهجرة.

وقوله: «فقد يحمل هذا على التشبه المطلق فإنه يوجب الكفر...» أي: قد يُحمل  
قول النبي ﷺ في هذا على أكثر من معنى، فقد يحمل قوله: «منهم» على أنَّ التشبه بالكفار  
كافر، ويحتمل أنه منهم في بعض الأشياء، وليس في كل الأشياء، وإنما هو منهم في بعض  
ما يشابههم فيه.

وقوله: «وبكل حال فهو يقتضي تحريم التشبه..» أي: أنَّ العلة الجامعة هي التشبه،  
وهو تعليل لقوله: «منهم»، فقوله ﷺ: «مَنْ تشبه بقوم فهو منهم»، رَبَّ الحُكْم على  
التشبه بهم.

والتشبهُ يَعْمُ من فعل الشيء لأجل أنهم فعلوه، وهو نادر، ومن تبع غيره في فعل لغرض له في ذلك، إذا كان أصل الفعل مأخوذاً عن ذلك الغير. فأمّا مَنْ فعل الشيء واتفق أنَّ الغير فعله أيضاً، ولم يأخذه أحدهما عن صاحبه، ففي كون هذا تشبهاً نظراً، لكن قد يُنهي عن هذا، لئلا يكون ذريعةً إلى التشبه، ولما فيه من المخالفة.

كما أمر بصبغ اللّحي وإعفائها وإحفاء الشوارب مع أنَّ قوله ﷺ: «غَيِّرُوا الشَّيْبَ وَلَا تَشَبَّهُوا بِالْيَهُودِ»<sup>(١)</sup> دليل على أنَّ التشبه بهم يحصل بغير قَصْدٍ مِنَّا وَلَا فِعْلٍ، بل بمجرد ترك تغيير ما خلق فينا، وهذا أبلغ من الموافقة الفعلية الاتفاقية.

وقد رُوي هذا الحديث عن ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ، أنَّه نهى عن التشبه بالأعاجم وقال: «مَنْ تشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ»<sup>(٢)</sup>، قال: ذكره القاضي أبو يعلى، وبهذا احتجَّ غير واحد من العلماء على كراهة أشياء من زيِّ غير المسلمين. [٢١٤]

[٢١٤] قوله: «والتشبه يَعْمُ مَنْ فعل الشيء لأجل أنهم فعلوه...» هذا بيان الفرق بين التشبه المتعمد والتشبه غير المتعمد، أمّا التشبه المتعمد فلا شك في تحريمه، لأنه صادر

(١) أخرجه الترمذي (١٧٥٢) من حديث أبي هريرة ؓ، والنسائي (٥٠٧٣) من حديث ابن

عمر رضي الله عنهما.

(٢) سلف تخريجه قريباً.

عن نية وقصد مشابهتم، وحكمه يختلف بحسب نوع التشبه، وأما إذا فعله وهو لا يدري أنَّ هذا الفعل من فعل الكفار لكنه في نفس الوقت موافق لما عليه الكفار، فهذا محل نظر، هل يجرم نظراً لكونه من فعل الكفار ولو لم يقصده، أو أنه لا يجرم نظراً لأنه لم يقصده؟ فعلى كل حال يبقى عموم النهي عن التشبه بهم من باب سدِّ الوسائل المفصية إلى الحرام، وإذا تبين له أنه من فعلهم، تأكّد في حقه الاجتناب.

وقوله: «كما أمر بصبغ اللحي..» ومعلوم أنَّ الشَّيب ليس من صنيعنا، ولا هو من صنيع الكفار أيضاً، وإنما هو من خلق الله فينا، لكن لما كان الكفار لا يصبغون لحاهم أمرنا النبي ﷺ بصبغ اللحي مخالفة لهم، لأنَّ مخالفة الكفار أمر مقصود للشارع، لقوله ﷺ: «وجنبوه السَّواد»<sup>(١)</sup>، والمراد: السَّواد الخالص، أما السَّواد الذي يضرب إلى الحمرة أو الصُّفرة، فهذا لا مانع منه.

وقوله: «من تشبه بقوم فهو منهم...» أي: من تشبه بأي جنس من الناس فهو منهم، فمن تشبه بال صالحين وبالمسلمين، فهو من المسلمين ومن تشبه بالكفار فهو منهم، وفي هذا الحديث نصٌّ على جُزئية من معنى الحديث السابق، فقد قال هنا: «مَنْ تشبه بالأعاجم» وهذا ليس تخصيصاً لما سبق، وإنما هو ذِكر لبعض أنواع العام، لأنَّ العام يشمل أنواعاً، وهذا نوع مما يشمله وهم الأعاجم.

والمراد بالأعاجم: غير العرب، ممن هم على الكفر والوثنية، أما الأعاجم المسلمون، فهؤلاء لهم حُكْم المسلمين، فالمراد بالأعاجم هنا: الأعاجم الذين هم على غير الإسلام.

(١) سلف تخرجه قريباً.

قال محمد بن أبي حرب: سئل أحمد عن نعلٍ سنديٍّ يُخرَجُ فيه؟ فكرهه للرجل والمرأة، وقال: إن كان للكنيف والوضوء فلا بأس، وأكره الصّرار، وقال: هو من زيِّ الأعاجم. وقد سئل سعيد بن عامر عنه؟ فقال: سنة نبينا أحب إلينا من سنة باكهن.

وقال في رواية المروذي، وقد سأله عن النعل السندي، فقال: أمّا أنا فلا أستعملها، ولكن إن كان للطّين أو المخرَج فأرجو، وأمّا من أراد الزينة فلا. ورأى على باب المخرَج نعلًا سنديًّا، فقال: نتشبه بأولاد الملوك.

وقال حرب الكرماني أيضاً: قلت لأحمد: فهذه النعال الغلاظ؟ قال: هذه السندية إذا كانت للوضوء، أو للكنيف، أو لموضع ضرورة، فلا بأس. وكأنه كره أن يمشي بها في الأزقة. قيل: فالنعل من الخشب؟ قال: لا بأس بها أيضاً إذا كان موضع ضرورة.

قال حرب: حدّثنا أحمد بن نصر، حدّثنا حبان بن موسى قال: سئل ابن المبارك عن هذه النعال الكرمانية؟ فلم تعجبه، وقال: أما في هذه غنية عن تلك؟ وروى الخلال عن أحمد بن إبراهيم الدورقي قال: سألت سعيد بن عامر عن لباس النعال السبّية؟ فقال: زي نبينا أحب إلينا من زي باكهن ملك الهند. ولو كان في مسجد المدينة لأخرجوه من المدينة. [٢١٥]

[٢١٥] قوله: «سئل أحمد عن نعل سندي يخرج فيه...» أي: أن من مشابهة الأعاجم كذلك لبس النعال المخصصة لهم، فالإمام أحمد كره أن يلبسه المسلم خصوصاً الصّرار



.....

الذي له صوت، فإنَّ الغالب أنه من لباسهم، وهو داخل في عموم قوله ﷺ: «مَنْ تشبَّه بقوم فهو منهم» وقد سئل سعيد بن عامر عنه فقال: سُنَّة نبيِّنا أحبُّ إلينا من سُنَّة باكهن، وهو ملك من ملوك الهند الكفرة، فسُنَّة نبيِّنا أحبُّ إلينا من عاداتهم وتقاليدهم، والمراد بالسُّنة هنا: الطريقة، فطريقة المسلمين أحبُّ إلينا من طريقة أصحاب الجحيم.

وقد سُمِّي بالنعل السُّندي نسبة إلى السُّند، وهي من بلاد الهند، وهي موطن الأعاجم غير المسلمين في الأصل، وإن كان أهلها أسلموا أخيراً أو غالبُ أهلها، والحمد لله، فالنعل المنسوب إلى الأعاجم الأصل أن يتجنبه المسلم لا سيَّما إن كان للزينة، أمَّا إذا استعمله للأمر الدون كدخول الحَمَّام فلا بأس، وإن كان الاستغناء عنها عموماً أفضل، وألَّيْقَ بالمسلم.

وقوله: «ورأى على باب المخرج نعلاً - أي: رأى الإمام أحمد هذا النعل - فقال: تشبه بأولاد الملوك» وكثيرٌ من المسلمين اليوم قد بالغ في مشابهة الكفار إلى حدٍّ بعيد وذلك نتيجةً للجهل، أو عدم المبالاة، مع العلم أنَّ ذلك يجرُّ إلى ما هو أعظمُ منه، وديننا جاء بما يغنينا عن هذا كله، فهو يكفي كل حاجيات المسلم ومتطلباته لأنه دين الفطرة، يخاطب الروح والعقل والوجدان، يحل الطيب ويحرم الخبيث.

سعيد بن عامر الضُّبَعي إمام أهل البصرة عِلْماً ودينًا، من شيوخ الإمام أحمد، قال يحيى بن سعيد القطَّان - وذكر عنده سعيد بن عامر الضُّبَعي - قال: هو شيخ البصرة منذ أربعين سنة، وقال أبو مسعود بن الفرات: ما رأيت بالبصرة مثل سعيد ابن عامر. [٢١٦]

[٢١٦] هذا توثيق لهذا السَّند، فإذا ما أفتى العلماء بتحريم التشبُّه بالكفار، لا يخرج علينا أشباه العلماء، فيقطعوا في سند هذا الحديث وأمثاله من الأحاديث التي تحرَّم التشبُّه بأصحاب الجحيم.

وللأسف نجد اليوم كثيراً من أبناء المسلمين، يدعون إلى التشبُّه بالكفار، والمشي على طريقته مفتخراً بما عندهم، متنقِّصاً المسلمين بحجَّة أن الكفار برزوا في الصناعات والمخترعات، ويظنُّ أن هذا نتيجة لما هم عليه من الكُفر والإلحاد، وأنَّ الدِّين حجزنا عن العلم والتقدم، فنحن نقول: الدِّين والله الحمد هو سبب عزتنا وتقدمنا، فإنه يدفع عنا المضار ويجلب لنا المصالح. وهذه الدنيا إنما خلقها الله وسخرها لعباده المؤمنين، قال سبحانه: ﴿قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾. وقال: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [الأعراف: ٣٢]، والكفار وإن كانوا برزوا في الدنيا فإنهم قد ضيعوا آخرتهم، أما المسلم فإنه يعمل لدنياه وآخرته ولا تنافي بينهما، قال سبحانه: ﴿فَابْتَغُوا عِنْدَ اللَّهِ الرِّزْقَ وَاعْبُدُوهُ﴾ [العنكبوت: ١٧]، وقال: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [الجمعة: ١٠]، وقال: ﴿فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ﴾ [الملك: ١٥]، فالمسلم يجمع بين المصلحتين: مصلحة الدِّين ومصلحة الدنيا، ويعمِّرُ دنياه وآخرته، وأما الكافر فإنه يحصل جانباً

.....

ويهمل الجانب الآخر، أخذ بالدُّنيا وفرح بها، لكن ليس له في الآخرة من نصيب، لأنَّه لا يعمل للآخرة، وإن عمل، فإنَّه على غير هَدْيِ المرسلين والنبِيِّين، فلا نصيب له في الآخرة، وإذا تكاسل المسلمون عن عمل الدنيا فليس هذا حجة على الإسلام.

وقال الميموني: رأيت أبا عبد الله عِمامته تحت ذَقْنِه ويكره غير ذلك،  
وقال: العرب عِمامها تحت أذقانها.

وقال أحمد في رواية الحسن بن محمد: يُكره ألا تكون العِمامة تحت  
الحنك كراهية شديدة، وقال: إنما يتعمَّم بِمثل ذلك اليهود والنَّصارى  
والمجوس.

ولهذا أيضاً كره أحمد لباس أشياء كانت شعار الظَّلْمة في وقته من السَّواد  
ونحوه. وكره هو وغيره تغميض العين في الصَّلَاة، وقال: هو من فعل اليهود.

[٢١٧]

[٢١٧] لَيْسَ العِمامة من الأمور المباحة، ليست سُنَّة كما يقول بعض المتشدِّدين،  
ولكن السُّنَّة في صِفَةِ لَيْسَ العِمامة والصَّفة الشرعية فيها: أن يجعل لها تحنيكاً، وذلك أن  
يدير لها دوراً تحت حَنَكِه ثم يثبَّتْها على رأسه، أو تكون ذات ذُؤَابَة من القفا، أما  
العِمامة الصَّماء، وهي التي ليس لها تحنيك ولا ذُؤَابَة، فهي من صفات عِمام غير  
المسلمين، فالواجب تجنبها.

قوله: «ولهذا كره أحمد لباس أشياء كانت شعار الظلمة...» يعني: أن الإمام أحمد -  
رحمه الله - كان يتجنَّب لباس الظَّلْمة حتى من المسلمين، كأن يكون لهم لباس خاص بهم  
كلبس السَّواد، لئلا يشارك الظَّلْمة في المظهر، فإذا كان هذا في الظَّلْمة من المسلمين، فهو  
في الكافرين وأصحاب الجحيم أكد وألزم.

وقوله: «وكره هو وغيره تغميض العين في الصَّلَاة...» الأصل في الصَّلَاة أن يكون  
النظر إلى موضع السجود، ولا ينظر المصلي أمامه، لأنَّ ذلك يشغله عن صلاته، وكذلك

.....

لا يُغمض عينيه كما يفعله بعض الناس، بحجة أنه لأجل الخشوع؛ لأنَّ هذا من فعل اليهود، فإنهم يُغمضون أعينهم في صلاتهم، ونحن منهيون عن التَّشَبُّه بهم. أمَّا إذا احتاج إلى تغميض عينيه، فإنه يباح.

وقد روى أبو حفص العُكْبَرِي بِإِسْنَادِهِ عَنْ بِلَالِ بْنِ أَبِي حَدْرَدٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَمَعَّدُوا وَاخْشَوْشُوا وَانْتَعَلُوا وَامْشُوا حُفَاةً»<sup>(١)</sup>.

وهذا مشهور محفوظ عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، أنه كتب إلى المسلمين، وسيأتي ذكره إن شاء الله تعالى في كلام الخلفاء الراشدين. [٢١٨]

[٢١٨] قوله: «تَمَعَّدُوا وَاخْشَوْشُوا...» التمعَّد: نسبة إلى معدَّ جدَّ العرب؛ لأنَّ الله خَصَّهُمْ ببعثة محمد ﷺ، ولأنَّهم مِن وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، نَبِيِّ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ؛ ولأنَّ الكتاب نَزَلَ بِلُغَةِ الْعَرَبِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ﴾ [الزخرف: ٤٤]، أَي: أَنَّ هَذَا الْقُرْآنَ فَخْرٌ وَشَرَفٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ، ﴿وَسَوْفَ تُسْأَلُونَ﴾ أَي: يَوْمَ الْقِيَامَةِ تُسْأَلُونَ عَنْ هَذَا الْقُرْآنِ الَّذِي حَمَلَكُمْ اللَّهُ إِلَيْهِ، وَشَرَّفَكُمْ وَشَرَّفَ لِعَتَمِكُمْ بِهِ، سَوْفَ تُسْأَلُونَ عَنْ هَذَا التَّشْرِيفِ وَالتَّكْرِيمِ.

قوله: «وَاخْشَوْشُوا» هذا فيه النَّهْيُ عَنِ التَّرَفِّ، وَالتَّرَفُّ: هُوَ الْإِغْرَاقُ فِي التَّلَذُّذِ بِالنَّعْمِ، وَالفَاخِرُ مِنَ اللَّبَاسِ، وَالفَارَهُ مِنَ الْبُيُوتِ وَالمَرَاقِبِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَالمَبَالِغَةُ فِي ذَلِكَ، فَالْأَصْلُ فِي الْمُسْلِمِ أَنْ لَا تَكُونَ الدُّنْيَا أَكْبَرَ هَمِّهِ وَلَا مَبْلَغَ عِلْمِهِ، وَقَدْ ذَمَّ اللَّهُ الْمُتَرَفِّينَ فِي كِتَابِهِ وَبَيَّنَّ أَنَّهُمْ فِي الْغَالِبِ هُمْ أَعْدَاءُ الرُّسُلِ فَقَالَ: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِّنْ نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا بِمَا أُرْسِلْتُمْ بِهِ كَافِرُونَ﴾ [سبا: ٣٤]، وَقَالَ: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا قَبْلَ ذَلِكَ مُتْرَفِينَ﴾ [الواقعة: ٤٥]، وَقَالَ يَصِفُ أَهْلَ النَّارِ: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا قَبْلَ ذَلِكَ مُتْرَفِينَ﴾ ﴿وَكَانُوا يُصْرُونَ عَلَى الْغَنِيِّ الْعَظِيمِ﴾<sup>(١٦)</sup> وَكَانُوا يَقُولُونَ أَيُّذًا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظْمًا أَيْنَا

(١) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٨٤) ولكن عن القعقاع بن أبي حدرد الأسلمي.

لَمَبْعُوثُونَ ﴿١٧﴾ أَوْءَابَاؤُنَا الْأَوَّلُونَ ﴿[الواقعة: ٤٥-٤٨]﴾، فذكر من خصالهم: الترف، ولا شك أن العبادة، والجهد، والعمل الصالح، وقيام الليل، وصيام النهار يتنافى مع الإغراق في الترف، فالذي يعيش عيشة الترف والبذخ يكسل عن العبادة.

فالواجب على المسلم أن يكف عن الإغراق في حياة الترف واللهو ويلتزم حياة الاعتدال ولهذا قال جل وعلا: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ [الأعراف: ٣١]، وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾ [الفرقان: ٦٧].

قوله: «وانتعلوا وامشوا حفاة» المقصود: أن يعود المسلم نفسه على شيء من الخشونة، حتى لا تألف الراحة والنعيم فتركن إلى الكسل، فيندب للمسلم أن يمشي في بعض الأحيان حافياً ليتعود الخشونة، وإذا لم يتأذ بشوك أو غيره، أما إذا تحققت المضرة فلا ينبغي مثل ذلك. وفي هذا الحديث الحث على المشي والنهي عن الإكثار من الركوب.

وقوله: «وهذا مشهور محفوظ عن عمر بن الخطاب..» المقصود أن هذا الأثر الصحيح من كلام عمر رضي الله عنه، وروي مرفوعاً إلى النبي ﷺ كما سبق، ومعناه صحيح لا غبار عليه.

وقال الترمذي<sup>(١)</sup>: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا ابْنُ هُيَعَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ تَشَبَّهَ بِغَيْرِنَا، لَا تَشَبَّهُوا بِالْيَهُودِ وَلَا بِالنَّصَارَى، فَإِنَّ تَسْلِيمَ الْيَهُودِ: الْإِشَارَةُ بِالْأَصَابِعِ، وَتَسْلِيمَ النَّصَارَى: الْإِشَارَةُ بِالْأَكْفُفِ» قَالَ: وَرَوَى ابْنُ الْمُبَارَكِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ ابْنِ هُيَعَةَ وَلَمْ يَرْفَعْهُ، وَهَذَا وَإِنْ كَانَ فِيهِ ضَعِيفٌ، فَقَدْ تَقَدَّمَ الْحَدِيثُ الْمَرْفُوعُ: «مَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ».

وهو محفوظ عن حذيفة بن اليمان أيضاً من قوله، وحديث ابن هليعة يصلح للاعتضاد، كذا كان يقول أحمد وغيره. [٢١٩]

[٢١٩] قوله: «ليس منا من تشبه بغيرنا...» من عادة الشيخ استقصاء الأدلة في الموضوع الذي يتحدث فيه، وهذا يدل على سعة اطلاعه، فهنا أورد هذا الحديث وإن كان فيه ابن هليعة وهو ضعيف، فإن له ما يقويه، فإذا كان لا يجوز التشبه باليهود وهم أهل كتاب، فإن منع التشبه بغيرهم من سائر الكفرة يكون من باب أولى.

ففي الحديث تحريم التشبه بالكفار سواء كانوا كتابيين أو غير كتابيين، لما يجر إليه التشبه بهم من سريان أفعالهم وعاداتهم ومعتقداتهم القبيحة إلى المسلمين، فكان هذا من باب سد الوسيلة، فإن في ديننا من التعاليم والأحكام ما يغينا عما عندهم.

وأما قوله ﷺ: «ليس منا» فهذا من باب الوعيد، ولا يعني كفر من تشبه باليهود والنصارى مطلقاً، لكن الأمر يحتاج إلى تفصيل، فإذا كان تشبههم في أمور الشرك



كعبادة غير الله وتأليه المسيح عليه السلام، أو تأليه الأنبياء والصالحين، كما عند اليهود والنصارى، فإن هذا التشبه يقتضي الكفر بالإجماع، لكن إذا كان التشبه دون ذلك فهو محرّم، وقد يكون كبيرة من كبائر الذنوب، وقد يكون دون ذلك.

وقوله: «فإن تسليم اليهود: الإشارة بالأصابع، وتسليم النصارى: الإشارة بالأكف...» الله قد شرع لنا السلام على من لقينا من المسلمين، فالابتداء بالسلام سنة وردّه واجب، قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا حُيِّتُمْ بِحِجَّةٍ فَحَيَّوْا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوْهَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ حَسِيبًا﴾ [النساء: ٨٦]، وقال ﷺ: «أفشوا السّلام بينكم»<sup>(١)</sup>، وكان يقول أول ما قدم المدينة: «يا أيها النّاس أفشوا السّلام، وأطعموا الطّعام، وصلّوا بالليل والنّاس نيام، تدخلوا الجنّة بسلام»<sup>(٢)</sup>، فإفشاء السلام بين المسلمين أمر مطلوب، لما فيه من المصالح، ونزع الحقد والتهاجر، وزرع المحبة بين المسلمين.

والأصل في السلام الذي بين المسلمين أن يكون بالكلام، أما تسليم اليهود والنصارى فإنما يكون بالإشارة دون القول، كالإيماء بالرأس أو اليد، وهذا لا يحقق الغاية من التسليم من الدعاء للمسلم عليه، فنحن منهّيون أن نتشبه بهم فنرفع الأكف أو الأصابع، إلّا إذا كان المسلم عليه بعيداً ولا يسمع الصوت، فإنه يُسلم عليه بالسّلف مع رفع اليد لتبنيه المُسلم عليه، لكن لا يقتصر على الإشارة، وإنما يقول:

(١) أخرجه مسلم (٩٣/٥٤) من حديث أبي هريرة ؓ.

(٢) أخرجه ابن ماجه (١٣٣٤) من حديث عبد الله بن سلام ؓ، والترمذي (١٨٩٩) من حديث

عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.

.....

السلام عليكم ويشير بيده.

وقوله: «وهذا وإن كان فيه ضعف...» الحديث الضعيف لا يلغى نهائياً كما يقول بذلك بعض العصرين وبعض المتعالمين، فالحديث إذا كان ضعفه قليلاً، أو لم يُجمع على أنه ضعيف، فإنه لا يلغى، بل يستدل به، لاسيما إذا كان يستند إلى أحاديث صحيحة، أو يعتضد بأحاديث صحيحة وأدلة صحيحة تقويه.

وإذا كثرت طرقه، فإنه يرتفع من كونه ضعيفاً إلى كونه حسناً لغيره، ويُحتج به، ويستدل به في فضائل الأعمال، وفي المواعظ لأجل ترقيق القلوب، ولا يؤسس عليه أحكام شرعية، من محرم أو واجب أو مكروه أو مستحب، وإنما يعتضد به فقط.

وأيضاً ما روى أبو داود<sup>(١)</sup>: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ الثَّقَفِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَبِيعَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو الْحَسَنِ الْعَسْقَلَانِيُّ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ رُكَانَةَ، أَوْ مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ بْنِ رُكَانَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رُكَانَةَ رضي الله عنه، صَارَعَ النَّبِيَّ ﷺ فَصَرَعَهُ النَّبِيُّ ﷺ، قَالَ رُكَانَةُ: وَسَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «فَرَّقْ مَا بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْمَشْرِكِينَ الْعَمَائِمُ عَلَى الْقَلَانِسِ».

وهذا يقتضي أَنَّهُ حَسَنٌ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ، وَرَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ<sup>(٢)</sup> أَيْضاً عَنْ قُتَيْبَةَ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، وَإِسْنَادُهُ لَيْسَ بِالْقَائِمِ، وَلَا نَعْرِفُ أَبَا الْحَسَنِ الْعَسْقَلَانِيَّ، وَلَا ابْنَ رُكَانَةَ، وَهَذَا الْقَدْرُ لَا يَمْنَعُ أَنْ يَعْتَضَدَ بِهَذَا الْحَدِيثِ وَيُسْتَشْهَدَ بِهِ، وَهَذَا بَيِّنٌ فِي أَنَّ مَفَارِقَةَ الْمُسْلِمِ الْمُشْرِكِ فِي اللَّبَاسِ أَمْرٌ مَطْلُوبٌ لِلشَّارِعِ. [٢٢٠]

[٢٢٠] قوله: «أَنَّ رُكَانَةَ صَارَعَ النَّبِيَّ ﷺ فَصَرَعَهُ النَّبِيُّ ﷺ..» هذا الحديث فيه فائدتان: الأولى: مشروعية المصارعة بالأبدان من أجل إظهار القوة، ولأجل التَّمرن، فَإِنَّ ذَلِكَ يَسَاعِدُ الْمُسْلِمَ عَلَى الْإِسْتِعْدَادِ لِمُلَاقَاةِ الْعَدُوِّ وَيُعْطِيهِ لِيَاقَةً وَجَاهِزِيَّةً، لَكِنْ يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ دُونَ ضَرَرٍ أَوْ إِذَاءٍ يَقَعُ عَلَى أَحَدِ الْمُتَصَارِعِينَ، فَإِنَّمَا هِيَ مَصَارَعَةٌ لِإِظْهَارِ الْقُوَّةِ وَالْمَغَالَبَةِ، وَهَذَا الَّذِي فَعَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ مَعَ رُكَانَةَ، فَلَقَدْ صَارَعَهُ فَصَرَعَهُ ﷺ مَعَ أَنَّ رُكَانَةَ كَانَ رَجُلًا قَوِيًّا، وَلَكِنَّ الرُّسُولَ ﷺ أُعْطِيَ قُوَّةً أَكْثَرَ مِنْ غَيْرِهِ، فَفَعَلَهُ يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ

(١) في «سننه» برقم (٤٠٧٨).

(٢) في «سننه» برقم (١٧٨٤).

المصارعة، لكن يَحْرُمُ أن يأخذ الفائز عوضاً أو جوائز، لأنَّ هذا من أكل المال بالباطل وهو من المَيْسَر، فالمصارعة التي لا يؤخذ عليها عوض لا بأس بها.

الفائدة الثانية: أنه يشرع للمسلمين مخالفة المشركين في هيئات اللباس، فلا نلبس اللباس المختص بهم، ومن ذلك: العمام وهي من الملابس المباحة، ولكن لا تُلبس وحدها، بل يكون تحتها قلانس، لأنَّ غير المسلمين يلبسونها بدون أن يكون تحتها شيء، فمن أجل مخالفتهم في الصفة شُرِعَ أن تُلبس العمام فوق القلانس، والقلانس جمع قَلَنْسُوة، وهي شيء يُلبَس على الرأس، وهي كالتي تسمى اليوم «طاقية».

قوله: «وقال غريب، وليس إسناده بالقائم...» يعني: أنَّ الحديث ضعيف لكن يُستدل به في أحوال، منها: إذا اعتضد بأدلة صحيحة، وقد اعتضد هذا الحديث بالقاعدة الشرعية التي تقول بتحريم التشبُّه بغير المسلمين.

وهو معنى قوله: «وهذا يبيِّن في أنَّ مفارقة المسلم المشرك في اللباس أمر مطلوب للشارع» أي: أنه يستشهد لهذا الحديث الضعيف بأنَّ مفارقة المسلم المشرك أمر مطلوب، ومخالفته في هيئة اللباس الخاصة به هو الأصل.

كقوله: «فصل ما بين الحلال والحرام: الدُّف والصَّوت»<sup>(١)</sup>، فإنَّ التفريق بينهما مطلوبٌ في الظاهر، إذ الفرقُ بالاعتقاد والعمل بدون العِمامة حاصل، فلو لا أنَّه مطلوب بالظاهر أيضاً، لم يكن فيه فائدة.

وهذا كما أنَّ الفرق بين الرِّجال والنِّساء لما كان مطلوباً ظاهراً وباطناً: لَعَنَ ﷺ الْمُتَشَبِّهَاتِ مِنَ النِّسَاءِ بِالرِّجَالِ، والمتشبهين من الرِّجال بالنِّساء<sup>(٢)</sup>، وقال: «أخرجوهم من بيوتكم»<sup>(٣)</sup>.

ونفى الخنث لَمَّا كان رجلاً متشبهاً في الظاهر بغير جنسه. [٢٢١]

[٢٢١] قوله: «فصل ما بين الحلال والحرام: الدُّف والصَّوت..» أي: في النكاح، وهو أنَّ الضرب فيه بالدُّف علامة على أنه نكاح لا زنا، فيستحب أن يُضرب بالدُّف لإعلان النكاح وإشهاره عند العقد أو عند الدخول، لكي يعلم الناس أنَّ فلاناً تزوج بفلانة، فلا يكون هناك مجال لسوء الظن، فضرب الدُّف هو بمثابة إعلان للنكاح بخلاف نكاح السِّر فإنه يشبه الزنا، لذلك كان الفرق بين الحلال والحرام في النكاح ضرب الدُّف، وهذه رخصة، لأنَّ الدُّف في الأصل محرَّم لأنه من أدوات الطرب، لكن استثنى في هذه الحالة من باب الرخصة، فالتفريق بين الحلال والحرام مطلوب في الظاهر، أي: إظهاره وإعلانه للناس، وإن كان العقد قد تم مستوفياً لشروطه وأركانه، فهو عقد صحيح، ولكن ينبغي إشهاره لئلا يشبه الحرام، فأعلانه يقطع المشابهة بين الحلال والحرام.

(١) أخرجه أحمد (١٥٤٥١)، والترمذي (١٠٨٨)، وابن ماجه (١٨٩٦).

(٢) أخرجه أبو داود (٤٠٩٧)، وابن ماجه (١٩٠٤) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٣) أخرجه البخاري (٥٨٨٦) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

وقوله: «فلولا أنه مطلوب بالظاهر أيضاً لمن يكن فيه فائدة...» يعني: لا يكفي المسلم أن يخالف الكفار في الاعتقاد، أو في العمل، بل لا بدّ من إظهار ذلك في اللباس، فإنّ العمامة من اللباس، فإذا لبسها على نحو ما يلبسها الكفار فقد تشبّه بهم، وإذا لبسها على شكل يخالف ما يلبسه الكفار فقد خالفهم، وهذا هو المطلوب في مخالفتهم في الأمور الدينية والدنيوية كعاداتهم وتقاليدهم الخاصة بهم.

قوله: «لعن الله المتشبهات من النساء بالرجال...» أي: أنّ من التشبّه المحرّم تشبّه أحد الجنسين بالآخر، فلا يجوز للرجل أن يتشبه بالمرأة كأن يتشبه بها في كلامها أو لباسها، ولا يجوز للمرأة أن تتشبه بالرجل بكلام الرجال أو لباسهم، فمن فعل ذلك من الجنسين فهو ملعون على لسان النبي ﷺ، بل يبقى كل من الصنفين على ما يليق به، فالذي يليق بالرجال القوامه والشهامة ومظهر القوة، والذي يليق بالنساء التزيّن والتبعل للزوج.

فالمقصود أنّ الله جعل لكل من الرجل والمرأة خصائصهما وجعل لكل منهما مكانة في هذه الحياة، فجعل حق القوامه والقيادة للرجل، وجعل للمرأة حقها فهي إنسانة لها حقها ومكانتها ولا يستهان بها، والإسلام بيّن الحقوق والواجبات، فإذا تحول كل من الزوجين عن مكانته في المجتمع اختلّ نظام الأسرة، وانقلبت الموازين، ونشأت المشاكل.

وهذا فيه ردٌّ على الدعوة القائمة الآن بمساواة المرأة بالرجل، وهذا أمر مخالف للفترة التي فطر الله الناس عليها، فإنّ الله خلق الرجال للرجولة، وخلق النساء للأنوثه، وفي

بقاء كل من الصنفين على حاله مصلحة للمجتمع، فالمساواة بينهما بمعنى أن تقوم المرأة بعمل الرجل هذا هراء، قال تعالى: ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَى﴾ [آل عمران: ٣٦]، وقال تعالى: ﴿أَوْ مَنْ يُنشِؤُا فِي الْحِلْيَةِ وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ﴾ [الزخرف: ١٨]، وقال سبحانه وتعالى: ﴿أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ﴾ [الصافات: ١٥٣]، لأنهم ينسبون البنات إلى الله، ثم قال: ﴿مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ [الصافات: ١٥٤]، وقال سبحانه: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ وَتَصِفُ أَلْسِنَتُهُمُ الْكُذْبَ أَنْ لَهُمُ الْحُسْنَى﴾ [النحل: ٦٢]، فهم ينسبون إلى الله ما لا يرضونه لأنفسهم من البنات، فالله منزّه عن الولد مطلقاً، لا البنات ولا البنين، ولكن هذا من باب الرد عليهم وبيان أنهم يتنقصون الله سبحانه وتعالى.

وقوله: «ونفى المخنث لما كان رجلاً متشبهاً...» المخنث لغة من التخنث: وهو التكسّر والتشّي، والمخنث: هو الذي يتشبه بالنساء في كلامه ومشيته، أو في تسريح شعره ونعومته، والتخنث على قسمين:

الأول: التخنث الخلقي وهذا لا يلام عليه الإنسان، والثاني: التخنث الاختياري وهو ما يتعمده الرجل من تحويل صفاته الرجولية إلى الأنوثة، فإذا كان من النوع الأول، وهو التخنث الخلقي، وكان لا شهوة له، فيكون من غير أولي الإربة من الرجال، ولقد تسامح النبي ﷺ مع هذا الصنف في دخول المنازل ورؤية النساء، فلما سمع من أحد المخنثين وصفاً دقيقاً للمرأة، والتشبيب بها أمر النبي ﷺ بإخراجهم من البيوت، وذلك من أجل الاحتياط لحماية الأعراض.

فالمقصود أنه لا يُتساهل في إدخال الرجل الأجني المنزل حتى ولو كان مخنثاً، ولا

يكون مع الإناث إلا الإناث، فإذا كان هذا في المختلئين بحيث يُخرجون من البيوت، فكيف بالرجال الأجانب يدخلون على النساء ويخلون بهنَّ في مكتب أو في بيت أو في أي مكان، وقد قال ﷺ: «ما خلا رجلٌ بامرأةٍ إلا كان ثالثهما الشيطان»<sup>(١)</sup> فالحاصل أنه يجب عدم الاختلاط بين الرجال والنساء، سواء كان ذلك في البيوت، أو في السيارات، وأقصد بذلك أن لا يكون في السيارة إلا رجل وامرأة، أما إذا كانوا جماعة فإنها قد زالت الخلوة مع لزوم تحجب النساء، وجلو سهن على حدة دون أدنى اختلاط بالمجالسة أو المماسّة.

وقد يقول البعض من دعاة السُّفور والاختلاط: أنتم تتهمون البنات، وأين الثقة؟ فنقول لهؤلاء: الأنبياء كانوا يحذِّرون من الفتنة، وأنتم تعلمون ما جرى في حق يوسف عليه السلام - وهو نبي الله - لما أجبره سيده لأنه صار مملوكاً له على أن يخدم في البيت، فحدث ما حدث مما قصّه الله من أذية يوسف وحكايته علينا في كتابه، من همّ امرأة العزيز ونفوره منها، واستعاذته بالله عزَّ وجلَّ، وقد أمدّه الله بالعون والعصمة وحماه منها ثم أظهر براءته علانية في النهاية، فالمقصود أن الاختلاط خطره عظيم، حتى ولو كان الرجل تقياً، فإنه قد يقع في الفاحشة، وفي أقل الأحوال فإنه يتأذّي بذلك.

(١) أخرجه أحمد (١١٤)، والترمذي (٢١٦٥) من حديث عمر بن الخطاب ؓ.



وأيضاً عن أبي غطفان المُرِّي قال: سمعتُ عبد الله بن عباسٍ رضي الله عنهما يقول: حين صامَ رسول الله ﷺ يومَ عاشوراءَ وأمرَ بصيامِهِ، قالوا: يا رسول الله، إنَّه يومٌ تُعظَّمُ اليهود والنصارى، قال رسول الله ﷺ: «فإذا كان العامُ المُقبِلُ إن شاء الله صُمنا اليومَ التَّاسِعَ»، قال: فلم ياتِ العامُ المُقبِلُ حتَّى تُوفِّي رسول الله ﷺ. رواه مسلم في «صحيحه»<sup>(١)</sup>.

وروى الإمام أحمد<sup>(٢)</sup> عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: «صوموا يومَ عاشوراءَ، وخالفوا فيه اليهودَ، وصوموا قبله يوماً، أو بعده يوماً»، والحديث رواه ابن أبي ليلي، عن داود بن علي، عن أبيه، عن جده، عن ابن عباس. فتدبر، هذا يوم عاشوراء يومٌ فاضلٌ يُكفِّرُ سنَّةً ماضيةً، صامه رسول الله ﷺ، وأمر بصيامِهِ ورغب فيه، ثم لما قِيلَ له قُيِّلَ وفاته: إنَّه يومٌ تُعظَّمُ اليهود والنصارى، أمر بمخالفتهم بضمِّ يومٍ آخر إليه وعزم على فعل ذلك.

ولهذا استحبَّ العلماء - منهم الإمام أحمد - أن يصوم تاسوعاء وعاشوراء، وبذلك علَّلت الصحابة رضي الله عنهم.

قال سعيد بن منصور: حدَّثنا سفيان، عن عمرو بن دينار، سمع عطاءً، عن ابن عباس رضي الله عنهما، يقول: صُوموا التَّاسِعَ والعاشِرَ وخالفوا اليهود.

(١) برقم (١١٣٤).

(٢) في «المسند» برقم (٢١٥٤).

وأيضاً عن ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ، قال: «إِنَّا أُمَّةٌ أُمِّيَّةٌ لَا نَكْتُبُ وَلَا نَحْسِبُ، الشَّهْرُ هَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا»، يعني: مرّة تسعة وعشرين، ومرّة ثلاثين. رواه البخاريّ ومُسلم<sup>(١)</sup>، فوصف هذه الأُمَّة بِتَرْك الكتاب والحساب الذي يفعلُه غيرها من الأمم في أوقات عباداتهم وأعيادهم، وأحالتها على الرؤية، حيث قال في غير حديث: «صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ وَأَفْطَرُوا لِرُؤْيَيْهِ»<sup>(٢)</sup>، وفي رواية<sup>(٣)</sup>: «صُومُوا مِنْ وَضَحٍ إِلَى وَضَحٍ»، أي: من الهلال إلى الهلال. [٢٢٢]

[٢٢٢] قوله: «حين صام رسول الله ﷺ عاشوراء وأمر بصيامه...» هذا الحديث من الأدلة على تحريم التشبّه بالكفار في صورة من صور العبادة، وإن كانت العبادة لها وجود في الأصل، فنخالفهم في صفة الأداء، ومثال ذلك هذا الحديث، فإن صيام يوم عاشوراء مشروع في الأصل، فهو عبادة لله عزّ وجلّ، فقد صامه موسى عليه السلام شكراً لله على النصر، وهكذا ينبغي للمسلمين إذا انتصروا أن يشكروا الله عزّ وجلّ، لا أن يعملوا الحفلات ويأتوا بالمطربين، فهذا موسى عليه السلام صام لله شكراً لِمَا نجاهه وبني إسرائيل وأغرق فرعون وقومه، فاليهود كانوا يصومون هذا اليوم بناءً على هذا الأصل، فالنبي ﷺ لما قدم المدينة وكان اليهود يصومون هذا اليوم سألهم عن صيام يوم عاشوراء؟ قالوا: لأنه يوم أعزّ الله فيه موسى وقومه، وأذلّ فيه فرعون وقومه فصامه

(١) البخاري (١٩١٣)، ومسلم (١٠٨٠/١٥).

(٢) أخرجه البخاري (١٩٠٩)، ومسلم (١٠٨١/١٨) من حديث أبي هريرة ؓ.

(٣) أخرجه الطبراني (٥٠٤) من حديث أبي المليح عن أبيه.

.....

موسى فنحن نصومه، فقال ﷺ: «نحن أحق بموسى منكم»، لأن الأنبياء طريقتهم واحدة قال تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَّتْهُمْ أَقْتَدَهُ﴾ [الأنعام: ٩٠].

إذاً هذا الصوم مشروع، وصيامه سنة الأنبياء، ولكن نحن نخالفهم في صورة الصوم، فنصوم يوماً قبله، أو يوماً بعده، أو يوماً قبله ويوماً بعده، فالمقصود مخالفتهم في صورة العمل، وهذا الحديث دليل على أن مخالفتهم مقصودة للشارع حتى في العبادات المشروعة، بأن تؤدي على صفة مخالفة لهم.

وقوله: «أمر بمخالفتهم بضم يوم آخر إليه...» مفاد هذا الحديث أن النبي ﷺ جمع بين المصلحتين: بين أداء العبادة ومخالفة اليهود، فلا يقال لا نصوم عاشوراء، لأن صيام هذا اليوم يفعله اليهود، بل نصومه ونخالفهم في صفة الأداء.

وقوله: «صوموا التاسع والعاشر، خالفوا...» يعني: أن المقصود المخالفة، وقد يحدث عند بعض طلاب العلم إشكال في أن رواية: «يوم بعده» فيها مقال، وأن الرواية الصحيحة صيام يوم قبله، فهم يتوقفون في صوم يوم بعده، فجوابنا: أنه ما دامت الروايات جاءت كثيرة ومتعددة في صيام يوم بعده، وأن المقصود المخالفة، والمخالفة تحصل بصيام يوم قبله أو يوم بعده، فالأمر في هذا هيّن وسهل.

قوله: «إنا أمة أمية لا نكتب...» هذا الحديث فيه مسألة مهمة جداً، وهي مثار نزاع بين المسلمين الآن في بداية الصيام ونهايته، وهل يكون بالحساب الفلكي أو بالرؤية البصرية؟ ومعلوم أن النبي ﷺ عدل عن الحساب الفلكي إلى الرؤية البصرية مع وجود الحساب في وقته ﷺ، وإنما عدل عنه؛ لأن اليهود والنصارى يصومون على طريقة

الحساب، ولا يعملون بالرؤية، فنحن إذا صُمنا بالحساب تشبّهنا بأهل الكتاب.

قوله: «إِنَّا أُمَّةٌ أُمِّيَّةٌ» يعني: غير متعلّمة، هذا فيما مضى، وإلا فبعد مجيء الرسول ﷺ فشى العلم والتعلم، لكنّهم في الأصل كانوا أميين قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾ [الجمعة: ٢]، فزالت الأميّة ببعثة ﷺ، والنبى ﷺ قد أحال أمته على الرؤية البصرية، وقال: «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته، فإن غيّي عليكم، فأكملوا العدة»، وفي الرواية الثانية: «فأكملوا عدّة شعبان ثلاثين»<sup>(١)</sup>، فنحن نصوم بإحدى علامتين: إما الرؤية وإما إتمام الشهر ثلاثين يوماً، فالشهر قد يكون تسعة وعشرين إذا روي الهلال، وإذا لم ير الهلال، فإنه يكون ثلاثين يوماً إكمالاً للحساب، وكلام النبي هذا فيه ردٌّ على الذين يدعون إلى العمل بالحساب الفلكي، ويقولون: هذا من أجل اتحاد المسلمين، والحقيقة أن الله لم يكلفنا أن يصوم من بجميع أقطار الأرض في يوم واحد وأن نفطر في يوم واحد، بل قال: «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته» فكلُّ يصوم بحسب رؤيته، ويفطر بحسبها، ولا يكلف الله نفساً إلّا وسعها، والمطالع يختلف.

والذي يمعن النظر يجد أنّ العبادات كلها مبنية على الرؤية، فالصلوات الخمس مبنية على الرؤية، فوقت صلاة الصبح يعرف بالفجر، وصلاة الظهر بزوال الشمس، وفي العصر مصير الظل مثل الشاخص، وغروب الشمس لصلاة المغرب، وبغروب الشفق

(١) أخرجه البخاري (١٩٠٩)، ومسلم (١٠٨١/١٩) من حديث أبي هريرة ؓ.

.....

الأحرار في العشاء، فنحن نبني على الرؤية في عبادتنا، ولا نبني على الحساب.  
فالحاصل أنَّ الرسول ﷺ لم يلتفت إلى الحساب، مع أنه كان موجوداً في عهده،  
وقد أتقنه العرب، ومع هذا عدلَ ﷺ عن ذلك، لماذا؟ لأنه من عمل أهل الكتاب،  
ولأنَّ الحساب عمل بشري يخطئ ويصيب والرؤية متيقنة، ولأنَّ الفلكيين يختلفون  
فيما بينهم.

وهذا دليل على ما أجمع عليه المسلمون، إِلَّا مَنْ شَدَّ مِنْ بَعْضِ الْمَتَأَخِّرِينَ  
الْمُخَالِفِينَ الْمَسْبُوقِينَ بِالْإِجْمَاعِ، مِنْ أَنَّ مَوَاقِيتَ الصَّوْمِ وَالْفِطْرِ وَالنُّسْكَ إِنَّمَا  
تُقَامُ بِالرُّؤْيَا عِنْدَ إِمْكَانِهَا، لَا بِالْكِتَابِ وَالْحِسَابِ الَّذِي تَسْلُكُهُ الْأَعَاجِمُ، مِنْ  
الرُّومِ وَالْفَرَسِ وَالْقِبْطِ وَالْهِنْدِ، وَأَهْلُ الْكِتَابِ مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى.

وقد روى عن غير واحدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ: أَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِينَ قَبَلْنَا إِنَّهَا أُمِرُوا  
بِالرُّؤْيَا أَيْضاً، فِي صَوْمِهِمْ وَعِبَادَتِهِمْ، وَتَأَوَّلُوا عَلَى ذَلِكَ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿كُتِبَ  
عَلَيْكُمْ الصَّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٣]، وَلَكِنْ أَهْلُ  
الْكِتَابِ بَدَّلُوا.

ولهذا نهى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ تَقَدُّمِ رَمَضَانَ بِالْيَوْمِ وَالْيَوْمِينَ، وَعَلَّلَ الْفُقَهَاءُ ذَلِكَ  
مِمَّا يُخَافُ مِنْ أَنْ يُزَادَ فِي الصَّوْمِ الْمَفْرُوضِ مَا نَيْسَ مِنْهُ، كَمَا زَادَهُ أَهْلُ الْكِتَابِ مِنَ  
النَّصَارَى، فَإِنَّهُمْ زَادُوا فِي صَوْمِهِمْ، وَجَعَلُوهُ فِيمَا بَيْنَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ، وَجَعَلُوا  
لَهُ طَرِيقَةً مِنَ الْحِسَابِ يَتَعَرَّفُونَهُ بِهَا. [٢٢٣]

[٢٢٣] الْكَلَامُ وَاضِحٌ وَفِي الْحَمْدِ، مِنْ إِمَامٍ جَلِيلٍ مُتَّقِنٍ، فِي أَنَّنَا لَا نَعُوْلُ عَلَى  
الْحِسَابِ فِي عِبَادَاتِنَا، وَإِنَّمَا نَعُوْلُ عَلَى الرُّؤْيَا: فِي الصَّيَامِ، وَفِي الصَّلَاةِ، وَفِي الْفِطْرِ،  
وَفِي الْحَجِّ، قَالَ تَعَالَى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾ [البقرة:  
١٨٩]، وَالْأَهْلَةُ تُرَى وَلَا تُحْسَبُ.

وقوله: «أَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِينَ قَبَلْنَا أُمِرُوا بِالرُّؤْيَا أَيْضاً...» كَلَامٌ هُوَ لَا أَيْضاً يُؤَكِّدُ مَا  
سَبَقَ مِنْ أَنَّ الرُّؤْيَا هِيَ الَّتِي يَجِبُ الْعَمَلُ بِهَا عِنْدَ مَنْ قَبَلْنَا، وَأَنَّهُمْ غَيَّرُوا هَذَا الْأَمْرَ، فَلَا

نغير مثلهم، ونقول: على الحساب ونلغي العمل بالرؤية.

وقوله: «فإنهم زادوا في صومهم وجعلوه فيما بين الشتاء..» أي: أن العمل بالرؤية يحفظ الأمة من أن تتلاعب بدينها، فإن أهل الكتاب تلاعبوا ونقلوا الصيام من وقت الحر إلى وقت الإبراد، ثم لما أدركوا أنهم أخطأوا زادوا في الصيام من أجل أن يُجبر الخطأ الذي حصل منهم، وهذا بالطبع لا يُعفيهم أمام الله سبحانه وتعالى من إثم التغير والتبديل، ولذلك هذه الأمة والله الحمد في منأى من هذا التلاعب، لأنها تعمل بالرؤية في عباداتها، والرؤية واضحة ويراها كل أحد يقدر عليها، أما الحساب فلا يُذكره إلا الخواص من الناس، والرؤية يراها الحضري والبدوي والعامي والمتعلم، فالدين يسر والله الحمد. ثم إنَّ المختصين من أهل الحساب لا يتوفّر وجودهم في كل زمان ومكان بخلاف الرؤية.

ثم إنَّ الله لم يكلّفنا فوق طاقتنا، فلو أخطأنا في الرؤية وتأخرنا في الصوم فإننا نقضي بدل ذلك، ولو أخطأ الناس في الحج، ووقفوا في غير يوم عرفة، فحجّهم صحيح، لأنهم بنوا على ما يستطيعون وما يطيقون، فالدين والله الحمد يسر.

وأما قول من يدعون إلى العمل بالحساب ويقولون: يجب اتحاد المسلمين على الصوم، نقول: لماذا لم يتحدوا على العقيدة وهي أهم؟ لماذا لم يتجنبوا البدع والمحدثات التي لا يُعذر من عمل بها.

وكذلك فإنَّ المطالع تختلف، كما يقول شيخ الإسلام: المطالع تختلف باتفاق أهل المعرفة، فرؤيتنا تختلف عن رؤية الأقاليم البعيدة عنّا، فكيف يُلزم الناس أن يصوموا وهم لم يظهر الهلال عندهم لاختلاف مطالعه؟

وقد يُستدلُّ بهذا الحديث على خصوص النهي عن أعيادهم، فإنَّ أعيادهم معلومةٌ بالكتاب والحساب، والحديث فيه عموم.

أو يُقال: إذا نُهِينا عن ذلك في عيد الله ورسوله، ففي غيره من الأعياد والمواسم أولى وأحرى.

أو لما في ذلك من مضارعة الأُمَّة الأُمِّيَّة سائر الأمم، وبالجمله فالحديث يقتضي اختصاص هذه الأُمَّة بالوصف الذي فارقت به غيرها، وذلك يقتضي أنَّ ترك المشابهة للأمم أقرب إلى حصول الوفاء بالاختصاص. [٢٢٤]

[٢٢٤] قوله: «وقد يستدل بهذا الحديث على خصوص النهي عن أعيادهم...» يعني: أنَّ أهل الكتاب يعتمدون الحساب الفلكي في تحديد وقت أعيادهم، أما نحن فقد أمرنا بمخالفتهم فأعيادنا مبنية على الرؤية.

وإذا نهينا عن موافقتهم بالطريقة لمعرفة الأعياد الشرعية. فمن باب أولى أن نُنهى عن أعيادهم المبتدعة التي أحدثوها، كعيد المولد، وعيد النصر... وأيام قالوها من عند أنفسهم، أما المسلمون فليس لهم إلا عيدان: عيد الفطر وعيد الأضحى، والعيد الثالث الأسبوعي هو يوم الجمعة، كما تقدم.

وقوله: «أو لما في ذلك من مضارعة الأُمَّة الأُمِّيَّة سائر الأمم...» المضارعة: يعني: المشابهة، والأُمَّة الأُمِّيَّة يعني: التي لا تكتب ولا تقرأ ولا تحسب، ولهذا قال ﷺ: «لا نكتب ولا نحسب»<sup>(١)</sup>، فكيف نكلّف الأُمَّة الأُمِّيَّة بأن تعمل عمل الأُمَّة الحاسبة الفلكية،

(١) أخرجه البخاري (١٩١٣) من حديث عمر رضي الله عنه.



.....

فإنَّ غالب المسلمين في البراري وفي القرى لا يعرفون الحساب، وهذا تيسير على الأمة، والذي يطالبون بالحساب الفلكي يضيقون.

قوله: «وبالجملة فالحديث يقتضي اختصاص هذه الأمة بالوصف» يعني: أنَّ من جملة التشبه بالكفار الاعتماد على الحساب في العبادات، والواجب أن تُعتمد الرؤية التي يستدل بها من كان في البادية على وقت العبادة.



## الفهرس

|                                                                                                  |    |
|--------------------------------------------------------------------------------------------------|----|
| المقدمة.....                                                                                     | ٥  |
| الأعاجم جمع أعجم.....                                                                            | ٣٨ |
| مخالفة اليهود والنصارى قاعدة عظيمة.....                                                          | ٣٩ |
| إشارة ابن تيمية إلى كتاب كتبه.....                                                               | ٤١ |
| الباعث على تأليف الكتاب.....                                                                     | ٤٢ |
| المتلقون للآيات صنفان.....                                                                       | ٤٣ |
| وقت تصنيف الكتاب.....                                                                            | ٤٥ |
| التعجب ممن يشك في تحريم المشابهة للكفار من العلماء.....                                          | ٤٦ |
| فصل: حال الناس قبل الإسلام.....                                                                  | ٤٩ |
| ما هو الصنم.....                                                                                 | ٥٣ |
| ما حصل لأمة المؤمنين به عموماً.....                                                              | ٥٩ |
| دين الإسلام هو الصراط.....                                                                       | ٦١ |
| اليهود مغضوب عليهم والنصارى ضلال.....                                                            | ٦٥ |
| إسلام عدي بن حاتم وما ترتب عليه.....                                                             | ٦٥ |
| معنى قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ تَوَلَّوْا قَوْمًا غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾..... | ٧٠ |
| اليهود لا يظهرون إلا بأمرين.....                                                                 | ٧١ |
| ما هو الغلو.....                                                                                 | ٧٥ |
| أصل كفر اليهود من جهة العمل.....                                                                 | ٧٨ |
| كفر النصارى من جهة عملهم بلا علم.....                                                            | ٧٩ |

- ٨١..... التحذير من اتباع سنن الأمم الماضية.
- ٨٦..... الله يغرس لهذا الدين غرساً.
- ٨٩..... التشبه بالكفار ليس على حدّ سواء.
- ٩٠..... التشبه على أربعة أنواع.
- ٩٣..... بعض خصال أهل الكتاب التي ابتليت بها الأمة.
- ٩٥..... ابتلاء بعض المتسبين للعلم بالحسد.
- ٩٨..... صور التشبه باليهود.
- ١٠٨..... الشيخ محمد بن عبد الوهاب لا يتعصب لمذهب الحنابلة.
- ١١٠..... تحريف التنزيل والتأويل.
- ١١٦..... غلوّ النصارى في عيسى.
- ١١٩..... سبب ضلال المبتدعة والمتصوفة.
- ١٢١..... معنى قوله: ﴿أَتَّخِذُوا أَجْكَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ﴾.
- ١٢١..... قول المشركين: الميتة قتلها الله.
- ١٢٦..... المغضوب عليهم والضالّون يبنون المساجد على قبور الأنبياء.
- ١٢٨..... قوام دين الضالّين على تحريك النفس البهيمية.
- ١٣٣..... ليس غرض المصنّف تفصيل الأمور.
- ١٣٥..... أمور الصراط المستقيم وارتباطها ببعضها.
- ١٣٨..... من حكمة الله أن شرع من الأعمال والأقوال ما يبين المغضوب عليهم.
- ١٤٣..... مشاركة الأمتين في الهدى الظاهر توجب الاختلاط الظاهر.
- ١٤٥..... فصل: الكلام في المسألة الخاصة قد يكون مندرجاً في قاعدة عامة.
- ١٤٦..... السّر في الموافقة والمخالفة.
- ١٥٢..... ذكر الآيات الآمرة بمخالفة أهل الكتاب.

- ١٥٦.....حكمة نسخ القبلة مخالفة الكفار
- ١٥٩.....النهى عن تفرق هذه الأمة كما تفرقت الأمم
- ١٦٢.....الاستقامة وعدم اتباع سبيل الذين لا يعلمون
- ١٦٥.....صفات المؤمنين والمنافقين
- ١٧١.....النهى من كتاب الله عن مشابهة الأمم الكافرة
- ١٧٥.....المسألة المقصودة في الكتاب تحريم مشابهة الكفار في أعيادهم
- ١٧٧.....بيان أخلاق المؤمنين والمنافقين
- ١٨٠.....انقسام الناس إلى ثلاثة أقسام بعد الهجرة النبوية
- ١٨٢.....وصف الله المنافقين بأن بعضهم من بعض
- ١٨٥.....بيان ما يتعلق بالمرء من أعمال دينه إما لنفع نفسه أو نفع غيره
- ١٨٦.....تعريف المعروف في عرف الشريعة
- ١٨٩.....ترك ذكر الله من صفات المنافقين
- ١٩٢.....بيان ما يراد بالعذاب المقيم
- ١٩٤.....ضنك معيشة الكفار والمنافقين
- ١٩٥.....حال المؤمنين
- ١٩٦.....موضع الكاف في قوله:
- ١٩٩.....المشابهة في المنافقين بإزاء ما وصف به المؤمنين
- ٢٠٣.....الحكمة في الجمع بين الاستمتاع بالخلق والخوض
- ٢٠٧.....وصف أئمة المتقين
- ٢١٢.....التحذير من التشبه باليهود والنصارى
- ٢٢٥.....خوف النبي ﷺ من بسط الدنيا للمسلمين
- ٢٣٨.....التحذير من فتنة النساء

- الخوض في الشبهات ..... ٢٤٣
- ذم الاختلاف والافتراق ..... ٢٦١
- الاختلاف المذموم: جحد ما مع الآخرين ..... ٢٦٣
- أكثر الاختلاف الذي وقعت به الأمة إنكار ما مع الآخر ..... ٢٦٨
- هلاك الأمم باختلافها في كتبها ..... ٢٧١
- الاختلاف الذي ذكره الله قسمين ..... ٢٧٤
- بيان الفرقة الناجية وقول النبي ﷺ: «من كان على مثل ما أنا عليه اليوم» ..... ٢٨٠
- الاختلاف المذموم من الطرفين سببه فساد النية ..... ٢٨٢
- الاختلاف نوعان: تنوع وتضاد ..... ٢٨٦
- أمثلة لاختلاف التنوع ..... ٢٨٨
- ما هو اختلاف التضاد؟ ..... ٢٩٢
- هل الاختلاف في حجاب المرأة اختلاف تنوع أم تضاد ..... ٢٩٣
- الدم واقع على من بغى على الآخر في اختلاف التنوع ..... ٢٩٨
- الاختلاف الذي حمد فيه إحدى الطائفتين ..... ٣٠٢
- البغي والجهل هو الذي آل بالناس إلى الاختلاف ..... ٣٠٩
- سبب هلاك الأولين كثرة السؤال والاختلاف على الرسل ..... ٣١٢
- الاختلاف قد يكون في التنزيل والحروف ..... ٣١٦
- غضب النبي ﷺ عند تنازع الصحابة في القدر ..... ٣٢٢
- الإمام أحمد يكتب رسالة إلى المتوكل ..... ٣٢٣
- أصل هلاك بني آدم التنازع في القدر ..... ٣٢٥
- ذكر الأحاديث جاء للتنبيه من الوقوع في الخوض والتشبه ..... ٣٣٢
- ما في معرفة النهي عن مشابهة أهل الجاهلية من فوائد ..... ٣٣٧

- من أنواع التشبه المذموم بالكفار التشبه بهم في تفرقهم ..... ٣٤٧
- النبي ﷺ برئ من المشركين في كل شيء ..... ٣٥٠
- كيف كان اليهود والنصارى يتلقون أوامر الله ..... ٣٥٣
- كراهية مشابهة أهل الكتاب في الأغلال والآصار ..... ٣٥٦
- الموالاتة تكون بين المؤمنين بعضهم مع بعض ..... ٣٥٧
- جنس مخالفة أهل الكتاب أمر مقصود للشارع ..... ٣٥٨
- العموم ثلاثة أقسام ..... ٣٦١
- مخالفة الكفار فيها منفعة وصلاح لنا ..... ٣٦٨
- لفظ مخالفة المشركين دليل على أن جنس المخالفة أمر مقصود للشارع ..... ٣٧٠
- الفصل بين العبادتين أمر مقصود للشارع ..... ٣٧٧
- المخالفة للكفار تارة تكون في أصل الحكم وتارة في وصفه ..... ٣٨٢
- ذم من يدعو بدعوى الجاهلية ..... ٣٩٢
- الفرق بين معنى الاسم المطلق، وبين المعنى المطلق للاسم ..... ٣٩٣
- لفظ المهاجرين والأنصار لفظ محمود ..... ٣٩٧
- النهي عن العصية لغير دين الله ..... ٣٩٩
- إضافة الأمر إلى الجاهلية يقتضي الذم ..... ٤٠١
- الأقسام الثلاثة لقتال أهل القبلة من البغاة والعصاة وأهل العصية ..... ٤٠٥
- فساد الدين نوعان ..... ٤٠٧
- تحريم متابعة كل شيء من سنن الجاهلية ..... ٤١١
- لفظ الجاهلية إما حال أو صفة ..... ٤١٤
- دخول الأعمال في مسمى الإيمان حقيقة لا مجازاً ..... ٤١٧
- ما يتوجب فعله عند المرور بآثار المعتدين ..... ٤٢١

- ٤٢٤ ..... نهى النبي ﷺ عن الصلاة بأرض بابل
- ٤٢٦ ..... نهى الله لنبه أن يصلي في مسجد الضرار
- ٤٣٠ ..... ندبه ﷺ إلى الصلاة في أمكنة الرحمة ونهيه عن الصلاة في أماكن العذاب
- ٤٣٣ ..... قوله عليه الصلاة والسلام: «إذا أتيتم أرضكم فاكسروا بيعتكم»
- ٤٣٤ ..... إن كانت الشريعة قد جاءت بالنهي عن مشاركة الكفار بالمكان فبأعمالهم من باب أولى
- ٤٣٧ ..... قول النبي ﷺ: «من تشبه بقوم فهو منهم» أصل في تحريم التشبيه
- ٤٤٠ ..... التشبه المطلوب يوجب الكفر
- ٤٤٢ ..... التشبه المتعمد وغير المتعمد
- ٤٤٤ ..... كراهة أحمد للنعل السندي يخرج فيه
- ٤٤٨ ..... كراهة أحمد لباس أشياء كانت شعاراً للظلمة
- ٤٥٠ ..... بيان قوله ﷺ: «تعمدوا واخشوشنوا»
- ٤٥٢ ..... النهي عن التشبه بتسليم اليهود والنصارى
- ٤٥٥ ..... مفارقة المسلم المشرك في اللباس
- ٤٥٧ ..... لعن رسول الله المتشبهات من النساء والرجال
- ٤٦٣ ..... مخالفة المشركين في الأمور المشروعة في صورة العمل
- ٤٦٢ ..... معنى قول النبي ﷺ: «إنا أمة أمية»
- ٤٦٦ ..... ما أجمع عليه المسلمون أن مواقيت الصوم والفطر والنسك تقام بالرؤية
- ٤٦٨ ..... ترك المشابهة للأمم أقرب إلى وصول الوفاء بالاختصاص